



جامعة حماة

المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر

لكلية الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية

في

مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية

تحت رعاية

الاستاذ الدكتور / مغير شهاب

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

الاستاذ الدكتور / حسن حسنى

رئيس جامعة حماة

الاستاذ الدكتور / رشاو أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الاستاذ الدكتور / محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية للدراسات العليا وأمين عام المؤتمر

في الفترة من ٢٠٠٠/٤/٣



جامعة حمّان

المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر

لكلية الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية

**فى
مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية**

تحت رعاية

الاستاذ الدكتور / مفير شهاب

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الاستاذ الدكتور / حسن حسنى

رئيس جامعة حمّان

الاستاذ الدكتور / رشاو أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس

الاستاذ الدكتور / محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية للدراسات العليا وامين عام المؤتمر

فى الفترة من ٢٠٠٠/٤/٢



أهداف ومحاوِر المؤتمر

أولاً: أهداف المؤتمر

- (١) التعرف على أحدث الأساليب المهنية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية.
- (٢) توضيح دور مؤسسات العمل الاجتماعى فى المجالات المهنية المختلفة.
- (٣) تشجيع الباحثين على الاستمرار فى تنمية البحوث المهنية بصورة مقننة.
- (٤) تبادل الخبرات فى مهنة الخدمة الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين فى مصر والوطن العربى فى إطار الجهود المبذولة لمواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

ثانياً: محاوِر المؤتمر

- (١) الاحتياجات القومية وتصميم البرامج الخاصة بها.
- (٢) الظواهر الاجتماعية المصاحبة للتغير.
- (٣) أساليب الممارسة المهنية لمواجهة المشكلات.

تنظيم المؤتمر

رعاية المؤتمر

الأستاذ الدكتور / مفير شهاب

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

الأستاذ الدكتور / حسن حسني

رئيس جامعة حلوان

رئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور / رشاو أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية

أمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور / محمد رفعت قاسم

وكل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

اللجنة العلمية للمؤتمر

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

أ.د. رشاو أحمد عبد اللطيف

وكيل الكلية وأمين المؤتمر

أ.د. محمد رفعت قاسم

أستاذ يقسم تنظيم المجتمع

أ.د. عبد الحليم رضا عبدالعال

أستاذ بقسم خدمة الجماعة	أ.د. إبراهيم بيومى مرعى
رئيس قسم تنظيم المجتمع	أ.د. نبيل محمد صادق
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع	أ.د. ملاك أحمد الرشيدى
رئيس قسم مجالات الخدمة الاجتماعية	أ.د. أحمد محمد السنهورى
أستاذ بقسم خدمة الجماعة	أ.د. نصيف فهمى متقربوس
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع	أ.د. محمد عبدالحى نوح
أستاذ بقسم خدمة الجماعة	أ.د. كرم محمد الجندى
أستاذ بقسم خدمة الفرد	أ.د. عبدالعزيز فهمى النوحى
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع	أ.د. وفاء هانم الصادى
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب	أ.د. ماهر أبوالمعاطى على
رئيس قسم خدمة الجماعة	أ.د. نبيل إبراهيم أحمد
وكيل الكلية لشئون البيئة	أ.د. ثريا عبدالرؤوف جبريل
أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية	أ.د. نظيمه أحمد سرحان

الأمانة الفنية للمؤتمر

أ.م.د. عبدالرحمن صوفى عثمان
أ.م.د. نصر خليل عمران
أ.م.د. جمال شحاته حبيب
أ.م.د. أحمد يوسف بشير
أ.م.د. مصطفى عبدالعظيم فرماوى
د. محمد بهاء الدين بدر الدين

د. أحمد محمد يوسف عليق

د. عاطف مصطفى مكاوي

د. عصام عبدالرازق فتح الباب

د. إبراهيم عبدالمجيد أحمد

د. زغلول عباس حسنين

لجنة الصياغة والتوصيات

أ.د. محمد رفعت قاسم

أ.د. كمال أغا

أ.م.د. جمال شحاته حبيب

المحتويات

م	الموضوع	الدكتور	صفحة
١	كلمة السيد الأستاذ رئيس المؤتمر	أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف	
٢	كلمة السيد الأستاذ أمين عام المؤتمر ...	أ.د. محمد رفعت قاسم	
٣	المحور الأول: المشكلات الاجتماعية • مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية • الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ... • الأسرة والتوافق النفسي للمسنين • جرائم الاعتصاب	أ.د. ماهر أبوالمعاطي على أ.د. محمد نجيب توفيق أ.د. ثناء الضبع أ. خالد محمد القاضي	١٣ ١٥ ٤٩ ٧١ ١٠٥
٤	المحور الثاني: التنمية الثقافية • مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية. • الإغراق الثقافي ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية • استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم	أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف أ.د. محمد عبدالحى نوح أ.د. فهمى محمد إبراهيم	١٥٣ ١٥٥ ٢٠٥ ٢١٧
٥	المحور الثالث: التنمية الاجتماعية • العقد الاجتماعى والتنمية الشاملة .. • تنمية المجتمع المحلى • قضية البطالة والتنمية الاجتماعية ...	أ.د. نبيل السمالوطى أ.د. أحمد خاطر أ. مصطفى محمد جابر	٢٣١ ٢٣٣ ٢٨٥ ٣١٥

كلمة الأستاذ الدكتور/ رشاد أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب وزير التعليم والدولة للبحث العلمى وراعى المؤتمر

والذى نقتد به جميعاً فى مهنة الخدمة الاجتماعية سواء على مستوى الكليات أو المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية ... لما له من مواقف جريئة وعظيمة على المستوى المحلى والدولى ... فعلى المستوى المحلى ومنذ فترة وجيزة كانت له خطواته الواسعة نحو تطوير التعليم الجامعى والاهتمام بأداء عضو هيئة التدريس ووضع آليات تدفع الجامعات إلى اللحاق بمعدلات التنمية المتسارعة على مستوى العالم ... وكان له الفضل فى أن يكون لمهنة الخدمة الاجتماعية كيان مستقل تسعى من خلاله إلى تطور معارفها وخدمة قضية التنمية فى مصرنا الحبية. وعلى المستوى الدولى يشعر الإنسان بالفخر لأنك بطل طابا ومما نكر اسمك فى أى حفل دوى إلا وكنت أنا وزملائى نشعر بالفخر لأنك رمز للإنسان المصرى الأصل الذى يعتز بمصريته ويسعى إلى نموه وتقدمه.

الأستاذة الدكتورة/ أمينة الجنيدى وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية

لقد أسعدنا حضورك ... لأنك ابنة هذه الكلية ... وجميع زملائك يحيطونك بالاعزاز والتقدير ... كان لقصة كفاحك الطويلة والمشرفة ما يسعد كل شاب فى هذا المؤتمر أن تتوج وزارة الشئون الاجتماعية بك وتشرف بأنك وزيرة لها وتدعوك بمزيد من الاسهام فى خدمة قضايا المجتمع المصرى ومواجهة مشكلاته وتؤكد لسيادتكم بأن كلية الخدمة الاجتماعية هى بيت خبرة لكم تضع كل إمكاناتها وخبراتها تحت تصرفكم وبما يفيد فى تدعيم لواصر الترابط بين الكلية ووزارة الشئون الاجتماعية ... ونشركم لحضورك المؤتمر وتشريف اليوبيل الذهبى للكلية.

الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال ... وزير الشباب ... نشكر لكم حضوركم المؤتمر وباسم ١٢ ألف شاب هو طلاب الكلية وما يقرب من ٥٠٠ موظف وعضو هيئة تدريس هم شباب العاملين والأساتذة، بالكلية نقول لكم أهلاً ومسهلاً بكم ... ونشركم على جهودكم المتواصلة من أجل خدمة شباب مصر ... وكلية

الخدمة الاجتماعية تتمثلون معكم في مجال البحوث وفي مجال التدريب حيث تجرى حالياً دراسة عن اتجاهات الشباب نحو المتغيرات الاقتصادية في مصر ودراسة أخرى عن تقوية رأى الشباب في مصر. كما شارك العديد من أعضاء هيئة التدريس في الدورات التدريبية التي تعدها وزارة الشباب في مختلف مناطق مصرنا الحبيبة.

الأستاذ الدكتور/ مصطفى عبدالقادر وزير الإدارة المحلية

نعتز بحضورك اليوميل للذهبي للكلية وتشريفك لمؤتمر الكلية الثالث عشر ... وكم سمعنا عنك وعن جهودك المتواصلة لتحقيق التنمية ... وخلال الفترة الوجيزة التي توليت فيها الوزارة كنت هناك انطلاقات شملت كافة مناطق مصر ... وكان هناك تطوير لأجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية ... وكان لحسن اختياركم للقيادات بالغ الأثر في نفوس الجماهير حيث عرفت أنكم تحسنون الاختيار لما فيه مصلحة مصر بعيداً عن المحسوبيات وأن ميالكم الوحيد هو الشفافية والصدق والإخلاص والنزاهة.

الأستاذ الدكتور/ المحافظ عبدالرحيم شحاته محافظ القاهرة

لقد لمتنا سيادتكم الجهد المتواصل والعمل الدؤوب من أجل أن تكون محافظة القاهرة من أجمل محافظات العالم ... وكان علمكم دائماً يشير إلى هذا الجهد المتميز ... وباسم أسرة كلية الخدمة الاجتماعية نقدم لك كل الشكر على هذا العطاء.

سعادة المستشار المحافظ/ محمود أبو الليل محافظ الجيزة

نحرفك منذ أن كنت محافظاً لكفر الشيخ ... وكنت مثلاً جيداً للمسئول الذي يخاف الله في عمله ويسعى دائماً إلى خدمة المواطنين والارتقاء بمحافظته.

الأستاذ الدكتور/ حسن حسنى رئيس الجامعة وراعى المؤتمر

ورئيس هذا المرح العظيم ... جامعة حلوان

وأعرف أنكم لا تحبون الاطراء ولكنها الحقيقة التي يعرفها الجميع ... أنكم بأخلاكم للعظيم جعلت كل إسمان يشعر أنه في يد أمنية بعيدة عن البغض والكراهية ... فكان لأخلاكم صداة بين جميع الحضور وبين جميع من يتعامل

معكم ... حفظك الله وأكثر من أمثالك وشكرك أما الجميع ليس من باب المجاملة ولكنه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع ووصية أوصانا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سأله أحد الصحابة اننى أحب فلان ... فقال ولما لا تقول له ذلك ...

الأستاذ الدكتور/ عمرو عزت سلامة نائب رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور/ عبدالحى عبيد نائب رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور/ هازم عطيه نائب رئيس الجامعة

السادة رؤساء الوفود العربية من السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية، الأردن ...

السادة نواب رئيس الجامعة

السيدة/ ثريا لبنة نقيب الاجتماعيين

السادة/ عمداء ووكلاء وأساتذة الكليات

السادة/ رؤساء المجالس الحكومية والأهلية

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم ومرحباً فى مؤتمركم الثالث عشر بكلية الخدمة الاجتماعية والذي يسدور موضوعه حول "الخدمة الاجتماعية ومواجهة المشكلات الاجتماعية" وتشمل محاوره:

(١) الاحتياجات القومية وتصميم البرامج

(٢) دراسة الظواهر الاجتماعية.

(٣) استثمار الموارد البشرية

(٤) استراتيجيات وأساليب الممارسة المهنية

ويتوكل هذا المؤتمر والمحاور التي يتضمنها مع نكرى عزيزة وهى اليوبيل الذهبى لكلية الخدمة الاجتماعية وذلك بمرور ٥٠ خمسون عاماً على تخريج أول دفعة لكلية الخدمة الاجتماعية عام ١٣٤٩/٥٠ لتكون الألفية الثالثة نكرى لليوبيل الذهبى لكلية ... وكان عدد الخريجين فى ذلك الوقت (١٨) برز من خلالها معظم رواد العمل الاجتماعى فى مصر وفى العالم العربى وخلال عشر سنوات زاد هذا العدد إلى (٢١٣) خريج ثم بلغ عام ١٩٦٩ أى بعد عشرون عاماً (٣٦٧) ووصل عام ١٩٧٩ (٤١٢) وعام ١٩٨٩ (٤٤٣) وفى عام ٢٠٠٠ وصل العدد إلى (٢٠١٨) طالب وطالبة وكان العدد الإجمالى لطلاب الكلية عام ١٩٩٨ (٤٨)

طالِب ومطالبة ويعد إجمالى للكلية حاليه ١٢ ألف طالب.

ولقد شهدت أحداث القرن الماضى انجازات متتالية على المستوى المحلى والدولى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان أبرزها:

أولاً: الخروج من الودى طيق إلى رحاب مصر كلها ممثلاً ذلك

• مشروع توشكا وإقامة ٤٥٠ ألف فدان زراعية

• مشروع العوينات وإقامة ٦٢٠ ألف على ترعة السلام شرق وغرب

قناة السويس

• تنمية الصعيد

• وادى التكنولوجيا

ثانياً: المدن الجديدة فى شمال وجنوب وشرق وغرب مصر لخدمة الشباب ومواجهة مشكلته سواء ما يتعلق منها بالاسكان، الطرق، البطالة.

ثالثاً: برامج التنمية ومدى مواجهتها لمستلزمات الشباب

رابعاً: هناك مشكلات نتجت من هذا التطور السريع منها:

• المعاش المبكر

• تطوير العمل الاجتماعى

ولقد جاءت ورش العمل والأبحاث المقدمة وحلقات الحوار معبرة عن ذلك

ومتواكبة مع مشكلات المجتمع وأهدافه حيث تضع نتائج هذه البحوث أمام

أصحاب متخذى القرار واضعين كل الخبرات والجهود أمام قائد مسيرة مصر ...

سيادة الرئيس المحبوب/ حسنى مبارك وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يحقق

هذا المؤتمر أهدافه فى ظل هذه الكوكبة من العلماء والمفكرين. وفى ظل الدعم

المتواصل من أ.هـ حسن حسنى رئيس الجامعة والمادة رجال الأعمال ... وفكر

كل من ساهم فى إنتاج فاعليات هذا المؤتمر حتى ولو بالدعاء.

جزاكم الله كل خير وبارك الله فيكم ونفع بكم...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. رشاو أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت قاسم

أمين عام المؤتمر ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

السيدات والسادة أعضاء المؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تمر المجتمعات الإنمائية بظروف وأوضاع اقتصادية وسياسية وثقافية سريعة التغير عميقة التأثير كما تواجه هذه المجتمعات نتيجة لهذا التغير السريع ظواهر ومشكلات جديدة ومتعددة في ظل الاتجاه العالمي المتنامي نحو العولمة فإنه يتوقع أن تزداد حدة المشكلات الاجتماعية ومن هنا كانت أهمية تضافر مختلف العلوم والمهن والتخصصات لمواجهة تلك الظواهر وتلك المشكلات ومساعدة الإنسان على التوافق مع متغيرات ومستجدات العصر على الساحة العالمية والمحلية.

ومن هذه المهن والتخصصات مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الإنسان في مختلف مستوياته على مواجهة تلك المشكلات بفاعلية أكبر وإعداده للتوافق مع عصر العولمة الذي يعيشه.

لذلك اختار مؤتمرنا هذا العام موضوع الخدمة الاجتماعية ومواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية لكي يسهم الباحثون والعلماء والممارسون المتخصصون في الخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات في دراسة تلك الظواهر وتلك المشكلات كذلك الموضوعات والقضايا المرتبطة بمحاور المؤتمر والتي تتعلق في جملتها بدور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة تلك المشكلات.

ويعمل مؤتمرنا هذا العام على استمرار مناقشة البحوث العلمية التي تتعلق بموضوعه كذلك مساهمة التقدم العلمي في مجالات الخدمة الاجتماعية والوقوف على كل ما هو جديد بهدف النهوض بالمهنة والقائمين عليها وتدعيم التواصل الفكري والعلمي بين الأكاديميين والممارسين وتبادل الخبرات بين ممارسي الخدمة الاجتماعية في مصر والدول العربية.

وأرجو أن يحقق هذا المؤتمر بفضل تعاونكم كل ما نصبو إليه من أهداف
لخدمة وطننا العزيز مصر وأمتنا العربية ورفعة مهنتنا الإنسانية.

وفى النهاية أقدم كل الشكر والتقدير لكل من ساهم وعمل على نجاح هذا
المؤتمر.

كما أرحب بكل الحاضرين سواء من جامعة حلوان أو منائر الجامعات
والمعاهد العلمية في مصر ومن الدول العربية الشقيقة كما نرحب بالسادة
القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وجمهور الحاضرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.و. محمد رفعت تاسم
أمين عام المؤتمر ورئيس الكلية

المحور الأول

المشكلات الاجتماعية

- (١) مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية
أ.د. ماهر أبو المعاطي
- (٢) الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة
أ.د. محمد نجيب توفيق
- (٣) الأسرة والتوافق النفسي للمسافرين
أ.د. ثناء الضبيع
- (٤) جرائم الاغتصاب
أ. خالد محمد القاضي

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
أبريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
مداخل الممارسة العامة
للخدمة الاجتماعية للتعامل مع
المشكلات والظواهر الاجتماعية

إعداد

أ.د. ماهر أبوالمعاطي على

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية لشئون التعليم والطلاب
جامعة حلوان

مقدمة:

شهدت الخدمة الاجتماعية منذ السبعينات من القرن الماضي تطورات رئيسية وتغيرات في أنماط الممارسة المهنية من حيث أساليبها وطرقها ومعارفها ومهاراتها.

وتعد الممارسة العامة من أحدث الاتجاهات التي يركز فيها الأخصائي الاجتماعي على المشكلات والحاجات الإنسانية من خلال مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني لحل المشكلة بالتركيز على جميع الأساق سواء كان نسق التعامل فرداً أو أسرة أو جماعة أو مجتمعاً ليمثل اتجاهًا تفاعلياً لممارسة الخدمة الاجتماعية ينبثق عن النمط التقليدي لتفضيل المؤسسة الاجتماعية تطبيق طريقة محددة (خدمة فرد، خدمة الجماعة، تنظيم مجتمع) من طرق المهنة.

وتكمن القضية الرئيسية التي تحاول هذه الورقة معالجتها في:

عدم وجود فهم مشترك بين الأكاديميين والممارسين لماهية الممارسة العامة كاتجاه أو منهج عمل في مهنة الخدمة الاجتماعية يتضمن عديداً من المداخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

وسيتضمن مناقشة تلك القضية من خلال عرض النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ارتباطاً بمجالات الممارسة المهنية.

ثانياً: مبررات استخدام الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الممارسة العامة في التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية. رابعاً: خطوات التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية في إطار الممارسة العامة.

خامساً: نسق التدخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية في إطار الممارسة العامة.

سادساً: مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية. سابعاً: نماذج لبعض المشكلات والظواهر الاجتماعية التي يمكن التعامل معها على أساس الممارسة العامة.

وترجع أهمية هذا الموضوع في أنه يحقق لدارسى وممارسى الخدمة الاجتماعية عدة أهداف أهمها:

(١) توفير فهم مشترك بين الأكاديميين والممارسين لماهية الممارسة العامة كأحد الاتجاهات الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية في مواقف الممارسة المهنية بوجه عام والتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية بوجه خاص.

(٢) تمكين الممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية من دراسة وتفسير وفهم المواقف العديدة التي يمرون بها أثناء الممارسة المهنية وتحديد العوامل والعناصر والأسباب والمتغيرات التي كانت وراء حدوث تلك المواقف على أساس علمي متفق، عليه وتوجيه برامج التدخل المهني في ضوء ما أسفر عنه تحديد تلك العوامل والمتغيرات المؤثرة في كل موقف على حدة والتوظيف الأمثل للمعطيات النظرية الحديثة التي يتضمنها اتجاه الممارسة العامة لاختيار التدخل العلمي الملائم من ناحية وتكتيكات وأدوار التدخل المهني من ناحية أخرى بما يحقق أفضل النتائج وفقاً لمتطلبات الموقف (١ ص: ١٤٤).

(٣) أن عرض هذا الاتجاه من شأنه أن يثير حواراً علمياً وتناقشاً مرغوباً يكون لدعى لإثراء التنظير والممارسة في مجالات الخدمة الاجتماعية باستخدام أحدث اتجاهات الممارسة المهنية.

وفيما يلي عرضاً للنقاط التي سبق تحديدها:

أولاً: مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ارتباطاً بمجالات الممارسة المهنية:

يرجع ظهور مفهوم الممارسة العامة إلى المحاولات الأولى لتطوير مفهوم موحد لممارسة الخدمة الاجتماعية والذي يركز على مفهوم النظرة الشمولية ويشير إلى الكلية وعلى كل الأجزاء التي يتكون منها هذا الكل والعلاقة بين الأجزاء ومدى ترابطها واستقلالها والتي ظهرت في كتابات كل من:

(Jansmust & Kurt Goldstein & Welter Cannon & Claude Bernard & Andras Angyal)

وكما أوضحها (Goldwag) في قوله:

إن النظرة الشمولية تعني فهم الكائن الحي على أنه وحدة كلية وفهم وحدته المكونة له كأنظمة مترابطة بعضها ببعض الآخر والتي يمكن فهمها عن طريق دراسة هذه الأجزاء لكن دون فقدان الرؤية والنظرة على أنها مترابطة وتشكل كائناً حياً متكاملًا. (٢ ص: ٣).

ثم تبلور هذا الاتجاه بظهور بعض النظريات الحديثة كنظرية الأساق العامة والأساق البيئية التي تركز على التوازن بين الفرد والبيئة وما أوضحه (William Gorden) وما لخصه (Hearn) من أن للخدمة الاجتماعية رؤية مزدوجة متلازمة حيث تركز على الفرد ومكانته وسمته وبيئته، وتعمل الخدمة الاجتماعية عند التقاء النسق الإنساني (الفرد) مع بيئته، وأن الظاهرة التي تحدث عند الالتقاء عبارة عن تفاعل متبادل بين الإنسان والبيئة، وهذا التفاعل يؤدي إلى بذل مجهود يركز على سلوك الأفراد من ناحية وظروف البيئة من ناحية أخرى مما يساهم في إحداث تغيير في مستوى الفرد والبيئة، وأوضح أن أفضل الإجراءات هي التي تعمل على تنمية ورعاية الفرد وفي نفس الوقت تعمل على تحسين الظروف والبيئة المحيطة (٣ ص: ٧ - ٩).

وقد ظهرت عدة تعريفات لتبلور مفهوم الممارسة العامة منها:

للتعريف الأول:

هي إطار للممارسة يوفر للأخصائي الاجتماعي أساساً نظرياً انتقائياً لإحداث التغيير في كافة مستويات الممارسة من الفرد إلى المجتمع يساهم في تحقيق مسئوليات الممارسة العامة لتوجيه وتنمية التنوير المخطط وحل المشكلة. (٤ ص: ٦)

التعريف الثاني:

هي منظور لطبيعة الممارسة يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ويركز فيه الأخصائي الاجتماعي على المشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية دون تفضيل تنفيذ طريقة معينة للممارسة بل بالتأكيد على ما يجب اتخاذه من إجراءات معينة لتحديد المشكلة واختيار النظريات والطرق الملائمة مستخدماً الأساليب البيئية وعمليات حل المشكلة كأساس لعمله. (٥ ص: ١١٠٢)

التعريف الثالث:

هي نمط من الممارسة يعتمد على أساس عام من المعارف والمهارات التي تنتهجها مهنة الخدمة الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال استخدام الأخصائي الاجتماعي أساليب متعددة في تحليل والتعامل مع المشكلات وأساليب حلها بشكل شامل بحيث يكون قادراً على إشباع مدى واسع من احتياجات العملاء وخدمتهم عن طريق التدخل مع أنساق عديدة مختلفة ومتباينة أو التنسيق بين جهود المتخصصين بتسهيل عمليات الاتصال بينهم. (٦ ص ص: ٩١ - ٩٢)

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يمكن تحديد مفهومنا للممارسة العامة على أنها:

اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الأخصائي الاجتماعي على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة - دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية - لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ووضعا في اعتباره كالفئة أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، منظمة، مجتمع) مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية تعكس الطبيعة المنفردة للممارسة الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة.

ومن التعريف السابق يتضح ما يلي:

(١) أن الممارسة العامة تمثل أحد اتجاهات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الذي ينبثق منه عدة مداخل يتضمن كل منها مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني التي تشمل عدداً من الأساليب الفنية التي تنتمي إلى عدد من

النظريات العلمية حيث يتوقف اختيار الأخصائي لأى من هذه الأساليب على طبيعة الموقف الذى يتعامل معه لتتحدد أساليب واستراتيجيات التدخل مع تلك المواقف.

(٢) يمثل اتجاهاً تفاعلياً للممارسة يبتعد عن النمط التقليدى والذى يقسم مهنة الخدمة الاجتماعية إلى طرقها المعروفة (خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع، التخطيط، البحث، الإدارة) ودون التركيز على أو تفضيل تطبيق طريقة محددة من تلك الطرق بل يوفر للأخصائى الاجتماعى أساساً نظرياً انتقائياً للممارسة يتوقف على قدرة الأخصائى فى التعامل مع مستويات الممارسة (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، مجتمع).

(٣) تتمثل المسئولية الرئيسية للممارس العام فى توجيه وتنمية التغيير المخطط أو حل المشكلة لمساعدة المستفيدين من المؤسسات الاجتماعية أياً كانت نوعية تلك المؤسسات أولية أو ثانوية لممارسة الخدمة الاجتماعية لتوفير الخدمات التى يحتاجها عملاء تلك المؤسسات.

(٤) يعتمد الممارس العام فى ممارسته لدوره فى هذا المجال على أسس معرفية ومهارية وقيمية.

- حيث يرتبط الأساس المعرفى بمفاهيم النظرية العامة للاتساق ونظرية الأساق البيئية وخاصة فيما يتعلق بتصوير مشكلات العملاء فى ضوء العلاقة المتبادلة والتكامل بين الأساق وبعضها.

- يجب أن تتوفر المهارات اللازمة لممارسة العمل المهني مثل مهارات الاتصال، مهارات تحليل المشكلات، مهارات التعاقد، مهارات التقبل، مهارات تطبيق أساليب التدخل المهني.. الخ.

- إلى جانب الالتزام بالقيم المهنية للخدمة الاجتماعية التى تؤكد على كرامة نسق التعامل وحقه فى تقرير مصيره وغيرها من القيم التى توجه الممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى.

(٥) يمارس الأخصائى الاجتماعى دوره كممارس عام كأحد التخصصات التى تعمل فى أى من مجالات الممارسة المهنية كالمجال الطبى، المجال المدرسى،

مجال رعاية الشباب، مجال رعاية المسنين، مجال رعاية الطفولة، مجال رعاية الأحداث، مجال رعاية الأسرة.. الخ. على أساس من العمل الفريقى، الذى يعتمد على اشتراك عدد من المهنيين ذوى التخصصات المختلفة يعمل كل منهم من خلال إطار مرجعى لرسم أفضل الخطط للتعامل مع المستفيدين من خدمات المؤسسات مما يستوجب ضرورة تفهم ديناميات وميكانيزمات العمل الفريقى ويتعاون مع التخصصات الأخرى لتوفير الرعاية المتكاملة لأنساق العملاء التى يتم التعامل معها.

(٦) تسعى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية إلى مساعدة المؤسسات الاجتماعية على تحقيق أهدافها والمساهمة فى توفير الخدمات للمواطنين ووقايتهم من الوقوع فى المشكلات وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من القيام بمسئولياتهم أى تحقيق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنموية فى أى مجال من مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

ثانياً: مبررات استخدام الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

لقد أوضحنا أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية عبارة عن إطار للتدخل المهني للأخصائي الاجتماعي يعتمد عن النمط التقليدي لممارسة الخدمة الاجتماعية الذي يعتمد على تطبيق طريقة معينة من طرق المهنة ويوفر للأخصائي الاجتماعي إطاراً نظرياً انتقائياً يتيح له الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات لإحداث التغيير البناء لجميع أنماط التعامل من الفرد إلى المجتمع. ويركز هذا الاتجاه على ثلاثة عناصر أو محددات رئيسية هي:

- ميادين ومؤسسات الممارسة المهنية.
- المشكلات الاجتماعية لأسواق العملاء في مجال الممارسة.
- فئات السكان المعرضين للخطر ارتباطاً بمجال الممارسة.

ويعتبر اتجاه الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية من أفضل الاتجاهات المعاصرة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية ويرجع ذلك للمبررات التالية:

المبرر الأول:

نظراً لأن المشكلات الاجتماعية تتطلب بالضرورة ممارس له اتجاهات واسعة مع مفهوم متعدد الجوانب والمهارات بحيث يكون قادراً على التعامل مع أي عدد من الأنماط فإن الممارسة العامة تعتبر من أفضل الاتجاهات للتعامل معها نظراً لأنها تقدم منظوراً بواسطة يرى الأخصائي الاجتماعي موقف الممارسة بوجه عام ويستخدم نظرية النسق في التركيز على التفاعل بين الأنماط أي تفاعل الشخص مع البيئة ويوفر له معرفة واسعة وأساليب مهاري متنوع بحيث يصبح الممارس قادراً على اختيار الأسلوب الملائم لخدمة المستفيدين. (٧ ص من: ٢٢ - ٢٣)

المبرر الثاني:

أنه مع تعدد حاجات ومشكلات الإنسان وتداخلها فإن التعامل مع تلك المشكلات يستدعي تخير العديد من مداخل ونماذج المساعدة المؤثرة والملائمة

للموقف حيث لا يوجد مدخل واحد للمساعدة يستطيع مواجهة المشكلات بفعالية ومن هنا تظهر أهمية واتجاه الممارسة العلمية لأنه ييسر إمكانية التعامل مع المشاكل كوحدة مهما تعددت أسبابها حيث يؤكد على التعامل مع كافة الأنساق من الفرد إلى المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه يزودنا بأساس نظرى يسمح باستخدام النظريات وخطوات التكخل المهني من خلال تحديد النمق الأولى الذى يعمل معه الأخصائى الاجتماعى أى النمق المناسب الذى يبدأ معه والأنساق الأخرى للتعامل لمواجهة المشكلة. (٨ ص: ٦٥)

المبرر الثالث:

أن الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية اتجاه يركز على استخدام حل المشكلة ويمكن استخدامه مع كافة الأنساق الإشكالية المختلفة لتحديد مصادر تلك المشكلات وأسبابها بفرض التغيير فى تلك الأنساق ومساعدتها على استخدام الموارد والمصادر المتاحة لمواجهة المشكلة، كما أن التعامل مع المشكلات الاجتماعية يعتبر من أهداف ممارسة الخدمة الاجتماعية حيث تستهدف الممارسة المباشرة وغير المباشرة للمهنة تحقيق التوافق بين الأفراد والأسر والجماعات مع بيئاتهم الاجتماعية من أجل إحداث التغيير الذى يساعد على حل المشكلات وتطوير الإمكانات وربط الأفراد بالأنظمة التى توفر لهم الخدمات والفرص وتعزز عملية تأثير وتفاعل الأفراد مع تلك النظم. (٩ ص: ٧٤)

المبرر الرابع:

أن مشكلات الناس فى الأداء الاجتماعى لها جذورها وحلولها فى كل المستويات فى المجتمع فى آن واحد لذا فإن للتدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية يجب أن تعكس أيضا تلك النظرة الكلية بشكل مستمر ومنظم كما أن منطقة تقدير حجم المشكلة سوف تملأ على الممارس العام منطقة العمل بالإضافة إلى أن توجه السعى لحل المشكلة يوجه الممارس العام لكل طرق الخدمة الاجتماعية بشكل متكامل لتخطيط وتنفيذ التكخل المهني خاصة وأن تقدير حجم المشكلة فى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يتكون من صياغة ذات أساس عريض يتجاوز مجال طريقة بمفردها. (١٠ ص: ٢٧٠)

المبرر الخامس:

أن الممارسة العامة تبني على نموذج تضامني يركز على التبادلية مع نسق العمل وفريق العمل والمهنيين الآخرين كما أنه يؤكد على جوانب القوة في نسق العمل وأساليب ذلك النسق في العمل من خلال عملية حل المشكلة مع التأكيد على قيمة أنساق العملاء وكرامتهم وقدراتهم لحل مشكلاتهم مع جعل نسق العمل يعتمد على نفسه ولا يركز على العمل معه لفترة طويلة ويتضامن مع الممارس العام في حل مشكلاته بل إنه يؤكد على ربط الكل (نسق العمل، نسق محدث التغيير، نسق الهدف ونسق العمل أو الفعل) في العمل معاً لحل المشكلة. (١١ ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨)

ثالثاً: أهداف الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

يمكن تفسير حدوث المشكلات والظواهر الاجتماعية فسى ضوء اتجاه الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فيما حدده كل من بينكس وميناهاى (Pincus and Minahan) من أسباب لحدوث تلك المشكلات.

ويمكن تحديد تلك العوامل فهما يلى:

- قد لا توجد بعض الأنساق فى حياة الأفراد أو لا توجد بها الموارد الكافية لمقابلة حاجاتهم مما يسبب لهم مشكلات ناتجة عن عدم إشباع احتياجاتهم.
- قد لا يوجد لدى بعض الناس معرفة كافية بوجود الأنساق التى يمكنهم الاستفادة منها.

• من المحتمل صراع بين الأنساق الاجتماعية مما يحول دون إشباع الاحتياجات ويساهم فى وجود المشكلات.

• قد تساهم بعض الأنساق فى وجود مشكلات للمستفيدين من خدماتها. (١٢ ص: ١٣٧)

ولمواجهة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية فى ضوء اتجاه الممارسة العامة يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال مساعدة الأنساق التى تعمل على مواجهة مشكلات حياتهم عن طريق تحسين للتبادل بين الأفراد وبيئاتهم وتسهيل المزاوجة بينهما بطريقة أفضل وإحداث التلاؤم الجيد بين الحاجات الإنسانية وموارد البيئة. (١٣ ص: ٦٣)

ومن أهم أهداف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى هذا المجال ما يلى: (١٤ ص: ١٦). (١٥ ص ص: ١٠٤ - ١١٤)

الهدف الأول:

مساعدة الناس لزيادة كفاءتهم وقدرتهم على حل المشاكل أو التكيف معها من خلال مساعدتهم على اختيار أفضل بدائل لمواجهة تلك المشكلات وزيادة وعيهم وإدراكهم لنقاط القوة لديهم وتعليمهم استراتيجيات ومهارات حل المشكلات.

الهدف الثاني:

مساعدة الناس في الحصول على الموارد المتاحة وتوجيههم إلى الاستفادة من المؤسسات التي تقدم الخدمات التي يحتاجون إليها، إلى جانب مساعدتهم في التغلب على المخاوف وسوء الفهم بشأن مراكز تلك الموارد ومصادرهما.

الهدف الثالث:

زيادة استفادة الناس من المؤسسات وزيادة تجاوب تلك المؤسسات معهم من خلال فحص السياسات والإجراءات الخاصة بالمؤسسات لتحديد ما إذا كانت تلك الخدمات يتم تقديمها بطرق ترضى كرامة أنساق التعامل ومدى ملائمة إجراءات ومواعيد تقديم وتوفير الخدمات لهم إلى جانب التعرف على السلوكيات غير المرغوبة من جانب أعضاء الجهاز الإداري بالمؤسسات والتي قد تعوق استفادة الأنساق من الموارد المتاحة والتصرف بشأنها.

الهدف الرابع:

تسهيل التفاعلات بين الأنساق المختلفة في البيئة الاجتماعية من خلال زيادة الاتصال بين الأفراد وتنسيق الجهود ومساعدة الجماعات على تقديم أقصى دعم لأعضائها وتسهيل العمل الجماعي بين أعضاء النظم المختلفة في المجتمع.

الهدف الخامس:

للتأثير في التفاعلات بين المؤسسات المجتمعية من خلال القيام بأنشطة تنسيقية ووسيطية لحل الصراعات بين المؤسسات وتسهيل الوعي المتبادل بالتغييرات السياسية والإجراءات التي تؤثر على العلاقات المستمرة بين المؤسسات.

الهدف السادس:

للتأثير على السياسات الاجتماعية حيث أن من أهداف الممارسة العامة النهوض بالسياسات والتشريعات التي ترفع من مستوى البيئة الاجتماعية والمساهمة في حل مشاكل الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات بل السعي إلى معرفة واكتشاف الأسباب المجتمعية لتلك المشاكل وتدعيم الجهود التي تحسن من البيئة ارتباطاً بالأهداف الوقائية على أساس أن الوقاية من المشكلات تجنب عدم

ظهورها أو تأخر من تقاومها بعد ظهور أعراضها الأولى أو أنها الإجراءات التي يتخذها الممارسون والمهنيون الآخرون لتقليل أو القضاء على الظروف الاجتماعية والسيكولوجية أو الظروف الأخرى المسببة لحدوث المشكلات. (١٦ ص: ٣١٦)

الهدف السابع:

التدخل بفاعلية لصالح السكان الأكثر تعرضاً للخطر أى الأكثر تعرضاً للمشكلات والعمل مع تلك الفئات التي تعيش تحت ضغط ظروف جائرة إلى جانب المشاركة النشطة مع التخصصات الأخرى لإيجاد خدمات أو موارد جديدة أو التزود بالفرص الأكثر عدالة وإتصافاً واستجابة للمستفيدين من الخدمات والعمل مع الآخرين للتخلص من تلك الأنساق الجائرة. (١٧ ص ص: ٢٧١ - ٢٧٢)

رابعاً: خطوات التعامل مع المشكلات فى إطار الممارسة العامة:

يتضمن التدخل المهني وفقاً للممارسة العامة مجموعة من العمليات التى يمكن إنجازها فيما يلى: (١٨)

العملية الأولى: التقدير:

يهدف الوصول إلى فهم واضح للمشكلة من حيث أسبابها وما يجب عمله للتقليل من حدتها أو حلها وهذا التقدير لابد أن يكون فى إطار البيئة ليشمل الأنماط المشاركة.

وتتضمن عملية التقدير خطوات هى:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة:

ويتضمن ذلك تحديد حاجات العميل غير المشبعة أى تحديد سبب المشكلة سواء على مستوى نسق العميل (النسق الأولى) أو مستوى الأنماط الأخرى، وصياغة المشكلة صياغة إجرائية تسهل للأخصائى السير قدماً نحو الخطوات التالية لحل المشكلة.

الخطوة الثانية: تحديد نقاط القوة:

ويتضمن ذلك تحديد ما يرغب العميل ويستطيع أن يفعله وكذلك ما يمكن أن تقدمه الأنماط الأخرى التى تستطيع مساعدته.

وتنقسم تلك الجوانب (الأنماط) إلى ستة فئات: الأسرة والأصدقاء، السمات الشخصية السوية، الموارد المالية، الخلفيات التعليمية والمهنية، مهارات حل المشكلة واتخاذ القرار، الآراء والتصورات والاتجاهات الإيجابية.

الخطوة الثالثة: تحديد الأولويات:

خاصة وأن العملاء غالباً ما يعانون العديد من المشكلات وهنا قد لا يستطيع الأخصائى والعميل التعامل مع هذه المشكلات دفعة واحدة لذا يجب اختيار المشكلات الأكثر أهمية للعميل ووضعها فى قائمة مرتبة حسب تلك الأهمية بحيث ينصب ذلك على ما يريد أو يرغب العميل فيه بعد عملية التفكير المنطقى التى تتم من خلال ما يقدمه الأخصائى له من معلومات وخبرات.

وتنتهى تلك العملية بتحديد نسق العمل (النسق الأولي للمويل) وجوانب الضعف والقوة فيه بالإضافة إلى تحديد الأنساق الأخرى المرتبطة والتي تتحمل مسئولية المشكلة أو التي يمكن أن تساهم فى حلها، فضلاً عن صياغة المشكلات صياغة إجرائية فى قائمة مرتبة حسب أهميتها وفى ضوء اتفاق كل من الأخصائى والمويل عليها.

العملية الثانية: تحديد أهداف حل المشكلة:

وتحقق هذه الخطوة العديد من المميزات التى تساهم فى نجاح عملية حل المشكلة ومنها:

- توجيه جهود كل من الأخصائى ونسق التعامل نحو تحقيق التغير المطلوب.
- تسهيل عملية اختيار استراتيجيات التدخل المهنى وأساليبه.
- كما أنها دليل لقياس مدى فعالية أساليب وبرامج التدخل المهنى.

العملية الثالثة: صياغة التعاقد:

ويعنى الاتفاق بين الأخصائى ونسق التعامل حول الخطوات المستقبلية للتدخل المهنى متضمناً الأهداف العامة والفرعية والوقت اللازم لتحقيقها والمسئوليات المتبادلة والمهام المتفق عليها، ويمثل ذلك التزاماً من جانب أطراف المشكلة بتنفيذ الخطة المتفق عليها فى الوقت المحدد وبالدقة المناسبة.

العملية الرابعة: اختيار الأساليب المناسبة للتدخل المهنى:

حيث يقوم الأخصائى الاجتماعى باختيار الأساليب الفنية المناسبة للمشكلة التى يعانى منها النسق من بين العديد من الأساليب المتوافرة لديه على كافة المستويات دون الالتزام بنظرية معينة أو طريقة معينة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم الأساليب التى يمكن استخدامها:

(١) أساليب على المستوى الأصغر (النسق الفردى):

العلاقة المهنية التأثيرية والتصحيحية، تمليحة، للتعاطف، المواجهة، النصيحة، التحدى، للتدعيم الإيجابى أو السلبى، الإطفاء الإجرائى، تشكيل الاستجابة، إعادة البناء المعرفى، لعب الدور... الخ.

(٢) أساليب على المستوى الأوسط (النسق الجماعي):

المنافسة الجماعية، لعب الدور، المشاركة في الأنشطة الجماعية بالإضافة إلى الأساليب الأسرية مثل بناء الاتصالات، إعادة التوازن الأسري... الخ.

(٣) أساليب على المستوى الأكبر (نسق المنظمات، المجتمعات):

التفاوض، التأثير في متخذى القرار، التعليم، الإقناع، المواجهة.

العملية الخامسة: التقويم:

يعتبر التقويم وسيلة لتحديد إلى أى مدى تحققت أهداف الممارسة العلمية مع أنساق التعامل ومدى فعالية الأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف.

وتحتاج عملية التقويم إلى ثلاث مهارات رئيسية من الممارس هي:

- المهارات الفنية: مثل مهارات الملاحظة والقياس وجمع البيانات وتحليلها.
- المهارات التفاعلية: كالإقناع والاتصال.

وهي لازمة لإيجاد نوع من التعارف والمساعدة بين الأخصائي الاجتماعى والأنساق المشاركة فى المشكلة.

• المهارات الإدارية: مثل مهارات الإشراف وتنظيم المعلومات، وإدارة الموازنات والالتزم بالاتفاقات.

وبوجه عام فإن هناك ضرورة لتوفر مهارات أساسية تساعد الأخصائى الاجتماعى أن ينجح فى التعامل مع المشكلات من خلال الممارسة العلمية وتلك المهارات هي: (١٩ ص. ص: ١٥ - ١٧)

- ١ - القدرة على استئثار المشاعر والأحاسيس المختلفة تجاه المشكلة.
- ٢ - إمكانية تحديد المشكلة بدقة.
- ٣ - تحديد الهدف المراد تحقيقه.
- ٤ - وضع البدائل لمواجهة المشكلة مع إمكانية تحديد كافة البدائل.
- ٥ - وضع تصور لنتائج البدائل المقترحة لحل المشكلة مستقبلاً.
- ٦ - القدرة على المفاضلة بين الحلول البديلة واختيار البديل الأمثل.
- ٧ - المساهمة فى وضع خطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البديل الأمثل.
- ٨ - استخدام الأساليب المختلفة للمتابعة وتقويم مدى ملائمة الحلول لمواجهة المشكلة.

خامساً: نسق التدخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة:

الممارسة العامة هى طريقة للتفكير وأسلوب للعمل فى نفس الوقت، والأخصائيون الاجتماعيون كمارسين علميين ينظرون للمشكلات من خلال وجهة نظر عريضة أكثر من المنظور الضيق النطاق لفهم المشكلات فى نطاق أكثر إتساعاً، ومنظور الممارسة العامة يحفز على التخطيط كمدخلات مهنية متعددة الأوجه التى توجه كل من الفرد والأبعاد المجتمعية فى أى مشكلة قائمة، ويعمل الممارس العام مع العديد من مستويات الأنساق الاجتماعية فى وقت واحد (فرد، زوجان أسرة واحدة، جماعة صغيرة، منظمة أو مؤسسة، شبكة اجتماعية، مجتمع جيرة، مجتمع محلى). (٢٠ ص. ص: ٣٥٣ -- ٣٥٤).

والممارسة العامة باعتمادها على نظرية الأنساق أو التفاعل بين الأنساق تساعدنا فى تحديد النسق المناسب للتدخل خاصة وأن من المفاهيم الأساسية فى نظرية التفاعل بين الأنساق أو نظرية ليكولوجية النسق: أن طبيعة الأنساق فى المجتمع تتفاعل بطريقة مستمرة ومتداخلة مع بعضها البعض ويؤثر كل نسق على الآخر وأن هذا التفاعل يفسر ظواهر كثيرة منها وجود المشاكل، طبيعة السلوك، مجرى التطور والنمو الإنسانى.

وفى التعامل مع أى مشكلة فى إطار الممارسة العامة يجب أن نهتم بكل نسق بعناية، أى اعتبار كل نسق له صلة بالمشكلة وذلك بأن نضع فى الاعتبار ثلاثة أسئلة هى:

• ما هو دور النسق فى إيجاد المشكلة واستمرارها؟

• ما تأثير المشكلة على كل نسق من الأنساق؟

• ما الدور الذى يساهم به كل نسق فى حل المشكلة؟

وهذه الأسئلة تساعد فى التعرف على احتمالات العمل مع الأنساق المختلفة والتى لها ارتباط بالمشكلة وبذلك يسهل اختيار النسق الذى يبدأ العمل معه لمواجهة المشكلة المقصودة.

والنسق الذى يتم اختياره للبدء به هو الذى يعرف بالنسق الأساسى أو الأولى ولا يعنى ذلك إهمال الأساق الأخرى أثناء العمل.

والاختيار الفعلى لنسق من الأساق للبدء به فى العمل يتطلب مراعاة العوامل الأساسية التالية: (٢١ ص ص ١٨ : ٢٠)

العامل الأول: النسق الذى يعرف المشكلة أو يكتشف وجود المشكلة يعتبر هاماً وذلك لأنه فى معظم الحالات يحتوى هذا النسق على الدوافع والحوافز وتتوفر الرغبة لديه للعمل لحل المشكلة.

العامل الثانى: النسق الذى توجد به المشكلة أو تكمن فيه المشكلة لأنه النسق الذى يجب أن يتم فيه التأثير أو التغيير، ويرتبط تحديد مواقع سبب المشكلة بالتصورات المختلفة عن أسباب المشاكل.

وعندما نشير إلى موقع المشكلة (أين تقع؟) فإن ذلك يشير إلى رؤية موقع إمكانية للتغيير أى تحديد أين يمكن أن يحدث التغيير؟

العامل الثالث: يجب تحديد النسق الذى تحدث فيه التغييرات وذلك لتحقيق أو مواجهة الحد من المشكلة وبالتالي يقودنا ذلك إلى اعتبار أسباب المشكلة أو المشكلات.

العامل الرابع: يجب اختيار أو اعتبار أفضل الأساق من ناحية قدرتها على إحداث التغيير المرغوب فيه أو حل المشكلة.

وعادة ما يعكس النسق الأولى واحدة من الظروف أو الخصائص التالية: (٢٢ ص ص: ٢١ - ٢٢)

الخاصية الأولى: قد يتصف النسق بوجود مشكلة داخلية وقد يتسم بالقدرة على حلها داخلياً إذا ما توافرت لديه عملية طلب المساعدة أو قبول المساعدة لحل المشكلة.

الخاصية الثانية: قد يتصف النسق بمعاناته من مشكلة خارجية وهذا النسق إما أن يطلب أو يوافق بأن يتقبل المساعدة لحل المشكلة، ومساءلة الحد من المشكلة تصبح متوقعة وذلك من خلال استخدام الموارد المترابطة المتاحة بين النسق والأخصائى.

الخاصية الثالثة: التغيير فى النسق أمر حتمى وضرورى وذلك لحل المشكلة فسى نسق أو آخر ويجب أن يوافق النسق على تقديم المعونة وهى الموافقة أو المساعدة على عملية التغيير.

مع ملاحظة ما يلى:

- أن اتجاه الممارسة للعلمة غالباً ما يبدأ بالفرد أو الزوجان أو الأسرة أو الجماعة الصغيرة ثم يمتد إلى كل أو غالبية مستويات أو أنساق التدخل المهنى أى قد يتسع التدخل المهنى إلى المنظمة أو المؤسسة أو الشبكة الاجتماعية، مجتمع الجيرة أو المجتمع المحلى، وذلك التدخل المهنى يتوقف على نوعية المشكلة وتصلالها بالأداء الاجتماعى (٢٣ ص: ٣٥٥).
- أنه دائماً على الرغم من وجود نسق أولى أو أساسى إلا أننا غالباً ما نحتاج إلى العمل أو التعامل إلى حد ما مع كافة الأنساق الأخرى التى لها علاقة بالمشكلة.
- أحياناً ما نخطئ فى اختيار النسق الأولى وغالباً تظهر هذه المشكلة تلقائياً عند عدم قدرتنا على حل المشكلة المقصودة من تدخلنا المهنى وفى هذه الحالة يجب إدخال النسق المطلوب بقدر الإمكان فى سبيل تحقيق النجاح لحل المشكلة (٢٤ ص: ٢٢).

سادساً: مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية:

لقد أوضحنا أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية تمثل أحد اتجاهات الممارسة المهنية التي تتضمن مجموعة منظمة من خطوات للتدخل المهني التي تشمل على عدد من الأساليب الفنية التي تنتمي إلى عديد من النظريات العلمية حيث يتوفر للأخصائي إطار نظري انتقالي يتيح له الفرصة لاختيار ما يتناسب منها للتدخل المهني والذي يبنى على أساس المشكلة، الهدف، الموقف الذي يتم فيه التدخل، والنسق المتأثر بالمشكلة لإحداث التغيير البناء لجميع أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة، منظمة، مجتمع).

وترتبط مداخل الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة بأهداف الممارسة العامة العلاجية والوقائية والتنموية.

ويمكن عرض أهم تلك المداخل في الأكمط التالية:

النمط الأول: المداخل العلاجية للخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة
تؤكد كثير من التعاريف على الهدف العلاجي للخدمة الاجتماعية وتعرف على أنها تلك الأنشطة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحسين وتجديد طاقاتهم لأداء وظيفتهم الاجتماعية وإيجاد الظروف المجتمعية لتحقيق أهدافهم.
وتهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في جانبها العلاجي في مجالات الممارسة المتعددة إلى علاج المشكلات التي تعاني منها الأنماط المختلفة بعد اكتشافها ومعرفة أسبابها والعمل على إزالة تلك الأسباب أو التخفيف من حدتها إلى جانب المساهمة في علاج المخاوف وبعض الاضطرابات التي يعانون منها أو التدخل السريع لمواجهة الأزمات التي يواجهونها.

ومن أهم المداخل العلاجية التي يمكن أن تستخدم في الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية المداخل التالية:

١ - مدخل التدخل في الأزمات:

وهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم المرتبطة باستجابات الناس الناتجة عن تعرضهم لمواقف جديدة أو خبرات غير مألوقة لهم وقد تكون تلك المواقف في

صورة كوارث أو نكبات طبيعية أو تغير في المركز أو الوضع الاجتماعي أو التغيرات المرتبطة بمراحل نمو الإنسان الذي يعتمد على التدخل السريع والتخلص الفوري من الأعراض المصاحبة للأزمة وتحديد مصادر المساعدة لزيادة قدرة العميل على الإدراك والتقدير والإحساس.

ويتضمن ذلك عدة خطوات للتدخل في الأزمة هي: التقدير، التخطيط، التدخل، التخطيط التوقفي.

٢ - مدخل حل المشكلة:

ويشمل تحليل المشكلات المجتمعية، تقدير الاحتياجات والموارد، صنع القرار، للتنفيذ، التقويم وذلك بهدف حل المشكلات المجتمعية وإحداث التوازن بين الموارد والاحتياجات.

ويعتمد مدخل حل المشكلة على القيام بعملية إحداث تأثيرات اجتماعية واستخدام مدعمات من خلال القيم الموجودة في البيئة إلى جانب التركيز على عمليات تعليم العملاء وتدريبهم لتنمية مهاراتهم مما يساهم في نضج شخصياتهم وزيادة قدراتهم في التعامل مع الواقع بأسلوب أفضل يختلف عن أسلوبهم الذي كان سبباً في حدوث المشكلة.

٣ - مدخل التركيز على المهام:

وهو أسلوب فني للتعامل مع المشكلات الواضحة التي يعترف بها العملاء ويدركونها ويرغبون في التعامل معها للوصول لنتائج مرضية وتدعيم أداء المهام. ويعتمد هذا المدخل على بعض الاستراتيجيات منها: تحديد المهام الواجب تنفيذها، الاتصال، إيجاد علاقة علاجية، تحديد الأنوار، التشجيع في إطار التفاعل الإيجابي.

ويعتمد على عدة تكنيكات لتطبيق الاستراتيجيات ومنها: الاستكشاف، تكوين العلاقة العلاجية، التشجيع، توجيه النصيحة، الفهم وتقدير المشاعر، التوضيح، النمذجة ولعب الدور.

٤ - المدخل العلاج المعرفي:

يفيد في تحليل وحل المشكلات التي تنبع من معتقدات خاطئة وعلاج الخلل في الفكر على أساس أن سلوك الأفراد هو نتاج أفكارهم وأن العقل الإنساني وروافده المعرفية هي الأصل في وجود مشكلات الإنسان الشخصية وما يحدثه على حياته الاجتماعية.

ويعتمد على أساليب: الإقناع، التوضيح، التفسير، التعلم الذاتي، لعب الدور.

٥ - المدخل الإيكولوجي:

والذي يقوم على أساس مشترك من علم الايكولوجيا البشرية ونظرية الأنساق ويساعد في فهم الارتباط بين المتغيرات في مختلف الحالات أو المواقف وخاصة الارتباط بين الإنسان والبيئة.

ويعتمد على أساليب: للتوسط، الدفاع، التمكين، التعليم، الاتصال.

٦ - المدخل السلوكي:

والذي يرتبط بتعديل السلوكيات غير المرغوبة والتركيز على السلوك القابل للعلاج والاستفادة من الطاقات المتوفرة للتدخل المباشر لعلاج المشكلات.

حيث يفترض هذا المدخل أن سلوك نمق التعامل هو سلوك مكتسب ومتعلم ولذا يعتمد العلاج على توفير تجربة متعمدة لتعديل عادات سلوكية معينة تتم تدريجياً لتعديل السلوكيات المرفوضة.

ويعتمد هذا المدخل في تحقيق أهدافه العلاجية على أساليب منها: القسوة الحسنة، التدعيم الإيجابي، التدعيم السلبي. وذلك لزيادة السلوك المرغوب فيه وتقليل السلوك غير المرغوب فيه.

٧ - المدخل الإكلينيكي:

من خلال العمل مع العملاء لإحداث تغيير اجتماعي ونفسي والحصول على الموارد الاجتماعية والاقتصادية خاصة الفئات المظلومة من السكان وللتأثير في المؤسسات لتكون أكثر استجابة لإشباع احتياجات العملاء.

٨ - مدخل العلاج الأسرى:

يقوم على المعرفة والفهم الكامل للأسرة كنظام اجتماعى يرتبط أفرادها ببعضهم البعض طبقاً لأنماط وأشكال من العلاقات التى يمكن ملاحظتها واستيعابها.

ويهدف هذا المدخل إلى تعديل أو تغيير بعض عناصر نمط العلاقات الاجتماعية فى الأسرة ذات التأثير السلبى على أفرادها بما يساعد على أداء الأسرة وأفرادها لأدوارهم بدرجة أكبر من الفاعلية.

من خلال أساليب: الإقراغ الوجدانى، الاتصال، التفاعل الأسرى.

النمط الثانى: المدخل الوقائية للخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة:
تهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى جانبها الوقائى إلى مساعدة الأفراد لزيادة قدراتهم على التعامل مع المواقف واتخاذ إجراءات لتحسين أحوالهم المعيشية إلى جانب منع أعراض سوء التكيف وزيادة مستويات التمتع بصحة جيدة.

وتعتبر البدايات الأولى لمفهوم الوقاية فيما قدمه "لاكسنر" عام ١٩١٥م فى ورقته الشهيرة: هل الخدمة الاجتماعية مهنة؟ كما ناقشت هذا المفهوم "مارى ريتشموند" عام ١٩١٨م وعرفت الوقاية بأنها: واحدة من النتائج النهائية فى سلسلة عمليات تتضمن: البحث، العلاج الفردى والتعليم والتشريع، واعتبرت أن هناك معدلاً صغيراً أو كبيراً للتدخل المهنى الوقائى من جانب الخدمة الاجتماعية. (٢٦ ص. ص: ٥٩٣ - ٥٩٥)

والمداخل الوقائية تهتم بالجهود المبذولة لتجنب أو تفادى عدم ظهور المشكلات أو التقليل من تفاقم آثارها بعد ظهور أعراضها الأولى، أى اتخاذ إجراء تجاه تحدى معين قبل أن يصبح مشكلة (٢٧ ص: ١٨٩٥).

ومن أهم المداخل الوقائية التي يمكن أن تستفهم في الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المداخل التالية: (٢٨)

١ - مدخل الوقاية الأولية:

وهو ما يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون وغيرهم لمنع الظروف المعروفة المسببة للمشكلات الاجتماعية من الظهور.

٢ - مدخل الوقاية الثانوية:

ويهتم بالجهود التي تحد من امتداد خطورة المشكلة عن طريق الاكتشاف المبكر لوجودها وعزل المشكلة وتأثيراتها عن الآخرين أو التقليل من المواقف التي تؤدي بهم للوقوع في المشكلة إلى أدنى حد والعلاج المبكر.

٣ - مدخل الوقاية من الدرجة الثالثة:

هو الجهود التأهيلية لمساعدة الأفراد الذين يعانون بالفعل من مشكلة معينة لكي يتعافوا من تأثيراتها وتنمية قوى كافية تحول دون عودتها.

النمط الثالث: المداخل التنموية للخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة

يعد المدخل التنموي من الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية ويتم التركيز فيه من خلال الممارسة العامة على المشكلات والظواهر الاجتماعية والحاجات الإنسانية في المجتمعات والتي ترتبط بتنمية المجتمع وأيضاً التي تحتاج لتنمية الوعي الاجتماعي بها وذلك بالتخصص في مجال معين من مجالات الممارسة، كما نتناول فئات السكان المعرضين للخطر في كل مجال على حدة من مجالات الممارسة بحيث تتميهم كموارد بشرية في المجتمع وتعدهم للمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعهم (٢٩ ص: ٢٠٩).

وتتضمن التنمية النمو والتدعيم والتقوية كما أنها تعتمد على أشكال معقدة من التنظيمات، ولذلك فهي ترتبط ببذل الكثير من الجهود للوصول إلى الأهداف التي تهتم بتحسين معيشة وحياة الناس من خلال التعامل مع جوانب الحياة المشتركة كما تهدف إلى التأكيد على تحسين البناء والوظيفة بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية واستخدام الأساليب التكنولوجية والفنية الحديثة، والتأثير على البيئة

الاجتماعية واستخدام الوسائل والطرق التي تساعد في فهم الجوانب الأساسية فسي الحياة الاجتماعية باعتبارها موضع اهتمام الناس (٣٠ ص. ص: ٥٥٥ - ٥٥٦).

كما تستهدف تلك المدخل ما يلي: (٣١ ص. ص: ١١٢ - ١١٤)

• المساهمة في التنشئة الاجتماعية واكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية وتهيئة الظروف والإمكانات الملائمة لمساعدة الأساق الاجتماعية على النمو المتوازن.

• زيادة الأداء الاجتماعي للمواطنين باستعدادتهم لقدرتهم على الأداء الاجتماعي المطلوب ومساعدتهم على تنمية قدراتهم ليعملوا على رفع مستوى أدائهم الاجتماعي.

• مساعدة مختلف الأساق على استثمار قدراتهم وزيادة أدائهم وتنمية المواهب والقرارات وتوفير المناخ المناسب للنمو الذاتي.

• إضفاء الطابع الإنساني على مؤسسات الرعاية الاجتماعية إشباعا لحاجات العملاء ومساهمة في زيادة فعالية وكفاءة البرامج والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات.

ومن أهم المدخل للتنمية التي يمكن أن تستخدم في الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المدخل التالية: (٣٢)

١ - مدخل المساعدة لذاتية:

سواء كان مرتبطا بجماعات المساعدة الذاتية للتنمية أو الدفاعية على أساس تطوع أفراد المجتمع المحلي لتحقيق تنمية متوازنة داخل مجتمعهم معتمدين على الجهود الشعبية إلى جانب ما توفره الدولة من خدمات عن طريق الأجهزة الحكومية داخل المجتمع.

ومن أهم استراتيجيات الممارسة العامة لاستخدام مدخل المساعدة الذاتية استراتيجيات: الإقناع، التفاوض، الصراع، كما يمكن للممارسين العام ممارسة أنوار: المساعد، المستشار، دور تطبيقي، دور تنظيمي.

٢ - مدخل المشاركة الشعبية:

لنقوية الشعور بالإحساس المحلى العام واستثارة سكان المجتمع للمشاركة فى الجهود المبذولة لتنمية مجتمعهم. من أجل تصميم عمل مجتمعى وزيادة المشاركة الشعبية فى صياغة وتنفيذ السياسات.

وذلك على اعتبار أن المشاركة الشعبية عملية تقوم بواسطتها جماعات المجتمع المحلى بأخذ زمام المبادرة فى تشكيل مستقبله وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسؤوليات لإتجاز ذلك، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات المواطنين لرسم خططه لتنمية مجتمعهم وتنفيذها وحصولهم على عللادات مشاركتهم.

٣ - مدخل التنمية المحلية:

على أساس تشجيع سكان المجتمع على العمل بأسلوب منهجى لحل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم من خلال الشعور المشترك والتعاون بين جماعات المجتمع لتحديد مشكلاتهم ومواجهتها بطريقة منظمة.

ومن الأدوار التى يمارسها الممارس العام ارتباطاً بهذا المنخل: دوره كمنمى، دوره كمنسق، دوره كقائد مهنى، دوره كمكن، دوره كمعلم مهارات... الخ.

مما ينمى قدرة المواطنين على التعامل مع المشكلات وإدراكهم لبيئتهم وتنمية العلاقات بينهم.

٤ - المدخل الاجتماعى فى التنمية:

الذى يركز على عملية التنمية البشرية وتحويل أبناء المجتمع على عناصر إيجابية فى الموقف الإيمائى للقضاء على المعوقات الاجتماعية للتنمية أو مواجهة الصعوبات التى تحول دون مشاركة المواطن فى مشروعات تنمية مجتمعه.

٥ - المدخل الاقتصادى للتنمية:

الذى يركز على قضايا الإنتاج لتسهم فى تنمية المجتمع بمواجهة أحد معضلات التنمية وهو الفقر وتخفيض مستوى المعيشة ولذا فإن هذا المدخل يؤكد على ضرورة معالجة العامل الاقتصادى لتحقيق التنمية والقضاء على التخلف

لأنهم سبب التخلف إلى الفقر وانخفاض الدخل مما يؤدي إلى سوء التغذية الذى يزدى بدوره إلى سوء الصحة وعدم القدرة على الإنتاج وهكذا.

٦ - المدخل السياسى للتنمية:

من خلال استخدام التنظيمات السياسية لتعبئة الناس للمساهمة فى التنمية بخلق الوعى الإيمائى ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية فى التنمية.

٧ - مدخل الأهداف الاجتماعية:

الذى يهتم باستخدام الجماعة كقوة للتغيير وفيه يقوم الأخصائى الاجتماعى بدور الممكن أو المعلم الذى يعمل على رفع الوعى الاجتماعى وزيادة الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى الأفراد على اعتبار أن الوعى والمسئولية هما المفتاح الحقيقى لتحقيق غايات اجتماعية مقبولة.

٨ - المدخل التنموى (بومطن):

بالتركيز على تقدير الأداء الوظيفى للفرد والجماعة مع التأكيد على مرحلة إنهاء الجماعة والتركيز على العلاقات حيث تنمو الجماعة من خلال نمو الأعضاء وتطورهم والتأكيد القيمى الذى يتضمن الاعتراف بقيمة وكرامة الفرد وحقه فى تقرير مصيره إلى جانب المسئوليات الاجتماعية، وتتمثل ممارسة هذا المدخل فى تقدير الأداء الوظيفى للفرد والجماعة وتمكين انجماعة من الانتقال من مرحلة النمو إلى المرحلة التى تليها واستخدام توجيه التفاعل ونشاط البرنامج لتحقيق ذلك.

٩ - المدخل التنموى (تروب):

الذى يهتم بالنمو من خلال عملية التوجيه الذاتى للجماعة والتأكيد على أهمية عضو الجماعة وعلى رؤية الإنسان من خلال جوانب عديدة هى: الحرية والمسئولية والقدرة على تحقيق الذات لمساعدة الأعضاء وتدعيم أدائهم الوظيفى والتأكيد على الاهتمامات المشتركة واستخدام إدراك المشاعر وتدعيم الأعضاء من خلال الجماعات والتوجيه الواقعى وإعادة التقدير الذاتى للجماعة وأعضائها.

مبايعاً: نماذج لبعض المشكلات التي يمكن التعامل معها على أساس الممارسة العامة:

تعرف المشكلة بأنها حالة غير مرغوب فيها لعدد كبير من الناس لديهم إلمام بها (٣٣ ص: ٤٩) أو أنها الظروف والأوضاع التي يراها عدد كبير من الناس بأنها تمثل مشكلات بالنسبة لهم أو أنها المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعة وتتصل بالمسائل ذات الصيغة أو الصفة الجمعية التي تشمل عدداً كبيراً من أفراد المجتمع (٣٤ ص: ٣٩٣).

كما تعرف بأنها ظروف يمر بها الناس تحدث استجابات اجتماعية بسبب انتهاك القيم والمعايير وتؤدي إلى معاناة اجتماعية أو عاطفية أو اقتصادية. (٣٥ ص: ٢٢٠)

وتركز الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية على مشاكل مختلفة في مناطق متعددة تتناولها بالتحليل والفحص وتتضمن تلك الممارسة متخصصون يعملون ويستخدمون معرفة أكثر تقنماً لحل تلك المشكلات وزيادة فعالية الممارسة في المواقف المختلفة وربط أغراض الممارسة باستراتيجياتها والعمليات المختلفة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي تبعاً لموقف التدخل (٣٦ ص. ص: ٧٤٧ - ٧٤٨).

ومن أهم المشكلات التي يمكن للخدمة الاجتماعية للتدخل فيها على أساس

الممارسة العامة ما يلي:

- مشكلة الأمية.
- مشكلة البطالة.
- مشكلة الزيادة السكانية.
- مشكلات الممنين.
- مشكلات أطفال الشوارع.
- مشكلات الأسرة.
- مشكلة تعاطي المخدرات.
- مشكلات الأطفال.
- مشكلات التنمية.
- مشكلة تلوث البيئة.
- مشكلات الشباب.
- مشكلة اتحراف الأحداث.
- مشكلات المعاقين.

وغيرها من المشكلات والظواهر الاجتماعية المرتبطة بمجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

وحيث أن المشكلات الاجتماعية تتغير بشكل كبير وسريع فعلى الأخصائيين الاجتماعيين أن يكونوا على وعى بالمعرفة المتجددة يوماً بعد يوم وأن يصنعوا ويعيدوا تشكيل ممارستهم و يضعوا القواعد والطرق ويحددوا المهارات التي يمكن من خلالها المساهمة في مواجهة المشكلات ترشيداً للوقت والجهد والمال وتيسيراً للتعامل وتحقيق الأهداف المنشودة (٣٧ ص. ص ٧٤٠ - ٧٤١).

المراجع

١ - ماهر أبو المعاطي على (١٩٩٩): التخطيط الاجتماعي، ونماذج من الممارسة الاجتماعية في الدول العربية الخليجية (الفيوم، مكتبة الصفوة).

2 - Gordon Hearn (1990): **The Foundation for General Method of Social Work Practice** (3ed, New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliff).

3 - Maria O'Neil McMahon (1990): **The General Method of Social Work Practice A Problem Solving Approach** (N.J, Prentice Hall, Englewood Cliffs).

4 - Ashman, K (1994): **Understanding Generalist Practice** (Chicago, Nelson Hall Publishers).

نقلاً عن: هشام عبد المجيد: فعالية نموذج الممارسة العامة في التخفيف من حدة المشكلات المدرسية (القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٧)، ١٩٩٩).

5 - Pamela S. London: **Generalist and Advanced Generalist Practice** In: Richard L. Edwards ed - in - Chief Encyclopedia of Social Work (19th ed, Washington: N.A.S.W).

6 - Robert L. Barker (1991): **The Social Work Dictionary** (2ed, Washington, N.A.S.W, Press).

7 - Armando Morales & Breadford W. Sheafor (1989): **Social Work. Aprofession of Many Faces** (London, Allyn and Bacon, Sydney Toronto).

8 - Ruth J. Parsons and Others (1987): **Integrated Practice: A Frame Work For Problem Solving** (Journal of The National Association of Social Workers, Vol: 33, N. 5).

9 - Elaine Pinder Huges, (1995): **Direct Practice Overview**, In Richard L. Edwards, Op. Cit.

١٠ - أحمد محمد السنهوري (١٩٩٨): مدخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة (القاهرة، دار النهضة العربية).

١١ - نفس المرجع السابق.

12 - Malcolm Payne (1997): **Modern Social Work Theory** (2ed London, MacMillan Education, LTD).

13 - Francis J. Turner (1989): **Social Work Treatment, Interlocking Theoretical Approaches** (3ed, New York, The Free Press, Macmillan Publishing).

14 - Dean H. Hepworth, Joann Larsen (1982): **Direct Social Work Practice** (New York, The Dorsey Press, HomeWood Illionois).

١٥ - ماهر أبو المعاطى على وآخرون (٢٠٠٠): **مفخل الخدمة الاجتماعية** (القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان).

16 - Rex A - Skidmore et al (1997): **Introduction to Social Work** (7ed, Boston, Allyn and Bacon).

١٧ - أحمد محمد السنهورى (١٩٩٨): مرجع سبق ذكره.

١٨ - راجع فى ذلك:

* Dean H. Hepworthe Joann Larsen (1982): op. cit, P.P: 259 - 264.

* Kay, S. Hoffman and Alvin L. Sallee (1994): **Social Work Practice: Bridges of Change** (Boston: Allyn and Bacon) P.P: 240 - 292.

* A Shman, K. (1994): op. cit, P.P: 192 - 193.

نقلاً عن: هشام السيد عبد المجيد (١٩٩١): مرجع سبق ذكره.

19 - Maurice J. Elies and John F. Clabby (1992): **Building Social Problem - Solving Skills** (San Fancisco - Bass Publishers)

٢٠ - أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة**

الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين (القاهرة، دار النهضة العربية).

٢١ - طلعت مصطفى السروجى وآخرون (بدون تاريخ): **الممارسة المهنية**

للخدمة الاجتماعية فى مجتمع الإمارات الواقع والمستقبل (الإمارات، جامعة الإمارات، إدارة المطبوعات).

٢٢ - نفس المرجع السابق.

٢٣ - أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العلمية المتقدمة للخدمة**

الاجتماعية - مرجع سبق ذكره.

٢٤ - طلعت مصطفى السروجى وآخرون (بدون): مرجع سبق ذكره.

٢٥ - راجع فى ذلك:

* عبد الفتاح عثمان، على الدين السيد (١٩٩٤): **الموقف النظرى لخدمة الفرد**

المعاصرة (القاهرة، مكتبة عين شمس) ص. ص: ٣١٦ - ٣١٩.

* Willim J. Reid (1987): **Task Central Approach In Encyclopedia of Social Work** (18th ed, Washington, N.A.S.W) PP: 757 - 758.

* Loura Epstein (1995): **Prief Task Centered Practice In** Richard L. Edwards, Op, Cit. PP: 313 - 319.

* Edmund Sherman (1987): **Cognitive Therapy In Encyclopedia of Social Work**, Op. Cit, P: 288.

* Paula. S, Nurius and Sharon B. Berlin (1995): **Cognition and Social Cognitive Theory In** Richard L. Edwards, Op. Cit, P 513.

* Malcolm Payne (1997): Op. Cit: PP 140 - 152.

* Carol R. Swenson (1998): **Clinical Social Work's Contribution to A Social Justice Perspective** (Journal Of the N.A.S.W, Vol, 43, N. 6) PP: 527 - 537.

26 - Armando Morales & Bread Ford. W. Sheafore (1989): Op. Cit.

27 - Martin Bloom (1995): **Primary Prevention Overview In:** Richard L. Edwards, Op.

٢٨ - راجع فى ذلك:

* أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العلمية المتقدمة للخدمة**

الاجتماعية - مرجع سبق ذكره. ص. ص: ١٨١ - ١٨٩.

* Martin Bloom (1995): Op. Cit.

* Robert Barker (1991): Op. Cit, PP: 124 - 127.

٢٩ - أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العلمية المتقدمة للخدمة**

الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

30 - David Harrison (1995): **Community Development In:** Richard L. Edwards Op. Cit.

٣١ - ماهر أبو المعاطي على وآخرون (٢٠٠٠): مرجع سبق ذكره.

٣٢ - راجع في ذلك:

* ماهر أبو المعاطي على (١٩٩٧): **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية**

(الفيوم، مركز الصفوة للتوزيع والنشر).

* Louise C. Johnson (1989): **Social Work Practice A Generalist Approach** (3ed, Boston, Allyn and Bacon, Inc) PP: 421 - 431.

* Dorothy N. Gamble and Marie OverlyWeil (1995): **Citizen Praticipation In:** Richard L. Edwards, Op. Cit PP: 483 - 486.

* June Gary Hopps & Pauline M. Collins (1995): **Social Work Profession In** Richard L. Edwards, op. cit, P.P: 2266 - 2281.

33 - Reginold O. York (1988): **Human Service Planning** (The University of North Carolina, Press, Chapel Hill).

34 - John Stimson and other (1997): **Social Problems Difinition, Impact and Solution** (2ed, N.Y, JohnWilley Sons,).

35 - Rober L. Barker (1991): op. cit,

36 - Elaine Pinderhughes (1995): Op. Cit.

37 - Elaine Pinderhughes (1995): op. cit,

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة

إعداد

أ.د. محمد نجيب توفيق

لأساتذة بكلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة وصيانتها إعداد

الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب توفيق حسن الديب
الاستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

يمثل الإنسان عنصراً متميزاً، بل هو العنصر الإسمى فى كل "النظام الأيكولوجى"، ويمزى ذلك إلى ما يتميز به الإنسان من طبيعة إنسانية تحدد وضعه ودوره فى "البيئة الطبيعية" خاصة فالإنسان خلافاً لكل عناصر النظام الأيكولوجى الحيوى "يفرد بخصائص وإمكانات وقدرات" وصنفته فى موقف المتمكن من البيئة والموجه لنظامها الأيكولوجى، واستطاع أن يكتشف العالم المحيط به، وأن يدرك العلاقات بين عناصره، وأن يربط بينها، ليخرج "بصورة ذهنية مثالية" للواقع، بل وأرقى من الواقع ذاته. وهو فى ذلك كان يجرد الواقع ويستنبط ما فيه من علاقات، ويبنى "علاقات للعلاقات"، و "مفاهيم للمفاهيم" Concepts of concepts التى يكونها باستمرار عن فئات هذا الواقع وعلاقاته. وهذه "الصورة المثالية التجريدية" التى يبنئها الإنسان باستمرار ويطورها من خلال تفاعله الفعّال مع البيئة تنضح فى آليات "ميكانيزمات" الاختزال العقل أو "الاقتصاد الفعلى Parsimony" المميزة للعقل الإنسانى. والإنسان من هذا الموقع المتميز فى كل النظام الأيكولوجى استطاع بنكاه أن يبسط سيطرته على البيئة، وأن يوظف إمكاناتها فى كل موقع لصالحه، والإنسان ذاته من هذا الموقع كان يتغير ويتقدم فيما يتمثل فى كل المنجزات الحضارية فى سياق التاريخ الحضارى لإنسانية من خلال تفاعله مع البيئة وسعيه إلى التحكم فيها وتغييرها وتحسينها. وقد فرض الإنسان قبضته على البيئة، وصار يكتبتها ويغيرها ويعيد تشكيلها، ولكن علاقة الإنسان بالبيئة رغم أنها تمخضت عن منجزات حضارية عظيمة إلا أنها حملت فى طياتها بعض عوامل الاخلال بتوازن البيئة ونظامها الأيكولوجى، وهو ما يتضح فى الكثير من مظاهر التدهور البيئى التى تتضمن "مؤشرات ودلالات خطيرة بالنسبة لمستقبل الإنسان ذاته". إن علاقة الإنسان بالبيئة كانت تتضمن دائماً بإغارته على الطبيعة ومحاولة تغييرها بدرجات متفاوتة، وهو فى هذا كله يؤثر فيها تأثيراً سيئاً، ويعمل على استهلاك مواردها الطبيعية بشكل أو بآخر، وهذه

للتغيرات والتأثيرات السينة الضارة اليوم أكثر وضوحاً، وخاصة في المجتمعات المتقدمة والمختبرات وأعمال الفكر الإنساني لاستغلال البيئة استغلالاً رهيباً، بل وتدميرها". وتنتج الأزمة البيئية Environmental Crisis التي تتضح بالدرجة الأولى في أشكال التلوث المختلفة من خلال الإنسان "بقوانين الاقتران" وهو ما صار الموضوع الرئيسي لعلم الأيكولوجيا المرضية Abnormal Ecology، وبهذه التغيرات بزغت في تاريخ الإنسانية حقيقة جديدة دخل فيها الإنسان إلى "عصر الوعي البيئي أو عصر الأيكولوجيا". لقد أصبح الإنسان وبقاؤه عرضة للخطر نتيجة:

- (١) الانفجار السكاني.
 - (٢) الزيادة المروعة في قدرة الإنسان على تغيير البيئة بما فيها التكنولوجيا الحديثة، والتسبب في استخدام كميات هائلة من الغاز والسوائل والمواد وغيرها.
 - (٣) الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية وسوء استخدامها.
- إن التصدي لمشكلات البيئة يستلزم مواجهة شاملة ومتزامنة لمصادر العلة لضمان البقاء الإنسان نوجزها في:
- (١) استقرار في عدد السكان عند حد أمثل.
 - (٢) توازن في النمو الاقتصادي.
 - (٣) إعادة دورة نواتج المدينة المعاصرة ونواتجها الجانبية بحيث يجرى تشغيلها وإخلائها مرة أخرى في دورة النظام الصناعي والاقتصادي.
- والبيئة هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية ... البشرية منها وغير البشرية، وهي تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات ... فالهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو جماد هي عناصر البيئة التي يعيش فيها والتي تعتبر الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة والبيئة عبارة عن العلاقة الأساسية القائمة بين العلام الطبيعي الفيزيائي وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان، وهي تشمل على:

- (١) مجموعة من المكونات الحية مثل النبات والحيوان وخلافه.
- (٢) مجموعة من المكونات غير الحية مثل الصخور والمياه والمعادن والهواء والطقس وخلافه.

والبيئة هي ذلك الخير الذى يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان، ويشكلان سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم فيما يمكن أن نطلق عليه جوازا "تورات طاقات الحياة"، حيث ينتج النبات المادة والطاقة من تركيب عضوية معقدة، ويأكل الحيوان النبات والعشب، ويأكل حيوان أكل اللحوم حيواناً آخر أكلاً للعشب، والإنسان يأكل النبات والحيوان ويستفيد من كل منهما، وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات. والبيئة هي كل ما نخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم والتذوق واللمس، سواء أكان هذا من خلق "الله سبحانه وتعالى" (الظواهر الطبيعية) لم من صنع الإنسان (الظواهر البشرية). وقد أوجز "إعلان مؤتمر البيئة البشرية" الذى عقد فى استوكهولم عام ١٩٧٢م مفهوم البيئة بأنها "كل شئ يحيط بالإنسان"، ويمكن القول أن البيئة تتكون من شقين رئيسيين:

الأول: البيئة الخارجية، وهى المحيط الذى يعيش فيه الكائن الحي بمخرجاته وفواغله.

والثانى: البيئة الداخلية، وهى فى الحيوانات تتمثل فى مجموع السوائل المختلفة الموجودة داخل أجسامها، وهى فى النباتات تتمثل فى مجموع للمواقع Fluids (السوائل والخلاصات) الموجودة فى الأوعية والأنسجة.

والبيئة المحيطة بأى كائن تشمل "الظروف المناخية والجيولوجية والطبيعية والكيميائية، بل الصحراوية والبحرية والهوائية والنباتية والحيوانية"، وهذه الظروف والمؤثرات البيئية مترابطة بعضها ببعض، بمعنى أنه لو حدث تغيير مثل فى أى واحد منها فسيستتبعه تغيير فى بعض النظم الأخرى على شكل تفاعلات تسلسلية حسب القوانين والعلاقات التى تربط هذه النظم بعضها ببعض. والبيئة بصفة عامة قد تكون بيئة طبيعية (وهى كل ما يحيط بالإنسان من مكونات مختلفة سواء كانت جماداً أو حيواناً أو نباتاً أو إنساناً) أو بيئة اجتماعية (وهى مجموعة المكونات المعنوية أى غير الملموسة التى يوجد الإنسان فى نطاقها مثل العلاقات المساندة فى البيئة والتراث الثقافى وهكذا). والبيئة الإنسانية فى معناها الواسع هى: المحيط الحيوى Bios Pher، وهو ذلك الجزء من العالم الذى يمكن للحياة أن توجد فيه، والذى تكون منه جزءاً حيوياً، وهذه المنطقة هى "سطح الأرض" التى تتألف من الغلاف الجوى والمحيطات ومن المسطحات العليا لمساحات الأرضى فى القارات والجزر والمياه النقية المرتبطة بها ومن الأشياء الحية التى تعيش فى

تلك المساحات". ويمكن اعتبار المحيط الحيوى أنه "مجموع كل الأنظمة الأيكولوجية للأرض، وأن الناس توجد فيه فى وقت ما كجزء من نظام أيكولوجى معين، رغم أن الناس قد تنتقل من نظام أيكولوجى إلى آخر، وأن ما يحدث للمحيط الحيوى والأنظمة الأيكولوجية يحدد بدوره ما سوف يحدث للناس. ومن المستحيل أن تفصل الكائن الحى الإنسانى عن المحيط الحيوى الذى يؤلف الإنسان جزءاً منه، فالهواء الذى يستنشق والماء الذى يشربه والشمس التى يستمد منها دفئها والغذاء الذى يفتات به ... كل ذلك يربطه ببيئته الطبيعية والبيولوجية المباشرة". وهناك تقسيمات مختلفة للبيئة منها تقسيمات لتغيير الأنظمة الأيكولوجية وأخرى ظهرت نتيجة لتطور المفاهيم البيئية مع التقدم والتحضر، وثالثة نتيجة لاستيعاب مفاهيم أكثر عمومية ... الخ.

هذا ويرتبط نجاح الإنسان فى البيئة على قدر فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها، فيستفيد بما هو نافع من مواردها، ويعمل جاهداً على التخلص مما ينفص عليه حياته فى إطار البيئة (كمحاولة التخلص من الملوثات التى أثبت العلم أنها تؤثر على الإنسان تأثيرات ضارة ذات أبعاد مختلفة فى ضررها). ويعتبر "الآثران البيئى" سر استمرار قدرة البيئة الطبيعية على إعالة الحياة على سطح الأرض دون مخاطر أو مشكلات تمس الحياة البشرية" وتتفاعل عناصر البيئة وفق نظام معين يطلق عليه "النظام البيئى Eco-System"، والنظام البيئى هو "وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية فى مكان معيد يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن فى دنىاوية ذاتية لتستمر فى أداء دورها فى إعالة الحياة، ولذلك يطلق على النظام البيئى من هذا المنطلق (نظام إعالة الحياة)". ويتكون أى نظام بيئى من أربع مجموعات من العناصر أو المكونات هى:

(١) مجموعة العناصر غير الحية

وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة وحرارة الشمس وضوئها والتربة والصخور والمعادن المختلفة، ويطلق عليها "مجموعة الثوابت أو مجموعة الأساس" لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية.

(٢) مجموعة العناصر الحية المنتجة

وتتمثل فى الكائنات الحية النباتية، ويطلق عليها "مجموعة المنتجين Producers" لأنها تصنع أو تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى.

(٢) مجموعة العناصر الحية المستهلكة

وهي تتضمن الكائنات الحيوانية التي تعتمد في غذائها على غيرها، ومن ثم يطلق عليها "مجموعة المستهلكين Consumers" وتشمل هذه المجموعة كلا من الحيوانات المشبية Herbivores والحيوانات اللاحمة Carnivores، إضافة إلى الإنسان الذي يعد عنصراً مهماً داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة في عناصر النظام الأخرى (تأثيرات تنبأ بين الهدم والبناء).

(٤) مجموعة العناصر الحية المحللة

وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في "الفطريات والبكتيريا"، وتقوم هذه المجموعة بعملية تكسير أو تحليل المواد العضوية (نباتية وحيوانية)، ولهذا يطلق على هذه المجموعة اسم (المحللات Decomposers).

ولما كانت هذه العناصر تتفاعل مع بعضها وفور نظام دقيق، حيث تعتمد كل مجموعة على المجموعات الأخرى السابقة لها "في تكاملية توافقية" رائعة بما يضمن حفظ توازن النظام، فإن حدوث أى خلل أو نقص في عنصر أو مكونات أى مجموعة يؤثر في طبيعة التفاعل، ومن ثم يبدأ النظام في الخلل والاضطراب، فيفقد توازنه وقدراته العادية في صنع للحياة، ويحدث ما يسمى "الخلل البيئي".

وتمثل قضية التلوث أولوية من أولويات العصر، وسيظل موضوع التلوث من أهم الموضوعات التي تشغل فكر العالم في القرن الواحد والعشرين، لما له من أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وسيكولوجية وفتاجية وقيمية وأخلاقية، ذلك لأن من حق الإنسان أن يعيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها كافة الأنشطة مع كفاية حقه في نصيب عادل من الثروات والخدمات المتنوعة. إن حجم مشكلة البيئة قد

تزايد في السنوات الأخيرة وتعددت جوانبها ومظاهرها، ووصلت إلى محطة أصبحت معها تهدد حياة الإنسان من خلال جو ملوث وأمراض لا حصر لها. إن المحافظة على البيئة من التلوث والتدهور ضرورة من ضروريات العصر لارتباطها بصحة وجود الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والوعي البيئي هو أهم طرق حل المشكلة البيئية، ولقد أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد حتى نكون في غنى عن معالجة الآثار البيئية للتلوث لأنها مكلفة. ويتحقق "الوعي البيئي" عن طريق "رفع المستوى التعليمي والثقافي، وتعليم الفرد كيفية التعامل مع البيئة، ثم جعل هذا الوعي البيئي جزءاً من سلوك الفرد"، فالمحافظة على البيئة "هي مسؤولية جماعية يتحمل الفرد جزءاً منها". وإذا لم يكن لدى الفرد

اقتناع بأهمية السلوك الفردي في المحافظة على البيئة، فإن الوصول إلى الحلول الموجودة يصبح أمراً. ونتيجة لقتناع الفرد بمسؤوليته تجاه المحافظة على البيئة يصبح المحافظة عليها واقعاً، ويتم ذلك من خلال "الحركات القومية والجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية، إلى جانب الجهود الحكومية والرسمية". وبالرغم من الأخطار الداهية التي تهدد توازن البيئة، فإنه لم يفت الأوان بعد لكي تقوم التكنولوجيا بعمل ما للمحافظة على المناطق الطبيعية وترشيد استخدام الموارد، مع وجوب وضع سياسة سكانية مترنة وتوظيف التكنولوجيا لكي تكون في خدمة الكفاح ضد التلوث بوسائل جديدة مع "التحكم في انتشار الغازات الضارة والجزيئات الصلبة الدقيقة بواسطة المرشحات والمزمرجات الإلكترونية" فضلاً عن "ابتكار أساليب جديدة ووسائل متقدمة تهيئ للإنسان سبل التقدم والحفاظ على البيئة".

إن مفهوم التلوث الذي بدأ مع بداية السبعينات من القرن العشرين كان مقصوراً على تلوث الهواء والماء والتربة، وهو مفهوم نتج عن معاشية ومشاهدة الإنسان في الدول الصناعية لمشاكل تلوث الهواء بالضباب وتلوث المياه مما أدى إلى موت الأنهار والبحيرات. لكن مفهوم التلوث الآن قد استوعب ويشمل تلوث الهواء بمختلف الغازات السامة التي تؤدي إلى مشاكل صحية وتلوث التربة والمياه بفضلات المنازل الحديثة بما تشمله من كيماويات مستخدمة في غسل الأطباق والمنازل، بالإضافة إلى بقايا المواد الكيماوية الناتجة من المصانع وآثار المبيدات المستخدمة في مقاومة الآفات والحشرات، وبعض هذه الكيماويات لها تأثير سرطاني. وقد اتسع مفهوم التلوث أيضاً ليشمل فقدان الثروة الطبيعية والتي أصبحت تكاليف صيانتها تزداد يوماً بعد يوم (نتيجة انهيار البيئة التي لم يحافظ عليها الإنسان واستغلها أسوأ استغلال وأهمها ضرورة وأهمية الحفاظ على التوازن البيئي بعد أن سيطر عليه الفكر الاستهلاكي وبعد أن تقدمت أساليب الإنتاج وزادت فرص التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال استخدام الطاقة والوقود الحضري). ولقد أدى هذا إلى خسارة كبيرة لكل عناصر النظام البيئي تمثل في "نضوب الموارد واختلال التوازن البيئي وزيادة مستويات التلوث وما سببه من ارتفاع معدلات الأمراض وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة، وتغيرات محتملة للمناخ، وباتت حياة الكائنات الحية مهددة بالقضاء". وكان ذلك بمثابة الوجه المظلم لعصر التقدم الصناعي والتكنولوجي، إذ أنه نتيجة للفكر الاستهلاكي زاد استغلال المصادر الطبيعية، ثم القضاء على الغابات لتربية الماشية واستغلال الأخشاب

وتيسير الزراعة. ولقد كانت هذه الغابات تؤدي خدمات بيئية ثمينة مثل "المسيطرة على الفيضانات وحماية التربة من الانجراف وحماية الأكسجين، كما كانت تعمل كمصفاء طبيعية لثاني أكسيد الكربون والأتربة العالقة في في الجو". إن "الفكر الاستهلاكي والتصنيع المتسارع" هما "المتهمان الأساسيان في تدمير بيئة الإنسان"، فإذا سعى الإنسان للاحتلاك بدون الاهتمام بعناصر البيئة، فسوف يؤدي ذلك إلى "تدهور البيئة ثم لا نكون". إن أهم الأزمات البيئية التي تهدد مستقبل الحياة على الأرضى وقد بدأ القرن الواحد والعشرون بالإضافة إلى السرف الاستهلاكي والتكنولوجيا الحديثة "هي الانفجار السكاني" الذي يشكل تهديدا للبيئة، إذ عندما لا يستطيع الإنسان تلبية حاجاته الأساسية تتشأ ضغوط تجعله يحاول تلبيةها بأي شكل (كأن يستغل موارد البيئة بطرق ضارة). إن ما يعوق الخلاص من الفقر الذي يقتل كامل أعداد هائلة من البشر هو "مركز القوة الاقتصادية الأساسية في الدول المتقدمة مقابل تمركز جزء كبير من الموارد غير المستثمر في الدول النامية التي تنظر إلى التقنيات المناسبة لاستغلال هذه الموارد وتطويرها لصالح شعوبها". وإذا كانت هذه الكوارث البيئية سببها الإنسان نفسه، فهناك كوارث بيئية حلت بالطبيعة خارجة عن إرادة الإنسان مثل (الكوارث البيئية التي حلت بالطبيعة كالبراكين والمذنبات والكويكبات الصغيرة التي ترحف على الأرض، والتغيرات التي تحدث في مقاييس مدار الأرض مما يؤدي إلى تغيرات مناخية، . إن الأضرار التي لحقت بالبيئة "أضراراً معنوية"، ولكن هناك هذه الأضرار لم تقدر تقديراً كمياً دقيقاً حتى الآن، إذ من الصعب تقدير تكاليف التلوث والأضرار التي تلحق بالبيئة بدقة نظراً لعدم وجود الوثائق اللازمة. إن الإنسانية - تدخل اليوم عصراً جديداً - تحتاج فيه إلى تفكير جديد يختلف بصورة كاملة عن التفكير القديم، وذلك من أجل تحسين أحوال البيئة. إن "النظام الإنتاجي الحالي" يتسبب في انتشار التلوث (وهي آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة) وهي (نتج ثانوي للعملية الإنتاجية ولا يمكن تسويقها)، ويطلق على هذه الآثار تغيير (النفقات الخارجية)، وهي لا تدخل تلقائياً في المجال الاقتصادي بسبب خارجيتها عن نظام السوق، ولهذا فإنها بقيت حتى عهد قريب مهملة تماماً بني جانب الاقتصاديين، فالنفقات الخارجية لا تدخل فسي حساب للوحدات الإنتاجية، لأن هذه الحسابات تهمل طبيعتها "حصر الظواهر غير النقدية" رغم أنه قد يترتب عليها أضرار جسيمة لأشخاص ومنشآت أخرى أو للبيئة بوجه عام. والنفقات الخارجية لا تتحملها الوحدات الإنتاجية ولكنها تؤدي المجتمع كله أو مجموعات كبيرة من السكان، والتلوث البيئي يعد أثراً خارجياً

سلبياً لأن الأضرار التي تنتج عنه لا تدخل في حسابات السوق، حيث لا يوجد إلى جانب "بند الأجور أو المواد الأولية" بند محاسبى آخر عنوانه "الأضرار الناجمة عن التلوث". وفى "الحساب الاقتصادى" تنقسم آراء الباحثين "بشأن استراتيجيات حماية البيئة" إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يرى أن آليات السوق تستطيع بعد تطوير بسيط استيعاب الآثار الخارجية وأن تحول دون تفاقم المشاكل البيئية وأن تحافظ على كفاءة الاقتصاد ومرونته.

والثانى: يرى أن أفضل استراتيجية لحماية البيئة وتحسينها هى التنظيم المباشر الذى يتمثل فى قيام الدول بفرض قوانين ولوائح تحدد معايير الزامية يجب ألا تتعداها.

والثالث: يوجد بصورة متزايدة المدافعون عن الخيار الضريبي الذين يعتقدون أن فرض الضرائب على التلوث بأن يدفع الأفراد والمنشآت الملوثة لأن يدرکوا، "للضرر البيئى ثمنا"، وأن يدخلوا هذا الثمن فى حساباتهم وخططهم الانتاجية والاستهلاكية، وبالتالي تحفزهم على تخفيض الأضرار البيئية إلى أقصى حد ممكن.

إن كثيرا من الأزمات البيئية مرجعها إلى سوء التصرف البشرى، سواء فى العالم المتقدم أو الناس، فسلوك الإنسان فى العالم الثالثة يتسم "بضعف الوعي والانشغال بتمتية الموارد الطبيعية لقبلىة حاجات سكانها المتزايدة دون النظر إلى مستقبل البيئة"، أما سلوك الإنسان فى الدول المتقدمة فإنه "سلوك تملية المصلحة والأناية، وبالتالي أدى سوء التصرف إلى تدمير أنظمة البيئة وتدهورها". ولذلك يرى "علماء الحضارة والاجتماع ورجال الخدمه الاجتماعيه" أنه لا سبيل للنجاه من المصير المشؤم إلا ردة روحية والتشبث بالقيم الأخلاقية واسترداد المنهج الدينية المقدوره بحيث تعيد للإنسان توازنه الطبيعى بعد اختلاله على مدى قرون "بتأثير الماده، ويجب التمسك والاستعانة "بالأديان والتقاليد التى تتضمن إرشادات أخلاقية لحماية البيئة، والآيات القرآنيه التى تدعو إلى استخدام الأشياء والأكل والشرب مع عدم الاسراف والتبذير كثيره، وهى خير حل للمشاكل البيئيه".

إن "التربية البيئية" يجب أن تحتل الأولوية فى "استراتيجيات حماية البيئة" فى المستقبل وألا تعمل فى فراغ، فالتربية دورها سابق على التشريعات التى تحد من ظاهرة التلوث، لأن التشريع يكون انعكاسا لظهور مشكلة كبيرة تسترعى الاهتمام. أى أن "اصدار قانون" يكون نتيجة وجود مشكلة أدت إلى إفساد البيئة،

لذلك يجب التركيز على التربية البيئية لأنها تساعد على منع حدوث المشكلة. والتربية تعطى الفرد فرصة تقدير أهمية البيئة وأهمية حمايتها لسلامته وسلامة الأجيال القادمة، وتوفير الحلول لعديد من مشكلات البيئة، وبالتالي توفير نفقات الحد من التلوث. والتربية البيئية السليمة تؤدي إلى "فهم العمليات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في البيئة"، ونتيجة هذا الفهم يمكن للأفراد رسم السياسات والممارسات التي تضمن الإبقاء على بيئة صحيحة. إن "المشكلات الكبرى" التي يعاني منها العالم اليوم (كالفقر والتصحّر والتلوث والتسلح وانقراض الأنجاس، بالإضافة إلى العوامل السياسية والحروب ظهرت على الرغم من كل القوانين والأنظمة التي تمنع تلوث البيئة)، ومن هنا تبرز "أهمية التربية البيئية"، وهذه الأزمات لم يتم تغطيتها بشكل مناسب "في مناهج التربية البيئية في كثير من دول العالم". ومن جهة ثانية فإن "التربية البيئية تأثرت بشكل سلبي من جراء تراجع التعليم العام" إذ أن هناك عدد كبير من أطفال العالم لا يذهبون "اليوم" إلى المدارس، ويظهر ذلك جلياً واضحاً بالنسبة "لأطفال العالم الثالث". أن التربية يجب أن تعمل على "تبني أفكار جديدة" تهدف إلى "إعادة بناء المجتمعات وتلبية حاجاتها الأساسية (كالغذاء، والرعاية الصحية)، وإفادة من النفايات والفضلات، ومحاربة التلّين، وتوفير الموارد المحدودة، والتعليم الفعال، وإعادة بناء البيئة من خلال صيانة الطبيعة، والاستخدام الأفضل لفكرة المناطق المحمية، والمناطق المسيجة كالحدائق والمتنزهات)، وألا تصل إلى هذه المناطق (بد التخریب البيئي)". ويجب التوسع في المناطق المحمية بوضع المزيد من أراضي البيئة تحت الحماية القانونية، ونجاح فكرة حماية المناطق المحمية دليل على أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة ليست على ما يرام. إن التربية السليمة تتيح للفرد اكتساب مهارات وتدريبات خاصة للذين تؤثر أعمالهم بشكل سلبي على البيئة، وتساعدهم في ممارسة أنماط حياتية سليمة منسجمة مع الاستعمال الرشيد لموارد الأرض، إذ تعتبر المعرفة والفهم ذات قيمة قليلة إذا لم يمتلك الفرد مهارات جديدة. ويجب أنت "ينصب اهتمام التربية" على "الاهتمام بصحة البيئة وتشجيع الأفراد على تحمل المسؤولية وتحديد نوعية البيئة التي يرغب العيش فيها، وإثارة الدافع لدى الناس للمشاركة في العمليات التي تشكل بيئتهم"، ولذلك فإن على التربية "أن تعطى ممارسات في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة لحل القضايا، والتخطيط والتربية السليمة يميّان الشعور لدى الأفراد "بالتلاحم مع البيئة" والاعتراف "بأن حياته ويقاءه يعتمدان على حسن تعاونه مع البيئة وحفظه لهما

سليمة نقية صالحة للعيش والحياء. إن التربية تؤدي إلى تنمية الوعي بالبيئة وأساليب التعامل معها وتؤدي إلى نبذ الأساليب القديمة في التعامل مع البيئة، وتبنى المواقف العلمية والاجتماعية والصحية الجديدة وأساليب التعامل الأفضل مع البيئة وضرورة تطبيق هذه الأساليب، وعلى التربية الجديدة أن تلقى الضوء على القيم لتنتشرها في المجتمعات لتغيير الأنماط السلوكية سلبية التأثير على البيئة والموجودة لدى الأفراد والجماعات والمائدة في المجتمعات، وأن تمكن الفرد من المعارف والمهارات والممارسات التي تكفي لضمان اتخاذ القرارات الواعية. إن هناك العلوم المختلفة والمهن الإنسانية التي تعمل في مجال البيئة وصيانتها، ولابد أن يكون هناك بينها "تسليبية وصلة عضوية تعاونية إيجابية" حتى "تحقق الأهداف البيئية وتؤتي ثمارها". إن التربية يجب أن تتخذ موقفاً جاداً حيال ما يعرف بـ "التخصص الدقيق" الذي قد يعود بالويل على البيئة، لأن "المختص" قد يتعمق في مجال تخصصه الدقيق ضارباً عرض الحائط بكل التخصصات الأخرى والآثار الجانبية الناتجة عنه (قمصمو التليفزيون الملون لم يكونوا يعلمون شيئاً عن أخطاره الجانبية على النمل إلا بعد أن تعرض له آلاف البشر)، فالتخصص الدقيق أبعد ما يكون عن ضرورة المحافظة على البيئة وتلبية حاجات المجتمع بالشكل الصحيح، ولا يعني هذا الاستغناء عن الخبراء والمختصين ولكن ينبغي تنمية إحساسهم بالمحيط الذي يعيشون فيه، وأن يتقنوا الآثار الجانبية لمنجزاتهم، لتلاقي آثارها السلبية على البيئة. إن من الأهمية بمكان فتح مكان للعلوم الاجتماعية والمهن الإنسانية ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية بجانب العلوم البحتة بحيث تشكل قطاعاً هاماً يساعد ألوان المعارف المختلفة ويوجهها إلى الطريق الأفضل وبشكل يتماشى مع صلة البيئة. إن حضارتنا اليوم لم تعد تتواءم مع تجزئة الموضوعات، فأمر السكان والمبيدات للحشرية والتلوث مترابطة بطبيعتها، ولم يعد الممكن الفصل في معالجتها بين الجوانب العلمية والاجتماعية والبيئية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى نوع جديد من التربية ينضوي تحت لوائه (البيئة بكافة أشكالها وجوانبها) عن طريق (تنمية الوعي الشامل بالبيئة لدى الفرد منذ طفولته، والجماعات في تفاعلها وممارساتها عن طريق أدائها، وبين المواقف المسؤولة لديهم تجاه بيئتهم، بحيث يتكون لديهم أفراداً وجماعات محيط داخلي سليم يحمون في إطاره وقد تشبوا حبهم وولاءهم لبيئتهم). ويجب على التربية أن تبني فكرة النمو الذي تنظمه الضوابط لكي تتماشى مع أوضاع العالم الذي نعيش فيه اليوم. إن هناك قيماً أساسية تحتاج إلى إعادة نظر فيها ومنها "الحرية الفردية"،

حيث كان الاعتقاد السائد بأن الفرد فى مسعيه لخدمة مصالحه الشخصية يقوم فى الوقت ذاته بخدمة الصالح العام، وكان مع ضمور رقعة الأرض التى يعيش عليها والظروف السكانية الحالية، أصبحت مصلحة الفرد كثيراً ما تتعارض مع مصلحة البيئة والجماعة، ولذلك لابد من "وضع ضوابط على الحرية الشخصية".

إننا فى حاجة إلى أخلاقيات جديدة ... أخلاقيات تقوم على اتجاهات وأنماط سلوكية فى الأفراد والجماعات والمجتمعات تتفق مع مكانة الإنسان داخل المحيط الحيوى ... أخلاقيات تعترف بالعلاقات المركبة والمتغيرة باستمرار بين الإنسان والطبيعة وبين الناس، كما تستجيب بحساسية لهذه العلاقات. وثمة تغيرات هامة ينبغى أن تحدث فى كل دول العالم "لتأكيد نوع النمو" الذى يتفق مع هذه الأخلاقيات، وهى تغيرات تنجه "تحو توازن موارد العالم ونحو اشباع حاجات كل الناس". ويتطلب هذا النوع الجديد من النمو "اختزالاً للتلوث الضارة بالبيئة إلى الحد الأقصى والإفادة من لافقد أو المواد العالمة لأغراض إنتاجية، وتعميم التكنولوجيا على نحو يمكن من تحقيق هذه الأهداف"، ويتطلب هذا ... فوق كل ذلك ... التأكيد على "سلام دائم من خلال للتعايش والتعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة". ويمكن توفير الموارد الرئيسية لاشباع الحاجات الإنسانية عن طريق "الحد من ميزانيات التسليح ومن التنافس فى تصنيع الأسلحة"، ومن ثم ينبغى أن يكون الحد من التسليح هو "الهدف الأكبر".

وهذه الاتجاهات الجديدة "تحو النمو وتحسين البيئة" تتطلب "إعادة تنظيم للأولويات الدولية والإقليمية"، ومن المشكوك فيه تلك السياسات التى تهدف إلى الوصول "بالمخرجات الاقتصادية" إلى الحد الأقصى دون مراعاة لنتائجها على المجتمع وعلى الموارد المتاحة لتحسين نوعية الحياة ... وقبل تحقيق هذا التغيير للأولويات، يحتاج ملايين الأشخاص إلى أن يكفوا أولوياتهم وإلى أن يتبنوا أخلاقيات شخصية، بحيث ينعكس فى كل سلوكهم "الالتزام بتحسين نوعية البيئة والحياة لأجل الإنسان فى العالم"، لذا، فإن "إعادة تشكيل العمليات والأنظمة التربوية قضية رئيسية بالنسبة لتكوين هذه الأخلاقيات الجيدة للنمو، وكذلك بالنسبة للنظام الاقتصادى العالمى". وإذا كانت الحكومات وواضعو السياسات فى مقدورهم من القرارات الخاصة بالتغيير، وإذا كان من الممكن تبنى اتجاهات جديدة للنمو لتحسين الظروف العالمية، إلا أن كل ذلك ليس أكثر من طول قصيرة المدى، "إلا إذا تلقت الناشئة نوعاً جديداً من التربية" ويتطلب ذلك "علاقات جديدة وبناءة بين القلاميذ والمعلمين وبين النظام للتعليم والمجتمع على نطاق واسع".

إن "الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة باتجاهاتها التنموية"، وما استحدثته من استراتيجيات من خلال الممارسة وكنظام اجتماعي يعلن بقية الأنظمة الأخرى ويساعدها على تحقيق الأهداف البيئية، تستطيع أن تحدث التغيير المنشود وأن تعين إمكاناتها للمساهمة في عملية التعديل البيئي نحو الأفضل" خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار - أن عصرنا الحالي يشهد تغيرات بيئية عميقة واسعة - وأن الإنسان يلعب فيها الدور الأول، ويعتبر "الوعي بالبيئة ومشكلاتها (كالتلوث والعمل على حماية البيئة من التدهور، وكذلك تطويرها وتحسينها من أبرز النواحي لكي تكون من الموضوعات البارزة في الاتجاهات الحديثة لخدمة الاجتماعية)".

إن الغاية من العمل البيئي هو تحسين كل العلاقات الإيكولوجية بما فيها علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الناس ببعضها الآخر، لذا يمكن تحديد الهدفين الأولين" الآتيين:

الأول: ينبغي على كل دولة وفقاً لثقافتها أن توضح وتحدد لنفسها معنى بعض المفاهيم الرئيسية مثل (نوعية الحياة، والمساعدة الإنسانية) في سياق البيئة الكلية، مع توسيع المفاهيم لتضع في الاعتبار الثقافات الأخرى خارج الحدود القومية لبيئة الفرد.

الثاني: تحديد الأفعال والممارسات التي من شأنها أن تحافظ على إمكانات الإنسان وأن تحسنها، وتطوير حياة طيبة للفرد والمجتمع في انسجامها مع "البيئة الطبيعية الحيوية Biophysical والبيئة التي يصنعها الإنسان Man Made".

ولما كان تنمية الوعي والاهتمام بالبيئة وما يرتبط بها من مشكلات عند الإنسان في صوره الثلاث (كإنسان فرد، وكعضو مشارك في جماعات، وكعضو منتم إلى مجتمعات)، من أبرز اهتمامات الخدمة الاجتماعية المتكاملة والعاملة في المجالات التنموية، فإنها لكي تكسب الإنسان "المعارف البيئية والمهارات والاتجاهات والدافعية والالتزام بالعمل بطريقة فردية وجماعية ومجتمعية" نحو "حل المشكلات القائمة والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة تؤكد على (العناصر الأتية لتحقيق التغيير المنشود وصولاً إلى أهداف الخدمة الاجتماعية في محيط البيئة):

(١) - نشر الوعي البيئي.

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب الوعي

والحساسية بالبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها.

(٢) المعرفة بالبيئة

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب فهم أساسى للبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها، ولدور الإنسان ومسؤوليته الخطيرة فيها، وعرض الحقائق الأساسية والمفاهيم التى تساعد على تفهم موقعه فى إطاره البيئى والإمام بعناصر العلاقات المتبادلة التى تؤثر على ارتباطه بالبيئة وإيراز دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير علاقته بها والمساعدة على إدراك ما يترقب على اختلال توازن تلك العلاقات من نتائج وقيمة عالية، مع إيراز وتوضيح فكرة التفاعل بين العوامل الاجتماعية والحضارية والقوى الطبيعية، وأن تضع الخدمة الاجتماعية على أجنحتها بصفة مستمرة معاونة الباحثين على إدراك تصور متكامل للإنسان فى إطار بيئته.

(٣) اكتساب الإنسان الاتجاهات البيئية

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية لزاء الاهتمام بالبيئة والدافعية التى تنشط وتوجه الأفراد والجماعات نحو المشاركة بفاعلية فى حماية البيئة وتخصيتها، ويتطلب هذا حث الإنسان ودفعه وتأكيد أهمية التعاون بينه وبين الأجهزة والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتكوين رأى عام للنهوض بمستويات حياته البيئية وحمايتها وتجنبها أضرار التلوث والاستنزاف وتعميق مفهوم الحفاظ على البيئة فى مختلف المستويات وعلى كافة الأصعدة.

(٤) اكتساب الإنسان المهارات لمواجهة المشكلات البيئية

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب المهارات المتعلقة بحل المشكلات البيئية وتيسير وتوفير فرص التدريب بنوعياته ومستوياته المختلفة وإتاحته لجموع المواطنين فالكمل فى قارب واحد والأمر يتطلب مسئولية تعاونية مشتركة وفاعلة والعمل على تحديد الأفعال والممارسات التى من شأنها أن تحافظ على إمكانات الإنسان وأن تتمها ليعيش حياة سعيدة ومستقرة وينعم ببيئة خالية من المنفصات والمشكلات ما أمكن.

(٥) القدرة على التقويم

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تقييم المقاييس البيئية والبرامج التعليمية فى ضوء العوامل الأيكولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجمالية والتربوية، وقيلس قدرة الإنسان التحصيلية والتى اكتسبها

وانتفع بها من خلال البرامج والمشروعات التي طرحت لحماية البيئة وتطويرها إلى الأفضل والوقوف على السبلات لاماكان تقاديا مستقبلاً وحتى لا تكون مسبباً في عرقلة منجزات مستهدفة ولم يتم الوصول إليها، وعلى أى مدى يمكن الاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين، وهل اتفاقنا مع الواقع المجتمعى وما نوع التطوير والتعديل الذى يتناسب والظروف والامكانيات المجتمعية.

(٦) تعميق مفهوم المشاركة البيئية لدى الإنسان

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تنمية الإحساس بالمسئولية فيما يتعلق بالمشكلات البيئية للأخذ بالأفعال والممارسات الملائمة لحل تلك المشكلات.

إن الوعى البيئى والوعى بالبيئة ويسوء استخدامها وما يترتب عليها من أشكال التلوث والعمل على وقاية البيئة من التدهور، وكذلك على تطويرها وتحسينها يُعتبر من أبرز التطورات المرجوة لأجل المستقبل ويعزى ذلك إلى "الأزمة البيئية الأيكولوجية Ecological Crisis"، وهى تتطلب تجديداً للقوى التربوية والاجتماعية التى تعمل على تشكيل وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بالبيئة وبالعلاقة الإنسان بها عند المواطنين، ويستلزم ذلك من المواطن الاجتماعى المتربى إيكولوجياً:

- (١) أن يكتسب بعض المعرفة الأساسية المتعلقة بالمفاهيم والحقائق الأيكولوجية.
 - (٢) أن يكتسب بعض المعرفة الأساسية الخاصة بالمشكلات الاجتماعية لأيكولوجية للبيئة الحضرية.
 - (٣) أن يعى علاقته بالعالم الطبيعى.
 - (٤) أن يعى أشكال التدهور البيئى مثل (التلوث والازدحام السكانى).
 - (٥) أن ينمى بداخله اهتماماً شديداً بالسياسات المحلية والقومية الرامية إلى التصدى للمشكلات البيئية.
 - (٦) أن يتعلم اتخاذ قرارات فى هذا الشأن قائمة على أفضل البيانات المتاحة بعد تحليل كافة البدائل.
- والخدمة الاجتماعية من المهن التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ومكوناتها، فهى تهتم بالإنسان وبيئته، لإيجاد أنسب أشكال التوازن بينهما، والخدمة الاجتماعية لها أساسها العلمى وطرقها وأساليبها الفنية التى تتعامل بها مع الإنسان وبيئته، كما أن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم من المهارات والوسائل التى تمكنهم من إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوبة فى كل من الإنسان وبيئته. وتهتم "مهنة الخدمة

الاجتماعية" بالعمل فى العديد من المجالات ومن بينها "المجال الصناعى" الذى زادت أهميته - فى الوقت الحاضر - بدرجة كبيرة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء. وتهدف "مهنة الخدمة الاجتماعية" فى المجال الصناعى إلى تحقيق التكيف الاجتماعى للصالح ومواجهة مشكلاتهم (ومن بينها المشكلات البيئية) ورفع كفاءتهم الانتاجية من جانب، والمساهمة فى تحقيق الهدف الرئيسى للمصنع وهو (استمراره فى الانتاج بمعدلاته المطلوبة والمرسومة طبقاً للخطة الموضوعية من جانب آخر). إن العمل على الاهتمام برفع الروح المعنوية بين العاملين لا يحقق الفوائد الاقتصادية للمؤسسات الصناعية فحسب، بل يعود أيضاً بفائدة كبيرة على تحسين العلاقات الأساسية وتكوين روح جماعية متعاونة ترفع شأن تجمع العمال، وهو ما تسعى الخدمة الاجتماعية من أجله فى محيط العمال بتقديم ألوان الرعاية الاجتماعية العمالية، ومن هنا نستطيع أن نزيد معدل الانتاج ونقلل معدل الحوادث ونضمن استقرارية العامل وإقباله بنفس راضية على العمل وبما يعود عليه وعلى أسرته وعلى مجتمعه بالنفع. والخدمة الاجتماعية يمكنها "أن تشر الوعى البيئى بين أفراد المجتمع، وتعمل على كسب الإنسان الاتجاهات البيئية الإيجابية والمهارات الأساسية لمواجهة مشكلات البيئة والحفاظ عليها وتعميق المشاركة لديه". كما يمكن للأخصائيين الاجتماعيين من خلال عملهم فى المؤسسات الاجتماعية المتعددة ومن بينها المصانع والمؤسسات الانتاجية المساعدة فى تخطيط وتنفيذ المشروعات التى تستهدف صيانة البيئة وإتاحة الفرصة للعمال للمشاركة فى مواجهة مشكلات التلوث البيئى.

وتعتمد الخدمة الاجتماعية فى تحقيق ما تقدم على الأساليب والمداخل العلمية والاستراتيجيات المهنية المختلفة لتوعية العمال بمخاطر التلوث الموجود فى بيئة المصنع وتنمية إدراكهم للمشكلات الناتجة عن التلوث، ومساعدتهم وتدريبهم على كيفية مواجهتها بفاعلية. وتسعى الخدمة الاجتماعية فى "مجال حماية البيئة وصيانتها" إلى إحداث التغييرات المرغوب فيها فى الأفراد والجماعات والمجتمعات (بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيناتهم الاجتماعية وحل المشكلات الاجتماعية والوقاية منها، كما أنها تهدف إلى مساعدة الأفراد لاستثمار أقصى ما لديهم من قدرات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة تمكنهم من المحافظة على بيئتهم وحمايتها). أى أن "الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية" يمكنها أن تسهم اسهاماً فعالاً ومباشراً فى تنمية الوعى البيئى وتعديل السلوك الإنسانى وتنمية إدراك المواطنين للمشكلات البيئية التى تواجههم واستشارتهم للمشاركة فى وضع حلول للحد من هذه المشكلات والتغلب عليها عن

طريق خطط مدروسة وبرامج فاعلة تصمم لتحقيق هذا الهدف. ويتباور دور الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة وصيانتها والحد من التلوث في الجوانب الآتية:

(١) مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على اكتساب فهم أساسي للبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها.

(٢) تكوين وعي بيئي للأفراد والجماعات والمجتمعات، وذلك من خلال توضيح الحاجات الإنسانية والعوامل المختلفة المؤثرة في فاعلية مجابهة هذه الحاجات وأساليب إشباعها ومساعدتهم على اكتساب المهارات والخبرات التي تمكنهم من مواجهة المشكلات البيئية والمساهمة في حلها.

(٣) مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القومية للاهتمام بالبيئة والانتماء القوي لها.

(٤) توضيح التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقوى الطبيعية المؤثرة في البيئة وصولاً إلى صيانتها وتجنبها لضرر التلوث.

(٥) مساعد الأفراد على علاج المشكلات الاجتماعية والبيئية التي يتعرضون لها، كما أنها تعمل على تغيير الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالأفراد، بما يساعدهم على تحقيق أفضل تكيف ممكن واستخدام أمثل للظروف البيئية دون إحداث تغيير يؤدي إلى تدمير البيئة أو إفقائها وتوازنها.

ومما سبق يمكننا رسم دور الخدمة الاجتماعية والتدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين في المساهمة في حماية البيئة وصيانتها والحد من التلوث والمشكلات الناجمة عنه على النحو التالي:

(١) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية تعريف الإنسان بحقوقه البيئية وواجباته تجاه بيئته وحمايتها وصيانتها.

(٢) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية توضيح أهداف دراسة البيئة وأساليب حمايتها وصيانتها.

(٣) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية شرح العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة وصيانتها.

(٤) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية إعداد جيل واع متخصص من الأخصائيين الاجتماعيين في مجال البيئة وحمايتها.

(٥) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية إيضاح دور العلم والتكنولوجيا في تطوير علاقة الإنسان بالبيئة.

- (٦) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية التأكيد على أهمية البحوث التطبيقية ومعالجة الظروف البيئية ومداومة الزيارات الميدانية، حتى يمكن الخروج بنماذج من الواقع يمكن الاستفادة منها مجتمعياً.
- (٧) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية للمعونة في خلق رأى عام مستنير للإمام بالبيئة ومساائل حمايتها.
- (٨) على الخدمة الاجتماعية الحث على إنشاء هيئات متخصصة في حماية البيئة على الصعيدين الرسمي والشعبي وتدعيم الصلة بينهما، والإسهام في الدعوة لعقد لقاءات منتظمة للخبراء والمتخصصين في فروع العلوم البيئية المختلفة لتبادل الخبرات ودراسة المشكلات الحالية والمستقبلية، والمعاونة في إعداد نماذج لمواد البرامج الإذاعية والتلفزيونية لمختلف القطاعات الجماهيرية لادراك كل ما يتصل بالبيئة وحمايتها والمحافظة عليها.
- (٩) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية تبني فكرة إعداد هيئة تدريس لمراحل التعليم المختلفة يتخصص أفرادها في العلوم البيئية المتكاملة والتربية البيئية، وذلك لتدريسها على المستويات المختلفة، والدعوة إلى إعداد مرجع خاص للثقافة البيئية العامة، وعمل معجم للألفاظ البيئية وملفاتها والتربية البيئية، حتى يمكن إعداد حيل واع مزود بالمفاهيم البيئية.
- (١٠) على الخدمة الاجتماعية مسؤولية العمل مع المجتمعات المحلية عن طريق عقد الندوات والاجتماعات واللقاءات ومناقشة موضوعات البيئة بأسلوب مبسط يصل في سهولة ويسر إلى الجماهير العريضة من الشعب بشرائحه المختلفة.
- (١١) على الخدمة الاجتماعية الدعوة إلى التأكيد على إصدار التشريعات اللازمة بشأن حماية المواطنين من الملوثات بأشكالها المختلفة خصوصاً الإشعاعية، إلى جانب للمناداة بوقاية العاملين في المؤسسات المختلفة من الملوثات وخطورتها وآثارها البيئية على المواطنين.
- (١٢) تضع الخدمة الاجتماعية في اعتبارها يرازا أهمية خلق الوعي بالبيئة وبسوء استخدامها وما يترتب عليه من أشكال التلوث والعلوم على التعاون مع الأجهزة المختلفة على وقاية بيئية من التدهور البيئي وعلى الأخص التلوث والازدحام السكاني والمشكلات الناتجة عن استخدامات التكنولوجيا.

المراجع العربية

- (١) أبو الفتوح عبداللطيف: الأسلوب العلمى فى مواجهة التلوث، أكاديمية البحث العلمى، القاهرة، ١٩٨٥م.
- (٢) أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١٥٢، مطابع السياسة، الكويت، أغسطس ١٩٩٠م.
- (٣) الفاروق زكى يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- (٤) ثناء أبوالمكارم: دراسة عن أثر المضوضاء للمرور والمركبات على الإنسان، المركز القومى للبحوث بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٩١م.
- (٥) سعد شعبان: ثقب فى الفضاء، سلسلة اقرأ، العدد رقم ٥٩٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢م.
- (٦) عبدالفتاح عثمان، محمد حسين اسماعيل، عبدالطيم رضا عبدالعال، محمد نجيب توفيق: مقدمة فى الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- (٧) عبدالوهاب عويس، "منطقة حلوان ... حمايتها من آثار التلوث الصناعى"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- (٨) عيون عبدالقادر: قضايا البيئة والتنمية فى مصر ... التلوث البيئى، مركز التوثيق والنشر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٩م.
- (٩) فاطمة الجوهري، "التمية الصناعية والبيئة"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- (١٠) مجدى محب الدين محمد سعيد: مشكلة زراعية بيئية صحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.
- (١١) محمد نجيب توفيق حسن، "الأمن الصناعى والسلامة المهنية وعلاقته بالخدمة الاجتماعية ... نظرة تحليلية"، فى: مجلة جامعة حلوان

- دراسات وبحوث، المجلد الثالث، القاهرة، ١٩٧٩م.
- (١٢) محمد نجيب توفيق حسن: أضواء على الرعاية الاجتماعية فى الإسلام وارتباطها بناتيا ووظيفيا بالخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- (١٣) محمد نجيب توفيق حسن، موقف الدول النامية من قضية البيئة، فى: الموسم الثقافي فبراير ١٩٨٥م، جامعة الإمارات العربية المتحدة، للعبد، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥م.
- (١٤) محمد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية العمالية ... تنمية انتاجية ... دراسة نظرية تطبيقية تحليلية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦م.
- (١٥) محمد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة من التلوث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- (١٦) منى قاسم: أثر التغيرات البيئية على الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.
- (١٧) محمود فهمى الكردى، بحث عن حركة السكان والنمو الحضرى فى مصر، فى: ندوة التحضر والمشكلة السكانية، جامعة القاهرة، للقاهرة، ب ١٩٧٧م.
- (١٨) محمود نصرالله، "حماية البيئة الهوائية من التلوث الصناعى"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- (١٩) مهدى عبدالجواد: دراسة عن أثر المبيدات الحشرية على الحيوانات ومنتجاتها ... اللبن، والبيض، والدجاج، والأسماك، كلية طب بيطرى الزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩١م.
- (٢٠) هارولد بروكفيلد ... ترجمة حسين فوزى النجار، "أراء علمية حول الإنسان والأنظمة البيئية"، فى: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد رقم ٥٢، السنة ١٣، يوليو/سبتمبر ١٩٨٣م، القاهرة، ١٩٨٣م.

المراجع الأجنبية

- 1) Bain, D.: The Productivity Prescriptions ... A manager's Guide to Improving Productivity and Profits, N.Y., McGraw-Hillco., 1982.
- 2) Brian, D. Clark, "Centre for Environmental Mangement and Planning ... Introduction to ETA", In: International Seminar on Environmental Impact Assessment, University of Aberdeen, Scotland, UK., July 1986.
- 3) Hear, J. E. & Hagerty, D. J.: Environmental Assessment and Statement, N.Y., Von Nastr & Roinholt, 1977.
- 4) Hughes & Evans, D.: Environmental Education ... Key Issues of the Future, London, Oxford Pergamon Press, 1977.
- 5) Ittleson, W.U.: Environment and Cognition, N.Y., London, Seminar Press, 1973.
- 6) Riggo, J. & Felix, G.: Productivity by Objectives, N.Y., Englewood cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1983.
- 7) Royston, M.: Pollution prevention Poys, Program on Press, UK., 1979.
- 8) Smith, R.L.: The Ecology of Man... An Ecosystem Approach, N.Y., Second Editon, Harper & Row Publication, 1976.
- 9) Troost, G.Y. & Altman, H.: Enrironmental Education... A Source Book, N.Y., Wiley, 1972.
- 10) UNEP/GCSS: United Nation's Environment Programme, II13, Un. Document, No. 90-0296-2230E., August 1990.
- 11) UNIDO/UNEP.: Environmental Aspedcts of Industrial Development in Developing Countries, Reports of flase studies, UNIDO/ITD, 1975.
- 12) Vikery, Ann, "Asystem Approach to Social Work Intervention", In, Fitzgerald, M. (et al) (eds.): Welfare in Action, London, Routledge & kegan Paul, 1977.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
أبريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
دور الأسرة في
تحقيق التوازن النفسي للمسنين

إعداد
أ.د. ثناء الضبع

استاذة تربية الطفل
جامعة حلوان

تعود الأسرة في تحقيق التوافق النفسي للمسنين

أستاذ دكتور / نساء الضبع

أستاذ تربية الطفل

بجامعة حلوان

لقد ازداد الاهتمام بعلم المسنين كثيراً في السنوات الأخيرة وذلك لازدياد الكبر في عدد كبار السن وللتطور المعرفي في قضايا المسنين واحتياجاتهم المستمرة .

- فمن هو المسن ؟

تستخدم كلمة كبار السن للأفراد الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والستون عاماً ويطلق على تلك المرحلة من العمر مرحلة الشيخوخة .

ولم يتفق الباحثون بعد على تعريف جامع للشيخوخة وذلك لأنها ليست من الظواهر الثابتة التي تحدث في المراحل الأولى في حياة الفرد أو الكائن الحي عموماً ولكنها حالة سيالة تتأثر بسلوكية الفرد ونفسه ، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها واتجاهاتها التي يتقبلها ويتصرف طبقاً لها .

وتتميز تلك المرحلة بأن الهدم يكون فيها أكثر من البناء ولكن عملية الهدم تكون بطيئة لو كانت البنية متينة ، والعناية مكثولة للشخص فيما قبل الشيخوخة وأثناءها ، في حين يكون الهدم شديداً إذا كانت الرعاية ضعيفة . وقد اتفق الجميع على أن بدء الشيخوخة هو سن المسن وهو سن الإحالة على المعاش أي أنها تعد من الستين إلى الخامسة والستين إلى نهاية العمر . ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين هما :

- الشيخوخة المبكرة وتمتد من الستين إلى الخامسة والسبعين .

- الهرم وتمتد من الخامسة والسبعين وإلى نهاية العمر .

ولقد وصل عدد المسنين في مصر سنة 1985 إلى 3.545.000 بالنسبة للإحصائيات السكانية . فإن القطاع المن من السكان هو الأسرع في النمو ونهدف من دراستنا للشيخوخة التوصل إلى السبيل الأمثل للشيخوخة الناجحة ، فمع حتمية الانحلال في الوظائف الجسمانية ، يجب معرفة التكيفات النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى روح معنوية ومستويات كفاءة عالية في المراحل

الأخيرة من عمر الفرد ، بعد ما أصبح في شيخوخته كائن ضعيف يعيش على ماضيه أكثر مما يعيش على حاضره ، ويعيش ذكرياته التي صنعها في طفولته ، ومرافقته ، وشبابه .

كما تهدف من دراسة علم الشيخوخة إلى معرفة الخصائص البيولوجية ، والسيكولوجية والاجتماعية لآبائنا ، وأمهاتنا حتى تكفل لهم حياة كريمة سعيدة فهي تهدف أيضاً إلى معرفة شيخوختنا المقبلة حتى لا نشقى أولادنا بتحصيننا ومشكلاتنا ، وأن يتعلم المسن كيف ينظم استمداداته العقلية وقدراته المعرفية لمواجهة المتغيرات الداخلية التي تظهر على جسمه ونفسه ، ولواجه الضغوط الخارجية التي يفرضها عليه المجتمع المتطور المتغير الذي يعيش في إطاره . كما تهدف دراسة الشيخوخة إلى زيادة المدى النشط من حياة الفرد ، حتى يستمتع بحياته في شيخوخته بعيداً عن الآلام والمشكلات . وحتى يشعر أن الحياة من بدئها إلى نهايتها تجربة رائعة ومخاطرة جميلة .

وقد بدأ هذا العلم بنظريتين حاولتا الربط بين العناصر البيولوجية والنفسية والاجتماعية .

الأولى نظرية فك الارتباط : قدمها كاننج وهنري 1961 وتنص على أن الشيخوخة

الناجحة تتضمن الانسحاب التدريجي من الإطار الاجتماعي مع ميل مواكب له من الآخرين للتقليل من توقعاتهم من المسنين وخفض درجة التعامل معهم .

الثانية نظرية النشاط : أثارت النظرية السابقة جدلاً عنيفاً وواجهت الكثير من الانتقادات فجاءت

هذه النظرية لتؤكد النتائج الإيجابية لاستمرار الارتباط بالعالم على سمته والتوصل إلى أدوار بديلة

لتلك التي فقدت نتيجة للتقاعد أو التزلزل ، ويتضمن ذلك مستويات عالية من المشاركة العالية

والروح المعنوية ، وغيرها من عناصر الرضا ، وإن كان كثيراً ما يتمتر تحديد هذه العلاقة . في

حين توجد عوامل تؤثر في توافق المسنين نذكر منها :

الموقف السائد في الحياة ، والعلاقات الاجتماعية السائدة ، وصدى الإحساس بعقدة

الشيخوخة ، ومدى تقبل الذات .

إن نوع التوافق الذي يبديه الفرد نحو التقاعد يتوقف على سمات الفرد السابقة وعلى

موقفه الجديد وليس هناك ما يمكن أن يوصف بالطريقة الأفضل وتركز اهتمامات المسنين

وحاجاتهم في :

الاهتمام بالمظهر - الاهتمام بالمليس - الاهتمام بالمأل - الاهتمامات الروحية -
الاهتمامات الدينية ، وهذه تحقق رضا لدى المسنين بالإضافة إلى تحقيق بعض الحاجات المستمدة
من اهتمامات المسنين رغم تمهيزها بينهم ومنها :

الحاجة إلى الرعاية الصحية ، الحاجة إلى المشاركة في نشاط المجتمع ، الحاجة إلى
الصدقات ، الحاجة إلى التقدير والتقبل والمركز الاجتماعي ، والحاجة إلى القدرة والكفاءة وتقدير
الذات ، والحاجة إلى بذل النفع للآخرين، الحاجة إلى الأمن الاقتصادي والدخل الكافي ، الحاجة
إلى الاندماج في النشاط الترويحي ولذا يجب إشباع هذه الحاجات عن طريق تقديم الرعاية
الاجتماعية والبيكولوجية والترويحية للمسنين .

فالمسن يتعرض لكثير من التغيرات الفسيولوجية والبيولوجية والظاهرية والحسية الحركية
ثم تغيرات عقلية ومعرفية .

ويصاب المسن في هذه المرحلة بأمراض واضطرابات فسيولوجية متعددة منها : - هشاشة
العظام ، التهاب البروستاتا ، أمراض القلب والجهاز التنفسي ، المياه البيضاء ، التأخر في شفاء
الجروح ، الالتهابات الروماتيزمية ، ارتفاع ضغط الدم ، ضعف السمع ، ضعف البصر والرؤية ،
أمراض السكر ، فقدان الذاكرة ، العنق وعدم التحكم في البول، كما يصاب المسن ببعض
الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب .

والأمراض المعنوية تؤدي غالباً إلى أعباء عقلية ونفسية على المسن وبالتالي تتضاعف
حالته سوءاً .

وستتناول في هذه الورقة ثلاث محاور رئيسية حول:

مشكلات كبار السن :

أولاً : سوء معاملة المسنين .

ثانياً : الإصابات بالاكْتَفَانِ التي غالباً ما يحدث لكبار السن .

ثالثاً : التأثيرات الضارة للأكتافو بالنسبة لكبار السن .

مع توضيح سبل رعاية كبار السن .

لقد أصبح العنف تجاه العائلة مادة بحث في العشرين سنة الماضية . في بداية الأمر ، بدأت الدراسات في التخصصات المختلفة تتناول العنف تجاه الأطفال أو سوء معاملة الأطفال ثم توجهت الدراسات للعنف تجاه المرأة وأخيراً اهتمت الأبحاث بالعنف تجاه كبار السن . ومصطلح سوء معاملة المسنين elder abuse يشمل الضحايا بعد سن الإحالة على المعاش إلى بعد عمر الستين .

مصطلح abuse يستعمل أيضاً بالنسبة للأفعال المقصودة أو الإرادية التي تسبب الألم والإحباط أو الحرمان أو الإهمال مثال : حرمان المسن من الطعام أو تعنيف المسن ، وتركه بدون نظافة إلى آخره .

وجدير بالذكر أن سوء المعاملة والإهمال بالنسبة لكبار السن قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة .

إهمال المسنين وسوء معاملتهم تختلف على حسب حالة المسن ، فالمسن الغاقد العقلية أو الغير قادر على الحركة (العاجز) وغير القادر على القيام بمهامه الشخصية وخدمة نفسه بنفسه مثل إعداد الطعام لنفسه ، وتناول الدواء ، والذهاب لدورة المياه لقضاء حاجته أو تنظيف نفسه ، فهذا المسن يعاني معاناة شديدة أكثر من غيره .

والسؤال الذي يطرح الآن هو ما هي مظاهر الإهمال وسوء المعاملة للمسنين ؟

إن أهم مظاهر الإهمال وسوء المعاملة للمسن هي :

« إهمال مباشر .

يتم عن طريق :

أ - عدم العناية الخاصة بالمسن .

ب - حرمانه من الطعام .

ج - حرمانه من الملاحظة .

« التهديد والتوبيخ والتخويف والحبس والعزل .

« سرقة نقوده وممتلكاته الخاصة .

« اغتصاب حقوقه أو حرمانه من ممتلكاته : وذلك بطرده من منزله أو بخروجه من المستشفى أو الصحة التي يعالج فيها .

والمنين معرضون لسوء المعاملة سواء كانوا :-

أ... يعيشون بمفردهم ومن ثم يكونوا في هذه الحالة ضحايا للجيران أو من يطرق بابهم للخدمات ، وأحياناً من أبنائهم أنفسهم .

ب. يعيشون مع أحد من أولادهم أو فرد من أفراد العائلة ، وفي هذه الحالة قد يكون سوء المعاملة من أفراد العائلة أنفسهم .

ج. وقد يكون السن في شفاقة بهت المنين أو بيوت الرعاية الخاصة أو في الصحاح أو المستشفيات وهنا قد يكون سوء المعاملة والتغريب من العاملين في هذه الدور من المستشفيات أو حتى من هيئة التمريض أنفسهم ، وللكأس الشديد فاللسن المقلوب أو المصاب بشيء من التصور العقلي قد لا يدرك أنه يتعرض للتعذيب أو الإهمال .

وتجدر الأثرة إلى أن سعادة وإنسانية السن هي في الحقيقة في يد المسؤولين بالدولة وذلك نأمل من الدولة أن تضعهم ضمن أولوياتها وأن تنظر بعين الاعتبار لكبار السن ، كما تهتم برعايتهم للأطفال .

وفي الغالب ما يكون الضحية سواء أب أو أم ما يكون قد سبق له سوء المعاملة لأطفاله الصغار عند الصغر ويكون سوء معاملة أولاده له كرد فعل لما عاناه الصغار في الصغر .

وغالباً ما يكون المذهب لكبير السن شخص غير سوي وله تاريخ مرضي عقلي أو نفسي ومحروم اجتماعياً ، أو معتقد نفسياً . وهذه للطبيب أيضاً abuser إذا أهمل في علاج السن أو لم يقدم له العلاج الكفء والرعاية الكاملة .

والسبب غالباً في إهمال الأبناء لأبنائهم ما يكون خلل في نظام العائلة وتفكك أسري سابق مدعم بسوء معاملة الأباء لأبنائهم وعدم رعايتهم والاهتمام بهم مما يدفع الأبناء إلى الانتقام من الآباء عند الكبر والقدرة على الانتقام .

والسؤال الذي يثار الآن من هم المنين الأكثر عرضة لسوء المعاملة ؟

في الحالات الآتية :- إذا لاحظنا تأخيراً في إعطاء الدواء لكبير السن ، تفهيم الطبيب المعالج باستمرار ، تحليل غير منطقي للأعراض والعلاقات الإصابية بالمرض والإصابات المتكررة في المريض والتي تكون غير مفهومة السبب .

ثانياً: مشكلة الإكتئاب :

يصعب تحديد نسبة إنتشار مرض الاكتئاب ولكن يمكن القول ان هذا المرض ينتشر بنسبة (١ - ٥ ٪) بين أفراد المجتمع ، ومن بين المترددين على عيادات الطب النفسى تبلغ نسبة المكتئبين (٢٢.٥ ٪) من مجموع المرضى (عماد مخيمر ١٩٩٧ : ١٠٩) .
- ويعتبر الاكتئاب أكثر الأعراض انتشاراً لئلا لأنه عرض مشترك فى كل الحالات العصابية والنهانية .

ولكن الاكتئاب كمرض عصابى ، يعد حالة عابرة تحدث نتيجة لبعض الاحداث المؤلمة ، وتسم بالكتابة لتحدث كمحاولة من جانب الفرد لخفض قلقه الحاد ، ويصاحبها انخفاض فى قيمة الذات ، وهى نوع من التفاعل الاكتئابى العصابى (عزيز حنا ، محمد الطيب ، ناظم العبدى ١٩٩١ : ٢٣) .

ويختلف انتشار مرض الاكتئاب باختلاف العوامل الحضارية والاجتماعية والاقتصادية من مجتمع لآخر ، ولقد قرر مدير الصحة النفسية بمنظمة الصحة العالمية أن هناك أكثر من (٢٠٠) مليون نسمة فى العالم يعانون من اضطرابات اكتئابية تدخل فى العمل الكلينى ، ويعتقد أن هذه النسبة فى تزايد للأسباب الآتية : -

١ - تزايد متوسط عمر الفرد .

ب - تزايد الأمراض المزمنة التى تؤدى إلى الاكتئاب الثانوى .

ج - تزايد استعمال الأدوية التى تؤدى آثارها الجانبية إلى الاكتئاب مثل "الفينوثيازين"
Phenothiazines وأدوية ضغط الدم المرتفع Hypertensive .

د - سرعة التغير الاجتماعى الذى عمل على زيادة الضغوط النفسية المعروف بأنها تعجل بحدوث الاضطرابات الاكتئابية كما تساعد على استمرارها ، هذا بالإضافة إلى التفاوت الطبى فى المستوى الاقتصادى ، حيث وجد علاقة بين المستوى الاقتصادى المنخفض وشيوع الأمراض الاكتئابية والاضطرابات

المصائبية (عبد الله عسكر ، ١٩٨٨ : ١٩ ، أحمد عبد ربه نور ، ١٩٩٤ : ٤٢ - ٤٣ صلاح مكاي ١٩٩٧ : ٦١) .

وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة مرض الاكتئاب في مصر تزداد بالمقارنة بالأمراض النفسية الأخرى حيث تتشابه أعراض هذا الداء مع كثير من الإضطرابات النفسية الأخرى . وأما عن نسبة انتشار الاكتئاب بين الريف والحضر في مصر ، فقد أشار أحمد عكاشة وزملائه في دراسة لهم أجريت عام (١٩٨٨) إلى أن اضطرابات الاكتئاب تنتشر بين ١٩,٤٪ الريف ٨,١٪ بالحضر ، كما أن اضطرابات التكيف كانت من النوع الأكثر حدوثاً بين اضطرابات الاكتئاب في الريف ، بينما كان اضطراب المزاج المكتئب هو الأكثر حدوثاً في الحضر نقلاً عن (كوثر إبراهيم ١٩٨٢ : ٧) و (أحمد عكاشة ١٩٨٦ : ٢١٢ - ٢١٤) وكذلك (Okasha, et al., 1994) .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الاكتئاب يعتبر أكثر الأمراض إنتشار لدى كثر ر المسن ، حيث يعاني من ١٧٪ إلى ٢٢٪ منهم من الاكتئاب ، وأن ٤٥٪ من الذين يبعثون عن الإرشاد يعانون من الاكتئاب استولز : (جالاس ١٩٨٩ في أحمد عبد الخالق ١٩٩١ : ٨٠ ، فرنديرج وآخرون ١٩٨٨ في عماد مخيمر ١٩٩٧) .

وكذلك فمن واقع إحصاءات هيئة الصحة العالمية يشكل مرض الاكتئاب أكثر من ثلث الأمراض في العيادات النفسية ، ولكن ما يشعر به غالبية الناس ليس اكتئاباً مرضياً ، وإنما ارتفع مرض الاكتئاب إلى أكثر من (٥٠٪) (صلاح مكاي ١٩٩٧ : ٢٠٢) .

النظريات المفسرة لظاهرة الاكتئاب :

قبل ان نتناول متغيرات العصر ذات العلاقة بالاكتئاب يجتربنا في البداية عرض سريع لاهم النظريات التي تفسر أسباب ظاهرة الاكتئاب :

فالإكتئاب مثله مثل بقية الاضطرابات النفسية الأخرى يصعب ايجاد تفسير او سبب يقيق له وكل ماهو متوافر عبارة عن نظريات تختلف فيما بينها في تفسير الاكتئاب ويتناقض في ايجاد سبب معين متفق عليه وقد اكد ذلك كل من : أنجرام ومالكركين In-gram & Malcarne 1995 ، جلبرت ، Gilbert ، كارسون و بوتشر Carson & Butcher 1992 في حسن ابراهيم ١٩٩٧ : (٤٦)

وهناك في الواقع اربع نظريات اساسية معروفة تقدم تفسيرات لتطور الاكتئاب ونشأته عند الفرد وهذه النظريات هي : النظرية المعرفية والنظرية السلوكية والنظرية البيولوجية ونظرية التحليل النفسي ويشير كل من انجرام مالكركين In-gram & Malkcarne الى أنه بالرغم من ان كل نظرية قد قدمت اسهاما ملحوظا في فهم جوانب متعددة من جوانب الاضطراب الاكتئابي الا أنه يبقى واضحا انه ليس هناك نظرية واحدة نستطيع ان نقول عنها انها متكاملة وشاملة ويقترح هذان الباحثان - بناء على ذلك - أن يتجه التفسير الامثل لاضطراب الاكتئاب الى الأخذ في الاعتبار الجوانب المعرفية والبيولوجية والوراثية والاجتماعية ، مع التأكيد على كيفية تفاعل هذه الجوانب وتأثيرها على الفرد المكتئب ويعترف الباحثان بأنه ينقصنا - في الوقت الحاضر - المفاهيم المتطورة والاساليب الاجرائية العملية التي تسمح لنا بتقديم التفسير الشامل للاكتئاب .

وفيما يلي عرض لنظريات الاكتئاب .

١ - النظرية المعرفية :

ترى النظرية المعرفية ان الاكتئاب ينتج - بشكل اساسي - من ميل الفرد للنظر الى نفسه والمستقبل والعالم بنظرة تشاؤمية غير معقولة - وهذه النظرة المشوهة للنفس والمستقبل والعالم يطلق عليها الثلاث السلبي^(١)

(1) Negative Triad

وينظر الشخص المسن الى نفسه على انه ليس كفئاً وغير قادر وغير مرغوب فيه وهو يتوقع الفشل والنقد وعدم الرضا وعلى هذا الاساس يدرك كل خبراته على أنها تؤكد توقعاته السلبية تلك وكل اعراض اضطراب الاكتئاب من وجدانية^(١) وسلوكية^(٢) وجسمية^(٣) ودافعية^(٤) كلها ينظر اليها على انها نتيجة مباشرة لذلك التنظيم المعرفى السلبي .

وتتلخص الفكرة الاساسية لدى أصحاب النظرية المعرفية فى ان نظرة الشخص المكتئب التشاؤمية فيها تشويه لواقعه وعليه يفترض أن لدى المكتئب تنظيم معرفى^(٥) يعمل على تثبيت تقكيره التشاؤمى السلبي وتكديده على الرغم من الادلة التى تثبت عكس ذلك ، ويعمل ذلك التنظيم المعرفى على ترشيح الاحداث التى تواجه الشخص ويتضمن ذلك عمليات العزل والتصنيف والتقييم للمثيرات والاحداث المختلفة وعلى ذلك فيبعد مواجهة الشخص للاحداث والمثيرات يقوم ذلك التنظيم المعرفى بتفسيرها بشكل سلبي ومحرف للواقع . ومن المهم توضيح ان النظرية المعرفية تقترض ان ذلك التنظيم المعرفى يتكون ويتطور نتيجة لخبرات الشخص كما ان هناك اناسا مستهدفين ومعرضين للاكتئاب . الشيء الآخر ان ذلك التنظيم المعرفى السلبي المستهدف للاكتئاب يبقى فى حالة كمون حتى يتم استثارته بالضغوط المختلفة او مايسمى بالعوامل المعجلة^(٦) واتى يكون الشخص حساسا تجاهها وعلى الرغم من ان النظرية المعرفية تعطى اهمية للعوامل النفسية والمعرفية فى نشأة الاكتئاب وتطوره الا انها تعترف بنور العوامل التفاعلية للعلاقات بين الاشخاص^(٧) من حيث تأثيرها على تطور حالة الاكتئاب وثباته .

٢ - النظرية الوجودية :

ويتميز الاكتئاب فى ضوء هذه النظرية بتدهور قدرة الفرد على الصيرورة وبالتالي انخفاض الشعور بالوجود والكيونة . ومن أهم الأعراض فى ضوءها الشعور بالفراغ الوجودى وافترقاد المعنى وهى ترتبط بالانحرافية فى تفسير السلوك الانسانى (عبد الله عسكر ١٩٨٨ : ١٩٩ ، صلاح مكارى ١٩٩٧ : ٤٦)

٣ - النظرية السلوكية :

الانسان عند السلوكيين لا يولد واهبه استعدادات معينة وإنما يولد مزودا باستعدادات

(1) Affective

(3) Somatic

(5) Cognitive Schema

(7) Interpersonal Factors

(2) Behavioral

(4) Motivational

(6) Precipitating Factors

عامة وهذه الاستعدادات تمثل المادة الخام وتتشكل حسب المثيرات التي يتعرض لها الفرد في بيئته فجميع ألوان السلوك تكتسب حسب قواعد التعلم يتعلمها الفرد من والديه أولا ثم من المدرسة وبقية الأوساط التربوية التي يتعامل معها ، ومن نتائج تشكيل الاستعدادات العامة بالتعليم . التنظيمات السلوكية لقد ينشأ الصراع بين هذه التنظيمات ولكنه ليس كالصراع المحتوم الذي يحدث بين الفرائز وبين المجتمع والذي تحدث عنه نظرية التحليل النفسي وما يعرضه الطفل للصراع انه يسعى لأشباع رغباته الأولية ، وقد يتعرض في سبيل ذلك للعقاب من جانب والديه . وبعد مفهوم تقليل أو خفض التعزيز من المفاهيم الأساسية لدى بعض واضعي نظريات التعلم فعندما يقف الإنسان عن التصرف بالطريقة التي اعتادها قبل فقدان المحبوب (عندما كان التعزيز كثيرا) فإن مستوى النشاط المنخفض ذاته يتم تعزيزه.

ان فقدان الشخص المحبوب بالنسبة للمسنن يرتبط لديه بظهور عرض الكآبة ، خاصة وان الاكتئاب غالبا ما تنتقصه المهارات الاجتماعية التي تمكنه من العثور على آخر بسهولة في مجال العلاقات الاجتماعية وتوضح نظرية التعلم ان الاكتئاب لا يرجع الى فقدان المحبوب فحسب فقد تتطلبه التعزيزات المعتادة لعدة اسباب مثل التغيرات في الحالة المهنية او المكان وعلى هذا فان مفاهيم المدرسة السلوكية تُعزى الاكتئاب الى انخفاض في النشاط ، عند انخفاض التعزيز (عزیز حنا ، محمد الطيب ، قاسم العبيدي ١٩٩١ : ٢٢)

٤- النظرية البيولوجية الكيميائية للاكتئاب :

ان الاهتمام بمعرفة دور العوامل البيولوجية في الاكتئاب لأمر ليس بالجديد فقد تحدث عنه ابو قراط واقتضى اطباء القرن الثاني ان ازدياد المادة السوداء تسبب الملائخوليا ، وقد تأخر التفسير البيولوجي الحقيقي للاكتئاب بسبب نقص المعرفة بفسولوجية المخ عند الاسوياء ، ويسبب عدم القدرة على دراسة العمليات الجزيئية الدقيقة للمخ (١) ولم يجد الامر مكانا الا في بداية الخمسينيات والستينيات من هذا القرن . ويرى أصحاب النظرية البيولوجية للاكتئاب ان الخبرات الانفعالية تؤثر على النشاط الكيميائي للمخ ، وفي المقابل فإن الأفكار والمشاعر والسلوك يمكن ان تتبدل نتيجة تغيرات كيميائية طفيفة في المخ وهناك

بلايين من النيوترينات التي ترسل الرسائل الكهربائية وتستقبلها عن طريق الموصلات العصبية^(١)، وهي المواد الكيميائية التي تنقل الرسائل عبر الخلايا العصبية^(٢)، أو تقص في المقدار المنقول أو المسحوب من المادة الكيميائية أو خلل وظيفي في عمل نيوترين الاستقبال والخلل في كل تلك الرموز يسهم بشكل رئيسي في الإصابة بالاكتئاب ويفترض الباحثون أنه في حالة الاكتئاب فإن المواد الكيميائية العصبية (مثل : Norepi Nephrine Serotonin & Dopamine تكون ناقصة في المخ وينما عليه يرسل المادمان No repinephrine , Serotonin رسائل الى المخ متعلقة بمختلف حيوية مثل : الشهية والنوم وحتى الرغبة في الحياة ويورد بازرجان (1993 Bazergan) مجموعة من الأدلة غير المباشرة على دور العوامل البيولوجية في الاكتئاب لدى المسن :

١ - دورة المرض الرأسية والتي تتصف بفترات تحسن تبادلياً مع نوبات من الاكتئاب أو الهوس وهذه النوبات دليل على الاضطراب المرضي ذي الأساس البيولوجي .

٢ - وجود مجموعة من الاعراض والتي توحى بوجود اضطراب في العمليات الحيوية ، مثل (اضطراب النوم والشهية وتباين يومي في المزاج واضطرابات في الحركات النفسية الحركية)^(٣)

٣ - أدلة على وجود عوامل وراثية

٤ - استجابة جسمية للأدوية العلاجية خاصة عند الأفراد الذين يمانون من الاضطرابات الحيوية .

٥ - نظرية التحليل النفسي :

ترى نظرية التحليل النفسي أن التناقض العاطفي هو الخاصية الأساسية للحياة النفسية لدى مريض الاكتئاب فكيف الحب والكراهية عاجزين عن الصب لانهم يكرهون كلما احبوا ولقد قرر " ابراهيم " ان مريض الاكتئاب متناقض الماطفة ازاء نفسه بقدر ما هو متناقض الماطفة ازاء الموضوعات ويرى ابراهيم ان المرحلة القمية هي نقطة التثبيت المفضلة لدى المكتئبين وهذا ما يفسر اضطرابات الاكل لدى مرضى الاكتئاب المكتئبين

(1) Neurotransmitters

(2) Synapses

(3) Psychomotor

وترى نظرية التحليل النفسي انه يمكن تلخيص العوامل المثيرة للاكتئاب فى :-

١ - تغيير فى التوازن الخاص بالواقع الفيزيائية اى الحب والعنوان

٢ - تغير فى علاقة المريض بموضع الحب

فقدان الحب هو الموقف الاساسى للبائع على الاكتئاب .

فانقطاع علاقة وثيقة متبادلة من الحب هى اساس كل حالات الاكتئاب فابتعاد موضوع الحب يمكن ان يستشعره الاكتئابى فقداناً للحب ، وهذه العلاقة مع موضوع الحب الذى فقدما الاكتئابى تكون نموذجاً للعلاقات الاولى مع الام ومن هنا فان الموقف الابويى لدى الاكتئابيين تفره الصراعات ، وخاصة ذات الطابع الفسى .

(عزيز حنا داود ، محمد عبد الظاهر الطيب كاطم هاشم العبيدى (١٩٩١ : ٣١٩)

ويصنف الاكتئاب الى ما يلى

* الاكتئاب الخفيف (١) * الاكتئاب البسيط (٢)

* الاكتئاب الحاد (٣) * الاكتئاب المزمن (الدائم أو المستمر) (٤)

* الاكتئاب التفاعلى أو الموقفى (٥) أو العصائى (وهو مرض نفسى) (٦)

* الاكتئاب الذهائى (وهو مرض عقلى) (٧) * اكتئاب سن القعود (٨)

ولكن هذه التسميات ليست قاطعة والفروق بين هذه الانواع ليست محددة بدقة و

تداخل بينها والاختلاف بينها عادة مايكون اختلافا فى الشدة وليس فى النوع

فعلى سبيل المثال يتلق بعض علماء النفس على ان الاستجابات الاكتئابية العصائيه

والذهائيه لها معالم مشتركة وان الاكتئاب العصائى والاكتئاب الذهائى يمكن رؤيتهما على

متصل واحد ويكون الفرق بينهما فرقا فى الدرجة فقط

(عزيز حنا ، محمد عبد الظاهر الطيب ، فاطمة هاشم العبيدى (١٩٩٣ : ٣١٤)

(1) Mild Depression

(3) Acute Depression

(5) Reactive Depression

(7) Neurotic Depression

(2) Simple Depression

(4) Chronic Depression

(6) Psychotic Depression

(8) Involutional Depression Reaction

١٦٤ الرعاية السيكولوجية للمسنين

إن شيخوخة النفس لا علاقة لها بشيخوخة الجسم ، فقد تكون شيخوخة النفس موجودة في سن الأربعين أو أقل من ذلك ، وقد لا تحدث حتى لسن تجاوز سن المائة ، وهذا ما دعا المفكرين في طب الشيخوخة إلى اعتبار أن التوتر العصبي ، والقلق والاكتئاب هي العوامل التي تسرع بالإنسان نحو الشيخوخة وبالتالي تسرع به نحو الوفاة .. كل هذا يدفعنا إلى ضرورة العناية النفسية مع الرعاية الصحية من أجل تحقيق سعادة المسنين .

لذا يجب أن تتضمن خدمات الرعاية السيكولوجية والإرشاد النفسي للمسنين مساعدة الشيخوخ على التوافق الشخصي الاجتماعي السليم مع التقاليد والعادات السائدة المتجددة والخاصة بالأجيال المختلفة ، وذلك من أجل أن يحقق الشيخ التوافق الضروري للحياة السعيدة ، ومن المهم أيضا جدية العمل على حل مشكلات الشيخوخ أولا بأول .

- وسوف نتناول الرعاية السيكولوجية للمسنين من النواحي الآتية :-
- تأثير البيئة المحيطة بالشيخ على توافقه النفسي ، وتطهير هذه البيئة من أجله .
- تحقيق التوافق الذاتي للمسنين .
- الحاجة إلى إرشاد الكبار .
- علاج أمراض ذهان وعصاب الشيخوخة .

اثر البيئة المحيطة بالشيخ على توافقه النفسي :

إن رعاية الشيخوخة النفسية بحاجة إلى كثير من الجهود لخلق بيئة سيكولوجية منتقاة إنتقاء جيدا لتساهم في التوافق النفسي للمسنين .. فلقد ثبت أن أى بيئة باستطاعتها أن تولد استجابات فعالة ، ففي أكثر الأحوال تعمل البيئة على إظهار استجابات عاطفية عنيفة، ويسرى هذا المبدأ بصفة خاصة إلى المسنين وذلك بسبب ارتفاع درجة الحرمان الحسى الناتج عن أسباب عضوية لديهم ، وإذا كان الانحدار الحسى في المرحلة الاخيرة من العمر يؤكد فعلا حواجز غير مرئية ، لذا فمن الضروري فهم علاقة المسن بالعناصر البيئية حوله ، ذلك أن هذه العلاقة تعتبر أمرا حيويا لحسن فهم سلوكه وكذلك لوضع الخطط اللازمة لمساعدته .

وتدلى الأبحاث بوضوح على تزايد الاهتمام بالمشكلة العامة فيما يختص بالكيفية والدرجة اللتين تتلون بهما البيئة بتأثير السلوك وبالتالي تؤثر فيه .. ولم يبدأ علم

الشيخوخة في توسيع هذه المفاهيم الاساسية وتطبيقاتها على كبار السن إلا خلال
العشر سنوات الاخيرة .

— فقد قام لندساي ١٩٦٤ بإيضاح فائدة تكوين بيانات تعويضية للمسنين كمناول
لارتباط شرطى حر ، مستندا في عمله التجريبي على فكرة أن السلوك الانساني
عبارة عن علاقة وظيفية بين الفرد وبيئته ، وهو يلتفت الانظار الى الطرق التي
يتم بها تناول او تعديل البيئة الطبيعية بتعويض النقص لدى المسنين ، وتوليد
التعزيزات الايجابية اللازمة لتحسن انماط السلوك غير المنتج (او انماط
السلوك العاجزة) عندما تحدث في السن المتقدمة .. ووجهة النظر الاساسية
هى التي يشارك فيها كل الذين يكتبون عن البيئات المصغرة للمسنين هى أننا
لم نبدأ بعد في استيفاء الإمكانيات الواسعة لتطوير الوسائل التعويضية
للمسنين والتي تمنع عنهم المغاناة نتيجة الخسائر المتعددة .

— وقد راجعت مرجريت بثلنشار ١٩٦٧ سلسلة الدراسات من التغير البيئى اى
العلاقة بين بقاء المسنين وتغير الإقامة ببعض معطيات تقترح أن العوامل
النفسية قد تلعب دورا مهماً في تحديد بقاء المسنين بعد تغير الإقامة .
وتؤكد أن انماط سلوك المسنين مثلها مثل انماط سلوك طبقات السن
الأخرى لا تنبع من فراغ ، وأنها نتيجة مباشرة للتفاعل بين الفرد والبيئة ،
ولا يمكن فهمها إلا في داخل سياقها .. وعلاوة على ذلك : فإن التعديلات في
البيئة تعتبر استراتيجية مباشرة بالغة الأهمية .. ولذا فعندما ندرس تناول
البيئة بعناية ومنهجية - فأننا نزيد من قدرتنا على التنبؤ بالسلوك وبالتالى
السيطرة على نتائج مثل هذه التفاعلات .

— وفي سلسلة من الدراسات التي أجريت حديثا : أجرى البعض فحصا للبيئات
الاجتماعية .. تدل معطياته على أن التلاحم والانتماء يخفضان من احتمالات
التعرض والاستجابات للضغوط الجسمانية . وتقيد الدلائل التجريبية التي توصل
اليها بأن أحد افراد المجموعة قد يواجه استجابات ضغوط إذا هو انحرف عن
معايير المجموعة التي ينتمى إليها .

هذا وقد اعتاد محيطنا الانساني ل نظورته الاجتماعية إلى السنين أن يخلق عندهم
عقدا نفسية ، ويفقدون الثقة بالنفس - فيعتقد المسن بأنه أصبح أداة عاطلة في
المجتمع الانساني وقد ضعفت ذاكرته ، وقد خارت قواه ، فهو لا يستطيع القيام

بأعمال إيجابية مهمة . كما يعتقد كثيرون بأن الشيخ قد بلغ نهاية المطاف ولا يأتيه الغد أو المستقبل بشيء جديد في الحياة .

وخرجوا من هذه الحقيقة فإن أى تعكير في الجو المحيط بالشيخ يزداد تعقدا إذا ما اضيف إلى العوامل النفسية والحساسية الزائدة لديه .. ولذا فإن السبيل الوحيد امامنا من أجل الرعاية النفسية السيكولوجية للشيخ لكي نخلص الشيخ مما يعقد نفسيته أو يجعل غيوم الهم تخيم عليه ، هو إبعاد الشيخ عن الجو المثير ، مما يقضى إلى تصفية الجو النفسى لديه .. ولعل أهم الوسائل لخلق بيئة سيكولوجية جيدة للشيخ المسن ما يلي :

١ - نوعية العاملين مع الشخص المسن :

هذه النوعية من الامور اللازمة لتوفير الجو الاجتماعى المناسب للشيخ المسن ، ذلك أن وعى المتعاملين مع الشيخ بما يجب اتباعه وما يجب تجنبه أمر في غاية الأهمية لتوفير الظروف المناسبة لإحداث تفاعلات جيدة داخل الشيخ تبعث على السعادة وتشيع لديه الرضا . ففن التعامل مع الشيوخ صعب ، ويحاجة إلى تدريب معين لا يتوافر بغير توجيه وتوعية مستمرين .. ولاشك أن مجرد توجيه الكلام أو اسداء نصائح الى المحيطين بالشيوخ لايجدى نفعا ، وإنما يجب ان تكون التوعية متخذة بشكل مثلث مستاوى الاضلاع أحد اضلاعه الكلام والنصائح والاقناع ، والضلع الثانى هو تغيير اتجاهات جيل الشباب نحو الشيوخ ، والضلع الثالث هو التمرس والتدريب العمل على ممارسة هذه النواحي الثلاث في أسلوب التعامل مع المسنين ، وسيؤدى ذلك الى تخفيف حدة الكثير من المشكلات النفسية التى يعانى منها كبار السن .

٢ - عدم انتقاد المسنين :

أى تجنب المناقشات والمجادلات التى تعمل على إثارة اعصاب المسنين ووضعهم في موضع المخطئين ، أو الذين لا يفكرون بطريقة سديدة .. ذلك أن الانتقاد أو إلقاء الاضواء على الشاذ من التصرفات ، يثير حفيظة الشيخ المسن ويدفع به الى مواجهة الهجوم بهجوم مضاد عنيف .

٣ - عدم تجاهل الشخص المسن :

أي عدم اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه الشيوخ - لأن ذلك يشعرهم بأنهم صاروا كما مهملاً أو أن الآخرين لا يقدرونهم .. والشيخ يدرك بأن من حوله مهتمون به إذا كانوا يسارعون إلى تلبية رعايته المعقولة التي لا تضر به وبصحته ، ويراعون أوقات راحته ومواعيد نومه ، ويبدون اهتماماً واضحاً بمأكله وسريره وبملاپسه وبمواعيد تناوله للدواء . وغير ذلك مما يساهم في رفع معنويته وبعث الرضا والارتياح لديه .. كما أن افتعال المشورة في بعض الأمور يشعرهم بأنهم مازالوا أصحاب وزن كبير في الأمور المهمة ، وبأنهم يفوقون الآخرين حكمة وحصافة واقتداراً في إبداء الرأي الصائب الذي لا يستطيع غيرهم إبداءه .

٤ - توفير حلول عملية لمشكلات الشخص المسن :

يوجد في الواقع الكثير من المشكلات التي لا يجد الشيخ لها حلاً مما يشعره بأن الدنيا قد ضاقت في نظره بينما تكون الحلول جاهزة وسهلة وبسيطة وفي إمكان المحيطين به .. فالشيخ دائماً يستشعر المشكلات ، ولكنه يعجز عن تحديدها ، أو الإفصاح عنها لمن يحيطون به فلا يكون أمامه إلا أن يأخذ الآخرون بيده في هذا المضمار ، ويبادرون إلى ما يحس به من مشكلات ، ويعينونه في البحث عن حلول ناجحة لها .

٥ - استئصال كل ما يثير انفعالات الشخص المسن :

إذ يجب أن يستأصل من الجو الاجتماعي المحيط بالشيخ كل ما من شأنه أن يهابه الشيخ ، أو يشعره باستهزاء من حوله لما يقول أو يفعل ، والابتعاد عن كل ما يثير حفيظته أو يغيظه ، أو يشعره بالتعريض به ، أو السيطرة عليه ، أو تثبيط همته ، أو استغلاله ، أو تعبيره بالمرض ، أو الفقر ، أو يرثاة الثبات ، أو بقلة الحيلة ، أو بتعاطف قوة أعدائه ، أو توجيه كلام مؤلم مثير خصوصاً إذا صدر ممن هم أصغر منه وكان يرعاهم ويرشدهم ، والشيخ في هذه الأحوال غالباً ما يظل حبيس دخيلته المشحونة بالآلام النفسية المعضة الناتجة عن تلك المعابر والتأنيبات التي توجه إليه وتفت في عضده وتخفف معنوياته ، ولاشك أن كل هذه العوامل تؤثر على الشيخ المسن وتقلق مضجعه ، وتجعله يعاني من الآلام النفسية الكثير . (مارييل سكيث : ١٩٨٢هـ)

تحقيق التوافق الذاتى للمسنين :

الشخص المسن غالبا ما يخزن بداخله كل ما يؤله نفسيا لذلك لابد من تنقية النفس الداخلية للشخص المسن حتى يتم له التوافق الذاتى مع نفسه .. ولابد من وضع خطة لتنقية ما يخزن في داخله من آلام ومرارة ، وافكاره وعواطفه التى تسبب له العقد النفسية وتشكل عقبة تحول بين الشيخ وبين بلوغ السعادة وتؤثر على شخصيته وتشعره بالاكئاب والبؤس .

ولعل من اهم مظاهر القصور والاضطرابات النفسية التى ينبغى علاجها للوصول الى التوافق الذاتى للشخص المسن مايل :-

١ - الافكار والمشاعر التى تعرقل سعادة الشيخ ، وتلبد افق نفسيته بالغيوم السوداء ، وهى افكار مشوبة بصيغة وجدانية منعمة بنغمة ، ونفسية قاتمة عابسة مثل الشعور الذاتى بعدم القيمة وعدم الجدوى في الحياة والشعور بأن الآخرين لا يقبلونه ولا يرغبون في وجوده ، وما يصاحب ذلك من ضيق وتوتر ، وقد يقدم بعضهم على الانتحار .. ومن ذلك أيضا .. الشعور بقرب النهاية فقد يعيش بعض الشيوخ وكأنهم ينتظرون النهاية والقضاء المحتوم ويتحسرون على شبابهم .

كذلك شعور بعض المسنين بالآثام والنجاسة التى تحطم شخصيتهم ، او الإحساس بأن النعمة الالهية تنصب فوق رؤوسهم لما جنوه من آثام في أيام شبابهم او ان العذاب الأبدى ينتظر الشيخ بعد موت بدا يقرع الأبواب إلى غير ذلك من الأسباب والافكار التى تخيم على الأفق الوجدانى للشيخ ، ولا تخضع لسلطانه ولا ترضخ لارادته ، ويصبح الشيخ متبرما من احتمال تلك الافكار المضنية في دخليته ولكنه لا يجد حيلة للتخلص منها او التخفيف من حدتها ، ويجد نفسه مزعنا لها ، ولا قبل له إلا ان يرضخ لسلطانها وتظل مسيطرة على افكاره معظم الوقت فتؤرقه وتقلقه وتوتره نفسيا .

ب - إلى جانب تلك الاضطرابات النفسية والانفعالية التى قد تتقلب على الشيخ وتستأثر بعواطفه بغير أن تكاد هناك موضوعات معقولة ، او مقدمات منطقية تستدعى نشوء تلك الحالات .. فقد تسيطر على الشيخ نوبات البكاء ، او حالات الاكتئاب ، او هستيريا الضحك ، او المرح الزائد الذى لا يجد له مبررا

كافيا يجعله معقولا ، أو حالة من احتقار الذات والضالة الشديدة ، أو الوقوع تحت طائلة الكثير من الهواجس والمخاوف الغامضة التي لا يعرف كنهها بالاضافة الى بعض الاعمال القهرية والوساوس التي تسيطر على الشيخ وتشل حركته الارادية ولا يستطيع منها فككا . . (shoch , n . w . 1952 .
(287 - 280 في همدان ١٣٨٤هـ)

ولرعاية الشيخ نفسيا لتحقيق توافقه الذاتي ينبغي القيام بالارشاد النفسى لكبار السن من خلال :

— الوقوف على الافكار التي تسيطر على الشيخ والتعرف على نوعية الهواجس التي تسيطر عليه .. ذلك ان مجرد سرد الشيخ للافكار التي تدور بخلده كقيل بالتخفيف من العبء النفسى الذى يحمله على قلبه .. ولكن هذا التفريغ وحده لايكفى ولايشكل كل العلاج ولايكلل تحقيق التنقية النفسية والتوافق الذاتى الكامل .. وهنا يلزم للمرشد النفسى ان يصف العلاج وكيف يتغلب الشيخ على افكاره وحل المشكلات التي تسيطر على تفكيره .. ولعل الإيحاء والإقناع لهما اثر كبير في استرداد ثقة الشيخ بنفسه ولاشك في أن تذكرة الشيخ بأمجاده التي سبق أن احرزها في حياته يجب أن تظل قائمة تذكره دائما لتخفف عنه حتى وإن هو توقف اليوم عن مواصلة تشييد امجاد جديدة .

ولابد من توجيه كل شيخ يشعر بيوادر هذه الافكار والعقد النفسية لمكافحتها حالا .. واقتناع الشيخ بأن السن شئ نسبى فقط ، والشيخ يظل شابا بالقدر الذى يعرف فيه حقيقة نفسه ، والجهد الذى يبذل لاصلاح نواقصها واغلاطها .

— اما من ناحية الحالات النفسية التي لا يجد لها المودء النفسى حيلة وخاصة الحالات الخفية من النوعيات التي سبق ذكرها .. فان المسألة قد تكون بحاجة الى علاج طبى نفسى . ولا يزعم الطب النفسى لنفسه حتى الآن انه قادر على مغالبة الأمراض جميعا ، بل يلعب التحليل النفسى والتنويم المغناطيسى والكيمياء الحيوية ، والجراحة ، والعلاج بالكهرباء احيانا ادوارا كبيرة في العلاج ، بيد أننا نستطيع أن نقرر أن نسبة كبيرة من الحالات يمكن أن تقلح معها الاساليب العادية في الرعاية النفسية .. كما نستطيع ان نجزم بأنه كلما

بدأناذ بالرعاية النفسية مبكرا كانت النتائج التى تكفل لنا مؤكدة وحاسمة .
(post , F., 1965 , 144) .

وفى سبيل تحقيق التوافق الذاتى للمسنين أيضا :

قد يجد الفرد المسن أنه من السهل أو من الصعب أن يغير اتجاهاته أو يعيد
تكيف أنشطته وكلا الحالتين قد تسببان عائقا خطيرا فى إعادة توافقه
الشخصى . والمسن قد يتمكن سواء بمساعدة أو بدون مساعدة من أحداث
التغيرات المطلوبة فى الاتجاه ، أو مزاولة النشاط الجديد أو تعلمه ، ولكنه
يحتاج للمساعدة فى تحقيق هذا التوافق ..

وهناك ثلاثة موارد رئيسية يجب أن تتاح له :

١ - خدمات المجموعة الرئيسية والمجتمع الصغير : ذلك أن المجموعات التى يكون
المسن عضوا فيها تقدم خدمات غير رسمية فى سبيل إعادة توجيه اتجاهاته ،
وفى تعليمه أنشطة جديدة ، وكثيرا ما يساعد ممثلو مختلف المهن فى المجتمع
الصغير فى مساعدة المسن على التوافق . مثال ذلك الطبيب فهو يصف للمسن
التغيرات فى الغذاء والعادات ، ورجل الدين يمكن الالتجاء اليه للمواساة أو
التوجيه فى مواجهة الأزمات مثل وفاة الزوج أو الزوجة .

٢ - توفير وسائل التعليم فى الأنشطة الجديدة : وبينما يكون التركيز فى الشيخوخة
قائما على الالتزام بالأنشطة السابقة إلا أنه من الضرورى أو من المرغوب فيه
الاهتمام بأنشطة جديدة تماما .. والجدة مثلا يمكن أن تتلقى دروسا فى
اشغال الابرء والجد الذى نشأ فى المدينة يمكن أن يتعلم تربية الكتناكيت أو
زراعة بعض الزهور ، هذه الأنشطة الجديدة تتطلب درجات مختلفة من
التعليم . إن مجال التعليم فى الشيخوخة يجب أن ينمى إلى أقصى حد ليهيئ
تدريينا على أنشطة مختلفة ، كما أنه يجب أن يضمن فرصا للتعليم العام فى
المجالات التاريخية والثقافية والسياسية وذلك لتهيئة المسن للمشاركة الفعالة
كعضو فى المجتمع ، وكمواطن فى نظام ديمقراطى .

٣ - استخدام الاستشارات وطرق العلاج المختلفة وفى بعض الحالات وخاصة
الحالات الظاهرة من سوء التوافق أو عدم التوافق ، وقد لا يتمكن الفرد من
حل مشاكله التوافقية بدون مساعدة من الآخرين . وعندما تكون مشكلته

الرئيسية هي مشكلة الاتجاهات وخاصة في حالة الصراع ، او الارتباط بشأن الاهداف الشخصية في الحياة فان استشارات أكثر توجيهها أو تركيزا قد تساعد المسن في التقلب على مصاعبه وتحقيق برامج أكثر واقعية لحياته . (Talland, G . A ., 1968 , 196 - 201) .

ولا بد أن ننتبه من الآن أنه إذا لم نستطع توفير حياة أفضل وعمل خاص للفرد بعد اعتزاله العمل والتقاعد مع امتلاكه الطاقة والحيوية ، فإن ذلك يجعله يشعر بالحرمان ولا يستطيع التمتع بالحياة السعيدة في المجتمع - وفي ذلك صدمة مؤلة للنفس في الجزء الآخر من الحياة .. وإذا لم تحل المشكلات النفسية الاجتماعية الناشئة عن كبر السن واعتزال الحياة العادية والتقاعد ، فستضطر جميع الشعوب المتقدمة بعد وقت غير طويل الى إنشاء ألوف من المصحات والمستشفيات ودور العجزة لايواء الشيوخ مما يزيد كثيرا من الأعباء الاقتصادية للأجيال القادمة .

الحاجة إلى إرشاد الكبار :

يهدف إرشاد كبار السن إلى المساعدة لجعل مرحلة الشيخوخة خير سنوات العمر ، وذلك عن طريق مساعدة الشيوخ على تحقيق أفضل مستوى من التوافق والصحة النفسية .. وتبدو الحاجة ملحة الآن إلى إرشاد كبار السن نظرا لما يأتي :

١ - زيادة عدد الشيوخ المسنين فوق الستين :

حيث يزداد عدد المسنين فوق الستين بزيادة التقدم الحضارى والرعاية الصحية العامة وقائيا وعلاجيا ، وقد زاد متوسط عمر الانسان حتى أصبح الآن حوالى ٧٠ سنة . ويأمل العلماء أن يصل الى حوالى ١٠٠ سنة في المستقبل القريب ومعنى هذا أن الزيادة المطردة في أعداد الشيوخ كجيل قدم شبابا لخدمة المجتمع ، وعلى المجتمع أن يرد الجميل فييسر خدمات الرعاية لجيل الشيوخ طيبا ونفسيا واجتماعيا .

٢ - الشيوخ لا يحبون الشيخوخة :

فغالبا ما يكره المسنون الشيخوخة وخاصة السيدات اللاتي لا يطقن حتى سيرتها أو ذكرها .. والكل يداب على محاولات الاحتفاظ بالشباب أو حتى ذكره ، والكل يخاف الضعف والتدهور والنهاية .. وبعض الشيوخ لا يعترفون

بالشيخوخة وبيذلون محاولات عديدة ومتكررة لاستعادة الشباب مظهرها وسلوكها .

٢ - سمة العصر :

ذلك أن العصر الذي نعيشه يتسم بأنه عصر السرعة ، وعلى الرغم من ارتقاء وسائل الوقاية من الأمراض وطرق العلاج بما في ذلك علاج النفس والأعصاب فإن كثيرا من الناس يشكون من الأمراض العصبية والنفسية وانحطاط الطاقة الذهنية والعقلية .. وتدل الإحصاءات على أن إصابات الهوس والخيل والجنون والاضطرابات العصبية الأخرى التي تعطل الفرد عن أداء الأعمال المعتادة ، قد زادت زيادة لا يستهان بها في غضون الخمسين سنة الأخيرة ويرجع ذلك إلى أن عجلة الحياة في القرن العشرين أصبحت تدور بسرعة فائقة ، وكل ما يحيط بنا يومئذ بالسرعة والاندماج ، وتزاحم الناس على أعمال الحياة بلهف وشدة ، وزيادة الطموح ومحاولة كسب الوقت في كل مايتعلق بشئون الحياة مما يجعلنا نعيش حالة من التوتر العصبي والنفسى .. ولعل ذلك يفسر زيادة نسبة المسنين الذين يحتاجون إلى كثير من خدمات الإرشاد والعلاج النفسى للبرء من كثير من الاضطرابات الهستيرية والصرع والنيروستانيا والهوس والانهيار العصبى . - (Hickey , T ., 1969 , 372 - 373) .

وهنا يجب أن نعترف : بأن الإرشاد والتوجيه النفسى ، يعنى بتخليص الشخص المسن من الاعوجاجات النفسية الخفيفة وعدم التوافق النفسى والاجتماعى وهذه أشياء يمكن اعتبارها الخطوات الأولى المؤدية الى المرض العقلى او العصابى الذى يحتاج إلى علاج مباشر تحت إشراف طبي .
ومن الصعوبات التى تواجه المرشدين النفسيين فى رعاية المسنين :

١ - جمود المسنين : فالشيخوخ دائما يتسمون بصفة الجمود النفسى ، ويفتقرون الى المرونة النفسية التى تجعلهم قابلين لتغيير السلوك الذى انخرطوا فيه .. بل أن جمود الشيخوخة وتجورها يجعل من الصعب القيام بتحويل الافراد الواقعين فى نطاقها الى المسار السليم بعد أن يكونوا قد انحرفوا عنه .

٢ - اختلاط الاعراض النفسية باسباب لا شعورية غير معروفة : وهذا يزيد من صعوبة التعرف على الجوانب المتصلة بالعرض أو الاعوجاج النفسى لعلاج ، فالخوف المرضى للشيخ من الأماكن المغلقة قد يرجع الى عوامل عجز مخبأة في داخله .. ويؤدى هذا الاختلاط الى صعوبة تحديد نطاق هذه الاضطرابات السيكولوجية وذلك لعلاج السبب الحقيقى للعرض الظاهر والذى يعد نتيجة للسبب الأصيل وهذا يلزم وجود متخصصين على درجة عالية من المهارة والخبرة .

٣ - ارتباط المشكلات النفسية لدى الشيوخ بمشكلات أخرى غير نفسية : كأن تكون مرتبطة بالمشكلات الصحية أو المادية وهو ما لا قبل للموجه أو المرشد النفسى بازائه - وهكذا يلزم التنسيق والتكامل بين أوجه الرعاية التى تتوافر للشيوخ ، فكل نوع من الرعاية لا يستطيع أن ينهض وحده لاسعاد الشيوخ أو التخفيف من المشكلات التى لا يمكنهم من قضاء شيخوخة سعيدة .

٤ - ومن الصعوبات امام الارشاد النفسى للمسنين رفض الشيوخ الخضوع لارشادات شباب صغار : فمن الصعب نفسيا على الشيخ أن يقضى بذات نفسه وكشف خصوصياته وأسرار شخصيته الى الشباب المعالج ، ومن الصعب عليه كذلك الخضوع لوصاية الشباب ليسيروا دفة حياته ويوجهون أموره الخاصة . (Bromley , D. B. , 1966 , 177 - 179) .

علاج امراض الذهان وعصاب الشيخوخة :

إن ظهور العصاب للمرة الأولى على المسنين عادة ما يكون إحدى ظواهر مرض آخر ، فالاعراض الهستيرية والفهرية أو أعراض القلق في هذه السن تكون إحدى الصور الاكلينيكية لذهان الشيخوخة الوجدانى ، أو فصام الشيخوخة ، أو تصلب شرايين المخ ، أو عتة الشيخوخة أو إحدى علامات أمراض الجهاز العصبى مثل تصلب المتناثر ، أو أورام المخ ، كذلك عادة ما يصاحب هذه الأمراض بعض التوهم المرضى والاستجابات الخيالية .

ولذا يجب الحرص عند تشخيص العصاب في المسنين ، والبحث عن السبب

الرئيسى الذى فجر الاعراض العصبية - حتى يتمكن المعالج من التوجيه الصحيح .
ولقد تقدم الطب النفسى فى السنوات الأخيرة وقد كان مرضى النفس فيما مضى يستسلمون للمرض منذ بدئه وغالبا ماكانوا ينتهون فى المستشفيات الخاصة ولكن اختلف الوضع الآن ، وأصبحنا نواجه عددا اكبر من المسنين لدرجة انه بعد ان كانت الغالبية العظمى من المرضى فى مستشفيات العقول يعانون من الفصام فى اواسط العمر ، بدا ينقص هذا العدد بشكل ملحوظ .

ويجب ان نعلم ان امراض الشيخوخة تعتبر اختلالات لا تقتصر ولا تزول آثارها ولكن تخف وطأتها مع العلاج . كما انه يوجد اتفاق على ان كثيرا من امراض الشيخوخة ترجع إلى اسباب سيكولوجية لا عضوية .

— الاستعداد للتقاعد والشيخوخة ينبغى ان يكون جزءا جوهريا من التخطيط الذى يضعه كل فرد لحياته .. ذلك ان مبادرة الفرد فى أول حياته إلى اكتساب وتنمية الشعور بالرضا عن الذات وتوقيرها يعينه على اجتياز المراحل المتأخرة من حياته حيث يقل نشاطه ومسئوليته .. ولذلك كان من المهم ان يستعد الفرد للحياة المليئة الثرية ذات المعنى بدلا من ان يعيش حياة خاوية لا يدرك بهاذا يشغل نفسه فيها .

— ومن العوامل التى تعين المسن على زهان الشيخوخة ، أن يكتسب اهتماما بالحياة وبالناس ، اما إذا حدث زهان الشيخوخة ، وكان المسن قد فقد اهتمامه بالحياة والناس من حوله فغالبا مايكون الامل ضعيفا فى الشفاء والتحسن .. والعلاج عادة ما يكون منصبا على استبعاد الضغوط التى لا ضرورة لها واستخدام الارشاد النفسى القائم على التأييد والمساندة ، كما ان المهدئات يمكن ان تنتقص من الهياج وتسيطر على الهزات ، كذلك قد تستجيب حالات الخلط للعلاج بالفيتامينات . (post , F., 1965 , 213) .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم على إبراهيم (١٩٩٧):
"الاتجاهات الحديثة في العلاج السلوكي". مجلة البحث في التربية وعلم النفس ، جامعة المنيا ، العدد ٤ المجلد ١-٦ ص ٣٢٥ - ص ٣٧٦.
- ٢- أحمد عبد ربه نور (١٩٩٤):
"الاكتئاب ، مفهومه وأسبابه ومدى انتشاره". مجلة الطب النفسي الإسلامي ، القاهرة ، ٣٧٤ ، يناير ، ص ٤٢-٤٤.
- ٣- أحمد عكاشة (١٩٨٨):
"الطب النفسي المعاصر" ه القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ص ٧١-٩٠.
- ٤- أحمد محمد عبد الخالق (١٩٩١):
"نظرس الاكتئاب مقارنة بين أربعة مقاييس" مجلة دراسات نفسية ٤ المجلد الأول الجزء الأول ص ٧٩-٩٦.
- ٥- توفيق عبد المنعم توفيق (١٩٩٧):
"المكونات العاملية للاكتئاب لدى عينة من تلاميذ المرحلة الإعدادية بدولة البحرين" المؤتمر الدولي الرابع ، مركز الإرشاد النفسي ، جامعة عين شمس ، ٢ : ٤ ديسمبر ص ١٩-٣١.
- ٦- جابر عبد الحميد وعلاء الدين كفاي (١٩٩٠):
"معجم علم النفس (الطب النفسي)" الجزء الثالث ، القاهرة ، دار النهضة العربية ص ٥٤.
- ٧- حسن إبراهيم عبد اللطيف (١٩٩٧):
"الاكتئاب النفسي دراسة للفروق بين حضارتين وبين جنسين". مجلة دراسات نفسية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ص ٦٧-١١٢.
- ٨- راوية محمود دسوقي (١٩٩٧):
"الحرمان الأبوي وعلاقته بكل من التوافق النفسي ومفهوم الذات والاكتئاب لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة". مجلة علم النفس والعدد ٤٠، ١٤٠ السنة الحادية عشر ص ٨١-٩٢.

- ٩- رشاد عبد العزيز موسى (١٩٩٢):
 "أثر التنين على الاكتئاب النفسي" بحوث المؤتمر الثامن لعلم النفس فى مصر
 بالجمعية المصرية للدراسات النفسية ، القاهرة، الأجلو المصرية من ١١٧-١٣٤.
- ١٠- رشاد عبد العزيز موسى (١٩٩٢):
 "الاكتئاب النفسى للوالدين وعلاقته بالاكتئاب ودافعية الأبناء للإجازة" المؤتمر الخامس
 للطلال المصرى ، المجلد الثانى من ٦٦١-٦٨٠.
- ١١- صلاح فؤاد مكاوى (١٩٧٧):
 "فعالية برنامج للعلاج بالمضى فى خفض مستوى الاكتئاب لدى عينة من الشباب
 الجامعى" رسالة دكتوراه جامعة عين شمس كلية التربية.
- ١٢- عادل صادق (ب ت):
 الطب النفسى • مجلة كتابك ، القاهرة ، دار المعارف ، ع ٤٩.
- ١٣- عبد الله محمد عسكر (١٩٨٨):
 "الاكتئاب النفسى بين النظرية والتشخيص" القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية.
- ١٤- عزيز حنا ، ومحمد عبد الظاهر الطيب ، ناظم هاشم العبدى (١٩٩١):
 "الشخصية بين السواء والمرض" القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية.
- ١٥- علاء الدين كفافى (١٩٩٨):
 "الثقافة والمرض النفسى" مجلة علم النفس ، العدد ٤٦ من ٣-٥٠.
- ١٦- عماد محمد مخيمر (١٩٩٧):
 "الصلاية النفسية والمساندة الاجتماعية كمتغيرات وسيطة فى العلاقة بين ضغوط
 الحياة وأعراض الاكتئاب لدى الشباب الجامعى" المجلة المصرية للدراسات النفسية ،
 العدد ١٧ ، المجلد السابع ، من ١٠٣-١٣٨.
- ١٧- غريب عبد الفتاح (١٩٩٢):
 "مفهوم الذات فى مرحلة المراهقة وعلاقته بالاكتئاب" بحوث المؤتمر الثامن لعلم
 النفس فى مصر ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية من ٨٠-١١٢.
- ١٨- مایسة أحمد السنال وهشام إبراهيم عبد الله (١٩٩٧):
 "أساليب مواجهة ضغوط أحداث الحياة وعلاقتها ببعض الاضطرابات الانفعالية لدى عينة
 من طلاب وطالبات جامعة قطر" المؤتمر الدولى الرابع لمركز الإرشاد النفسى من
 ٨٥-١٤٦.

١٩- محمد محروس الشناوى ، على السيد خضر (١٩٨٨):

"الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية" بحوث المؤتمر الرابع
لعلم النفس فى مصر . القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات النفسية ص ٦٣٨-
٦٧٠.

٢٠- صمد محمد قنّاوي (١٩٩٥):

"نسيكولوجية الوحدانية الحسنة". القاهرة : مركز التنمية البشرية.

٢١- هشام إبراهيم عبد الله (١٩٩٥):

"المساعدة الاجتماعية وعلاقتها بالاكتئاب واليأس لدى عينة من الطلاب والعاملين".
المؤتمر الدولى الثانى . مركز الإرشاد النفسى للأطفال جامعة عين شمس ص ٤٧٣-
٥١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Allyn, And Bacon. (1990):
Behavior Therapy, Concepts, Procedures, and Applications, London,
 PP. 1-7.
- 2) Arieti, S., Appel, K. , Blain, D. , Cameron, IV. , Goldstien, K. and
 Kolb, L. C. (1959):
American Handbook of Psychiatry. Basic Books, Inc. , Publishers
 New York.
- 3) Barbarin, O.A.; (1994):
 Estimating rates of Psychosocial Problems in Urban and poor
 Children with Sickle Cell Anemia. *Health and Social work*; v19 n2
 p112-19.
- 4) Bazargan, M., (1993):
 "Self-reported Sleep Disturbance Among African-American Elderly:
 The Effects of Depression, Health Status, Exercise, and Social
 Support". Journal of Aging & Human Development, V. 42 N.2 P
 143-160.
- 5) Brokovec, T. and Others (1993):
 Efficacy of applied relaxation and cognitive behavioral therapy in the
 treatment of generalized anxiety disorder. Journal of Consulting and
 Clinical Psychology, V. 61, N. 4, PP. 611-619.
- 6) Brody, H., (1997):
 The Links of family Processes with Children's Academic and
 Psychosocial competence in Rural Single-Parent African American
 Families. National Reading Research Center, Athens, GA.: National
 Reading Research center, college Park, MD. Office of Educational
 Research and Improvement (ED), Washington, DC.

- 7) Brown C. , Schulberg, H.C. , and Madonia, M.J. (1995):
Assessing Depression in Primary Care Practice With the Beck Depression Inventory and the Hamilton Rating Scale for Depression. Psychological Assessment, vol 7, No. 1, 59-65.
- 8) Byrne, Barbara, M.; (1991):
The Beck Depression Inventory : Testing for Invariant Measurement and Structure across Gender for Nonclinical Adolescents. Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association (San Francisco, CA. August 16-20).
- 9) Byrne, B. M.; Baroh, P. (1990):
"The Beck Depression. Inventory : A Cross-Validated Study Factorial Structure for Non Clinical Adolescents". Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association (28th), Boston MA, August 10-14.
- 10) Bromley, D.B. The Psychology of Human Aging. Penguin Books, 1966, (2nd Ed.), 1974.
- 11) Crowley S. L., (1993):
The Depression in children : children's Depression Inventory Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, Atlanta , GA, April 11-16.
- 12) Dean, A., Kolody, B., & Wood, p., (1990):
Effects of Social Support from Various Sources on Depression in Elderly, Journal of health and Social Behavior, Vol. 31(2)148-161.
- 13) De Wilde, E.J., Kienhorst, I.C., & Dickstra, R.F., (1994):
"Social Support, life Events, and Behavioral Characteristics of psychologically Distressed Adolescents at High Risk Attempting Suicide". Adolescence Vol. 29 (113) 49-60.

- 14) Domenico, D.; Windle, M. (1993):

"Intrapersonal and Interpersonal Functioning among Middle-Aged Female Adult". Journal of Consulting and Clinical - Psychology; V. 61, N. 4, P 659-666.

- 15) Donenberg, G.R.; Nelson, D. (1993):

"Family Interactions and Child Psychopathology". Paper presented at the Meeting of the Society for Research in child Development (New Orleans, LA, March 25-28).

- 16) Dooley, D., Catalano, R., & Brownell, A., (1986):

"The Relation of Economic Conditions, Social Support, and life Events to Depression". Journal of Community psychology, Vol. 14 (2) 103-119.

- 17) Eastmen, W. (1996):

"Avoiding Faculty Burnout through the Wellness Approach". Paper presented at the Annual Conference of the Association of Canadian Community Colleges (Toronto, Ontario, Canada, may 26-28).

- 18) Elkin, (1995):

"Initial Severity And Differential Treatment Outcome In The National Institute Of Mental Health Treatment Of Depression, Collaborative Research Programme". Jour. Of Consulting and Clinical Psychology V. - 63, N. 5, p 41-74.

- 19) Feliming, B.M. (1982):

"Cognitive Factors In Depression". D.I.S. Vol. 42 No. 08 Feb.

- 20) Garamoni, G. (1992):

"Shifts In Affective Balance During Cognitive Therapy Of Major Depression". Journal of Consulting and Clinical Psychology. V. 60, N. 2, PP. 260-266.

- 21) Gerlach, (1992):
 "Stress in Children Bibliography". Pacific Training Associates, 5461
 Lake Washington Blvd., So. , Seattle, WA 98118.
- 22) Ghareeb, A. (1996):
 "An Investigation Of Some Variables Related To Depression In
 Egyptian Youth's Education", Vol. 54. PP. 1-10.
- 23) Golin, S., Terrell, F. and Johnson, B. (1977):
 "Depression And The Illusion Of Control". Journal of Abnormal
 Psychology, vol. 86, No. 4.
- 24) Haley, W.E., (1982):
 "Interpersonal Behavior In Depression : A Social Skills Analysis".
Diss-Abst. Int. Vol. 42, No. 12 June.
- 25) Hewes, D. (1995):
 "Early Childhood Education; Lts Historic Past And Promising
 Future". Speech Presented At The Annual Graduation Celebration,
 Early Childhood , Education (20th , Long Beach, LA, May 31;
- 26) Hughes, D., & Fowler, N., (1989):
 "Social Support and the Outcome of Major Depression". British
 Journal of Psychiatry, Vol. 154, 487-485.
- 27) Jacobson, N. (1991):
 "Marital Therapy As A Treatment For Depression". Journal of
 Consulting and Clinical Psychology, V. 59, N.4, PP. 547-557.
- 28) Kahin, J. (1990):
 "Comparison Of Cognitive Behavioral, Relaxation, And Self-
 Modeling Interventions For Depression Among Middle School
 Students". School Psychology Review, V. 19, N.2, PP. 196-211.
- 29) Kaplan I. Sadock, J. (1997):
 "Concise Textbook of clinical psychiatry", 7th edition. Harold.
 Kaplan, Benamin J. Sodock Publishing Co. Middle East Edition.

30) Knight, G.P. (1994)

"Socialization And Family Correlates Of Mental Health Outcomes Among Hispanic And Anglo American Children : Considerations Of Cross-Ethnic Scalar Equivalence". Child-Development; v65 n1 p 212-24 Feb.

31) Koopmans, M. (1993) "

"Socio-Emotional Adjustment In Adolescence And Perception Of Family Relations." Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Educational Research Association (Atlanta, GA, April 12-16).

32) Kotch, J.B.(1995):

"Risk Of Child Abuse Or Neglect In A Cohort Of Low-Income Children ; Child-Abuse-&-Neglect". The-International-Journal; v19 n9 p1115-30 Sep.

33) La Rache, M., (1994):

"Latina Mothers And Their Toddler's Behavioral Difficulties". Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Psychological Association , (102nd, Los Angeles , CA) August 12-16.

34) Lawson, D.A., (1995):

"The Relationship Between Sexual Abuse And Post Traumatic Stress - Disorder". Doctoral Research Paper , Biola University.

35) Mc Farlane, M.E. (1990):

"Psychological Effects Of Abortion, A Critical Review with Implications for Predicting Women at Risk". Research Paper, Biola University.

- 37) Okasha, A. El Akabawi, A. , Wilson, A. Youssef, I. and Seif El Dawa: A. (1994):
"Expressed Emotion criticism, and relapse in Depression: A replication in Egyptian Community" American Journal of psychiatry 151.7, July 1994.
- 38) Okasha, A.M.D. (1995):
Expressed Emotion and Depression. Am. J. Psychiatry 152:8 July P.1240 on in Egypt.
- 39) Ost, L. (1990):
One-session treatment for specific phobias. Behavior Research and Therapy, V.22, N.1.
- 40) Panhwar, F. (1996):
Literacy, Income Generation, and poverty Alleviation in sindh Pakistan and its Impact On Economic Development, Human Resource Development in Pakistan. Sindh Rural women Uplift Group, Hyderabad (pakistan).
- 41) Payne, B. and Range , L.(1996):
Family Environment Depression, Attitudes, toward life and death, and suicidality in Young Adults". Death-Studies, V. 20 n.3 P 237-46.
- 42) Paykel, E.S., (1994):
Life Events, and Depression Acta-Psychiatrica-Scandinavica, Vol. 89, PP.50-58.
- 43) Propst, R. (1992):
Comparative efficacy of religious and nonreligious cognitive behavioral therapy of the treatment of clinical depression in religious individuals. Journal of Consulting and Clinical Psychology, V.60, N.1, PP.94-103.
- 44) Reed, M.K., Mclead, S., Randall, Y., walker, B. (1995):
"Depressive symptoms in African-American women." Journal of Multicultural counseling and Development Vol. 24 PP.6-14.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
جرائم الاغتصاب بين
المفهوم القانونى والتطبيقات القضائية

إعداد
أ. خالد محمد القاضى
لقنى



من المسلم به أنه لا يمكن وصف جريمة معينة بأنها تشكل ظاهرة إجرامية في أى مجتمع من المجتمعات من خلال مقاييس شكلية أو سطحية، بل لابد أن يعتمد ذلك على الأسس العلمية والموضوعية في تحديد الظواهر الإجرامية التي توضح بدقة ما إذا كانت جريمة من الجرائم تشكل ظاهرة إجرامية في مجتمع من المجتمعات أم أنها لاتصل إلى هذا الوصف .

وجريمة الاغتصاب شأنها شأن أى جريمة جنائية لها أبعاد وجوانب متعددة لاتقتصر في معالجتها على الجانب التشريعى فقط بل دراستها كموقف اجتماعى معقد يعكس التفاعل بين مختلف الأشخاص والأطراف المشتركة والمعايير الثقافية والتوقعات الاجتماعية، فظاهرة الاغتصاب إنما هى نتاج عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية والصحية .

واكتمالا لمحاور التناول العلمى للاغتصاب ، وإذ كانت التطبيقات القضائية هى المرآة العاكسة الحقيقية للجوانب النظرية فى العلوم القانونية . لهذا فإننى سأعرض فى هذه الورقة لجرائم الاغتصاب من خلال ثلاثة فصول :

الفصل الأول، الجوانب الاجتماعية والنفسية لجرائم الاغتصاب.

الفصل الثانى ، المواجهة التشريعية لجرائم الاغتصاب .

الفصل الثالث ، المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب .

الفصل الأول

الجوانب الاجتماعية والنفسية لجرائم الاغتصاب



تتجه الدراسات الانسانية منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا اتجاهات متزايدة نحو الاهتمام بالعوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد بالجرم إلى ارتكاب الجريمة؛ فقد أجمع شراح القانون الجنائي بأن الأنثروبولوجيا التي تكمن وراءها الدوافع والحاجات العضوية، السبب المباشر فيها يكمن في عوامل أو دوافع نفسية^(١)، كما أضحت المهمة الأولى لعلماء النفس هي البحث في أعماق الجرم والنظر في سلوكه بدءاً بفكرة أنه إنسان فقد توافقه مع نفسه وجماعته ولجأ إلى الجريمة حتى يستعيد هذا التوافق بالمفقود^(٢).

ورغم ضآلة جرائم الاغتصاب في مصر، فإن المجتمع المصري بعاداته وتقاليد قيمة يعتبرها مؤشراً خطيراً يهدد نسيجه الأخلاقي.

ولا تأتي جريمة الاغتصاب - عادة - نتيجة دافع واحد ولكنها تأتي من تضافر دوافع وعوامل متعددة لدى الفرد فتؤثر في سلوكه، وتوجهه توجيهاً خاطئاً ينتهي به إلى الخروج عن النظام السائد وارتكاب الأفعال الضارة به وبالمجتمع.

وفي السطور التالية نفضل ما أجملناه ..

(١) الأستاذ أشرف ولیم زولفائل : علم النفس الجنائي، مقال منشور بمجلة المحاماة - العددان الخامس والسادس، السنة الثامنة والستون ص ١١٩.

(٢) الأستاذ كمال جدى إبراهيم : إنحراف الأحداث الجناح، دار المعارف، سنة ١٩٧١، ص ٩.

أولاً: الاغتصاب كظاهرة إجرامية

• تعريف الظاهرة من منظور اجتماعي :

تعرف الظاهرة الاجتماعية أنها: «مجموعة من الأنماط السلوكية التي ترتبط بمنظومة القيم والمعايير»^(١)، ومن أهم خصائصها :

- ١ - الانتشار عبر الأماكن والفئات الاجتماعية والديموجرافية (السن والنوع) .
- ٢ - وأنه يرتبط بانتشارها تبنى أعداد متزايدة - مع الوقت - من الناس لها.
- ٣ - أنها تنشأ نتيجة لعوامل مجتمعية اقتصادية وسياسية وثقافية .

• ويمكن تصنيف الظواهر الاجتماعية إلى نوعين عامين:

الأول: يسمى ظواهر إيجابية ذات تأثيرات إيجابية على كفاءة المجتمع وتماسك علاقاته ومن ثم استقراره الاجتماعي .

الثاني: يعتبر ظواهر مرضية أو غير سوية لأنه يهدد القيم المشتركة Common Values ، والعلاقات الضرورية لكفاءة المجتمع وفي

(١) لزيد من التفاصيل انظر: أميل دور كايم - قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم، دار المعرفة الجامعة بالاسكندرية - بلون .

- Rok. Merton; Social theory and Social structure, New york, 1964 ANOMIE

مقدمة هذا النوع ، الظواهر الإجرامية التى تعد مخرجا على قيم المجتمع وتهدد استقراره وتعوق أداءه لوظائفه المجتمعية.

وهى تزداد - أى الظواهر الإجرامية - فى مراحل التغير والتحول السريعة خاصة تلك التى يرتبط بها اختلال فى القيم والمعايير أو مايسمى باغسواء الأخلاقى Moral Vacuum .

وهذه الظواهر السلبية تصنف بدورها حسب مجموعة من الأسس؛ فمنها ما يكون ضروريا أى يأتى من مجموعة بعينها من الأفراد ذكورا أم إناثا أم فئات عمرية بعينها، ومنها ما يكون جماعيا مثل جماعات الجناح على سبيل المثال، كما تصنف فى درجة خطورتها أى عمق تأثيرها فى قيم المجتمع واستقراره .

وفى هذا السياق يمكن اعتبار الإغتصاب ظاهرة مرضية باعتبار خطورة تأثيره فى استقرار المجتمع وقيمه وإن كان انتشارها محدودا كميّا، فشمّة ظواهر لا يمكن للمجتمع أن يفض الطرف عنها لما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على المجتمع ولما يمكن كذلك أن يرتبط بها من محاكاة وانتشار لها، ولعل المثال الذى يدل على هذا - مع بعض التحفظات فى التشبيه - وهو إفشاء أسرار الوطن ، فهى حوادث فردية ولكن على المجتمع دوماً أن يقابلها بالردع الحاسم لأنها تمس الأمن الوطنى جميعه .

ولهذا تعد ظاهرة الإغتصاب اعتداء على قيم المجتمع التى تمس إحدى أهم فضائله وهى فضيلة «الشرف» ، ويحفل التاريخ المصرى بأمثلة غير

قليلة على أن الناس يعمدون ويشورون إذا ما اعتدى على شرفهم أو فضائلهم وقيمهم كالتقييم الدينية الأخلاقية ذات الصلة بالهوية الحضارية للمجتمع.

• حجم ظاهرة الاغتصاب في مصر:

إذا كنا قد انتهينا أن الاغتصاب يشكل ظاهرة إجرامية في المجتمع المصري وفق التقعيد السابق بيانه ، فإنه من المناسب أن نعرف حجم تلك الظاهرة في مصر ..

فتقارير مصلحة الأمن العام تثبت أن حجم جريمة الاغتصاب قليلة العدد.. حيث تشير تلك التقارير أن عدد جرائم الاغتصاب لم يتجاوز ٣٩ حادثاً على مدار الأربعة أعوام الماضية...

وذلك حسبما يوضحه هذا الجدول التالي ...

جنايات الاختصاص المبلقة أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	المحافظات
٢	-	-	-	القاهرة
٣	-	-	-	الاسكندرية
-	-	-	-	بورسعيد
١	-	-	-	الاسماعيلية
-	١	-	-	السويس
-	١	-	-	دمياط
١	١	-	-	القليوبية
٢	١	٢	١	الدقهلية
١	-	-	-	الشرقية
٢	-	٢	١	البحيرة
-	-	-	١	الغربية
-	-	-	١	كفر الشيخ
-	-	-	-	المنوفية
١	-	-	٣	الجيزة
-	-	-	١	بنى سويف
-	-	-	-	الفيوم
-	-	-	١	المنيا
١	١	١	-	أسيوط
-	-	-	-	سوهاج
-	١	-	-	قنا
-	-	-	-	إسوان
١	-	١	-	البحر الأحمر
١	-	-	-	مطروح
-	١	-	-	الوادي الجديد
-	-	-	-	شمال سيناء
-	-	-	-	جنوب سيناء
١٦	٧	٦	٩	المجموع الكلي

ولكننا نلفت النظر إلى أن هذا الحجم ليس هو بالتأكيد العدد الحقيقي لجرائم الاغتصاب فهو لا يمثل إلا الحالات التي تم الإبلاغ عنها، وأن هناك أضعاف هذا العدد من جرائم الاغتصاب لم يتم الإبلاغ عنها ؛ نظراً لحساسية الموضوع أو خوف الضحية من الفضيحة أو نقص الدليل أو الخوف من المثل أمام جهات التحقيق ومساحات القضاء، أو لتجنب العذاب النفسي المصاحب لها، ولذلك تطوى الضحية - وذوبها - أحزانها على نفسها وتجتر آلامها بمفردها وتلعن من أهدر آدميتها.

هذا عن حجم الاغتصاب .. فماذا عن الجناة مرتكبي تلك الجرائم؟ ما تؤكد تقارير الأمن أن حوالي ٢٨٠ من جرائم الاغتصاب يرتكبها الشباب بين ١٨ إلى ٣٠ سنة، كما أن نسبة الجناة الذين لم يسبق لهم الزواج تصل أيضاً إلى ٢٨٠. ويتضح كذلك أن جرائم الاغتصاب تزداد في المدن، حيث تتراكم ضغوط الحياة من ناحية، ويضعف الضبط الاجتماعي من ناحية أخرى.

وتوضح تقارير الأمن العام أن عدد جنائيات الخطف مع الاغتصاب كانت ١٦ جنائية بلغ عدد المتهمين فيها ٢٧ متهماً ومن بين هؤلاء ٢٣ متهماً لم يسبق لهم الزواج، وأن عدد المتهمين من سن ١٨ إلى ٣٠ سنة ٢٢ متهماً، في حين أن عدد المتهمين من الفئات العمرية الأخرى ٥ متهمين.

وفي تقرير آخر فإن عدد جنائيات الخطف والاغتصاب لم يتجاوز ثلاث

جنايات، كان عدد المتهمين فيها ٨ متهمين، من بينهم ٥ عاطلين، وأن عدد المتهمين من سن ١٨ إلى ٣٠ سنة ٥ متهمين، وعدد المتهمين من الفئات العمرية الأخرى ٣ متهمين.

وتشير الإحصائيات إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي :

- الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الاغتصاب من الشباب.

- الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الاغتصاب ممن لم يسبق لهم الزواج.

- الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم الاغتصاب من العاطلين.

ولا يخفى بطبيعة الحال خطورة هذه النقاط الثلاث لأنها تعنى أن الشباب وقع في أشنع الجرائم الأخلاقية وبدلاً من أن يفجر طاقاته وإمكاناته من أجل البناء وتحقيق مآتصبوإليه الأمة من آمال وطموحات، يمسى آفة تنتهك الحرمات وتروع أمن الهادئين متجرداً من الضمير ومنسلخاً من رداء الشرف والكرامة.

ولكن العجيب حقاً - حسبما تشير إحصاءات الأمن العام - أن بعض الجناة يتمتعون لشرائح اجتماعية متباينة .. فهذا مدرس يفتصب تلميذة، وذلك أستاذ جامعى يفتصب طالبة .. وطبيب يفتصب مريضة .. وعامل حرفى يفتصب طفلة ..

وبعض جرائم الاغتصاب عكست جانباً لا يكاد يصدقه عقل بشرى ..

لولا أنه ثابت في محاضر الشرطة واعتراقات المجرمين وهو اغتصاب الآباء لبناتهم ١٢ كيف يجروا أب أيا كانت اخلاقياته أن يعتدى على شرفه وكرامته ١٣

تشير إحدى تلك الإحصاءات إلى اعتداء عامل بالأجرة في قنا على ابنته الطالبة البالغة من العمر ١٦ سنة، وفي السويس اعتدى قهوجي عمره ٦٦ سنة على بنتيه اللتين الأولى ١٦ سنة والثانية ١٢ سنة. وفي سوهاج اعتدى فلاح أرمل ٤٥ سنة على ابنته البالغة من العمر ١٥ سنة، وفي أسوان اعتدى نقاش ٣٨ سنة على ابنته ١٤ سنة، وكذلك في الإسكندرية اعتدى سائق ٤٥ سنة على ابنته البالغة من العمر ١٤ سنة.

هذا إلى جانب الابنة الاعتبارية .. إذ قام عامل معماري في الفيوم يبلغ من العمر ٣١ عاماً وغير متزوج بفض بكاره ابنة أخيه البالغة من العمر ١٧ سنة !! وفي كفر الشيخ اعتدى مدير عام بالمعاش وعمره ٥٨ سنة على خادمتها ١٩ عاماً !!

• ظاهرة الاغتصاب عالمياً :

من المدهل حقاً أن ظاهرة الاغتصاب أصبحت واسعة الانتشار عالمياً فتقع مليوناً حالة اغتصاب تتعرض لها السيدات والفتيات سنوياً أى بمعدل ٦٠٠ حالة كل يوم وتحتل دولة جنوب أفريقيا المرتبة الأولى في العالم في قائمة جرائم الاغتصاب .. إذ بلغت حالات الاغتصاب .

فى سنة ١٩٩٤ سبعة آلاف و٥٥٩ حالة .

وفى سنة ١٩٩٥ .. عشرة آلاف و٣٧ حالة .

وفى سنة ١٩٩٦ .. ثلاثة عشر ألف و٨٥٩ حالة.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تقع ٧٢ حالة اغتصاب بين كل مائة ألف فتاة أو سيدة.

وقد رت الدراسة التى أجراها المركز القومى الأمريكى للضحايا أن ١٢ مليون سيدة أمريكية تعرضن للاغتصاب مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن والمفزع أن ٢٦١ من الضحايا من الفتيات اللاتى تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً وأن ٣ من كل ١٠ ضحايا لا تتعدى أعمارهن ١١ عاماً .

وبلغ بشاعة جرائم الاغتصاب فى الولايات المتحدة إلى الحد الذى دفع قاضى أمريكى إلى إصدار حكم بالإخلاء الجراحى لرجل من تكساس بدلاً من سجنه بتهمة اغتصاب فتاة عمرها ١٣ عاماً .

وأكدت باربرا شفارتل مديرة برنامج علاج المختصين فى سجن تومين ديفرز بواشنطن أن الإخلاء يعد من أقدم الوسائل لردع مرتكبى الاعتداءات الجنسية وكان يستخدم على نطاق محدود فى الولايات المتحدة خلال المائة عام الماضية وعلى نطاق واسع بالمانيا والدول الاسكندنافية فى أواخر الخمسينيات حيث كان يسمح للمتهم بالاختيار بين الإخلاء والسجن وقد تم إخلاء ٩٠٠ مختص بهذه الطريقة .

وفى السويد لا يختلف الأمر كثيراً ، فالاعتصاب جريمة واسعة الانتشار إلى حد كبير حيث بلغ معدله ٢٠ ألف جريمة كل عام .

وفى أندونيسيا زاد معدل اعتصاب الفتيات ليصل إلى ١٥٣٥ حادث اعتصاب بمعدل حادث اعتصاب كل ٦ ساعات .

أما على مستوى العالم العربي ، فقد ارتفع معدل الجريمة فى تونس والأردن ارتفاعاً ملحوظاً حتى أن الحكومة التونسية أصدرت قانوناً يقضى بإعدام كل من يرتكب هذه الجريمة ، كما أن الحكومة الأردنية أعدت مشروع قانون بتوقيع عقوبة الإعدام على مرتكب جريمة الاعتصاب .

الآن ... وبعد هذا الطواف السريع عالمياً حول ظاهرة الاعتصاب هل يمكن القول بأن الاعتصاب بفضالة حجمه - مقارنة بما يحدث فى دول أخرى - قليل الأهمية ؟

الإجابة الوحيدة والأكيدة أن الاعتصاب وقد أصبح يشكل ظاهرة فعلية يجب الوقوف أمامها طويلاً حتى لا يستفحل أثرها ويتعاضم انتشارها .. لاسيما أن أية جريمة اعتصاب تقع فى المجتمع المصرى تحدث ردود أفعال عنيفة .

ثانياً ، أسباب الاغتصاب

لم يتمكن العلماء إلى الآن من إيجاد سبب عضوى ، أو اضطراب فى الغدد الصماء يؤدى إلى الانحرافات الجنسية والأسباب الأساسية التى تفسر كيفية نشأة الانحرافات الجنسية هى الدراسات البيئية ، والتعلم الشرطى أثناء الطفولة ، أو مايقابل الطفل من إحباط أو كبت ، أو إرضاء ، أو إشباع أثناء تطور شخصيته والعلاقة المزدوجة بينه وبين والده أو الدته^(١) ، وقد تعددت الآراء حول الأسباب التى تؤدى إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب وفقاً للأرضية التى تقف عليها .

فيرى العالم النمساوى فرويد ، أن ثمة علاقة وثيقة بين الانحرافات الجنسية والأمراض النفسية ، فالمرض النفسى - كما يقول فرويد - هو الصورة السالبة للانحراف ، ومن ناحية نظرية (الليبدو) تدل الانحرافات الجنسية على تغير يطرأ على السير السوى للنمو الجنسى من حيث الموضوع الجنسى (الشخص الذى يصدر عنه الجذب الجنسى) وكذلك من حيث الهدف الجنسى (الفعل الذى ترمى إليه الغريزة الجنسية)^(٢) .

ويرى الدكتور يسرى عبد الحسنى أن المغتصب هو إنسان يميل إلى الشلود فى العلاقة الجنسية ، بمعنى أنه يميل للحصول على اللذة بطريقة الإيلام والأذى للطرف الآخر ، وهذا الشخص لديه نوع من الحرمان العاطفى

(١) الدكتور أحمد عكاشة ، الطب النفسى المعاصر ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، سنة ١٩٨٧ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) ميجوموند فرويد ، الموجز فى التحليل النفسى ترجمة : سامى محمود هلى وعبد السلام القفاش ، دار المعارف ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٨٥ .

يجعله فاقد العطاء العاطفى الحقيقى السوى ، فالجنس لديه لا يرتبط بالمعاطف وإنما بالعدوان والألم^(١).

• ويعزى الدكتور عباس محبوب الانحراف الجنسى إلى :

(١) غياب التربية القائمة على الفعل الصحيح المرن .

(٢) نوعية الرفاق .

(٣) عدم توجيه الأبناء إلى الوظيفة الجنسية فى الحياة .

(٤) عدم الاهتمام بتلبية حاجات الأبناء وحرمانهم من أن يكون لهم كيان اقتصادى واجتماعى^(٢).

أما الدكتور نعمات أحمد فؤاد فقد أرجعت مشكلات الانحرافات الجنسية إلى الغزو الحضارى ، أو كما سمته (الوهم الحضارى) ، وبالذات أشارت إلى الأنماط السلوكية المتبادلة التى تتجهها الحضارات المختلفة ، وأوضحت أن الاغتراب يمكن أن يكون سبباً للقتل أو السرقة أو الاغتصاب، كذلك ذكرت أن مشكلة الزواج أو (تأخر الزواج) تلعب دوراً كبيراً فى هذا النوع من الانحرافات^(٣).

وينحرف الدكتور مصطفى فهمى إلى القول أن الدافع فى الاغتصاب الجنسى قد يكون نتيجة الفشل فى التوافق مع الجنس الآخر ويرى أن الانحرافات الجنسية تظهر بكثرة فى حالة الشخصية السيكوپاتية^(٤).

(١) مجلة ميدي ، السنة الرابعة العدد ٢٢٧ ، ص ٢٤ .

(٢) الدكتور عباس محبوب : مشكلات الشباب ، كتاب الامة ، ط ١ ، سنة ١٩٨٦ العدد ١١ ، ص ٤٢ .

(٣) الدكتور نعمات أحمد فؤاد ، أزمة الشباب وهموم مصرية ، كتاب الحرية ، يناير سنة ١٩٨٦ ، ص ٤٩ .

(٤) الدكتور مصطفى فهمى : علم النفس الاكلينيكي ، دار النهضة مصر ، سنة ١٩٦٧ ، ص ٢٧٣ .

وتؤكد الدكتور كير فهم أن الحياة الجنسية للطفل قد تلعب دوراً كبيراً في الانحراف الجنسي وتقول :

«إن الأثر المتخلف لدى الطفل وهو أثر الفعل الجنسي في مرحلة الطفولة قد يكمن ويظهر في صورة قد تكون توهم للاغتصاب فيما بعد»^(١).

ويشير الدكتور حامد زهران إلى أن الاغتصاب .. يعد انحرافاً جنسياً من النوع الإجرامى، ويصنف أسباب الانحرافات الجنسية إلى :

(١) أسباب حيوية :

ومنها انعدام التربية الجنسية أو نقصها، والأمراض العقلية ، والجهل بمواقع الاتصال الجنسي الطبيعي .

(٢) أسباب نفسية :

مثل الصراع بين الدوافع والغرائز، وبين المعايير الاجتماعية والقيم الخلقية، وبين الرغبة الجنسية ومواقع الاتصال الجنسي واضطراب النمو الجنسي ، واستمالة الاعلاء، والتقمص العكسى والخبرات السيئة .

(٣) أسباب بيئية :

كالثقافة المريضة، واضطرابات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة والمجتمع ، وسوء الأحوال الاقتصادية ، وكثرة المحرمات المحظورة، ووفرة المشيرات الجنسية والانفصال والطلاق والتمل^(٢).

(١) الدكتور كير فهم ، الحب والصحة النفسية لابنائنا ، دار المعارف سنة ١٩٧٧ ص ٨.

(٢) الدكتور حامد زهران : الصحة النفسية والعلاج النفسى ، الطبعة الدالية، عالم الكتب ١٩٧٨،

وبين الدكتور فهد الثقوب أن جرائم الشارع تنتج كرد فعل لظروف الحياة التي تمثل الطبقة الاجتماعية للفرد^(١)،

وتوضح الدكتورة نوال السعداوي أن الاعتداء الجنسي على المرأة يقع نتيجة الكبت، وتقول:

«إن معظم الاعتداءات الجنسية التي تحدث للبنات تقع في الأسر المكبوتة جنسياً»^(٢).

وفي عدة دراسات أجريت في بريطانيا وجد سورسن كانيكر أن جاذبية الأنثى تلعب دوراً كبيراً في حدوث الجريمة، وأن نسبة الضحايا تكون أكبر بين الإناث الأكثر جاذبية عن الإناث الأقل جاذبية. ولم يختلف كارول هوب كثيراً مع كانيكر فقد أوضحت دراسته أن إبراز المرأة لجاذبيتها قد يكون عاملاً من العوامل التي تقود إلى الاغتصاب، وانتهت هذه الدراسة إلى أن الرجال هم المعتدون ولكن سلوكيات المرأة وبعض أساليبها في الحياة قد تثيرهم، بل وقد تجبرهم على ارتكاب الجريمة^(٣).

كذلك أعزى كابان فايليس مسئولية ارتكاب الاغتصاب في جانب كبير منه إلى الأنثى، فقد أسفرت دراسته عن أن هناك طرقاً وأساليب تؤدي إلى ارتكاب هذه الجريمة منها:

(١) قبول الخروج مع رجل إلى دور الملاهي أو أحد الحدائق.

(١) الدكتور فهد الثقوب: اتجاه الراديكالي في عالم الاجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، المجلد ١٢ ص ١٩٨٤.

(٢) الدكتورة نوال السعداوي: المرأة والصراع النفسي - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت - سنة ١٩٧٧ ص ٧٠.

(٣) Suresh Kaneker, Carol Hope, Kaplen Philis, (Attribution of responsibility to the victim of rape) British Journal of Social Clinical Psychology, 1981, Vol. 20, P165 -185.

(٢) اصطحاب رجل إلى شقته.

(٣) قبول شرب الكحول مع رجل.

(٤) الارتباط بعلاقة غير شرعية (١).

وهامى دى مارى وودان تحمل فى كتابها (فن الحياة الجنسية) الفتيات المتبرجات مسئولة فساد أخلاق الشباب، فتقول: إن الفتيات يتحملن تبعه معنوية عظيمة فيما يتعلق بسيرة الشباب، فيكفى أنها تختار من الثياب ما يبرز محاسنها أو تعالى فى تجميل نفسها، فتكشف ما كان يجب أن تخفيه عن الأعين حتى توجه إليها أنظار الشباب الذين ينظرون إليها نظرة معنية، إن المرأة تستطيع بوضعيتها أو حركتها أو نظراتها أن توحى إلى الناظر إليها أفكاراً تقوده إلى اغتصابها (٢).

وعن زيادة معدل اغتصاب الفتيات فى أندونيسيا، يقول خبراء الجريمة : إن أسباب ذلك يرجع إلى ملابس النساء القصيرة والثيرة .

وفى الحقيقة فإن النتائج التى أسفرت عنها الدراسات التى أجريت فى بريطانيا وذلك الذى قالت به مارى وودان أو خبراء الجريمة فى أندونيسيا، لم يكن بالأمر المستحدث الذى لم تعرفه البشرية من قبل ، فقد سبقهم القرآن الكريم منذ أربعة عشر قرناً مضت، حين خاطب المولى عز وجل رسوله - صلى الله عليه وسلم - قائلاً :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ [الأحزاب : ٥٩]

(١) المرجع السابق .

(٢) محمد عبد العزيز الهلالي : ولا تظنوا الزنا ، مكتبة القرآن ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٣٧ .

الفصل الثاني المواجهة التشريعية لجرائم الاغتصاب



أولاً : التعريف بالاغتصاب :

الحياة الجنسية موضوع لتنظيم اجتماعى وقانونى يتمثل فى قيود مفروضة على الحياة الجنسية للأفراد، وخرق هذه القيود تقوم به - فى حالاته الخطيرة التى يعينها القانون - جرائم الاعتداء على العرض.

وتأخذ الشرائع فى تجريم خرق تلك القيود بأحدى وجهتى نظر :

الأولى : تجرم كل فعل يتصل بالحياة الجنسية على أى نحو، ويتضمن اختلالاً بالناموس الأخلاقى أو الدينى الذى يحكمها، وتهدف إلى حماية آداب المجتمع عامة، ويجرم الشارع - وفق هذه الوجهة - الرذيلة الجنسية فى ذاتها، والشريعة الإسلامية الغراء مثال واضح لتشريع دينى ودينوى تبنى هذه الوجهة من النظر، فقد جمعت الأفعال الجنسية التى تجرمها تحت اسم (الزنى) وعرفته بأنه (الوطء فى غير حلال) ، ويعنى ذلك اقتصار الفعل الجنسى المشروع على (الوطء فى حلال) ويعنى ذلك اقتصار الفعل الجنسى المشروع على الوطء فى حلال وتجريم كل ما عدا ذلك^(١).

أما الثانية : فيقتصر مجال التجريم - وفقاً لها - فى أفعال الاعتداء

(١) الدكتور محمد نازى حنانه : جرائم البهائم ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٦١ ، ص ١٨ ولاحقها . والاستاذ عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الإسلامى ، الجزء الأول ، دار الكتاب العربى ، بيروت ص ٣٤٦

على الحرية الجنسية^(١). فهي لا تعاقب على الرذيلة الجنسية في ذاتها، ولا تجرم كل وطء في غير حلال كما يقضى بذلك المفهوم الدينى والأخلاقي، وإنما تأثرت إلى حد كبير بأفكار الثورة الفرنسية التي نادى بتأكيد «الحرية الشخصية»، وبذلك انفصلت المفاهيم الاجتماعية للقيم عن المفاهيم الدينية والأخلاقية، وحرص واضعو القوانين الحديثة على عدم العقاب على الجرائم الأخلاقية وعدم التدخل في التفاصيل الدقيقة للحياة الشخصية للأفراد، أو التجسس على أسرار العائلات لكشف غباياها واستطلاع مكتوباتها.

وكانت الحرية الجنسية «La liberté sexuelle»، من بين الحريات التي أكدتها التشريعات الحديثة، وأصبح للفرد أن يتصرف في عرضه، ولا يتدخل القانون بالعقاب إلا إذا كان التعدى على العرض قد تم بغير رضا صاحبه^(٢). أو إذا تم بالرضا ولكنه تضمن اعتداء على حق آخر كحق كل من الزوجين في الاختصاص بالزوج الآخر، أو حق المجتمع في عدم الاتجار في الأعضاء، أو في «صيانة الحياء العام».

وقد راعى المشرع المصري، شأنه في ذلك شأن معظم التشريعات الوضعية - في تجريم الأفعال الجنسية الاعتبارات الآتية :

١ - حماية اختصاص كل من الزوجين بالآخر، وذلك بالمعاقبة على زنا الزوجة (مادة ٢٧٤ عقوبات) وزنا الزوج (مادة ٢٧٧ عقوبات)^(٣).

(١) الدكتور أحمد محمد خليفة : النظرية العامة للجريمة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٩، ص ٨٧.

(٢) محمد زكى أبو خنجر، الحماية الجنائية للعرض في المشرع المعاصر سنة ١٩٨٥، بهد ٤.

(٣) وكذلك تعاقب بعض التشريعات على موالمة المحارم، مثل القانون الإيطالي (مادة ٥٦٤) والقانون اليوناني (مادة ٣٤٥) والقانون الاسكتلندي (مادة ١٩٠) والقانون الليبي (مادة ٤٠٣ قبل إلغائها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن إقامة حد الزنا)، والقانون الكويتي (مادة ١٨٩).

٢ - حماية الحرية الجنسية من أى اعتداء عليها، وذلك بالمعاقبة على اغتصاب الإناث (مادة ٢٦٧ عقوبات) وهتك العرض (مادة ٢٦٨ عقوبات) والفعل اخل بالحياء مع امرأة فى غير علانية (مادة ٢٧٩ عقوبات).

٣ - تحريم إرضاء الشهوات الجنسية للغير بلا تمييز أو الاتجار فى الأعراض، وذلك بالمعاقبة على كافة الجرائم المتعلقة بالفجور والدعارة (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة).

٤ - حماية الحياء العام، وذلك بالمعاقبة على تخريض المارة على الفسق (مادة ٢٦٩ مكرر عقوبات) والفعل الفاضح العلنى (مادة ٢٧٨ عقوبات) والإخلال بالأداب العامة (مادة ١٧٨، ١٧٨ مكرر عقوبات) والتعرض لأنثى على وجه يخذش حياءها (مادة ٣٠٦ مكرر عقوبات).

وفيما عدا هذه الحدود فالأصل أن اسم اللواط أو الأفعال الشهوانية بين اثنين ، وهو ما يطلق عليه اسم السحاق ، أو الأفعال مباحة مهما كانت متنافية للأخلاق ، فمثلا لاجريمة فى الاتصال الجنسي بين رجل وامرأة غير متزوجين متى كان ذلك حاصلًا بالرضا وفى غير علانية. كذلك لاعتقاب على أفعال الشذوذ الجنسي بين شخصين من جنس واحد سواء تمثلت فى الاتصال الجنسي بين ذكربين وهو ما يطلق عليه التبدلك ، كذلك لا عقاب على الشذوذ المتمثل فى علاقة جنسية بين الانسان والحيوان، مثال ذلك موافقة الحيوان.

كان هذا المدخل ضروريا لعرض بعض تعريفات الاغتصاب كالآتى :

• تعريف الاغتصاب هي اللغة :

جاء في مختار الصحاح أن (الغصب) أخذ الشيء ظلماً وبابه (ضرب) ونقول (غصبه) منه أو (غصبه) عليه ^(١).

أما في المصباح المنير فقد جاء أنه (اغتصبه) أخذه قهراً فهو غاصب والجمع (غصاب) مثل كافر وكفار ، ويقال غصب الرجل المرأة نفسها إذا زنى بها كرهاً أو اغتصبها نفسها ^(٢).

• تعريف علماء النفس للاغتصاب :

يرى (ايدلبرج) Eidlberg أن الاغتصاب الجنسي هو : «مخالطة جنسية فيها يرغب الذكر الأنثى للحصول على الهدف الجنسي» ^(٣).

أما هودر Hodder فيرى أن الاغتصاب الجنسي هو : « جريمة إجبار السيدة أو الفتاة على اللقاء الجنسي بالقوة » ^(٤).

• تعريف الاغتصاب قانوناً وفقها :

نصت المادة ٢٦٧ من التشريع الجنائي المصري على أن : «من واقع أنثى بدون رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، فهذا النص يعرف

(١) الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي : مختار الصحاح، دار الكتب المصرية، ص ٤٧٥.

(٢) العالم الشيخ أحمد بن علي التومسي : المصباح المنير في غريب الفصح الكبير للرازي ، الجزء الثاني المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٦ ، الطبعة الثالثة، ص ٣٦.

(٣) انظر Luding Eidlberg, Encyclopedia of Psycho (2) analysis 1968m PF-173 E, P.363.

(٤) انظر Hodder and Stoughton Ltd., Honyd general dictionary , University of London (٤) Press Ltd., 1952.

الاغتصاب إذا بأنه «مواقعة أنثى بدون رضاها»^(١).

وقد تناول المشرع الكويتي تعريف جريمة الواقعة في المادة ١٨٦ بأنها «مواقعة الأنثى بغير رضاها».

أما المشرع السوداني فعرف الجريمة في المادة ٣١٦ حيث يقال عن الرجل أنه ارتكب جريمة الاغتصاب إذا واقع امرأة رغم إرادتها وبغير رضاها^(٢).

ولتختلف هذه التعريفات عما أورده المشرع العراقي في المادة ٢٣٢ إذ نص على أنه «كل من واقع أنثى بغير رضاها ..»^(٣) وعلى صعيد الفقه :

عرف الفقيه الفرنسي الأستاذ «جارو» الاغتصاب بأنه : «الاتصال الجنسي بامرأة دون مساهمة إرادية من جانبها»^(٤).

كما عرفه الأستاذ «جارسون» بأنه : «المواقعة غير المشروعة لأنثى مع العلم بانتفاء رضاها»^(٥).

(١) الأستاذ محمد عزت عبوة ، جرائم البهش والنساء الأخلاق ، دار المطبوعات الجامعية ، ص ٣٤٣ .

(٢) الدكتور حسن صادق المرصافي ، شرح قانون الجزاء الكويتي ص ١١٩ . والدكتور محيي الدين عوض ، شرح قانون العقوبات السوداني ص ٤١٧ مشار إليهما لدى الأستاذ محمد عزت عبوة : المرجع السابق ، ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة السابعة ، سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٥٦ هامش (١) .

(٤) جارو ، مطول العقوبات - ٥ - نل ٢٠٨٣ . مشار إليه لدى الدكتور عبد الهيم بنكر : المرجع السابق ص ١٨٣ .

Garcon, art 331 a no 25n

(٥)

وبينما يعرف الدكتور محمود نجيب حسنى الاغتصاب بأنه «اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها بذلك»^(١).

فإن الدكتور أحمد فتحي سرور يعرفه بأنه «اتصال الرجل جنسياً بالمرأة كمرها عنها»^(٢).

• تعريف الشريعة الإسلامية للاغتصاب :

تصادف التعريفات السابقة للاغتصاب مع ما يطلق عليه الشريعة الإسلامية «الإكراه على الزنى».

فالإكراه لغة هو : حمل الشخص على فعل شئ يكرهه.

وهو في الشريعة متعلق مع هذا المعنى تمام التعلق ، فهو حمل الشخص على فعل أو قول لا يريد مباشرته^(٣).

والزنى - حسب تعريف صاحب بدائع الصنائع الخفى - هو «اسم للوطء الحرام في قبل المرأة الحية ... التعريف»^(٤).

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، طرح لقانون العقوبات ، القسم الخاص ، سنة ١٩٨١ ، طبعة مجلة القضاء التي يهتفها نادي القضاء بمصر ، ص ٢٩٣ .

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٦٣٥ .

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى ، الجزء الأول ، دار الفكر العربى بطون تاريخ ص ٥٢٨ .

(٤) الدكتور أحمد محمود الخافى ، الشريعة الإسلامية إزاء جريمة الزنى ، مؤسسة الثقافة الجامعية سنة ١٩٨٥ ص ٧ .

ثانياً: علة تجريم الاغتصاب

علة التجريم هي الاعتداء على العرض في أجسم صوره ، فالجاني يكره المجنى عليها على سلوك جنسى لم تتجه إليه إرادتها فيصادر بذلك حريتها الجنسية^(١). ومن ثم كان الاغتصاب أشد جرائم الاعتداء على العرض جسامة ، وفضلاً على ذلك فتمتة حقوق أخرى ينالها الاعتداء بهذه الجريمة ، فهي اعتداء على حصانة جسم المجنى عليها ، وقد يكون من شأنها الإضرار بصحتها النفسية أو العقلية ، وهي اعتداء على شرفها ، وقد يكون من شأنها أن تقلل فرص الزواج أمامها أو تمس استقرارها العائلي إن كانت متزوجة ، وقد تفرض عليها أمومة غير شرعية ، فتضر بها من الوجهتين المعنوية والمادية على السواء^(٢).

وهي كذلك تؤدي إلى اختلاط الأنساب ، وانتهاك العفة والطهارة^(٣). وتتجلى خطورة هذه الجريمة في أن أثرها لا يقتصر فقط على المجنى عليها بل يستطيل إلى المجتمع الذي تنتمي إليه ، لا سيما إذا كان هذا المجتمع له قيم وعادات وتقاليد كالمجتمع المصري^(٤).

وقد جمع القرآن الكريم كل ماسبق في آية وجيزة بليغة إذ يقول المولى - تباركت أسماؤه - ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَاءً سَبِيلًا﴾^(٥).

ولذلك فقد وصف الحق - جل وعلا - عباد الرحمن بأنهم : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِذْ بِالْحَقِّ وَلَا

(١) الأستاذ حاتم محمد لخم : طوال حول التشريع - مقال منشور بمجلة القضاء التي يصدرها نادي القضاء بمصر - العددان الخامس والسادس .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني : المرجع السابق ص ٣٠٣ .

(٣) محمد عبد العزيز الهلاوي : ولا تقربوا الزنا - مكتبة القرآن سنة ١٩٨٥ ، ص ٤٣ .

(٤) الدكتور زكي نجيب محمود : مشكلة الاغتصاب - مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية يوم ١١ يوليو ١٩٨٥ .

(٥) القرآن الكريم : سورة الإسراء الآية ٣٢ .

يُؤْتُونَ ﴿ ثُمَّ يَبَيِّن - جَلَّتْ حِكْمَتُهُ - الْمَصِيرَ الْمُخْتَوِمَ الَّذِي يَنْتَظَرُ الْمُخَالَفَ
 حَيْثُ يَرُدُّ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - قَائِلًا : ﴿ يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ (١).

كذلك فقد حذر الرسول العظيم محمد صلى الله عليه وسلم من
 الوقوع في هذه الفاحشة، مبيناً علة ذلك ، فعن عبدالله بن عمر - رضى
 الله عنهما - قال : أقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
 «يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن ، وأعوذ بالله أن تدركونهن : لم
 تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون
 والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا الحديث» (٢).

وفي حديث آخر قال صلوات ربي وسلامه عليه : «ما من ذنب بعد
 الشرك أعظم عند الله من نطفة وضعها رجل في فرج لايحل له» (٣).

ثالثاً : عقوبة الاغتصاب

(أ) العقوبة في التشريع الوضعي

• القاعدة :

حدد المشرع المصري في المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات عقوبة هذه
 الجريمة في صورتها البسيطة فجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة،
 وتعد جسامة العنف والسمعة الأخلاقية للمجنى عليها وسنها وكونها
 متزوجة ومقدار ما أبدته من مقاومة من بين الاعتبارات التي توجه القاضي
 في استعماله سلطته التقديرية في الحدود التي عينها القانون (٤).

(١) القرآن الكريم : سورة الفرقان الآية ٦٨ ، ٦٩ . (٢) رواه ابن ماجه والحاكم .

(٣) الدكتور أحمد فحي سرور : المرجع السابق ص ٦٣٨ .

(٤) رواه أحمد .

• الظروف المشددة للاغتصاب :

رصد القانون عقوبة مشددة إذا كان الفاعل من أصول اجنئ عليها ، أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم ، وهذه العقوبة هى الأضغال الشاقلة الموبدة^(١).

وهذا يعنى أن التشديد إنما وضع للجائى الذى له سلطة على اجنئ عليها فىسئ استعمالها فىكشف بذلك عن علتين للتشديد .

فمن ناحية يسهل عليه ارتكاب الجريمة باعتباره قريباً من اجنئ عليها وبينهما نوع من الألفة يجعلها لا تخشاه ولا تحاط إزاءه، بل وتتق فيه، ومن ناحية أخرى فهذه الصفة تحمله بواجبات تجاه عرض اجنئ عليها، فعليه أن يحميه من اعتداء الغير، فإذا صدر عنه الاعتداء فقد أهدر هذه الواجبات وخان الثقة التى وضعت فيه^(٢).

وجدير بالذكر أن عقوبة الإعدام التى رصدها المشرع لجريمة الاغتصاب المقترنة بجريمة الخطف يسرى تطبيقها حتى وإن تزوج الخاطف بمن خطفها وذلك بعد إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التى ألغيت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٩ فى ٢٢ أبريل ١٩٩٩ . والتى كانت تعفى الجائى من العقاب فى حالة زواجه باخطوفة .

(١) دكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٢) المستشار أحمد محمود خليل : المرجع السابق ص ١٨ .

(ب) العقوبة في الشريعة الإسلامية

إن جريمة الاغتصاب في الشريعة الإسلامية يمكن للحاكم أن يحكم بالقتل على الجاني، وسنده في ذلك آية الحُرابة :

قال الله تعالى في كتابه العزيز :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣٢) ﴿١﴾

يقول الإمام محمد عبده في معنى «يحاربون الله ورسوله» : إن المقصود بها محاربة الله ورسوله لأنه اعتدى على شريعة السلم والأمان والحق والعدل الذي أنزله الله تعالى على رسوله ؛ فمحاربة الله ورسوله هي عدم الاذعان لدينه وشرعه في حفظ الحقوق وليس معناه محاربة المسلمين كما قال بعض المفسرين .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ متعم لما قبله ، أي يسعون فيها سعى إفساد أو مفسدين في سعيهم لما صلح من أمور الناس في نظام الاجتماع وأسباب المعاش ، والفساد ضد الإصلاح فكل ما يخرج عن وضعه الذي يكون به صالحاً نافعاً يقال إنه قد فسد ، ومن عمل عملاً كان سبباً لفساد شيء من الأشياء يقال إنه أفسده ، فإزالة الأمن على الأنفس أو الأموال أو الأعراض ومعارضته تنفيذ الشريعة العادلة وإقامتها - كل ذلك إفساد في الأرض .

(١) القرآن الكريم ، سورة المائدة ٣٢ .

ويستطرد الإمام محمد عبده أن ماذهب إليه بعض الفقهاء من قصر معنى الفساد على قطع الطريق والسرقه ليس فقط هو الصحيح نظراً لأن الآية لا توصي بهذا المعنى ، فمحاربة الله ورسوله تتمثل فى كل عمل يخرج به صاحبه عما أمر الله به أو يخالف مانهى الله عنه ، لأنه بهذا إنما يريد أن يحكم ويعطل أحكام الدين فكأنه يحارب الله ورسوله، وكذلك السعى بالفساد فى الأرض لا يقتصر على قطع الطريق والسرقه وإلا كان تخصيصاً للمعنى بلا سند أو دليل فالفساد عام يشمل القتل والسرقه وماعداهما من أفعال كالاعتصاب والخطف وحتى صور الإيذاء .

الفصل الثالث

المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب



فلزعتني أكثر من فكرة لعرض المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب ..
 فمن خاطر بتلخيص وقائع القضية على شكل قصصى ..
 ومن فكرة بعرض وقائع القضية على هيئة نقاط محددة ثم بيان حكم
 القانون فى كل نقطة ..
 وأخيراً اتجهت صوب تحديد شخوص القضية «متهم . مجنى عليها .
 شاهد .. إلخ» ثم أربط بين هذه الشخوص ببيان دور كل منها فى القضية
 فتضح معالم القضية وتتجلى أحداثها ..
 وقد وجدت فى لغة الأحكام .. ما يجمع كل هذه الأفكار؛ فالأحكام
 القضائية التى صدرت بالإدانة - وفق النص الحاكم لها- ^(١)، تناول :
 - بيان واق للواقعة وظروفها .

- بيان الأسباب التى بنى عليها الحكم، بتنفيذ الأدلة المطروحة وبيان
 مدى حجيتها فى الإثبات «كأقوال الشهود .. التقارير الفنية .. التحريات ..
 إلخ» ، والرد على الدفوع الجوهرية، والطلبات الهامة التى تتصل بموضوع
 القضية «كالدفع بطلان الاعتراف أو الاستجواب أو إقامة الدعوى أو
 المحاكمة ... إلخ» .

(١) إذ نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية «يجب أن يعمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها،
 وكل حكم بالإدانة يجب أن يعمل على بيان الواقعة المسترجحة للطوية والظروف التى وقعت فيها، وأن
 يشير إلى نص القانون الذى حكم به عليه» .

- بيان حكم القانون في الواقعة والذي بمقتضاه يصدر الحكم بناء عليه^(١). وفي عبارة جامعة مائة قررت محكمة النقض في هذا الخصوص :
« إن تسبب الأحكام من أعظم الضمانات التي فرضها القانون على القضاة إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر لتعرف الحقيقة التي يعلنونها فيما يفصلون فيه من أفضية^(٢) ».

ناهيك أن الأحكام الصادرة في قضايا الاختصاب - باعتبارها تشكل جنابات - تصدر من شيوخ القضاة، ففضلاً على علمهم الغزير ومعرفتهم الفياضة فقد صقلتهم الخبرة عدة عقود من الزمان .. فتلک الأحكام تعد - وبحق - آيات من البيان القانوني، إحكاماً في الصياغة وقوة في التدليل .
لذا فسوف أعرض في الصفحات القادمة لقضيتين من التطبيقات القضائية لجرائم الاختصاب :

احدها، وهي قضية طفلة القناطر الخيرية التي رسم الجاني خلالها صورة نادرة مفزعة بشعة لجريمة روعت وقائعها قلبها أمانة وأفزعت نفوساً مطمئنة .
إنها القضية التي اختطف الجاني فيها طفلة في عمر الثلاث سنوات أثناء سيرها بالطريق العام بمدينة القناطر الخيرية واحتجزها لمدة شهرين ظل الجاني فيها يلوك بأنياه جسدها الهزيل الصغير .

والأخرى، قضية جرت وقائعها عام ١٩٩٦ بمنطقة روض الفرج .. اجتئى عليها فيها تعاني من انفصام عقلي مزمن ، وقد استوقفها المتهمان أثناء سيرها واصطحبها إلى مكان بكورنيش النيل به أشجار كثيفة وتناوبا الاعتداء عليها ... ثم تركاها مضجرة في دماء العفة التي سالت .. ولاذا بالفرار .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د. رؤوف عبيد ، ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق ، دار الفكر العربي، طبعة سنة ١٩٧٧ .

(٢) نقض ١٩٧٩/٢/٢١ القواعد القانونية حـ ١ ولم ١٧٠ من ١٧٨ .

أولاً : قضية طفلة القناطر الخيرية :

باسم الشعب

معكمة جنائيات بنها

بعد الاطلاع على الأوراق وثلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات ومرافعة النيابة العامة والدفاع والمداولة قانوناً :

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من أوراقها وماتم فيها من تحقيقات ومآذار بجلسات المحاكمة تخلص في أنه في يوم ١٩٩٨/١١/٢٢ وأثناء وجود الجنى عليها الطفلة (.....)، والتي تبلغ من العمر ثلاث سنوات تقريباً، بالطريق العام بمدينة القناطر الخيرية التي تقيم بها مع أسرتها استدراجها المتهم (.....) بعيداً عن مكان إقامتها إلى الزراعات الموجودة بالمنطقة بالتحايل عليها وعلى طفولتها البريئة ومكث بها عدة أيام معتدياً عليها بالضرب ثم انتقل بها إلى مدينة أشمون واحتجزها بغرفة سكنية استأجرها باسم مخالف لاسمه الحقيقي ، وكان يتمنها من الخروج من تلك الغرفة ويقوم بمواقعتها مستغلاً أنها طفلة صغيرة السن ولم تبلغ من التمييز، يتعلم الرضاء لديها، ويولج قضيبه في فرجها مما أحدث بها جرحاً قطعياً وبالعجان، امتد من فتحة المهبل الخارجية إلى قرب فتحة الشرج، وقد ارتكب فعل الواقعة عدة مرات مما أصاب الجنى عليها بنزيف حاد بفرجها فبادرت بالبكاء المأ، فأصر الجيران الذين سمعوا البكاء وشاهدوا نزيفها من موضع عفتها على نقلها إلى المستشفى فامتثل لهم المتهم مدعياً أن الجنى عليها ابنته ، وأدلى ببيانات مزورة للمختصين في مستشفى أشمون المركزي عن اسمه واسم الجنى عليها مخالفة للحقيقة ، كما أدلى بتلك البيانات في محضر الشرطة المخرد عن الواقعة بمركز شرطة أشمون ، ثم سارع بالهرب عندما تبين الأطباء المختصين بالمستشفى ان الجنى عليها تعرضت للاغتناء ومواقعة جنسية ، وقد تم ضبط المتهم بناء على إن صاد من النيابة العامة واعترف بارتكاب الجرائم المتقدمة لدى سؤاله في تحقيقات النيابة العامة .

وحيث إن الواقعة على النحو سالف البيان قد قام الدليل على صحتها وثبوتها في حق المتهم بما شهد به كل من (.....) ، (.....) ، (.....) ، والنقيب (.....) ، والرائد (.....) ، والطبيب (.....) ، ومأبث بتقرير الكشف الطبي الصادر من مستشفى أشمون المركزي والكشف الطبي الشرعى على الجنى عليها، واعتراف المتهم لتحقيقات النيابة العامة ، ومأبث من اطلاع النيابة العامة على تذكرة استقبال وتذكرة المريحة ودفتر استقبال المرضى بمستشفى أشمون المركزي ، ومعاينة النيابة للغرفة التى أقام فيها المتهم، والعرض القانونى الذى أجرته النيابة العامة .

فقد شهد (.....) والد الجنى عليها أنها تقيت يوم ١٩٩٨/١١/٢٢ من سكنه الكائن بمنطقة القناطر الخيرية وبالبحث عنها عشر عليها يوم ١٩٩٩/١/١٨ بمستشفى أشمون المركزي ، وعلم من المختصين بالمستشفى أنها مصابة بجرح بمنطقة «العجان».

وقد شهدت (.....) ، (.....) أن المتهم قد أقام بغرفة مجاوره لسكن كل منهما ورفقته الجنى عليها مدعى أنها ابنته وكان يعتدى عليها بالضرب لمتعها من مغادره الغرفة وأنها فى يوم ١٩٩٩/١/١٨ تنهى لسمع كل منهما صوت بكاء الطفلة الجنى عليها فتوجهتا لحجرة المتهم وشاهدتاها تنزف دماً من موضع عفتها فأصرتا على نقلها لمستشفى أشمون المركزي وأن الطبيب المختص بالمستشفى ذكر لهما أن إصابها حدث من اعتداء جنسى عليها وأنهما فوجتا عقب ذلك بهروب المتهم .

وقد شهد (.....) أن المتهم طلب منه الحصول على مسكن بدائرة أشمون فعاونه على الحصول على الغرفة التى أقام بها مع الجنى عليها مدعى أنها ابنته .

وقد شهد النقيب (.....) معاون مباحث مركز شرطة إسماعية أنه قبض على المتهم استناداً إلى إذن صادر من النيابة العامة وأن المتهم أقر له بواقعى عطف الجنى عليها ومواقعتها.

وقد شهد الرائد (.....) رئيس مباحث مركزية القناطر الخيرية أنه أجرى تحريات عن الواقعة توصلت أن المتهم ارتكب والعمى خطف الجنى عليها والتحايل عليها ومواقعتها.

وقد شهد الطبيب (.....) أخصائى النساء بمستشفى أشمون أنه بتاريخ ١٩٩٩/١/١٨ عرضت الجنى عليها عليه بالمستشفى وتبين أنها مصابة بتزيف بمنطقة «العجان» نتيجة جرح قطعى، وأنه قام بخياطة ذلك الجرح بغرز جراحية ، وأضاف أن تلك الإصابة نشأت من إيلاج عضو ذكرى بموضع عفتها .

وقد شهد (.....) الطبيب بمستشفى أشمون المركزى أنه قام بتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليها وأن إصابتها حدثت من إيلاج عضو ذكرى بموضع عفتها .

وقد شهدت (.....) الممرضة بمستشفى أشمون المركزى أنه فى يوم ١٩٩٩/١/١٨ حضر المتهم إلى المستشفى وهرفته الجنى عليها وهى تنزف من موضع عفتها ومعها الشاهدين الفاتية والفاتية وأن المتهم ادعى أن اسمه (.....) وأن الجنى عليها ابنته وأنها تدعى (.....) ، فقامت بإببات هذين الاسمين بتدكرة الدخول وتدكرة الكشف ودفع استقبال المستشفى.

وقد شهدت (.....) أن المتهم أقام مع الجنى عليها بغرفة مملوكة لها بعد أن ادعى أن الجنى عليها كريمته، وأنها علمت من الجيران بإصابة الجنى عليها بموضع عفتها.

وقد ثبت من التقرير الطبى المفصل بتوقيع الكشف الطبى على الجنى عليها بمعرفة الشاهدين السابع والثامن بمستشفى أشمون المركزى أنها مصابة بقطع بالعجان طوله حوالى ٣ سم وأصل من فتحة المهبل الخارجية لما ماقبل فتحة الشرج أدى لنزيف ، وأنه عمل لها ثلاث غرز جراحية لوقف النزيف .

وبت من تقرير توقيع الكشف الطبى الشرعى على الجنى عليها أنها طفلة تبلغ حوالى ثلاث سنوات من العمر ، وأنه بفحص أعضائها التناسلية الخارجية وجد أثر

لتدخل جراحى بمنطقة العجان وفحة المهبل واحقان بفتحته المهبل ، وأنه حكماً على ماأرآه الكشف الطبى الشرعى وما جاء بالتقرير الطبى الوارد من مستشفى أشمون المركزى ومذكرة النيابة العامة ، فإن إصابة انجى عليها جائزة الحدوث من قبل تعدى جنسى على المذكورة فى تاريخ معاصر التاريخ المبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى أشمون المركزى ، وأنه لم يمكن الجزم بما إذا كانت انجى عليها بكرة من عدده بسبب الالتهاب الشديد والتورم بفتحة المهبل ولعدم تعاون انجى عليها لوجود ألم شديد لديها من جرائهما.

ولبت من اطلاق النيابة العامة على تذكى الاستقبال والمرضة ودفع الاستقبال بمستشفى أشمون المركزى أن انجى عليها أدخلت المستشفى يوم ١٩٩٩/١/١٨ باسم (....).

ولبت من العرض القانونى الذى أجرته النيابة العامة أن انجى عليها تعرفت على المتهم وأن الأخير اعترف أن انجى عليها هى ذاتها التى قام بخطفها ومواقعها.

ولبت من اعترافات المتهم بالتحقيقات أنه وجد انجى عليها بالطريق العام بتاحية القناطر الخيرية بمفردها ، فقرر أن يأخذها معه فاصطحبها من مكان وجودها إلى محل إقامته بالزراعات التى يعمل بها مدعياً أنها ابنته ثم اصطحبها بعد ذلك إلى الحجرة التى استأجرها وأقام فيها معها وأنه أولج قضيه فى موضع عفتها أثناء نومها لإحساسه بالرغبة الجنسية تجاهها.

وحيث أن المتهم اعترف بجلسة محاكمته بارتكاب الوقائع موضوع الاتهامات المسندة إليه ، وقد توافقت النيابة العامة وطلبت توقيع أقصى العقوبة المقررة قانوناً عليه ، وأن يستأصل من المجتمع ، وطلب الدفاع أصلياً براءة المتهم وإحياطياً تعديل تهمة الواقعة أننى بغير رضاها إلى تهمة هتك عرض واستعمال الرافعة وأورى أن الجريمة لاينطبق عليها نص المادة ٢٩٠ ، عقوبات لصغر سن انجى عليها وكونها أقل من ١٥ سنة ، ولأن جريمة مواقعها هى جريمة مستحيلة لضيق فرج انجى عليها ، وأن القصد الجنائى لقيام الجريمة المنصوص عليها فى نص المادة ٢٩٠ ،

عقوبات لم يتوالى في حق المتهم لأنه لم يترو وقت عطفها أن يقوم بمواقعتها ، وبالتالي فإن الاتزان بين جرمي الخطف والمواقعة غير متوالى ومن ثم لا يطبق نص المادة (٢٩٠) ، عقوبات واستند الدفاع فيما أثاره إلى أن الآراء الفقهية والطبية الشرعية تأخذ بهذا النظر ، وأن تقرير الطب الشرعي لا يجزم بحدوث إيلاج من عدمه ، وأن المتهم لم يرتكب لمة تزوير .

وحيث أن المحكمة قررت بجلسة ١٩٩٩/٤/٤ قفل باب المرافعة في الدعوى وإجماع الآراء بإرسال الأوراق إلى فضيلة المفتي لاستطلاع رأيه بالنسبة للمتهم ، وقد ورد تقرير دار الإفتاء مؤرخاً ١٩٩٩/٤/٢٥ وتضمن إن الإسلام اعتبر جريمة الزنا من أعيث الجرائم وأعيث المنكرات ، لأنها تضيع العرض والشرف والأنساب ، وأنه لما كانت جرائم الاعتصاب قد انتشرت لما يستوجب التدخل للتخلص من متركبيها تحقيقاً للمقاصد السامية للشريعة الإسلامية ، فإنه عملاً بما قرره فقهاء الحنفية من إباحة القتل تعزيراً وهو ما يسمى بالقتل سياسة وما أخذ به فقهاء الحنابلة وما ارتآه بعض فقهاء المالكية إن الجاني يقتل تعزيراً إذا انتضت المصلحة العامة ذلك بأن كان فساد الجرم وعطره لا يزول إلا بقتله ، فإن دار الإفتاء لا ترى مانعاً شرعاً من إزالة عقوبة القتل على المتهم .

ومن حيث عما أثاره الدفاع عن المتهم فمردود بما يلي :

أولاً ، إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم من أن الجنى عليها لا تعد دأئى ، لصغر سنها وكونه أقل من سبع سنوات ، وبالتالي فإن المتهم لا يطبق عليه نص المادة (٢٩٠) من قانون العقوبات التي تعاقب بالإعدام على جريمة خطف الأئى إذا اقترنت بجريمة مواقعتها دون رضاها ، واستند الدفاع فى هذا الخصوص إلى بعض الآراء الفقهية والطبية الواردة فى بعض المؤلفات ، فقد استقر فى يمين المحكمة أن صفة «الأئى» تثبت للمجنى عليها لحظة مولدها وانفصالها عن أمها ، وتستند المحكمة فى ذلك إلى الآية القرآنية الكريمة «لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء ويهب لمن

يشاء إنائاً ويهب لمن يشاء الذكوره، ولذلك تنتهى الحكمة إلى أن هذا الدفاع خاطئ وغير صحيح.

ثانياً، إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم أن جريمة الواقعة الجنى عليها مستحيلة لضيق فرجها على نحو يستحيل معه أن يولج المتهم قضيبه فى موضع عفافها، واستاد الدفاع إلى آراء وردت فى بعض مؤلفات قانونية وبعض كتب الطب الشرعى، فإن المحكمة يستقر فى يقينها أن مثل هذه الآراء تركز على أساس خاطئ ميناه الافتراض النظرى، ومن ثم فإن المحكمة إعمالاً للمنطق القانونى السليم تبين أن جريمة الواقعة لا تكون مستحيلة إلا إذا كانت هذه الاستحالة مطلقة ويكون ذلك عند وجود عيب خلقي بالجنى عليها، حاصلة ألا يكون لها فتحة عفاف «فرج»، وهى حالة غير متوافرة فى أوراق الدعوى، وبناء على ما تقدم وإذ ثبت من التقارير الخاصة بتوقيع الكشف الطبى على الجنى عليها وجود جرح قطعى بموضع عفتها وفتحة المهبل، وإن هذا الجرح يحدث من اعتداء جنسى عليها، وثبت أيضاً من اعترافات المتهم بتحقيقات النيابة العامة واعترافه أمام المحكمة إنه أولوج ذكره بموضع عفة الجنى عليها، فإن المحكمة قد قرر فى وجدانها أنه قد واقع الجنى عليها، وغنى عن البيان أن فعل الواقعة قد تم بغير رضاها لاعتدام هذا الرضاء بحسبانها طفلة دون سن التمييز.

ثالثاً، إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع من عدم توافر القصد الجنائى اللازم لاكتمال أركان الجنائية المنصوص عليه فى المادة ٢٩٠، عقوبات لدى المتهم، إذ لم تتوافر لديه وقت خطف الجنى عليها نية خاصة لمواقعتها، وبالتالي عدم توافر الاقتران الذى يستلزمه نص هذه المادة بين جنايتى الخطف والمواقعة، فمردود بأن الثابت من الأوراق أن جريمة خطف الجنى عليها قد استمرت مدة تزيد على شهرين احتجز فيها المتهم الجنى عليها بعيداً عن أهلها وعن المكان الذى اعتادت العيش فيه وأن ذلك مؤداه أن جريمة الخطف فى وقائع الدعوى الماثلة هى جريمة مستمرة فإذا قام المتهم بمواقعة الجنى

عليها أثناء فترة خطفها فقد تحقق الاقتناع بين الجريمتين، كما أنه ثبت لدى المحكمة من المظاهر الخارجية المخططه بالدعوى وما ذكره المتهم أنه شعر بالرغبة في مواجهة الجنى عليها خلال فترة احتطافها وواقعها بالفعل ، وأنه لم يقدم سبباً آخر لاجتماع الجنى عليها أنه قد توافرت لديه ثمة مواقفها وقت خطفها.

وأخيراً ، أنه لاصحة لما اتراه الدفاع أن تقرير الطب الشرعى لا يجزم بحدوث مواجهة المتهم للمجنى عليها ، لأن التقرير قد جزم بذلك إذ انتهى بأن الجرح القطعى للفتحة المهيل هو نتيجة اعتداء جنسى عليها، وقد انتهى أيضاً إلى صحة ماورد بتقرير مستشفى أشمون المركزى من حدوث هذا الاعتداء على الجنى عليها ، وانتهى تقرير الطب الشرعى كذلك إلى وجود احتقان شديد وتورم بفتحة المهيل الخاصة بالجنى عليها ، مما يقطع على نحو جازم وتضمن معه المحكمة إلى حدوث مواجهة لها ، ولا يقدح فى ذلك أن الطبيب الشرعى لم يقطع بما إذا كان غشاء بكارتها قد فُض من عدمه ، إذ لا تلازم بين المواجهة التى تستلزم فقط إيلاج قضيب ذكر فى فرج الجنى عليها وبين فُض غشاء البكارة الذى يستلزم إيلاجاً عميقاً وأن يكون الغشاء قابلاً للتمزق ، علاوة على أن فعل المواجهة ثابت باعتراف تفصيلى قاطع للمتهم يتساند ويكمل ويعزز التقرير الطبى القاطع.

خامساً ، أن المحكمة تدعو المشرع إلى إجراء تعديل تشريعى فى نص المادة ١٧٠ من قانون العقوبات الخاصة بسلطة القضاء فى استعمال الرأفة وتخفيف العقوبة بأن يتمتع تطبيقها على من ثبت إدانته بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٢٩٠) عقوبات فى حالة ما إذا كان من الجنى عليها دون من التمييز. وتنتهى المحكمة فى الدعوى الماثلة إلى أن جريمة التزوير ثابتة فى حق المتهم لما ثبت من أنه اشترك بطريق المساعدة مع الممرضة المختصة بالمستشفى فى إثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة هى إثبات اسمه واسم الجنى عليها باسمين مخالفين للحقيقة فى أوراق مستندات المستشفى بنية ستر جرائمه واستعمالها فى هذا الغرض.

ومن حيث أنه إذا استقامت أدلة البتوت كافية ومقنعة على ارتكاب التهم الأفعال المسندة إليه فإن المحكمة وقد استهدت في قضائها برأى دار الافتاء والتزمت بالآية القرآنية الكريمة «ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تقفونه فتتهى إلى إنزال العقاب الرادع على المتهم بعبثه من المجتمع.

ومن حيث أنه قد استقر في بقاء المحكمة على وجه قاطع وجامز أن التهم (.....) خلال الفترة من ١٩٩٨/١١/٢٢ حتى ١٩٩٩/١/١٨ بدائرة مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية :

١ - خطف بنفسه بالتحايل والإكراه الطفلة (.....) التي لم تبلغ منها ثلاث سنوات بأن استدرجها أثناء سيرها بالطريق العام إلى الزراعات واستبقاها عدة أيام، ثم نقلها لمدينة أشمون واحتجزها بحجرة استأجرها باسم اتحلله زاعماً أنها ابنته وكان يمنع خروجها منها بالتعدى عليها بالضرب. وقد اقترنت تلك الجنابة بجنابة موافقة الاضطرفة بغير رضاها بأن أولج المتهم قضيبه في فرجها أثناء نومها فحدث بها جرحاً قطعياً «بالمجان» امتد من فتحة المهبل الخارجية إلى ما قبل فتحة الشرج ، نتج عنه نزيف دموى حاد على النحو المبين بالتقارير الطبية المرفقة بالأوراق .

٢ - اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هي (.....) الموظفة بمستشفى أشمون المركزي في ارتكاب تزوير في محرر رسمي «دفتر الاستقبال بالمستشفى» بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، إذ أن هذه الموظفة أثبتت بيانات اجنئ عليها وبياناته المتعين الباتها في الدفتر المشار إليه على خلاف الحقيقة بأن ادعى زوراً أنه يدعى (.....) وأن اجنئ عليها ابنته وتدعى (.....) فأثبتت الموظفة اختصاصه هذا البيان في دفتر الاستقبال، فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة وتحرر نتيجة ذلك أوراق مزورة أخرى هو التقرير الطبى المبث في للمجنئ عليها باسمها المزور والمخضرق رقم ٣ مركز شرطة أشمون وتذكرة الاستقبال وتذكرة المربعة بالاسم المزور.

ومن حيث أن المحكمة تقضى طبقاً لنص المادة ٢/٣٠٤، إجراءات جنائية بمعالجة المتهم بمقتضى نصوص المواد ١٣، ٣/٤٠، ٤١، ٤٢، ٢١٣، ٢٩٠ عقوبات، مع تطبيق عقوبة الجريمة الأشد عليه طبقاً لنص المادة (٣٧) عقوبات والزامه المصاريف الجنائية طبقاً لنص المادة (٣١٣) إجراءات جنائية .

هذه الأسباب

بعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر

حكمت المحكمة حضوراً وإجماع الآراء بمعالجة المتهم (.....) بالإعلام شنقاً عما أسند إليه من اتهام والزمه المصاريف الجنائية وقدرت بمبلغ أربعمائة جنيه للمحامى المتعبد.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم الإثنين ١٧ محرم سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٩٩ م .

ثانياً : قضية روض الفرج :

باسم الشعب

محكمة جنائيات القاهرة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة :

ورحبت أن واقعة الدعوى .. كما استقرت في بقاء المحكمة واطمأن إليها وجلانها مستخلصة من سائر الأوراق ، وما تم فيها من تحقيقات ، وما دار بشأنها بالجلسة ، تتحصل في أن المجنى عليها (.....) مصابة بحالة مرضية هي حالة انفصام عقلى مزمن التى من أعراضها اضطراب العاطفة واضطراب مجرى ومحتوى التفكير بما قد يوحى إليها أحياناً بتخيلات ، وقبل حدوث الواقعة وأثناء وجودها بمسكنها طراً على فكرها طارئ هو النزول إلى الطريق العام بعيداً عن المسكن والتزه على كورنيش النيل ، فاستجابت لهذا الغاظر ولعلها تركت مسكنها وتوجهت إلى شارع كورنيش النيل ، وأثناء سيرها بهذا الطريق وإلى أن وصلت إلى كوبرى إصابه تقابل معها المتهم الأول (.....) الذى استوقفها وسألها عن وجهتها وسبب تواجدها فى هذا المكان فى هذا الوقت المتأخر من الليل ، ولما تبين له من تجاذب الحديث معها أنها فى حالة نفسية مضطربة .. أخبرها على غير الحقيقة أنه من رجال الشرطة وعرض عليها توصيلها إلى مسكنها وفى الطريق وهو بصحبته تقابلا مع المتهم الثانى (.....) الذى صاحبهما إلى أن وصلوا إلى مكان بطريق كورنيش النيل به أشجار كثيفة طلبا منهما المتهمان مصاحبهتهما فى النزول إلى هذا المكان ، ولما مانعهما ورفضت تلبية طلبهما أخرج المتهم الأول مديه قرن غزال من بين طيات ملابسه ووضعهما على رقبتهما مهدداً إياهما بالتعدى عليها بالمطواه إن لم تمثل لأمرهما وسارع المتهم الآخر بجلبدها من يدها وضكنا بهذه الوسيلة من التهديد من إنزالها إلى المكان الكثيف بالأشجار وطرحها المتهم الثانى أرضاً وخلع عنها ملابسهما السفلية وملابسها الداخلية وهى تقاومه فتعدى عليها حتى لا تقاومه ، كما قام المتهم الأول بوضع المديه التى يحوزها مرة أخرى على رقبتهما وكتم يده نفسها فوق فى نفسها الرعب وأنتابها حالة من الخوف فرفضت لأمرهما وقام المتهم الأول بمواقعتها ثم واقعا المتهم الثانى وتبادلا ضرباً موقعتها وهى ما زالت تحت الخوف

والتهديد ترضخ لأمرهما وما يريدان ، وبعد أن أتا فعلتهما هنداها بالقتل إن غادرت مكانها وسارعا بالفرار، وأثبت تقرير الطب الشرعى أن غشاء بكاره الجنى عليها به تنزق حديث مدم وأن عذر بملابس الجنى عليها على سواكل متوبة وحيوانات متوبة وآثار دم آدمى .

وحيث أن الواقعة على النحو السالف تحصيله قام الدليل عليها وعلى صحتها وصحة إسنادها للمتهم من أقوال الجنى عليها(.....) والرائد (.....) ووالد الجنى عليها(.....) والتقارير الطبية .

فقد شهدت (.....) بتحقيقات النيابة وبجلسة المحكمة أنها مصابة بحالة نفسية تملى عليها أحيانا عمل أشياء دون إرادتها ، وقبل الحادث بوقت قصير جاءها هاتف أن تغادر مسكنها وتتوجه إلى شارع كورنيش النيل ، وأثناء سيرها عليه فى حالة طبيعية تقابل معها المتهم (.....) الذى سألكا عن وجهتها وسبب تواجدها فى هذا المكان فى هذا الوقت من الليل ، ولما أحس بحالتها النفسية المضطربة طمأنها وأخبرها أنه من رجال الشرطة وعرض عليها توصيلها إلى مسكنها .

وأثناء سيرها من طريقهما إلى مسكنها سألتهن على الكورنيش تقابل المتهم الذى يرافقه مع المتهم الآخر الذى انضم إليهما ، وساروا جميعا فى اتجاه كوبرى إمبابه حتى وصلوا إلى مكان مزروع به أشجار كثيفة وطلب منها النزول معهما إلى هذا المكان ، ولما رفضت ومالعت أخرج المتهم (.....) مطواه قرن غزال من جيبه ووضعها على رقبته مهددا إياها بالتعدى بها عليها إن لم تميل لأمره ، وقام المتهم الآخر بجلبها من يدها وشدها إلى خلف شجرة من تلك الأشجار الكثيفة وطرحها أرضا ونزع من عليها ملابسها الخارجية والداخلية ولما مانتعه تعدى عليها كما قام المتهم الآخر بوضع المطواه التى بحوزته مرة أخرى على رقبته مهددا إياها كما كتم أنفاسها وطلب منها الإذعان لهما ولطلبهما حتى وقع الفزع فى نفسها . وانتابتها حالة من الرعب والخوف وقاما بمواقعتها عنوة وعلى غير رغبة أو موافقة منها إنما إزعانا للتهديد الذى وقع عليها وبعد أن انتهيا من فعلتهما الأتمة هنداها بعدم مبارحة المكان وسارعا بالفرار كما قامت هى بالإبلاغ عن الواقعة وعرض عليها الحق الرائد (.....) بعض صور لبعض الأشخاص المسجلين خطرين والمشهور عنهم ارتكاب مثل هذه الأفعال ، فتعرفت على المتهمين (.....) و(.....) اللذين أقرتا بارتكاب الواقعة ، كما تعرفت الجنى عليها على المتهمين بالجلسة وقررت

إنها تعرفت على المتهم (.....) بقسم الشرطة من بين آخرين عرضهم عليها ضابط الشرطة والذي اعترف على المتهم الثاني .

وشهد الرائد (.....) بتحقيقات النيابة أنه بعد إبلاغه بالواقعة من الجنى عليها أجرى تحرياته عن الجريمة فثبت له صحتها ، وعرض على الجنى عليها صوراً لبعض معتادى الإجرام المسجلين بالقسم والمشهور عنهم أعمال البلطجة بكوريش النيل والمعروف عنهم ارتكاب مثل هذه الجرائم وتحرشهم الدائم بالسيدات حال سيرهن بهذا الطريق فعرفت ولأكثر من مرة على المتهمين اللذين اعترفا له بارتكاب الواقعة .

وشهد والد الجنى عليها (.....) إن ابنته تتابها بعض الأوقات حالة نفسية تمثل فى نوبات من البكاء والاكتئاب ، إلا أنها كاملة الوعى والإدراك ، ويوم الحادث حضرت له وأبلغته بالواقعة تفصيلاً على الوجه الذى أوردته فى بلاغها لقسم الشرطة ولأقوالها بتحقيقات النيابة .

وأثبت التقرير الطبى الشرعى أنه تبين من فحص الجنى عليها أنه وجد بغشاء بكارتها تنزق حديث كامل مدم وشزقان غير كاملين حدثان ومدمان ومعاصران لتاريخ حدوث الواقعة .

كما أثبت تقرير المعمل الكيماوى أنه عشر بسروال الجنى عليها على دم آدمى وحيوانات منوية .

كما أثبت تقرير طب شرعى آخر أن الجنى عليها تعاني من حالة فصام عقلى مزمن .

وأورد تقرير مستشفى العباسية للطب النفسى أن أعراض حالة الانفصام المزمن هى اضطراب الإرادة والعاطفة وإن ذاكرته للأحداث القريبه والبعيدة فى حدود الطبيعى وإدراكه للزمان والمكان والأشخاص فى حدود الطبيعى .

وحيث أنه باستجواب المتهمين بتحقيقات النيابة أنكرا مانسب إليهما وأصرا على الإنكار بجلسة المحاكمة .

وحيث أن المدافع عن المتهمين طلب القضاء ببراءتهما لبطلان القبض الواقع عليهما وطلان محضر الاستدلالات واستجواب المتهمين وعملية العرض .

وحيث أنه ومن المقرر قانوناً أن جريمة عطف الأثنى المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تحقق باستعمال

طرق احتيالية ، أو باستعمال وسائل مادية من شأنها سلب لإرادة الجنى عليها لتحقيق ذلك القصد وهو إبعاد هذه الأثني عن المكان الذى قيدت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها والتفريط بها وحملها على مواجهة الجاني لها ، وأركان هذه الجريمة متوافرة فى حق المتهمين ذلك أن الثابت من أقوال الجنى عليها التى وثقت فيها المحكمة أن المتهمان أثناء سيرهما معها بحجة إيصالها إلى مسكنها طلبا منها النزول معها إلى المكان الكثيف بالأشجار ولما مانعت أخرج المتهم الأول مديّة ووضعها على عتقها مهدداً إيّاها بها إن لم تمتثل لأمره ومصاحبتهما إلى ذلك المكان لسلب هذا التهديد إرادتهما بعد أن وقع الفرع فى نفسها وانتابتهما حالة من الخوف أعذمت إرادتهما ومقاومتهما لهما وبعد أن اتفاداهما عنوة بتهديداتها بالسلاح إلى ذلك المكان . قام المتهم الثانى بطرحها أرضاً وخلع ملابستها عنها ، ولما قاومتها فى ذلك وامتنعت أعاد المتهم الأول شهر سلاحه عليها ووضع المديّة على رقبتهام مكرراً معها تهديداً بها إذا لم تمتثل لأمرهما لمواقعتهما وتكنا بهذا الوسيلة من الإكراه من مواقعهما سوياً .

وحيث أنه وعن الدفع بطلان القبض والتفتيش الواقعين على المتهمين لفنى غير محله ، ذلك أن ضابط المباحث فى سبيل جمع تحرياته عن الواقعة بعد إبلاغه بها قام بعمل تحرياته وجمع استدلالاته عنها حسبما يوجب عليه القانون ، وفى سبيل ذلك استدعى بعض المشتبه فيهم ومنهم المتهمان لمرضهم على الجنى عليها ، وعند تعرفها على المتهمين بدأ فى اتخاذ إجراءاته بما موداه أن ما اتخذته الضابط حيال المتهمين لم يكن قبضاً بمعناه القانونى بل هو مجرد استدعاء واحتجاز كان له ما يبرره قانوناً .

وحيث أنه وعن بقية أرجح الدفعا الأخرى فقد جاءت مرسلة دون مايليدها من الأوراق ولم يكن القصد منها إلا محاولة من الدفاع فى تشكيك المحكمة فى أدلة الثبوت التى توافرت واثبتت بها وإلغالات المتهمين من العقاب .

وحيث أنه ولأدلة الثبوت السالف إيرادها والتى اطمأنت إليها المحكمة ووثقت فيها وعولت عليها يكون قد ثبت لديها على وجه الجزم واليقين أن المتهمين الأول والثانى لأنهما يوم ١٩٩٦/١٠/٨ بدائرة قسم روض الفرج - محافظة القاهرة :

أولاً ، غطفا الجنى عليها (.....) بطريق التحايل والإكراه بأن أوهمها المتهم الأول أنه من رجال الشرطة طالبا منها السير معه إلى أن تقابل مع المتهم الثانى وإزاء

رفعها إكمال المسيرة اسفل الأول مطواه هددها بها وجذبها الثاني عنوة فشلا مقاومتها واقتادها إلى مكان منعزل أسفل كوبرى إمبابة وقد اقترنت تلك الجنابة بجنابة أخرى هي أنهما في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر والعا اتجنى عليها بغير رضاها بأن هددها الأول بالمطواه التى يحملها شالا بذلك مقاومتها بينما نزع الثانى ملابسها عنوة وأولج قضيبه بفرجها وتناوبا الاعتداء جنسياً عليها تحت تهديد السلاح على النحو المبين بالتحقيقات .

لغنياً، أحرز كل منهما سلاحاً أبيض ومطواه بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الخرفية يبيح له ذلك .

الأمر المؤتم بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/١، ٢٥، مكرر/١، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبنء رقم ١٠ من الجدول الأول الملحق.

كما يصين معه معاقبتهما عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن الجريمتين المستلتين لكل من المتهمين مرتبطتان مع بعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فيجب توقيع عقوبة الأشء فيها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

وحيث أنه ولظروف الواقعة ترى المحكمة أخذ المتهمين بقسط من الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات .

وحيث أن قد حكم على المتهمين بإدانتهم فيتلزمان بالمصروفات عملاً بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

هذه الأسباب

* وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر :

حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة كل المتهمين (.....)، (.....) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما أسند إليهما وألزمتهما بالمصروفات الجنائية.

صدرا هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم السبت ١٩٩٧/٣/٢٢ .



جلنا من خلال ورقتنا هذه فى رداهات جرائم الاغتصاب وولجنا أروقتها المخلقة ، الاجتماعية والقانونية والقضائية وفى اأائمة فإنه يدولى أن كل سبب من الأسباب المذكورة فى الفصل الأول من تلك الورقة له دور ما فى تزئين الفعل الإجرامى لمركب جريمة الاغتصاب ، فالحرمان العاطفى ، والعدم أو نقص التربية الجنسية ، ونوعية الرفاق ، واضطرابات التشعبة فى الأسرة والمدرسة ، وعدم التوجيه والاغتراب ، وتأخر الزواج والفشل فى التوافق مع الجنس الآخر ، وسوء الحالة الاقتصادية ، وكثرة المحرمات المخطورة ، والكبت ، وجاذبية الأنثى ، وسلوكياتها اللا أخلاقية ، وبعض أساليبها فى الحياة .. إلخ . كل ذلك يساهم بنسبة ما فى ارتكاب الجريمة .. يذ أن ثمة أسبابا أخرى - تبدو لى - يكون لها تأثير فعال يدفع الشباب - وهم النسبة الغالبة التى ترتكب هذه الجريمة ، إلى الانحراف فى أعتى مظاهر . فما يعانى منه الشباب الآن من بطالة بما يترتب عليها من وقت فراغ ، ومع انتشار المخدرات ، بمختلف أنواعها - وغزو القنوات الفضائية وما تنقله من مصنفات جنسية فاضحة ، لا ريب أنه بتكامل هذا الثالوث المدمر ، فإنه يعمل على التهيئة السيكلولوجية الإجرامية لهؤلاء الشباب ، فإذا ما تلاقى بهذا مع سلوكيات الفتاة الخليعة والمستهتره فالجريمة واقعة لا محالة .

واقترح للوقاية من هذا الثالوث المدمر ضرورة التربية الصحيحة - الدينية والعاطفية والأخلاقية والجنسية - فى عهد الطفولة من جانب الأسرة ثم المدرسة حيث تعد المؤثرات البيئية فى هذه المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية فهى السبب فى كل ما يظهر على المخلق من الشذوذ فى مستقبل الحياة ، وكذلك غرس المخلق القوم لدى الفتيات والتزامهن بأداب

الدين حتى لا يتعرض لما يخلش حياءهن ويصبحن فريسة لمرتكبي الجريمة .

كذلك فللمشرطة ووسائل الإعلام الدور الفعال فى محاربة المخدرات والأفلام الفاضحة وتوعية الشباب من أخطارها وما تقود إليه من الغور فى أعماق الجريمة وانتهاك الحرمات وانعدام كل المثل والقيم واغتصاب العفة والشرف .

فيتعين على الصحافة التمسك بالموضوعات التى تسهم فى ترسيخ القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التى تناسب المجتمع المصرى ، والحث على الفضيلة ونقد الرذيلة بكل أشكالها .

كما يتعين على التلفزيون الابتعاد عن الإعلانات المثيرة التى تخرج عن حدود المألوف من اللياقة والأخلاق ، والامتناع عن عرض الأفلام والمسلسلات الهابطة ، وللمحق فلقد بدأ التلفزيون فى هذا الاتجاه بشكل محمود ، وذلك يقتضى إعادة النظر فى قواعد عمل جهاز الرقابة على المصنفات الفنية وإعطائه الصلاحيات التى تكفل له أداء دوره بفاعلية فى منع الأعمال الفنية غير المقبولة فى الأجهزة المنزلية وخاصة الفيديو الأمر الذى يتطلب مواجهة أنشطته غير المشروعة بكافة الوسائل والوسائل الممكنة للتوعية بخطورة ذلك على الشباب ، وكذلك ما تبشّه الجهات ذوات الأغراض الخبيثة على شبكات الإنترنت من مواد إعلامية منافية للدين والأخلاق .

ولاجدال أن عقوبة الإعدام التى قررتها الشريعة الإسلامية لمرتكبي هذه الجريمة هى العقوبة التى تناسب مع ما أتاه الجانى من فعل إجرامى ،

وذلك حتى يتسنى للمشاعر التي ألزعتها الجريمة أن تهدأ، والمضاجع التي أرقها أن ترقأ.

غير أنني أقترح دراسة الأسباب التي حدثت بالجاني إلى مقارفة الجريمة وذلك بمراعاة مسلك الجاني عليها ومدى ماكان لها من دور في ارتكابها^(١).

فإذا ثبت أنها - بسلوكياتها - قد مهدت سبيل الجريمة أمكن للقاضي أن يخفف العقوبة على المتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري^(٢)، ولن أغالى في القول بأنه يمكن للقاضي تعزير تلك الفتاة.

فإذا كانت الصورة مغايرة فإن مآقرته الشريعة الإسلامية الغراء من عقوبة الإعدام يبقى السبيل الوحيد ليس لعلاج الضحية ولكن لإنقاذ ضحايا أخريات من برائن شهوة جنونية تصاحبها إرادة ضعيفة وتقابلها عقوبة غير صارمة ، لتسيل دماء العفة وتسقط قيم المجتمع ويتنصر الدالوث المدمر.

لذا، فإتني أهيب بالمشروع التدخل العاجل بتعديل المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بما يتواءم ويتسق مع وجهة النظر الآتية، حتى يتيح للقاضي - إبان نظره للدعوى^(٣)، الحكم بالإعدام دون تردد متى توافرت مسوغات هذا الإعدام ليكون جزاءً وفقاً للمقتضب يتره من المجتمع ويردع غيره من الإقدام على فعلته إذا ما زنهنا له الشيطان.

(١) علي النحو الذي أوضحناه سابقاً في هذه الورقة.

(٢) نص المادة (١٧) من قانون العقوبات المصري علي أنه ،

«يجوز في مواد الجنايات إذا انضمت أحوال الجريمة القائمة من أجلها الدعوى العمومية وأية القطع بتبديل العقوبة علي الوجه الآتي ،

... عقوبة الأفعال الخفيفة المزمعة بعقوبة الأفعال الشاقة الموقلة أو السجن .. وعقوبة الأفعال الشاقة الموقلة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لايجوز أو يقضى من مدة شهرين.

(٣) حيث أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بلاء علي نص .

المحور الثاني

التنمية الثقافية

- (١) مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية
أ.د. رشاد عبداللطيف
- (٢) الإغراق الثقافي ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية
أ.د. محمد عبدالحى نوح
- (٣) استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم
أ.د. مهنى محمد ابراهيم

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
أبريل ٢٠٠٠

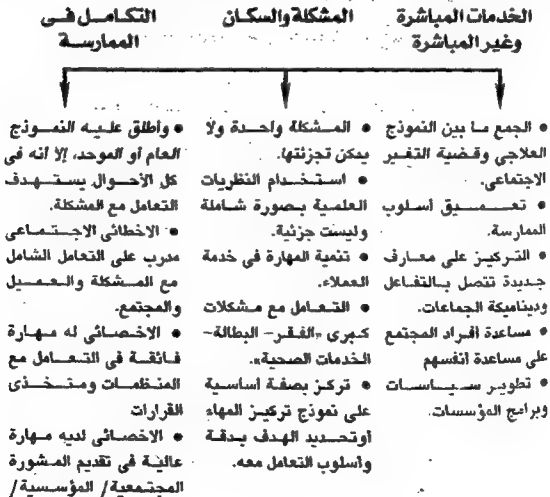
ورقة عمل
حول
مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية
مع المجتمعات المحلية

إعداد
أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف
عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

مداخل حديثة في اطار طريقة تنظيم المجتمع

ادت التطورات الحديثة التي يمر بها العالم إلى قيام كل تخصص مهني بمراجعة اطره النظرية والعملية ومحاولة صياغة مدخل يتناسب وما يمر به المجتمع أو ما يسمى حالياً «بالعولمة» التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة.. تتدخل فيها الشعوب والمهن ويحاول كل منها ان يستفيد من الآخر.. يؤثر فيه ويتأثر به.. وقد يكون لذلك فوائده أو عيوبه.. إلا ان ذلك ليس هو المحور الذي نتحدث عنه الآن.. إنما الحديث يدور حول هذه النماذج الحديثة، وفيما يلي عرض مختصر لها:

ظهرت عدة اتجاهات تنادى بالتخلي عن الطرق التقليدية لمهنة الخدمة الإجتماعية «فرد - جماعة - تنظيم» لتظهر ثلاث طرق جديدة هي:



أولاً: مدخل الحياة ¹The life model of practice

هذا المدخل يربط بين الإنسان والبيئة.. وبالتالي يكون الدور المهني المنوط بالاختصاصي الاجتماعي هو:

- (أ) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على النمو والتغير.
- (ب) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على مواجهة مشكلة البيئة التي يعيشون في إطارها.
- أي العمل على تحقيق التوافق ما بين الناس والبيئة والعمل على تمكين enbalator الأفراد من تحمل مسؤوليات أساسية لتطوير حياتهم وتطوير الجوانب المختلفة سواء بالمؤسسة أو المجتمع الذي يعيشون فيه.
- مراحل استخدام هذا النموذج:

- ١- تتبع عملية الحياة التي يعيش الأفراد في إطارها.
- ٢- التحليل الجيد للبيئة ومكوناتها «الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».
- ٣- مدى توافق الإنسان مع هذه البيئة أو عدم توافقه معها.
- ٤- التدخل مع أنماط الحياة التي يعيش في إطارها الإنسان لتوضيح العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة.
- ٥- التعرف على السياسات والبرامج الاجتماعية حيث أنها مؤشر فعال وحقيقي على كل ما يمارسه الاختصاصي الاجتماعي من أنشطة مع أفراد المجتمع.

الاستراتيجيات المناسبة لهذا المدخل:

تستخدم في اطار هذا المدخل استراتيجية «التماسك» أو تحقيق التعاون ما بين افراد المجتمع وبعضهم أو بينهم وبين مؤسسات المجتمع ونظمة والسياسات الموجه له.

ولنجاح هذه الاستراتيجية لابد من:

أ- التصنيف الدقيق للجوانب البيئية المحيطة بالإنسان.

ب- وضع اولويات قابلة للتنفيذ.

ج- التعرف على طبيعة المواقف والمشكلات المحيطة بالإنسان.

د- القيام -إن أمكن- بدراسات متعمقة أو مقابلات أو تحليل لبعض وسائل الإعلام، أو الخطط والتشريعات التي تفيد في تحليل المواقف التي يتعرض لها الإنسان.

هـ- وضع البرنامج المناسب لإحداث التوافق بين الإنسان والبيئة.

و- الوصول إلى إحداث التعديل أو التغيير في سلوك الإنسان وفي قدرته على مواجهة مشكلات البيئة التي يعيش في اطارها.

النظريات العلمية التي يعتمد عليها هذا المدخل:

تعتبر النظرية التفاعلية هي المصدر الرئيسي لهذا المدخل على اعتبار أن كل ظاهرة اجتماعية عبارة عن تفاعل ما بين الأفراد والجماعات وأنه يمكن من خلال التفاعل تحقيق الترابط ما بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع سواء كان ذلك في الوسائل أو الغايات ويترتب على ذلك تعديل في السلوك والوظائف.

ويرى كل من بيرس وكوهن Cohen, p أن هناك عوامل تساعد على نجاح التفاعل أهمها:

- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الإنسان.

- وجود قيم ومعايير مشتركة.

- أن هناك مواقف محددة للتفاعل

- أن هناك معرفة ودراسة بما يتم حوله التفاعل. (١)

العناصر الأساسية لهذا المدخل:

يقوم هذا المدخل على ثلاث عناصر يمكن أن نجعلها في الحروف اللاتينية الآتية : «C.C.C» وهي اختصار لكلمة (محتوى Content، محددات Contours، إطار Cntext)

حيث يقصد بالاطار Cntext أسلوب الحياة والذي لا يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية أو طريقة تنظيم المجتمع أن تعيش في معزل عنه.

ويقصد بالمحددات Contours البرامج والسياسات التي تحدد طبيعة عمل المهنة وتميز طريقة تنظيم المجتمع عن غيرها والتي تتفاعل مع عوامل متعددة تؤثر فيها وتتأثر بها وهي «التمويل- التشريع» كما أنها تتعامل مع «الخدمات، العملاء، المشكلات» وكل هذه المحددات تشكل الاطار العام للممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي المشتغل بطريقة تنظيم المجتمع.

أما المحتوى Content فيضمن «القيم- المعارف- المهارات» وهي التي تحدد قوة هذه المهنة وبدى تمتعها من التعامل والتعامل مع مشكلات المجتمع أو بعبارة أخرى تحقيق التوافق ما بين الإنسان وبيئته أى تحقيق مدخل الحياة وما يسعى إليه من تأكيد على أهمية احترام الإنسان واحترام طموحاته وآماله في أن يعيش حياة ملائمة وكريمة.

ثانياً، المدخل الموحد Unitary approach

وقد تحدث عنه كل من جولد ستين^(١) وبينكس ومنهان^(٢) Goldstein.
Pincus A minahan.

اتجهت الخدمة الاجتماعية خلال فترة السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الممارسة العامة حيث انها تملك أساساً معرفياً مشتركاً. وان المهنة لاتعاني من نقص في المعارف العلمية وإنما المشكلة في تنظيم وترتيب هذه المعارف.

الأسس التي يعتمد عليها هذا المدخل،

١- المفاهيم العامة،

حيث يركز هذا المدخل على مستوى عال من المعارف تضع الأساس العام فهم الظواهر او المشكلات التي تتعامل معها مهنة الخدمة الاجتماعية ومن هذه المفاهيم «النظام الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، الانحراف الشخصية، التغير الاجتماعي» وكلها مفاهيم لازمة لتحليل جوانب الممارسة.

٢- المفاهيم الخاصة، الوظيفية،

وهي الأكثر اتصالاً بمهنة الخدمة الاجتماعية، وتحقق لها اهداف محددة وتتفق عليها مثل «ديناميكية الجماعات، الاتصال، التماسك، المشاركة، الانتماء».

٣- الاستراتيجيات،

وهي الاهداف والغايات العليا للمهنة سواء ما يتصل منها باحداث التماسك او التعاون او اعادة التوزيع للموارد، او التفاوض وهي مؤشرات لمدى كفاءة وفاعلية تطبيق المعارف والمفاهيم العامة والخاصة.
وهذه الجوانب تكتسب بالممارسة.

(1) Goldstein, H, Social Work Practice: Aunitary approach (N.Y, South Carolina University, 1973) P. 12.

(2) Pincus, A, minahan, A., Social Work Practice, Model and Method (N.Y, Free Press, 1961) P. 13.

وهي الأساليب الفنية العامة لنجاح العمل والتي تقوم على أساس الدراسة والتقييم سواء لأساليب الممارسة أو أسلوب العمل بالمنظمات.

٥- التدخل، Action، المفعلي،

وذلك من خلال استخدام أساليب عمل واضحة لمواجهة المشكلات أو تحقيق المهام.

النظريات العلمية الموجه لهذا المدخل،

تعتبر نظرية النسق الاجتماعي هي من الأسس المهمة للممارسة المهنية للاخصائي الاجتماعي حيث تعتمد هذه النظرية على أن النسق الاجتماعي يعني وجود تفاعل له معنى بين اثنين أو أكثر من الأفراد بحيث يكون هناك تأثير من أحد الطرفين على الآخر بشكل واضح.

وأن المنظم الاجتماعي عندما يقوم بأي مجهود إنما يستهدف إحداث تغيير، وأن النسق الذي يعتبر مسئول عن التغيير يتكون من الممارس «الخصائي الاجتماعي» والناس الذين يعملون معه سواء في المجتمع أو المؤسسة.

عوامل نجاح هذا النموذج الموحد:

- ألا يركز على جوانب معينة مثل «الشخص أو البيئة» أو العلاج الفردي أو العلاج المجتمعي وإنما تكون الممارسة شاملة وموحدة.

- أن يعمل الاخصائي الاجتماعي مع كافة الناس لاحداث التغيير المتفق عليه.

- أن يعمل الاخصائي الاجتماعي مع كافة الأجهزة سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

- أن يعتمد المدخل على المزج بين عدد من النظريات والمفاهيم العلمية وليس على نظرية معينة أو مفهوم محدد.

- ألا يعتمد على الناس طالبي المساعدة وإنما يمتد إلى الناس الراغبين في إحداث تغيير في مجتمعهم وفي الظروف المحيطة بهم.

- يتم في إفاة استخدام مهارات واستراتيجيات متعددة مثل «التفاوض، التعاون، الصراع..... الخ»

ثالثاً: مدخل الاعتراض الاجتماعي Social Protest approach

قد يكون الحديث عن هذا المدخل حديثاً بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع.. إلا أن المتتبع للكتابات المختلفة حول هذا المدخل يجد أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ظهرت عدة كتابات منذ ما يقرب من (٥٠) عاماً بل أنه كان جزءاً من الخريطة السياسية الأمريكية منذ ما يقرب من مائة وخمس وعشرون عاماً حيث حدث في ولاية فيرجينيا الغربية عام ١٨٧٥ اضطراب قام به عمال السكة الحديدية بسبب النقص المستمر في أجورهم وكان هذا الاضطراب من أكبر الأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا الوقت.

إلا أن الاعتراض الاجتماعي بالنسبة للدول النامية لم يكن على الشكل المطلوب ولا نندش عن عمد أن هناك عدد كبير من أفراد المجتمع لا يعرفوا كيف يشاركون أو يعترضون.. مما يجعل المعارضة الاجتماعية تأخذ شكل العشوائية أو قد يساء فهمها، وبالتالي توضع تحت طائلة القانون.

ولو تسألنا من منا لم يعترض في حياته على زملائه أثناء الدراسة، على أسرته عند التفرقة في المعاملة، على رؤسائه في العمل، على اساتذته بالمدرسة أو الجامعة.. كلها صور للاعتراض الاجتماعي ولكنها تتم بشكل فردى أو ثنائي.. والتي تكون بشكل كبير أو على مستوى المجتمع المحلي فلا بد أن يكون الاعتراض الاجتماعي منظماً وله أهداف لصالح أفراد المجتمع ولا تتعارض مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

لذلك يعرف الاعتراض الاجتماعي «بأنه العمل المنظم الذي يقوم به سكان المجتمع للحصول على موارد، سلطات، قرارات.. من شأنها أن تسهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتعمل على تنمية موارده

وإمكاناته»، ويعرفه روس Rossi بأنه الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف مشتركة. (١)

وهنا قد نيسأل ما هو الفرق بين العمل الاجتماعي على المستوى المحلي والاعتراض الاجتماعي؟..

حيث أننا لو تتبعنا مفهوم العمل الاجتماعي على المستوى المحلي فسوف نلاحظ أنهم يتفقدون في الهدف وهو «أن هناك ما يقوم به سكان المجتمع المحلي» وفي النتائج وهي «حل المشكلات، تنمية الموارد، الحصول على عائد، إلا أن العمل الاجتماعي يختلف في الوسائل حيث يوجد من يساعد المجتمع على تحديد أهدافه «المساعدة المهنية» من جانب المنظم الاجتماعي.. ولذلك إذا استعان سكان المجتمع بمساعدة مهنية أصبح ما يقومون به يقع في اختصاص «العمل الاجتماعي على المستوى المحلي» أسباب الاعتراض الاجتماعي:

١- شعور أفراد المجتمع بالأحباط نتيجة وجود بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافهم.

٢- الرغبة في تحسين صورة المستقبل.

٣- الشعور بعدم المساواة وعدم التوزيع العادل للموارد.

أهداف الاعتراض الاجتماعي:

١- تحقيق الخير للمجتمع «أي أن يحصل المجتمع على مكاسب» نتيجة هذا الاعتراض وأن هذه المكاسب يجب أن تشمل الجميع.

٢- توفير خدمات جديدة عن طريق الأجهزة المسئولة.

٣- زيادة استجابة متخذي القرار في المجتمع لمطالب أفراد المجتمع.

٤- جعل الجماهير مساندة ومؤيدة للعمل الاجتماعي.

مخاطر الاعتراض الاجتماعي،

يشوب الاعتراض الاجتماعي غير المنظم والذي لا يعتمد على مساعدة

مهنية لبعض المخاطر مثل:

١- عدم الإدراك الكامل للقضايا فقد تكون هناك بعض الآراء التي توجه

المجتمع لتحقيق مطالب شخصية وبالتالي هناك من يتورطون في

الاعتراض الاجتماعي لأنه يجد في النهاية أنها ليست لصالح

المجتمع وإنما لصالح أهداف خاصة.

٢- عدم معرفة الناس بأساليب المشاركة.. أو أساليب الاعتراض

الاجتماعي.. وبالتالي يمارسون أعمال قد تضعهم تحت طائلة

القانون.

كيف ندرّب أفراد المجتمع على الاعتراض الاجتماعي،

١- المساعدة في تدريب أفراد المجتمع كي يساعدوا أنفسهم بأنفسهم

وذلك قد يكون من خلال الجمعيات الأهلية المنتشرة في كل ركن من

المجتمع أو من خلال المؤسسات التعليمية، أو التنظيمات السياسية

سواء كانت حكومية أو حزبية على أن يشمل ذلك ما يلي:-

أ- أسلوب التعبير عن الرأي.

ب- تحديد المشكلات بأسلوب سليم ومنطقي.

ج- أسلوب الاتصال بالقيادات المسؤولة.

أن هذا التنظيم يؤدي إلى نوع من التغيير في علاقة سكان المجتمع

ببعضهم أو بعلاقتهم مع المؤسسات الاجتماعية والجهات المسؤولة من جهة

أخرى.

الاستفادة من المهارات الموجودة لدى كل فرد في المجتمع،

حيث أن كل إنسان لديه مجموعة من المهارات يجيد استخدامها عن غيره

وبالتالي يمكن توظيف هذه المهارات بأسلوب سليم مثل:

- مهارة الخطابة

- مهارة تحريك الناس

- مهارة تقديم طلبات الاعتراض.

الاستفادة من كافة المؤسسات في تعليم مهارات الاعتراض،

ففي المدارس والجامعات يمكن عقد لقاءات وإن تكون هناك مهارة في إدارتها.

وفي المؤسسات الحكومية والخاصة يمكن العمل من خلال الجماعات الصغيرة أو البؤرية للتدريب على أساليب العمل وكيفية مواجهة مشكلاته قبل حدوث الاعتراض الاجتماعي أو بعد حدوثه للتقليل من آثاره الضارة على العمل والمجتمع.

٤- توفير مزيد من الفرص أمام كل فرد في المجتمع لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي عن طريق بعض البرامج التي تواجه احتياجاته الحقيقية أو احتياجات المجتمع الذي ينتمي إليه مثل «برامج التعليم المختلفة، التدريب المهني، العلاج الصحي، العلاج الاجتماعي... الخ.

٥- أن الأساليب المتبعة في الاعتراض كلما كانت مقبولة اجتماعياً كلما اكتسبت المزيد من التأييد والتعاطف من جانب متخذي القرارات، لأن مطالب أفراد المجتمع بالرغم من ذاتيتها بالنسبة لهم إلا أنها في النهاية هي مطالب اجتماعية.. أي أن من مصلحة المجتمع الاستجابة لها لأنها تحقق الأهداف العامة لجميع أفراد المجتمع.

وسائل الاعتراض الاجتماعي،

المظاهرات،

حيث تعتبر المظاهرات والآنشيد التي تردد خلالها من العوامل التي تؤدي إلى لفت انتظار الجماهير وإلى إحراج الجهات المسؤولة وكذلك لفت نظر وسائل الإعلام والوصول إلى ضغط مستمر على المعارضين للتفاوض أو الوصول إلى حلول للمشكلات التي تم الاعتراض الاجتماعي بشأنها.

المقاطعة

وهي الامتناع عن القيام بعمل أو شراء سلعة أو تقديم خدمة وهي لا تحدث بمعزل عن الاستراتيجيات الأخرى مثل تنظيم المؤتمرات الصحفية والنشر في كافة الوسائل للتعريف بأهداف المقاطعة.

إعلانات المطالبين

وهو عبارة عن أوراق ترسل إلى الجهات المسؤولة بهدف الحصول على مكاسب أو إصدار تشريع أو تعديل تشريع قائم وغالباً ما تكون هذه الإعلانات محددة بهدف.. ويكون هذا الهدف واقعي وقابل للتحقيق. وإلا فشلت في تحقيق أهدافها.

الأعمال الرمزية

ويقصد بها استخدام بعض الوسائل أو الكلمات أو العبارات للسخرية من موقف أو شخص بعينه، وقد يظهر ذلك في صورة «الكارتير، المسرحيات، رسوم في الشوارع، تمثيلات.. الخ».

ويتطلب هذا النوع قدر كبير من الابتكار والابداع حتى لا يدخل تحت طائلة القانون.. فالمسرح الساخر لا ينجح إلا مع الاستعانة بوسائل الإعلام التي تنقل الأجزاء المهمة من الأداء والتي توضح الفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

رابعاً: مدخل القانون وتنظيم المجتمع

Low approach and Community organization

استخدمت عدة مفاهيم للتعبير عن ذلك حيث كتبت بعض المقالات عن العمل الاجتماعي والعملية التشريعية.. أشار إليها كل من آلان Alan وريونو Rionو وإن كان الأخير قد أطلق عليها مفهوم المطالبة التشريعية، وكان الهدف من ذلك هو:

أنه طالما أن السلطة التشريعية هي التي تصدر القوانين.. فلما لا يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتعامل معها لتأثير عليها لاستصدار قرارات خاصة

بالرعاية الاجتماعية لصالح الفئات المحتاجة إلى ذلك، وأن الاختصاصية الاجتماعية من أصلح الفئات التي يمكن أن تمد السلطة التشريعية بالبيانات الدقيقة عن الظروف الاجتماعية المحيطة بالمشكلات الاجتماعية التي يتعرض القانون لها وبالتالي فهي محاولة من جانب المهنة لتوضيح الجوانب المختلفة للمشرعين وبالتالي يكون هؤلاء المشرعين على وعى ودراسة كاملة بتفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية وطبيعة الدور المهني للاخصائي الاجتماعي وبالتالي أساليب التعامل الفعال مع هذه المشكلات.

وقد أشار الدكتور عبدالحليم رضا عبد العال (٣) إلى أن كتابات الخدمة الاجتماعية حاولت أن تحلل المشرعين وأدواهم كمحاولة لفهم طبيعتهم وكيفية التعامل معهم. حيث أمكن تقسيم هؤلاء المشرعين إلى

مشرعين ذوي خبرة إجرائية	مشرعين ذوي خبرة معرفية
<ul style="list-style-type: none"> • لهم خبرة في الجوانب المتصلة بقواعد الإجراءات التشريعية، توجيه المشاركين، والعادات والتقاليد الخاصة بالمؤثرين على العملية التشريعية. • لديه معرفة بالمشكلات التي تواجه القوانين وأساليب التفاوض مع الآخرين. • يكون هذا المشرع غالباً من القادة أو ممن يتطلعون إلى شغل مناصب قيادية أكثر تأثيراً على العملية التشريعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • يهتمون بجمع بيانات عن أوجه السياسة الخاصة بالرعاية الاجتماعية. • يهتم بالاتصال بمنظمات الرعاية الاجتماعية للحصول على معلومات جيدة ومتجددة. • يرجع إليهم المشرعون الآخرون للحصول على معلومات لأنهم يثقون في خبراتهم وخاصة المشرعين الذين ليس لديهم وقت كاف للدراسة والتقصي.

(1) Alan. D. Wade, The Social Worker in The Political Process, Social Welfare Forum (N.Y, NASW, 1966) P. 60.

(2) Pina, J., Legislative advocacy, Social Work, Vol 20, No 2 (N.Y, NASW, 1975) P. 117.

(٣) د. عبدالحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق (القاهرة، / المطبعة التجارية، ١٩٨٦، ص ٢١٦).

مؤسسات المطالبة التشريعية:

تعتبر جماعات المصلحة والتي تتكون من ممثلين عن المواطنين المحتاجين إلى خدمات معينة أو التي تستلزم إصدار تشريع هي مثال لهذا النوع من الجماعات وينضم إليها أيضاً خبراء في موضوع القضية الاجتماعية وأخصائيو اجتماعيون يقومون بدور القيادة المهنية.

الأسباب التي أدت إلى استخدام القانون في العمل الاجتماعي:

لقد أحدث قرار المحكمة العليا سنة ١٩٥٤ ثورة في نظام التعليم الأمريكي وفتح بوابات واسعة لتشريعات الحقوق المدنية وحيث كانت مدارس الفصل العنصري متغلغة الجنور في أمريكا وأمرت المحكمة العليا بإلغائها وبذلك ألغت الفصل العنصري في التعليم ولكن هذا الحدث لم يحدث ببساطة أو بمعزل عن أحداث المجتمع والقانون كحل بل كان نتاج لتنظيم المجتمع والكفاح القانوني ويوضح هذا الموقف دور المنظمة والمؤسسات الاجتماعية سعيها الدائم في تعديل أو تغيير السياسات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية السائدة بما يتفق مع صالح المجتمع وسكانه والسعي الدائم لاستصدار التشريعات اللازمة لإصلاح الانحرافات أو الظواهر الانحرافية في المجتمع أو لتحسين الخدمات القائمة أو لإدخال خدمات جديدة بما يعمل على إشباع احتياجات السكان وحل مشكلاتهم وتكوين رأى عام تجاه مختلف المشكلات، ويعمل المنظم الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية في إطار الشرعية بحيث تكون التشريعات المقترحة أو السياسات الاجتماعية المعروضة أو الإجراءات والجهود المبذولة مشروعة وفي إطار القانون والنظام العام ولا يتعارض مع قيم المجتمع ومقدراته ومثال ذلك القضية التي رفعتها «المؤسسة القومية لحماية الملونين NAACP» للحصول على حق الأطفال الملونين في النقل بالأتوبيسات المدرسية وحق السود في أن يكونوا أعضاء في هيئة المحلفين.

وقد أنشأت «المؤسسة القومية لحماية الملونين» شركة قانونية خاصة بها في ١٩٣٩ ولكنها لم تفز بأى قضية قبل سنة ١٩٥٠، وتوج كفاح المؤسسة

بصدور قانون حماية المدنية ١٩٦٤ كذا فقد صدرت قوانين أخرى منها:

- إقرار حق التنقل
- إقرار حق الأبناء غير الشرعيين في الحصول على إعانة اجتماعية كاملة
- إقرار حق رعاية المسنين في البيوت
- إقرار حق مستأجرى الأرض في المعيشة في بيوت لائقة عليها.
- إقرار حق المريض في الحصول على الرعاية الصحية الفورية بغض النظر عن قدرته على دفع تكاليف العلاج.
- إقرار حق المريض العقلي في عدم احتجازه ما لم يكن خطراً على المجتمع وفي حالة احتجازه يعالج بالطريقة المناسبة.
- صدور قانون حق الطفل في التعلم سنة ١٩٧٥.

أهداف استخدام القانون في اطار طريقة تنظيم المجتمع: (١)
لقد استخدم منظمو المجتمع القانون كأداة فعالة لاهداف متعددة منها:

١- اطار فلسفى للعمل:
حيث يتشكل مجموعات عمل لها ايدولوجية واحدة مثل مجموعة عمل مؤيدة لصدور قانون رعاية المسنين وأخرى ضد ذلك. في مصر قانون بيع الأعضاء وآخر معارض ذلك بالنسبة للشريعة الإسلامية.

٢- المساهمة في تعديل تشريع أو اصدار تشريع جديد:
أي إصدار القوانين الخاصة بمشكلة معينة مثل: تغيير قوانين إيجار الأرض الزراعية، العلاقة بين المالك والمستأجر، قوانين الاستثمار، قوانين التقاعد المبكر عن العمل، حيث أن لكل قانون آثاره الإيجابية والسلبية وبالتالي التعريف بهذه القوانين له آثاره العديدة على أفراد المجتمع ويشمل ذلك ما يلي:

قام لجمع المادة العلمية لهذا الموضوع طلاب السنة الأولى ماجستير - كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٩م (خالد مجاهد، أيمن السعيد، عبدالفتاح أحمد، سحر صبحي، جيهان عبدالحمد، نهى نبوى، شريف محمود حسام رفعت، سعاد ابراهيم، طه فرج).

- أ- التعرف بالحقوق المدنية.
 - ب- التعريف بالوكالات القانونية.
 - ج- ترتيب الشكاوى القانونية في ملفات.
 - د- لفت نظر وسائل الإعلام إلى المطالب القانونية.
 - هـ- عقد الندوات الجماهيرية ضد اختراق الحقوق الدستورية.
 - و- التأكد من ملائمة السياسة العامة مع القوانين والقرارات.
- ٢- تحقيق أهداف سامية للمجتمع مقابل عقاب يقع على شخص أو بضعة أشخاص:
- مثل اختراق قانون معين للحصول على هدف سامي وهذا ما فعله «مارتن لوثر كينج» و«غاندي» عندما عرضوا أنفسهم للاعتقال في سبيل خدمة قضائهم. بالنسبة لمصر تعرض سعد زغلول، محمد فريد للنفي خارج البلاد ومن أجل قضايا بلادهم «حرية البلاد».
- ٤- إعلام الجماهير بحقوقها القانونية والدستورية:
- حيث يمكن من خلال وسائل الإعلام تعريف الجماهير بحقوقها مثل «حق المرأة في الإجازة لرعاية الطفل، حق المسنين في رعاية متكاملة من الدولة.. الخ.
- فلسفة القاعدة القانونية بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع:
- لكي نستطيع استخدام القانون فإن علينا أن نعرف ثلاثة أشياء عنه:
- يجب أن يكون لنا معرفة بالمفاهيم القانونية التي تهم القطاعات الأساسية من الجماهير.
 - يجب أن نعرف كيف نحدد النقاط الرئيسية الخاصة بمحتويات القوانين والتنظيمات وأحكام المحكمة التي تخص منطقة معينة.
 - يجب أن يكون لدينا معلومات أساسية عن النظام القضائي.

أولاً: المفاهيم القانونية الأساسية:

وهناك مفهومان أساسيان تسود الاهتمامات التشريعية الجماهيرية هما

-الحماية القانونية المتساوية

-طريقة إعمال القانون

١- الحماية القانونية المتساوية:

وبالطبع فإن حقوق الأفراد لا توجد من فراغ، وأن الدستور يسبغ الحماية على الأفراد وهو ما يتعارض أحياناً مع حق الحكومة في الحد من حرية الأفراد الذين يقتربون جرائم وبالطبع على المحكمة أن توازن بين حقوق الأفراد وحقوق الحكومة، والمحاكم في هذا المجال تطبق عدة اعتبارات وهي:

١- هل اهتمام الحكومة معقول أم لا؟

فمثلاً تضع الحكومة معايير معينة في الأشخاص الذين يقبلون في الجامعات وهذا يحد من حرية الأفراد ولكن بسبب معقول.

٢- هل اهتمام الحكومة يشكل قهراً؟ قانون الشركات القابضة بنسبة ٥٢٪ للأفراد و٤٨٪ للحكومة حيث أنه من غير المستحب أن تغطي الأفراد حقوقهم بسبب غير جدى فمثلاً لو صدر قرار من الكونجرس بأن يدهن الأفراد في ولاية «ماسا تشوستش» واجهات منازلهم باللون البني هنا فإن المحكمة تقف في جانب حرية الأفراد في اختيار اللون المناسب.

٣- على الحكومة أن توجه اهتمامها بحيث تتضمن أقل قدر من التدخل في حرية الأفراد. فمثلاً لو لاحظت الحكومة أن الألبان تفسد في محلات البيع فليس للحكومة أن تحظر بيع اللبن الطازج ولكن عليها وضع نظام للتفتيش على تجميد الألبان وبسترتها.

ب- طريقة أعمال القانون، حق التقاضي، ويشمل ذلك ما يلي:

١- حق التفاوض الدائم الذي يشير إلى المبدأ الدستوري في أنه ليس من

حق الحكومة التعسف في التعدي على حرية الأفراد مثل قوانين

العمال - اعتراض النقابات.

ب- حق التفاوض المؤقت الذي يشير إلى المبدأ الدستوري في أن المحكمة عليها أن تقبل شكوى الأفراد من اختراق حقوقهم.

ثانياً، معرفة نطاق القانون.

وهنا يجب علينا أن نعرف مدى انطباق قانون معين على حالة معينة كذا فإن علينا أن نعرف مجموعة الأحكام والنظم التي تدخل في نطاق اهتماماتنا وقد صدرت عدة كتيبات للتعرف بالحقوق القانونية لمجموعات معينة من الأفراد وهي موجودة ومتاحة في المكتبات العامة والخاصة وهي تعرف بالقوانين المحلية والقوانين الفيدرالية وبالطبع فإن هذه الكتيبات لا تغني عن عمل المحامين يعتمد على الإجابة على السؤال:

أمام أي محكمة يرفع القضية؟ هل محكمة محلية أم محكمة عليا فالمحكمة المحلية تختص بالفصل في قضايا محلية والمحكمة العليا تختص بالفصل في قضايا عليا تمس الدولة والمجتمع ككل.

المعوقات التي تواجه استخدام القانون في ممارسات طريقة تنظيم المجتمع:

بالرغم من التأثير الواضح للقانون فإن للقانون أيضاً حدود للتطبيق وهنا تنشأ عدة اختيارات صعبة أمام منظمي المجتمع ومنها:

- ١- من حيث أن القانون هو حرفة متخصصة جداً فإن استراتيجية الاعتماد على الإجراءات القضائية تجعل من الأفراد عاجزين عن اتخاذ إجراء بانفسهم وعندئذ نتساءل ما الفرق بين الاعتماد على المحامين والاعتماد على الموظفين الحكوميين أو على الاختصاصيين الاجتماعيين.
- ٢- تؤثر السمعة الشخصية لجماعات المعلم أو للاختصاصيين الاجتماعيين على المشرعين فكُلما كانت السمعة طيبة..كلما كان التأثير كبيراً على المشرعين.

- ٣- كلما شعر المشرعون بأن القضية الاجتماعية تهم قاعدة كبيرة من المواطنين كلما كانت استجابتهم لها أكثر ايجابية.

- ٤- الكثير من القضايا والمشاكل لا يمكن وضعها في اطار قانوني. فمثلاً تقبل المحكمة قضية الحق في التعليم ولكنها نادراً ما تقبل تنظيم عمليات التعليم نفسها مثل كثافة الفصول الدراسية.
- ٥- قد تنشأ عن القضية حكم عكس المطلوب من التقاضي.

بعض الأمثلة التطبيقية على المطالبة الشرعية

«استخدام القانون في العمل الاجتماعي»

وسوف نعرض بعض النماذج والأمثلة التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باعتبارهما أولى الدول التي أخذت بالخدمة الاجتماعية.

١- اتحاد المطالبين Claimantys Unions

شكل هذا الاتحاد من المواطنين المستفيدين من فوائد الإعانة الإضافية ولكل المواطنين المحتاجين لهذه الإعانة ويدعى هذا الاتحاد إلى المحاربة من أجل إتمامات المطالبين وتقديم الخدمات التي يحتاجونها ولضمان حقوقهم التامية. وقد شكل هذا الاتحاد في «برمنجهام» في عام ١٩٦٨ بواسطة مجموعة من المواطنين ويساعدهم مجموعة من الطلاب الدارسين للخدمة الاجتماعية في جامعة برمنجهام وقد حقق هذا الاتحاد النجاح على مستويين: أحدهما عندما حارب في بعض الحالات الفردية، والأخرى عند المناقشة العملية لتنظيم خدمات أعضائه مع مكاتب الخدمة.

٢- حركة حقوق الرعاية Welfare Rights

لم يكن اتحاد المطالبين بمفرده في المطالبة بضمان الحقوق، حيث كانت حركة حقوق الرعاية معها في هذا المضمار وتشابهت معها فيما يلي:

وفرت الحقوق للمتقاعدين، وضمت إنجاز العمل من خلال الإداريين. ولقد نجحت هذه الحركة في إظهار بعض المعلومات عن المتقاعدين وحقوقهم، وفي بناء أسلوب جديد في المؤسسات في بداية الستينات في أمريكا وهو المدافعة المهنية والتي قامت أساساً مع موظفي الرعاية لصالح المواطنين وكيف ساعد ذلك على تقويتهم وحصولهم على الحقوق المشروعة لهم.

٢- المدافعة في نيويورك:

يمثل هذا النوع من العمل التحرك المهني للمدافعة عن ضحايا المجتمع من الزوج حيث شاهد مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين في نيويورك مشاهد اضطهاد الزوج وتمثلت في اللافتات التي علقت على المباني والموضحة لعدم تاجيرهم للزوج، ويسقط السود في اللافتات الأخرى، وقد تبني هؤلاء الأخصائيين القضية والتي تعود إلى البيروقراطية العامة في المدينة، فعملوا على المدافعة القانونية مع مؤسسات رعاية الزوج لمحاولة إضفاء العدالة على أعمال البيروقراطية لإدارة الرعاية الاجتماعية وأنشأوا مكتب للمدافعة عن الزوج وفعواله شعار «عندما تذهب بمفردك لإدارة الرعاية فإنهم لا يلتفتوا إليك وعندما تذهب مع الأخصائي فالأمر سيختلف كثيراً». وعمل الأخصائيون على إنشاء مراكز للجيرة كانت مهمتها التعامل القانوني مع الحالات المختلفة لمحاولة نصرتها على الإدارة الحكومية، وعملت هذه المراكز على تنظيم المستفيدين من الرعاية لدرجة أنهم عندما يذهبون إلى مراكز الخدمات فإنهم يهددون الموظفين بأنه إذا لم يستجاب لمطالبهم فسوف يحضرون كل زملائهم معهم وقد نتج عن هذا العمل زيادة رعاية الزوج المستفيدين من خدمات الرعاية أكثر من قبل وظهر التحسن في ملابسهم ومساكنهم وتغذيتهم، والكثير منهم أصبح له تليفونات، ويعود ذلك للمجتمع الذي يسمح لهم بالتحرك نحوه في مناخ ديمقراطي.

٤- حركة الإسكان Housing action

شكلت جماعات عمل المنازل من المستأجرين من أجل تحسين أوضاع منازلهم ولضمان إعادة السكن. وللتأثير على خطط التحسينات مع العمل على إيقاف تزايد أجر المساكن. ونجحت هذه الحركات في دفع السلطة المحلية لتغيير سياستها لتقبل مسؤوليتها في إعادة التاجير للمستأجرين وإعاد تأثيث المنازل.

٥- الحركة الطلابية Student action

قدمت جماعات الطلاب الأمثلة الناجحة لتدعيم الجماعات المحلية التي ظهرت في قيامهم بعملين هامين:

الأول: إعداد الشوارع ولكبار السن من خلال تخصيص حارات لهم والمظلات الواقية حيث قام بها الشباب من خلال معسكرات العمل.

الثاني: مشاركتهم في عمليات المطالبة تدعياً لجماعات العمل الاجتماعي.

٦- التأثير على المشرعين خارج المجالس التشريعية:

يوضح هذا النوع من العمل الاجتماعي تدخل الأخصائي الاجتماعي للتأثير على الهيئة التشريعية في المجتمع من خلال دور جديد للأخصائي يسمى بدور «المؤثر المهني» من خلف الردهات للتعامل مع ضحايا الاغتصاب بعد أن أصبح الاهتمام الصحفي منصباً على هذه الحوادث، ولقد تحركت جمعية الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع هذه المشكلات عن طريق كتابة رسمية لوزير الداخلية تقترح فيه أن يصبح الأخصائيين الاجتماعيين جزءاً من الفريق الذي يتعامل مع ضحايا الاغتصاب، ولم يتوقف الأمر على هذا بل تطلب الأمر تغيير التشريعات الموجودة وإصدار تشريعات جديدة مناسبة لمكافحة الاغتصاب.

وبدأوا هذا الدور باتباع الخطوات التالية:

١- بدأت المهمة قبل فترة الانتخابات عندما اختبر المؤثر المهني من خلف الردهات المرشحين أمام ذواتهم الانتخابية وناخبهم.

٢- أقيمت علاقات مع كل الأطراف وتوفير المعلومات وكتابة خطابات صادقة للسياسيين الأصدقاء والمساعدة بنسخ من القوانين المقترحة واختبار هذه القوانين خلال جلسات الاستماع.

٣- تبادل المساعدة مع مؤثرين مهنيين آخرين كما عمل مع كبار البيروقراطيين حيث أنهم سينفذون مشروعات القوانين إذا ما أجازت وصدرت.

٤- عند عرض مشروع القانون عملوا على فتح القنوات مع أحزاب المعارضة واستخدموا كل جوانب العملية التشريعية.

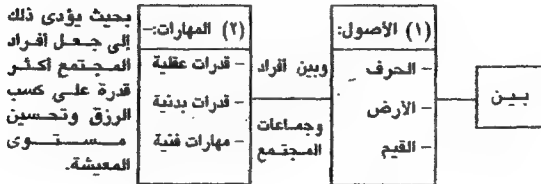
خامساً: مدخل سبل المعيشة المستدامة،

Sustainable Livelihoods' Approach

ما المقدود بسبل المعيشة المستدامة،

اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمدخل جديد يستهدف رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المناطق الحضرية.. وهو ما أطلق عليه «مدخل سبل المعيشة المستدامة» (SLA) وهذا المدخل يعتمد في المقام الأول على تنمية الأصول. ASSETS أى ما يملكه المجتمع من أرض، جهد، مهارات، حرف والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة بما يمكنه من مواجهة التحديات التي تعوق تحسين مستوى المعيشة ليس الآن فقط ولكن أيضاً في المستقبل حيث تكون قد توفرت لدى المجتمع كوحدة واحدة امكانيات التحرك الجماعي لمواجهة هذه المشكلات في المستقبل بالاعتماد على أنفسهم. بالإضافة إلى اسهام متخذى القرارات في المجتمع في الجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة حيث تتأثر معيشة أفراد المجتمع بالقرارات السياسية التي تتخذها السلطات المحلية.. على أن يكون التدخل من الجهات المانحة متمثلاً في تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية الأصول.

وعلى هذا يعتمد تطبيق «مدخل سبل المعيشة المستدامة» على التكامل والتعاون.



فيما يلي نشير إلى هذا المدخل من حيث:

- ١- التطبيق في المجتمع الريفي والحضري.
 - ٢- العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة ومداخل التنمية الأخرى.
 - ٣- الدراسات التي تمت في البيئة المصرية ومدى قربها أو بعدها عن هذا المدخل.
- ثم نعرض بعد ذلك لمنطقة «العسال وعزبة جرجس» بشبرا لتوضح
الاصول الموجودة والمهارات المتوفرة لدى الأفراد والجامعات الذين يعيشون
في هذه المنطقة بها ورسم خطوط المستقبل لهذه المنطقة.

شكل (١) يوضح مدخل سبل المعيشة المستديمة في كل من الريف والحضر

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
النشأة	تم تنفيذ في الريف من الخمسينات على يد كل من روس، جاك رولمان، كما ظهرت بوادره في تجربة المهندس محمد إسماعيل في المنایل وشطانوف في ريف مصر في محافظة قليوب والمنوفية عام ١٩٣٩.	مدخل حديث في الحضر ولم يتم تجربته بعد بأسلوب متكامل وبواسطة هيئات محلية واجنبية.. وتمت محاولات من خلال دراسات عن التدخل المهني قامت بها كلية الخدمة الاجتماعية من خلال مشروع اليونسيف في بولاق الدكرور وشبرا الخيمة عام ١٩٧٥م ودراسات التدخل المهني لطلاب الماجستير والدكتورا.
الهدف	التركيز على التحرك الجماعي لمواجهة المشكلة وبواسطة الناس أنفسهم أو على الأقل التعرف على اصولهم والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن مع تحريك أفراد المجتمع للاستفادة من المهارات المتوفرة لديهم.	نفس الهدف
إمكانية التطبيق	يسهل تطبيقه في الريف لوجود تجانس بين أفراد المجتمع سيادة الكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.	يواجه بعض الصعوبات في الحضر لعدم وجود تجانس بين أفراد المجتمع وتعقد الاحتياجات وتعديها مع غياب القدوة.
وحدة العمل	الأفراد - الجماعات	الأفراد - الجماعات - التكتلات.

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
الاستراتيجيات	العمل الجماعي	العمل الجماعي
الأدوات	<ul style="list-style-type: none"> - جماعات المهام - اللجان - المناقشة الجماعية - الاجتماعات 	نفس الشيء
آليات العمل	أصحاب المكنة في المجتمع «العمدة- شيخ الخضر «مؤثرين»	أصحاب المصلحة الحقيقية «الفقراء» مؤثرين
العائد النهائي	أن يتم مواجهة المشكلة من خلال الجماعة	نفس العائد
دور الذي يعمل مع المجتمع أخصائي اجتماعي... الخ	المعالج- المحرك- الخبير	المثير- الخبير- المدافع- الممكن
نوعية المشكلات التي تستدعي التدخل	عدم القدرة على مواجهة المشكلات- قلة الحيلة وعدم التحديد الدقيق للمشكلات.	نفس النوعية بالإضافة إلى- مشكلات عدم التجانس السكاني- العنف- البطالة- الانحرافات الاجتماعية.
وحدة العمل	المجتمع المحلي- جغرافي	الناس (قطاعات) وظيفي- رجال- شباب- مرأة
النظر إلى القوة في المجتمع	إشراك بناء القوة في العمل وتجنب الصدام معه.	العمل مع بناء القوة ويمكن الصدام معه في حالة تعارض المصالح- القتالير على متخذ القرارات.
دور أفراد المجتمع	ممثلون في حل المشكلة.	ممثلون ومفاعلون في حل المشكلة والوصول إلى قرارات.
الاستراتيجية المناسبة	تفاوض- اقناع	تفاوض- اقناع- لوبي- تهديد.

العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة والمدخل الأخرى في التنمية
مثل مدخل حل المشكلات، و مدخل المطالبة،

المقارنة	المدخل الأخرى	مدخل سبل المعيشة المستدامة
الأهداف	ملء الفراغات	التركيز على تولي القوة والضعف في المجتمع والعمل على الارتقاء بمستوى المعيشة ليكون في مستوى لائق من خلال استخدام الأصول والمهارات.
الاستراتيجيات	العمل على مواجهة المشكلات التي يعبر عنها أفراد المجتمع.	العمل على الاستفادة من القنرات التي يعبر عنها أفراد المجتمع. وتقوية الفئات الضعيفة أو أصحاب المصلحة في المجتمع أو نوى المهارات المشتركة
نوعية المشكلات	اقتصادية- اجتماعية- سياسية- ضعف العلاقات- الفقر	عدم العدالة في توزيع الثروات والمهن والحرمان الشديد من الخدمات- الفقر
الدور المهني	مساعدة- خبير- معالج	ممكن- مستير- محرك-مفاوض
الأدوات	لجان- اجتماعات	مناقشات جماعية- مؤتمرات- اجتماعات
المؤسسة المناسبة	جمعيات تنمية مجتمع	جمعيات أهلية NGO
التكتيك المناسب	اتصالات مفتوحة	اتصالات مفتوحة+ العمل المباشر
دور أفراد المجتمع	مشاركون	مشاركون ومدافعون عن حقوقهم.

في اطار ما سبق عرضه نلاحظ أن هذا المدخل -Sustainable Livelihoods Approach

يستهدف ما يلي:

- ١- كيفية مساعدة الناس على مساعدة انفسهم بانفسهم.
 - ٢- تنمية القدرات والمهارات المتوفرة لدى افراد المجتمع.
 - ٣- تقوية الاصول «عادات- تقاليد- مهارات- قدرات ابتكارية..الخ»
 - ٤- التركيز على العمل الجمعى وليس العمل الفردى.
 - ٥- مساعدة الفقراء كمشاركين وليسو كطالبى مساعدة او معونة.
 - ٦- تقدير الظروف والاوزاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيش فى اطارها المجتمع.
 - ٧- حث متخذى القرارات فى المجتمع على الاشتراك فى تنفيذ البرامج التى يحتاج إليها المجتمع على اعتبار أنه لا يمكن عزل المتغيرات السياسية والاقتصادية عن المتغيرات الاجتماعية.
 - ٨- تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الاصول فى المجتمع وليس تقديم الاموال لمواجهة الاحتياجات.. حيث أنه من خلال المعونة الفنية يمكن للمجتمع أن يعتمد على نفسه وينمى موارده.
- وإذا تسألنا عن إمكانية تطبيق هذا البرنامج فى المجتمع الحضرى المصرى.. سوف نلاحظ ما يلى

١- أن هناك عدة تجارب تمت بواسطة كلية الخدمة الاجتماعية «جامعة

حلوان» أخذت عدة اتجاهات هي: Residual Approach

(١) اتجاه يركز على ملء الفراغات «أى الكشف عن احتياجات المجتمع ثم لفت نظر الجهات المسئولة بالمجتمع لمواجهة هذه الاحتياجات» ومنها:

١- التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية

متخلفة كأساس لتحقيق التنمية المتكاملة على مستوى الجيزة الحضرية «امابة» عام ١٩٨٧.

٢- احتياجات الرعاية الاجتماعية في مجتمع صحراوي «شمال سيناء»

٣- المناطق الحضرية المتخلفة دراسة الاحتياجات سكان الدريسة- مدينة السويس.

٤- تحديد أولويات احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة «ضاحية السلام- العريش»

وكل هذه الدراسات استهدفت تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية ثم أوصت بضرورة اشباع هذه الاحتياجات أو مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وهذا النوع من الدراسات بعيد عن مدخل سبل المعيشة المستدامة.

٢- اتجاه يركز على سكان المناطق الحضرية «غير المخططة» وخاصة ما يتصل بخصائص السكان:

وهذا الاتجاه يقرب كثيراً من مدخل سبل المعيشة المستدامة.. حيث انه يبرز الاصول الخاصة بهذه المجتمعات، والمهارات المتوفرة لديها وإمكانات السكان.. ومن هذه الدراسات:

١- النمو العشوائي للمدينة «دراسة في علم الاجتماع الحضري» مع التطبيق على امتداد مدينة القاهرة.

٢- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية.

٣- الهامشيون الحصريون، دراسة لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة طنطا.

٤- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضري العشوائي، دراسة بمدينة طوخ- قلوبية.

٥- دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائي داخل مدينة القاهرة.

- اتجاه يركز على التدخل المباشر مع المجتمع وحلته على المشاركة وكذلك العمل مع القيادات.

وجعلها على التعامل مع المجتمع.. وهذا المدخل قد يكون الأساس الذي يركز عليها مدخل سبل المعيشة المستدامة.. إلا أنه من خلال تحليل ما توصلت إليه هذه الدراسات والتي يطلق عليها في مهنة الخدمة الاجتماعية... دراسات التدخل المهني Social intervntion

يمكن أن تستفيد من هذه الدراسات في التوصل إلى بعض الأسس التي تفيد مدخل سبل المعيشة المستدامة حيث أن هذه الدراسات تستهدف ما يلي:
١- تنمية الجهود الجماعية للسكان.

ب- تدريب سكان المجتمع على خدمة أنفسهم بأنفسهم.
ج- حث سكان المجتمع على المطالبة بحقوقهم من خلال التأثير على متخذي القرارات بالمجتمع.

د- اكتشاف أصول المجتمع «المهارات- القدرات- الحرف»
هـ- ضمان استمرارية العمل بعد انتهاء المعونة الفنية المقدمة من جانب الأخصائي الاجتماعي.

و- الوصول إلى حالة من الاستقرار بين أفراد المجتمع.
ز- أن يقتصر التدخل فقط على ما يطلبه أبناء المجتمع من معونة فنية أو مهنية.

ومن الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه:

- استئثار سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة «بولاق الدكرور».
- الجهود الذاتية ودورها في الارتقاء بالمجتمعات القديمة -دراسة مطبقة على عزبة الإباصر العشوائية عين شمس.

• أسلوب القادة الشعبية في تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلي.

• تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزي القوة الاجتماعية.

• التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجمعية المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجي الجامعات.

• استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة في تنمية المجتمع المحلي الحضري.

• الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلي.

وهناك العديد من هذه الدراسات والتي استهدفت جميعها.. التدخل المباشر مع المجتمع من خلال شخص متخصص مهنيًا في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.. وغالباً ما يكون صاحب برنامج التدخل المهني هو الباحث نفسه.. وأحياناً يتم تدريب أحد الاختصاصيين الاجتماعيين للقيام بهذه المهمة.

وفي إطار برنامج التدخل المهني يتم التعامل مع الأصول.. الخاصة بكل مجتمع على حدة.. ويتم التعرف على الجوانب التي يمكن الاستفادة منها مثل «القيم - العادات - التقاليد... كجوانب معنوية وكذلك التعرف على المهارات والحرف كجوانب مادية» حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى قيام المجتمع.. أو جماعات منه بمواجهة المشكلات التي يعانون منها إلا أن هذه الدراسات عبارة عن جهود متناثرة وغالباً ما يعود المجتمع إلى سابق عهده بعد انتهاء فترة لتدخل المهني.. حيث لا تتم المتابعة المطلوبة من جانب الباحث وعلى هذا ظل هذه الدراسات على الأرفف ونادراً ما يستفاد منها.

• في إطار ما تقدم نرى أن هناك أهمية لهذا المدخل خاصة مع المجتمعات المحلية في المجتمع الحضري لمواجهة بعض العوامل التي تعاني منها هذه المجتمعات مثل «السلبية - افتقاد العلاقات الدولية - الإغتراب - عدم الانتماء - تعقد وتدخل المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع».

• أن برنامج سبل المعيشة المستدامة يركز على جانب مهم وهو «التمكين» أو كيفية قيام المجتمع على خدمة نفسه بنفسه.

• أن هناك خصائص يتميز بها كل مجتمع عن الآخر وبالتالي يعد التعرف على هذه الخصائص والأصول من الجوانب الأساسية لخدمة المجتمع وهذا لا يتحقق إلا من خلال مهارات عالية في الاتصال والتحليل والتدخل وقدر كبير على كسب ثقة الناس والتعايش معهم.

الاجراءات المنهجية التي استخدمت:

أولاً: الأدوات التي استخدمت في هذه الرسالة:

تم استخدام عدة أدوات ساهمت في الحصول على البيانات سواء ما كان منها متعلقاً بالجانب النظري أو الجانب الميداني حيث تم استخدام ما يلي:

(١) الدراسة المكتبية.. للحصول على الدراسات المتعلقة بهذا المدخل سواء ما كان مرتبطاً بالتنمية أو الدراسات الخاصة بالتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية.

(٢) الملاحظة المباشرة بالمعيشة.. حيث أن مقدم التقرير من أبناء الشياخة وفي نفس المنطقة وعاش فيها ما يقرب من ٣٠ عاماً وما زال يتردد عليها كما أنه أحد القيادات بالمنطقة وبالتالي هذا الوصف يعكس تجاربه وخبراته بالمنطقة.

(٣) المقابلات الشخصية.. مع الأهالي وبعض القيادات الطبيعية بالمنطقة سواء كانوا من أعضاء المجلس المحلي الشعبي أو من القيادات التي لا تشارك في العمل السياسي وكذلك مع أصحاب الحرف المنتشرة بالمنطقة وقد بلغ عددهم «٤٠» شخص.

(٤) المناقشات الجماعية Group Discussions وكانت مع عدد من التجمعات بالمنطقة وكانت بمقهى المعلم يحيى والمعلم الرومي.. وكما استهدفت التعرف على بعض الأصول التي يمكن الاعتماد عليها

لمواجهة مشكلات المنطقة كما أنها كانت من العوامل الأساسية لايضاح الصورة أمام الأهالي والذين كانوا يتسألون عن أسباب الاجتماع معهم وخاصة وأنتى ابن المنطقة.. فكانت المناقشة الجماعية وسيلة فعالة للتعرف على كثير من الجوانب وايضاح الاهتمامات المختلفة لدى الأهالي وقد شمل ذلك ١٥٠ فردا من أبناء المنطقة.

ثانياً، وحدات المعاينة:

العينية	العدد
قيادات بالمجلس المحلي والمحافظة	٢٢
قيادات طبيعية	١٨
أفراد من المجتمع «العسال»	٨٠

• وقد تم الحصول على هذه العينة من خلال الحصر الشامل لجميع أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس المحافظة وكان المتواجد يتم فقط وقت اجراء الدراسة (٢٢).

• وتم الحصول على القيادات الطبيعية المثمرة بالمنطقة وبلغ عددهم (١٨) فرد.

• أما بالنسبة للعينة من أبناء المنطقة فقد كانت عشوائية لعدم وجود اطار عام للعينة وصعوبة عمل ذلك حيث يحتاج إلى جهد كبير.

ثانياً، المنهج المستخدم:

لقد استخدم الباحث أحد المناهج البحثية التي لاتميل إلى استخدام الضبط العلمى وهو «البحث السريع بالمشاركة - Rapid Participatory Re-search» وهذا النوع من البحوث قام به الباحثون في مجال التنمية لتحليل الفرص المتاحة أمام المجتمع لمواجهة المشكلات والعمل على تقدير الاحتياجات أو تحديد المشروعات وترتيبها حسب الأولوية.

ويتطلب هذا النوع من البحوث:

- احترام أعضاء المجتمع.
- الاهتمام بما يقولونه ويوضحونه ويفعلونه.
- إيجاد الأساليب التي تمكن أعضاء المجتمع من التعبير عن المشاركة وتحليل ما لديهم من بيانات.
- التانى وعدم الاندفاع وترك الحرية لأفراد المجتمع لعرض مشكلاتهم والتعرف على أصولهم.

• لا يغالى هذا المنهج فى جمع المعلومات بل يركز على الأشياء الضرورية والتي تحقق الهدف الأساسى للدراسة بالإضافة إلى التحليل الفورى للمعلومات التى تم جمعها وبالتالى الاستفادة منها الاستفادة القصوى قبل أن تفقد أهميتها بمرور الوقت.

حيث أن السمة التى تميز البحث السريع بالمشاركة عن الأبحاث التى تعتمد على المسح التقليدى هو الوقت القصير الذى تستغرقه وقلة تكاليفه والمرونة التى يتسم بها، كما أنه يرفع من درجة وعى الناس بمشكلاتهم ويقترح حلولاً عملية ويساعد الناس على تحليل القضايا والمشاكل المعقدة.. وأظن أن هذا المنهج يتناسب مع مدخل سبل المعيشة المستدامة.

ثالثاً: الوصف الاجتماعى لمنطقة العسال وعزبة جرجس،

أى فرد نشأ فى مصر.. وبصفة خاصة القاهرة وعاش فى أحيائها الفقيرة وتجول فى شوارعها القديمة وفى بعض المناطق الحضرية التى اكتظت بالسكان دون تخطيط عمرانى يعرف خصائص منطقة «العسال وعزبة جرجس» كأحد مناطق القاهرة الفقيرة.. المليئة بالسكان..والتي تحتاج إلى تخطيط عمرانى شامل..والى استثمار جهود ابنائها ليساعدوا أنفسهم على تخطي المشكلات المحيطة بهم.

ولقد كان اختيار منطقة العسال وعزبة جرجس، لأسباب عديدة أهمها:

• أنها من المناطق الفقيرة جداً بشيخة العطار.. حيث يلاحظ على هذه الشياخة أنها تنقسم إلى ثلاث مناطق.. المنطقة القريبة من مستشفى شبرا العام تنقسم بدوى الدخول المرتفعة والمنطقة القريبة من شارع أحمد بدوى يقطنها ذوى الدخول المتوسطة.. أما هذه المنطقة «العسال وعزبة جرجس» وهى فى وسط شيخة العطار فهى فقيرة جداً.

لا يوجد أى جمعيات أهلية قوية تقوم بدور بارز فى المنطقة.. ويوجد عدد من الجمعيات خاصة ببعض البلاد التى تسكن المنطقة وتشكل ثقل اجتماعى أو كثافة سكانية عالية مثل «جمعية أبناء العنامة» ودورها محدود للغاية وإمكاناتها ضعيفة للغاية وتوجد بلخ منطقة عزبة جرجس والعسال وجمعية أبناء القصاروة ودورها فعال إلى حد ما وتوجد فى الجهة الأخرى من أحمد بدوى والملاصقة لمحطة مصر والإمكانات الخاصة بها جيدة بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الخدمات التى تقدمها المساجد والكنائس بالمنطقة لمن يطلب منها المساعدة.

• غالبية السكان الذين يقطنون هذه المنطقة يعيشون تحت خط الفقر - إذا جاز لنا أن نعرف الفقراء بأن دخلهم الشهري يقل عن ٥٠ جنيه، وأنهم يحتلون مساحة من الأرض لا تتجاوز ١٠ سم، وأن للوجبات الغذائية المتكاملة يكاد يكون منعماً.. الخ هذه السمات التى يمكن أن يعرف بها الفقراء.

• أن هذه المنطقة يوجه بها عدد من الكرف التى يمكن تشجيعها والاستفادة منها لخدمة السكان أنفسهم وكذلك البيئة المحلية مثل «سفرة العربيات - صنع المراجيح - تنقية ريش الحديد - صناعة المعادن وتشغيلها.. الخ»

كما يوجد بها نسبة كبيرة من العربية الذين يواجهون مشكلة انقراض هذه النوعية والتحول القسرى إلى استخدام العربات وبلغ عددهم

٢٦٥ فرد... كما أنهم يشكلون خطراً كبيراً على صحة البيئة حيث يغلقون شوارع بأكملها بالمواشي الخاصة به «حمير- أحسنه» بالإضافة إلى عربات الكارو.. دون توفر أى مقوم من مقومات الصحة الخاصة بهم أو بالسكان ذو الحظ السيئ الذى أتى بهم إلى السكن فى هذه المنطقة.

خريطة توضح المنطقة

شارع أحمد بدوى									
مسكن أحمد بدوى					شارع الباجورى				
مسكن أحمد حلمى	السيد	عبد الرحمن	المستوفد	سعد قاسم	محمد	عبد الوهاب	حارة قناوى		
	نصف الغالي منخفض للغاية						حارة شعبان تبع العريجية		
							حارة عبد الخالق منصور		
							تبع عريجية		
							حارة محمد جاد		
							الانقلا		
							حارة عبد الله		
							مسكن متان من الموشة		
							ورشة سمعان		
							مسكن متان المعيشة		
							مدرسة		
							حارة الهندى		
شارع العطار					جرس كامل قنساوى				

حارة الهندي = مساكن عشوائية
ورشة سمعان = مساكن عشوائية - طرقات غير مهيأة - تكثر بها ورش الحدادة - محلات البقالة - ويلاحظ سوق خضار.
حارة عبدالدايم = مساكن عشوائية - لا يوجد انارة - لا يوجد مياه - صرف صحي سيء
حارة محمد جاد = بها سوق خضار ويكثر بها محلات البقالة والجزارة وبعض الحرف البسيطة «محلات احذية - سمكية - أدوات صحية»
حارة عبد الخالق منصور = مجتمع كبير للعريجين ويكثر بها مخلفات روث الحيوانات.
حارة شعبان = مغلقة تماماً بالعريجية.
شارع محمد كسبر = من الشوارع الرئيسية وانظف شارع بالمنطقة في الجزء الأول أما الجزء الثاني الأخير حتى شارع العطار فهو «عشوائي للغاية» تكثر به محلات البقالة - الجزارة - القهوة - بعض الحرف البسيطة.
السيد عبدالرحمن = منطقة عشوائية.
المستوفد = كثافة سكانية مرتفعة جداً وعشوائي للغاية.
سعد قاسم = منطقة عشوائية.
محمد عبدالوهاب = مليئة بالمساكن العشوائية.

بيانات أساسية خاصة بالمنطقة

العنصر	منطقة عزبة جرجس والصال	ملاحظات
المساحة	٢١٦٠٠٠٠ م ^٢ ٢٢٠ × ٥٠٠ م	نسبة ٥١٪ من شياخة العطار.
اجمالي عدد السكان	٣٠٢٩٠ « عام ١٩٩٨ »	بنسبة ٤٩٪ من شياخة العطار.
عدد الوحدات السكنية	١٠٠٠٠ وحدة	
عدد العقارات	١١٠٠ عقار	
الكثافة السكانية	٢٧ فرد / ٢١٠٠ م ^٢	
عدد الحارات والأزقة والعطوف	١٩١	نسبة ٧١٪ من شياخة العطار.

الخدمات المتوفرة في المنطقة:

نوعية الخدمة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	ملاحظات
الخدمات التعليمية:			
مدرسة العطار الابتدائية	١١	٤٢١	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة العطار الثانوية بنات	٢٥	٥٥٧	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة راهبات الراعي الصالح	٥	٦٠	مستوى الطلاب فقير جداً
مدرسة للوحدة العربية	٢٢	١٠٠٠	
خدمات أخرى	العدد		ملاحظات
- مستشفيات عامة	-		يوجد مستشفى شبرا الحام لكل الحي
- الوحدات الصحية	١		وليس لشياخة العطار قط.
- مراكز تنظيم الأسرة	١		توجد وحدة صحية لمساكن أحمد حلمي.
- نادي الشباب	-		يوجد مركز لتنظيم الأسرة بمساكن
- جمعيات نسائية	-		لأحمد حلمي التابعة لشياخة العطار.
- ساحات شعبية	-		-
	-		-
	-		-

رابعاً، الأصول Assets الخاصة بسكان منطقة الدراسة، العسال وعزبة جرجس،

١- السن: معظم سكان هذه المنطقة من الشباب «حيث تبين من مقابلات الباحث» أن الشباب يشكلون ٥٧% من سكان المنطقة والذين يبلغ متوسط أعمارهم ٣٢,٨ سنة.

٢- الحالة التعليمية: لوحظ ارتفاع نسبة غير المتعلمين بين أرباب الأسر ٥٥% وبين السيدات إلى ٩٢% أما أبناء الأسر فقد انخفضت نسبة الأمية إلى ٢٣% حيث أن معظمهم يلحق الأبناء بالتعليم.. إلا أنه لوحظ أن نسبة التسرب من التعليم الابتدائي والمتحقيين بورش المنطقة وهم دون سن العمل قد بلغت ١٧,٨ «نسبة كبيرة تستدعي التدخل».

٣- الحالة الاجتماعية: لوحظ ارتفاع نسبة الإعالة بين سكان هذه المناطق بالرغم من ضيق السكن حيث كان هناك ١١% يعولون ذويهم «الأم، الأب، الجدّة... الخ» كنوع من التكافل الاجتماعي ولوحظ أن هناك من هو تزوج باكثر من واحدة وإن كانت نسبتهم بسيطة ١٢%.

٤- الأصول الأولى للسكان: معظم سكان هذه المنطقة من أبناء الوجه القبلي ٧١% ومن محافظات سوهاج واسيوط ونسبة ٢٩% من محافظة المنوفية، ونسبة ١٠% من محافظات أخرى «الشرقية- قليوبية- الاسكندرية- الغربية- البحيرة». وقد بلغ متوسط سنوات الإقامة في هذه المنطقة بالنسبة للسكان «١٥,٩ سنة».

٥- الحالة المهنية «نوعية الحرف والمهن والوظائف السائدة في المنطقة»: أبرزت المقابلات التي تمت مع سكان المنطقة وكذلك معاشة الباحث لهذه المنطقة أن معظم سكان منطقة العسال وعزبة جرجس يمارسون الأعمال الحرفية ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وتستمد الحالة المهنية لسكان المنطقة خصائصها من طبيعة الموقع الإيكولوجي الذي تقع فيه شياخة العطار والتي تضم «العسال

وعزبة جرجس، وقربها من محطة مصر للسكة الحديد ووجود أنشطة تجارية مما انعكس بالتالي على المهن السائدة بالمنطقة حيث لوحظ ما يلي:

أ- انتشار الباعة الجائلين وكذلك الذين ليس لهم محل تجارى ويقومون بجوار المنازل فى الحوارى والأزقة وكلها بضائع بسيطة وأحياناً تكون ذات تأثير يبالغ على الصحة العامة وبصفة خاصة الأطفال مثل باعة الحلوى والفواكه غير الجيدة.

ب- الحرف السائدة: ورش السمكرة والنجارة، صهر الحديد... وجميعها خالية من عوامل الأمن الصحى ويعمل بها أطفال دون سن العمل وكذلك توجد «البقاله» - الجزارة - المكوجية - الأحنية..

ج- أصحاب الوظائف الحكومية والقطاع الخاص... ونسبتهم بسيطة ومعظمهم من ذوى الدخل المحدود والذين وجدوا فى هذه المنطقة ما يحقق لهم الموائمة بين الدخل والمسكن الرخيص.

د- حرف مضره بالصحة.. حيث يوجد شباب وأطفال يعملون فى تنقية رايش الحديد والرصاص وهى أعمال مضره بالصحة العامة للأطفال الذين يعملون بها حيث يوجد تجمع فى حارة عبدالخالق منصور وتجمع آخر ملاحق لمساكن أحمد حلمى ولا يوجد أى نوع من الرعاية لمن يعملون فى هذه النوعية.

هـ- أعمال أخرى.. يوجد بالمنطقة أكبر تجمع للعريجية ٢٦٥ فرد يحتلون حارتين «حارة عبدالخالق منصور، حارة شعبان» حيث يوجد ما يقرب من ٣٥ عربة كارو بالمواشى الخاصة بهم... منتشرة بالمنطقة ويواجهون مشكلة البطالة نظراً للقرارات الحديثة بتقليص عربات الكارو وإحلال بدلاً منها عربات النقل.

ومن تحليل آراء الناس حول المهن والحرف التى يقومون بها ومدى نواجيتها لاحتياجاتهم لوحظ أن نظرهم للعمل ترتبط على أساس أنه يوفر

لهم الأكل والشرب وإذا توفر ذلك فلا ضرورة للعمل بالإضافة إلى سيادة معايير الحظ والقدرية «أصرف ما في الجيب ياتيك ما في الغيب» «وإنا مالى. الحكومة تعمل كل شيء» وكلها معايير تؤثر على سلوكهم الاجتماعى نحو البحث عن العمل أو المشاركة فى أنشطة مجتمعية وتتطلب التدخل لجميع جهود الأهل والتأثير على محتوى تفكيرهم.

وقد أشار أصحاب بعض المهن مثل «النقاشة- التبليط- البياض.....» أن أعمالهم ترتبط بمواسم معينة..... كما أنهم لا يمتلكون الأدوات الحديثة التى تستخدم حالياً وبالتالي فإن معظم نشاطهم مع سكان هذه المناطق الذين غالباً ما يقسطون عليهم الأجر.

ولقد لوحظ أن هناك بعض الشباب المتحمس الذى شق طريقه فى الحياة ويعمل خارج المنطقة وبأجور مرتفعة جداً إلا أن نسبتهم لا تتعدى ١,٢٪ ومعظمهم كان يعمل بدول الخليج.

كما لوحظ أن نسبة العمل بين الإناث قليلة جداً ولا يفضل أرباب الأسر إرسال أبنائهم من الإناث للعمل خارج المنطقة.

ويوجد سوق خضار بالمنطقة يعمل به كثير من أبناء المنطقة من الشباب والأطفال ويقوم كبار السن وبعض المعروفين بالمنطقة بالبيع من خلال العربات حيث لا يوجد محلات خاصة بالسوق.

وعلى هذا نلاحظ أن مواجهة مشكلة انخفاض الدخل فى هذه المنطقة تعالج من خلال،

- ١- عمل رب الأسرة بالإضافة إلى الأبناء.
- ٢- المساعدات التى يوفرها بعض أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب وتكثر خلال مواسم الانتخابات.
- ٣- بعض الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى الجوامع والكنائس.
- ٤- اقتراض السكان من بعضهم.
- ٥- الشراء بأجل من محلات البقالة وغيرها.

٦- مساعدات من وحدة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة.

وبالنسبة للمهن يمكن أن نتحدث عن الأصول Assets وخاصة وأنه قد لوحظ ما يلي.

أ- وجود بعض الحرف التي تحتاج إلى تنمية وتدعيم مثل تشكيل الحديد.. فقد لوحظ أن من يمارسها لا يعرف القراءة والكتابة وأنه يمكن إمدادهم ببعض الأدوات الحديثة وتدريبهم عليها وبالتالي نقل من أصابتهم أثناء العمل وتزيد من وحدة الإنتاج وكذلك الدخل.

ب- العربية.... نمط من انماط الحرف المهددة بالانقراض وعدد الأسر التي تمارسه ليس بالقليل فيمكن من خلال إعادة تدريبهم وتوجيههم إلى حرف أخرى أن نحد من مشاكل مستقبلية للحارة حيث ذكر لي بعضهم ماذا يفعلون إذا لم يجدوا مصدر رزق آخر.... «أنهم سوف ينقلبون إلى حرامية».

ج- الذين يعملون في أعمال مضرّة بالصحة «أعمال ريش الحديد» يمكن أن توفر لهم الآلات التي تقوم بعمل ذلك.

د- الباعة الجائلين «مصدري المرض» لأبناء المنطقة يمكن الاستعانة بالعربات الحديثة «متعددة الأغراض» التي تقوم بتزويجها وزارة التموين حتى ولو أعطيت لهم بالمجان من خلال إحدى المنح من الصندوق الاجتماعي أو أي جهة محلية أو دولية أو الاستفادة بجهود التنظيمات السياسية والشعبية في ذلك أو تعطى لهم بالتقسيت المريح جداً.

٦- حالة المسكن:

• المنطقة عبارة عن عدة شوارع رئيسية هي «شارع محمد كسبر، شارع الباجوري، شارع العطار»، كما يوجد عدد كبير من الحواري والعطوف والأزقة.. شوارعها غير ممهدة.. وبلوعات الصرف تعلو الشارع من ريع إلى نصف متر.. وهي ليست تابعة للصرف الصحي الحكومي وإنما هي جهود أهلية عبارة عن بئر.. يتم نزحه كل مدة بواسطة عربات إما تابعة

الحى أو بعض الأفراد الذين لديهم عربة يد ثم يقوم بافراغهم فى اى مكان دون مراعاة لحماية البيئة كما انها تهدد الأطفال بالوقوع فيه وتغرق الطريق فى حالة مرور العربات الكبيرة والصغيرة.

• جميع المساكن ايجار ما عدا مالىكها ٩٤,٠٠٪ منها مشترك اى يشترك أكثر من أسرة فى الشقة الواحدة من «٤-٧» فرد وحجم الغرفة ٢×٢ متر ويضعون أوانى الطهى إما فى البلكونة أو فى فسحة الشقة والتي تكون سبباً فى المشاجرات بين سكان الشقة على من يمتلك هذه الفسحة.

• وفيما يتعلق بدورات المياه وعما إذا كانت مستقلة أو مشتركة فإن نسبة ٩٢٪ منها مشترك وتوجد منازل يشترك سكانها فى دورة مياه واحد توجد بالدور الأول.

• وفيما يتعلق بالكهرباء فهي متوفرة فى ٦٧٪ من المساكن والنسبة الباقية لا يدخل لها كهرباء لأنها مخالفة فى عمليات البناء... إلا أن المشكلة فى التوصيلات الكهربائية حيث لوحظ أن السلك الموصل للتيار الكهربائى إما مكشوفاً أو غير مؤمن التامين المناسب وقد تسبب فى العديد من الوفيات.

• وفيما يتعلق بالمياه النقية للشرب تبين أن ٥٨٪ من المساكن بها مياه وأن الذين ليس لديهم مياه يحضرونها من الجيران.

• وعن الأثاث... معظم الأسر تمتلك أثاث قديم.. وقد تبين أن معظم الأسر لا تقتنى موائد الطعام والمقاعد وإنما يتناولوه وهم جلوس على الأرض وعادة ما يتناولون الطعام أمام المسكن فى الصيف ويستخدمون الطبلية والبعض يضع الطعام على الأرض مباشرة.

• وعن مدى توفر إناء لوضع القمامة.. تبين أن ٤٦٪ لديهم إناء لوضع القمامة وأن نسبة ١٩٪ تلقى القمامة أمام المنزل، وأن النسبة الباقية تلقى القمامة بالشارع العام.

٧- أما اتباع الأساليب الصحية في العلاج والعناية بالأطفال:

فقد تبين أن نسبة كبيرة مازالت تعالج بالوصفات البلدية وإذا فشلت يلجأون إلى المستشفى العام يلي ذلك الاستعانة بالطبيب الخصوصي.. كما أنهم يتخلفون عن تطعيم الأبناء في المواعيد المقررة.

سادساً: الحرف السائدة وكيف يمكن تطويرها:

كما سبق الإشارة إليه في الجانب الخاص بالحالة المهنية لسكان منطقة العسال وعزبة جرجس أن المستوى العام للورش الموجود بسيط ولا يستخدم أي نوع من التكنولوجيا المتطورة وغالباً ما يعتمد على القوة الجسدية أو استخدام بعض الآلات البسيطة التي تستغرق جهداً ووقتاً طويلاً كما أنها تؤدي إلى إصابات عمل لمن يعملون بهذه الورش ومن أمثلة ذلك «ورش اللحام- ورش الكاوتوشوك- ورش السمكرة- ورش الحدادة- ورش البلاط.. الخ».

وهذه الورش يمكن تطويرها من خلال توفير بعض الإمكانيات البسيطة ومن خلال دعم حكومي أو قيام بعض الجمعيات المهمة بصحة البيئة برعاية هذه الورش والعاملين فيها أو من خلال القروض التي يقدمها صندوق التنمية.. فكل هذا الجهد سوف ينتج عنه اكتساب مهارات جديدة، وتسويق جيد للمنتجات وارتفاع لمستوى الدخل كذلك توفير وسائل الأمن الصناعي التي تحد بقدر الإمكان من الحوادث أو التعرض لإصابات العمل.

سابعاً: أنماط الاستثمار بالمنطقة:

.. لا يوجد أنماط استثمار لدى سكان المنطقة حيث أن معظمهم لا يملك سوى قوت يومه.. وقد انعكس ذلك في ظهور مشكلة تسرب الأبناء من التعليم والتحاقهم بالورش وكذلك قيام الإناث المتسربات من التعليم برعاية أخوتها أو والديها أو الالتحاق بالورش وخاصة ورش الخطريز والحيافة أو تعلم مهارات الآلة الكاتبة لمساعدة أسرته وزيادة دخلها..

.. لا يوجد لدى الأهالي معرفة بالهيئات التي تقدم قروض ولا كيفية

مراسلة هذه الجمعيات مركز في المساعدة في حالة الوفاة بعمل الفراشة الخاصة بذلك فقط ما عدا ذلك لا يوجد أى اتصال بينها وبين أهالى المنطقة.

ثامنا: السياسات والتشريعات المتصلة بسكان هذه المناطق،

- مدى الوعي بالسياسات العامة للدولة،

١- يلاحظ أن سكان المناطق الفقيرة ومنهم سكان منطقة العسال و عزبة جرجس لا يعطون أهمية للسياسات العامة... وكل ما يهمهم هو «السعي الشاق وراء لقمة العيش» أنهم يتأثرون فقط بما يصدر من قرارات يجب عليهم الالتزام بها.. ويخافون من رفع صوته للمطالبة.. حيث أنهم يقيمون أساساً في وضع مخالف للقانون.. فالمسكن في أرض ملك الدولة «حكر» وبالتالي فهم محرومون من حق المطالبة... بالرغم من إتاحة هذا الحق من خلال القنوات الشرعية إلا أن انخفاض مستوى الثقافة يحول دون قيامهم بذلك.

ب- يقوم أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس المحلية بمواجهة المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة من خلال الاتصال بالمسؤولين وتنفيذ ما يحتاجون إليه من خدمات وقد أشار السيد/ رضا وهدان عضو مجلس الشعب عن المنطقة أنه «رجل الشارع» أى الذى يتعامل مباشرة مع مشاكل المواطنين إلا أنه يلاحظ أن ما يقوم به أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس الشعبية يتفق مع المدخل الذى ركز على ملء الفراغات.. أى إشباع الحاجات دون تنمية تذكر للعمل التعاوني على المشكلات.. وقد يكون السبب في ذلك أن تنمية العمل التعاوني واكتشاف قيادات جديدة قادرة على تحمل المسؤولية من الأمور التى قد تهدد بعض المكائات وتؤثر على بناء القوة في المنطقة.

ومما يعزز ما قام به السيد/ رضا وهدان من مشروعات تتمثل برصف الشوارع بمنطقة العسال وعزبة جرجس ومواجهة مشكلات الصرف الصحي والإنارة من خلال الاجتماعات المستمرة للنادي السياسي بالحي.

تاسعا، التشريعات وكيفية التعامل معها.

١- صدرت عدة تشريعات أبرزها قرار الحاكم العسكري رقم «١» سنة ١٩٩٦ الذي يقضى بأن يقوم أصحاب العقارات الرغية في توصيل المياه او الكهرباء بالحصول على شهادة رسمية من مهندس استشاري يثبت صلاحية المنزل لت تركيب الكهرباء.. وبالرغم من الجانب القانوني لهذا القرار الذي يضمن المحافظة على أرواح المواطنين.. إلا أن معظم المساكن قد انشئت في غيبة القانون ولا يتوافر فيها الشروط الصحية المناسبة بل يمكن القول أن قاطني هذه المساكن يعيشون تحت الخطر At Risk كما أن مستواهم الاقتصادي متدنئ للغاية فكيف يمكنهم دفع مبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠-٥٠٠ جنيه للمهندس.

إلا أنه قد تم عرض هذه المشكلة في الاجتماع الذي عقده المحافظ مع نائب المحافظ ومع أعضاء المجالس الشعبية وأعضاء مجلس الشعب في شهر فبراير عام ١٩٩٨ وعلى هذا يمكن أن تكون هناك آلية بالحي تتولى الدفاع عن هؤلاء الفقراء وتوفر لهم الدعم المالي المناسب أو تعمل على تشجيع الجهود الأهلية التعاونية لمواجهة هذه المشكلة.

ب- منطقة «العسال وعزبة جرجس» مقامة على أرض حكر ملك الأوقاف «وأي منزل ينهار ولا يتم بناءه تعود ملكيته إلى الأوقاف ولا يجد سكان هذا العقار أى ملجأ لانقاذهم سوى مساكن الإيواء ولا يحصلون عليها إلا بعد وقت طويل... لذا يعيش سكان هذه المنطقة في حالة ذعر شديد ويطالبون الجهات المسئولة بعمل مساكن لهم قبل التفكير في هدم هذه المنطقة.

جـ- كما يلاحظ بصفة عامة أن التشريعات التي تصدر لا يتوافر بها شرط التكامل والحل الحاسم للمشكلات وإنما هي تشريعات جزئية بل ووقائية أى تتعامل مع مشكلة معينة وفى وقت معين «توارات» وليس صفة الدعومية أو الإستمرارية.

تحليل متغيرات الدراسة

وضع خطة للعمل Action Plan

فى إطار العرض السابق لخصائص منطقة «العسال وعزبة جرجس» والتي تشكل حد المناطق المهمة والرئيسية فى حى شمال القاهرة كما أنها بمثابة القلب فى منطقة شبرا... حيث توجد فى موقع استراتيجى مجاور لمحطة مصر وعلى عدة شوارع رئيسية هى: شارع احمد بدوى «شمالا» وشارع احمد حلمى «شرقا» وشارع الترعة البولاقيه «غربا» وشارع العطار «جنوبا» وسكان هذه المنطقة يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة واغلب السكان تحت خط الفقر كما لا توجد أى جمعيات غير حكومية تقوم بجهود تذكر فى هذه المنطقة حيث ان الجمعيات الموجودة بالمنطقة وعددها اثنان تحتاج إلى دعم وإلى تطوير البرامج الخاصة بها.

كما تبين أنه لا توجد أى قرارات سياسية من شأنها الارتقاء بمستوى هذه المنطقة وكل ما هو موجود عبارة عن اجراءات اتخذت من قبل مجلس الحى أو بعض الهيئات لمعالجة أمور خاصة بها سواء كان ذلك من خلال الإدارة التعليمية بالحى لضبط عملية القبول بالمرحلة الابتدائية أو مراحل التعليم المختلفة.. إلا أنه لا توجد سياسة لمواجهة حالات التسرب الشديدة من المدارس الابتدائية والإعدادية وكذلك مشكلة تكس اليوم الكامل. وظهور بعض المشكلات لدى الطلاب مثل «العنف مع بعضهم أو على المدرسين» واساليب مواجهة الدروس الخصوصية وتوفير مصدر رخيص يستفيد منه أبناء الفقراء.

ولو تسألنا ما هي الخيارات التي يمكن أن يشارك فيها الأهالي والتي تتصل بمواجهة مشكلات ملحة في هذه المناطق مثل:

- البطالة وأساليب مواجهتها
 - مواجهة مشكلة عمالة الأطفال من خلال توفير مصدر بديل لذلك.
 - تدريب الشباب على حرف جديدة وتأهيلهم لخدمة المجتمع.
 - الاستفادة بالعنصر النسائي بالمنطقة.
 - بناء عنصر الثقة بين الأهالي والقيادات السياسية.
- كل هذه الخيارات مطروحة.. إلا أن الاستجابة من جانب الأهالي محدودة للغاية تجاه هذه الخيارات وبالتالي فهي تحتاج إلى من يمكن الأهالي من القيام بعمل إزاء هذه الخيارات.
- وفيما يلي خطة عمل لذلك Action Plan

الأصول Assets	مظاهر التغيير
١- الحرف	توجد من متعددة: - سمكة عربات - محلات سباكة - ورش نجارة - أعمال بتجيد - أعمال حرفية «عرجية» ٣٥ أسرة «٢٦٥ فرد» «باعة جائلين» ٥٧ أسرة هذه الفنون يمكن تطويرها من خلال جهد تعاوني يشارك فيه أصحاب هذه الحرف بما يساهم في مواجهة مشكلة البطالة بالمنطقة وزيادة دخل العاملين بها.
٢- القدرات	١- ارتفاع نسبة الشباب بالمنطقة. ٢- وجود مهارات لدى كثير من الشباب الذين يعملون بأعمال حرفية ويمكن الاستفادة من مهارات الشباب من خلال خدمات الصندوق الاجتماعي. ٣- وجود نسبة من المسنين تبلغ حوالي ١٤٪ يمكن الاستفادة منهم في أعمال مختلفة بالمنطقة سواء الإشراف على مشروعات أو الاستفادة من مشروعات الصندوق الاجتماعي. ٤- انخفاض نسبة التعليم. وهذه القدرات يمكن الاستفادة منها من خلال القيام بمشروع لمحو الأمية واستخدام الشباب في هذا المشروع سواء كانوا من الذكور أو الإناث.

مظاهر التغيير	الأصول Assets
<p>- يغلب على سكان هذه المناطق الاتجاهات السلبية ومنها قلة الحيلة «إن المية لا تطلع في العالي» «الخوف من السلطة السلبية والتشاؤم من إمكانية التغيير» وهذه الاتجاهات السلبية يمكن مواجهتها من خلال جهد جماعي منظم. يشجع عمليات المشاركة والانتماء بين أفراد المجتمع. قد يكون ذلك من خلال:</p>	٣- القيم
<ul style="list-style-type: none"> • تبني سياسة إعادة جسور الثقة بين الأهالي والحكومة. • منح القروض الميسرة للفقراء للقيام بعمل جماعي وليس عمل فردي. • الإهتمام ببرامج إعادة التأهيل على حرف جديدة يحتاجها المجتمع وتزود بدخل مناسب لأفراد المجتمع. • الاستماع إلى الفقراء وتقدير آرائهم والعمل على تنفيذها بقدر المستطاع وخاصة إذا كانت تنمى اتجاهات ايجابية بين سكان المجتمع. 	

المراجع

- ١- حسنى محمد حسنى، التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية متخلفة كاساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيزة «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، ١٩٨٧».
- ٢- جمال شحاتة حبيب، احتياجات الرعاية الاجتماعية في مجتمع صحراوي «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، ١٩٨١».
- ٣- كرم الجندي وأقرؤن، المناطق الحضرية المتخلفة، دراسة لاحتياجات سكان القرية بمدينة السويس، «كلية للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».
- ٤- ماهر أبو المعاطي، تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة، دراسة من وجهة نظر سكان ضاحية السلام بالعريش، «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».
- ٥- إيمان جلال، النمو العشوائي للمدينة «جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٢».
- ٦- صلاح الدين محمود، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية «جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٨».
- ٧- محمد قطب سليم، الهاشيون الحصريون «القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٢».
- ٨- محمد سامي الطوخي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضرى العشوائى «القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٠».
- ٩- مدحت مصطفى خورشيد، دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائى داخل مدينة القاهرة «كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».
- ١٠- عبدالحليم رضا عبدالغفال، استفسارة سكان المناطق الحضرية المتخلفة «جامعة حلوان، دكتوراه، ١٩٧٦».
- ١١- محمد أيمن عاشور، الجهود الذاتية فى الارتقاء بالمجتمعات الريفية «جامعة عين شمس، كلية الهندسة، ١٩٨٦».
- ١٢- محمد عبدالحى نوح، أسلوب القادة الشعبيين فى تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحطى ودور طريقة تنظيم المجتمع «القاهرة- كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١».

١٣- أحمد محمد السنهوري، تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزي القوة الاجتماعية- دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ساقية مكي بحي جنوب مدينة الجيزة «كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٢».

١٤- اشرف محمود غيث، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجهة المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجي الجامعات «القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٢».

١٥- سميرة محمد الجوهري، استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة في تنمية المجتمع المحلي الحضري، «القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠».

١٦- رشاد أحمد عبد اللطيف، الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة بشيخة العطار والشماجرجي، القاهرة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، جامعة عين شمس، ١٩٨٧».

١٧- الحاج محمود سويلم، سعيد الغرنوطي، سيد الفرشوطي، فاضل تركي ضاحي بلود، الرديسي محمد، غواد محمد علي، محمد الزعيم، محمد الهواري، علي ماهر، محمد قاسم، سيد عبدالرحيم، أحمد محمد سيد، معتصم سيد، رشدي أحمد، محمد حسن، عيد سيد، بالإضافة إلى العديد من القيادات النسائية منهم كوثر رالم، هانم سيد، فتحية محمد، انصاف السيد، أم السعد.

١٨- من الأمثلة المطروحة... لقد جاء الكثيرون إلى المنطقة وقالوا لنا ما هي مشكلاتكم ثم انصرفوا ولم يحدث شيء؟ نحن لا نريدك أن تكون مثلهم. يقولون سوف نزيل مساكنكم العشوائية..... فخرجوا توفير مسكن قبل الإزالة!!.

١٩- يواكيم تاييس وهينز، جريدي، ترجمة محمد حشمت حسين، البحث السريع بالمشاركة، «القاهرة، مركز خدمات التنمية، ١٩٩٣ ص ٢».

٢٠- لقد حضرت هذا اللقاء وتمت فيه مناقشات صريحة وواضحة بين أعضاء مجلس الشعب وبين المسؤولين وتم خلاله حسم كثير من المشكلات ومنها مشكلة هذا التصريح الذي اقتصر على الحصول على هذا التصريح للمساكن التي قيمت قبل عام ١٩٩٦ وليس بعد ذلك ووجد ارتياحاً من الحضور.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
الإغراق الثقافى
ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية فى
الحفاظ على الهوية المصرية

إعداد

أ.د. محمد عبدالحى نوح

استاذ بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

إعداد
دكتور / محمد عبد الحي نوح
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

الإغراق الثقافي
ومسؤولية مهنة الخدمة
الاجتماعية
في الحفاظ على الهوية المصرية

مقدمة:

لما كان المجتمع المصري يدخل مرحلة جديدة من تاريخ تطوره، حيث يشهد ظواهر معقدة، ومناخ عالمي جديد يفرض عليه تحديات تتطلب منه اليقظة والعمل الجاد.

ومن هذه التحديات لفتاح المجتمعات مادياً ومعنوياً على العالم تعطي وتأخذ منه حسب ما تستطيع إنتاجه في مجالي المعلومات والتكنولوجيا.

وبين هذا التفاعل المعلوماتي لا شك تتاح الفرصة لبعض القوى الخارجية التي تستهدف إعادة بناء التاريخ والنيل من القومية المصرية والعربية وتعطيل تأثير عناصر الثقافة المصرية في بناء الشخصية المصرية، وذلك من خلال الإغراق الثقافي وتهديد الهوية المصرية.

وهذا يتطلب تكامل الجهود بين مؤسسات كل من المجتمع القومي والمجتمع المدني والعلوم والمهن.

ومهنة الخدمة الاجتماعية يمكن أن تساهم من خلال ارتباطها الوثيق بالإنسان مع مختلف المستويات بهدف تنمية قدراته وتحرير طاقاته، وتمكينه من التعبير والإبداع، كما أنها تهدف إلى تغيير الملوک الإنساني وتنمية العلاقات الاجتماعية وتنمية المجتمعات وتنسيق وتكامل الجهود لتحقيق التعاون على مختلف المستويات التنظيمية هذا إلى جانب أن الأخصائي الاجتماعي مطالب في الممارسة بتحليل الإطار الثقافي للمجتمعات كأساس لفهم المجتمع وتحديد أساليب الممارسة المتوافقة مع هذا الإطار، وتقدير إمكانيات التغيير.

ومن دراسات الخدمة الاجتماعية في هذا المجال دراسة عن الوضع الثقافي للشباب الجامعي أشارت في نتائجها إلى الفراغ الثقافي عند الشباب الجامعي وحددت دوراً للخدمة الاجتماعية لتنمية ثقافته (١).

وفي دراسة أخرى عن التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية أشارت إلى خطورة الغزو الثقافي وأنه نوع من أنواع الغزو الاستعماري وطالبت الدراسة بتقنين المادة التي تستقبل عن طريق الأقمار الصناعية (٢).

وفي مقال عن الخدمة الاجتماعية بين الأصالة والمعاصرة أشير إلى أنه نتيجة التقدم في نظم المعلومات واستخدام الحاسبات الآلية جعل من المتاح التفاعل السريع بين الثقافات مما يتوقع معه في المستقبل وحدة الثقافة العالمية وتشابه الخصائص السكانية، بما يفرز مواقف ومشكلات ممارسة ذات طبيعة عالمية، وهذا يتطلب استمرار متابعة الإسهامات العلمية في محيط الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية في مختلف الدول (٣).

وهذه كانت دعوة للمزج بين الأصالة والمعاصرة وليست دعوة لإختبار أى منهما مطلقاً لحركة الخدمة الاجتماعية.

وفي هذا المقال نواصل المطالبة بالدعوة بصوت أعلى لحماية الثقافة والحضارة المصرية من تيار الإغراق الثقافي بمظاهره المختلفة الحفاظ على الهوية المصرية.

الأساس الفلسفي المستند إليه:

١-العنصر البشري هو العنصر الفاعل، الحليم لأى تحدي، ومن ثم لابد من تحضر قدراته على الارتقاء والإبداع.

٢-التفاعل الثقافي الواعي أمر حتمي للتطوير في مجالات الثقافة والفن والحياة الاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا كسما للتقدم.

٣-رواد الثقافة ليست في معظمها روافد تأتي بعناصر ثقافية سلبية،ومن ثم يجب تحليل طبيعة هذه الروافد ومقاصدها.

٤-وجوبية البقطة والعمل الجاد لتحقيق التوافق مع عدم التخلف عن العالم في القواعد التي تحكم السلوك العالمي في مفاهيمه وألياته الجديدة.

تعريف الثقافة:

إهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية بتعريف الثقافة وابتغوا فيما بينهم على أن الثقافة هي: البيئة الثانوية التي من صنع الإنسان للتعامل مع البيئة الطبيعية (البيئة الأولية)، وتشمل الثقافة العناصر المادية، والعناصر للامادية (الروحية) على السواء ولذلك تضم الثقافة كل المعايير، والغايات، وأشكال السلوك والنظم، والأفكار، والمثل العليا والإتجاهات، ومستويات التكنولوجيا المستخدمة في الثقافة. وكل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة (٥).

الانتشار الثقافي:

إهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر بخاصية إنتشار الثقافة من مجتمع لآخر عبر الحدود السياسية لما وجد من تشابه في العناصر الثقافية لدى كثير من المجتمعات المتباعدة مكانياً، والتي تولف وحدات سياسية، بل وعرقية ولغوية متمايزة (٦).

وإنحصر التفسير في الإتجاهين التاليين:

الأول: يشير إلى أن هذا قد يدل دائماً على حدوث إحتكاك أو إتصال بينهما بغض النظر عن البعد الزماني والمكاني الذي قد يفصل المجتمعات عن بعضها.

ومعنى ذلك أن كل عنصر ثقافي نشأ في الأصل مرة واحدة ومن منطلق واحد، ثم إنتشر بفعل الإتصال الثقافي بين الشعوب في مناطق أخرى.

الثاني: يرى أنه قد تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية إذا تشابهت الظروف والأحداث، وقد يكون ذلك على شكل "قارب" أو "مواز"

وفي حالة "القارب" يتطور العنصر الثقافي تطوراً مستقلاً عن أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما عن الآخر تميزاً تاماً مثال ذلك: إقامة أبنية هرمية ضخمة في كل من مصر، والمكسيك حيث تختلف كل منهما عن الأخرى في أصولها وهدفها، فالهرم المصري قد تطور من شكل المدفن المصري القديم، وكان يستخدم ضريحاً لحفظ جثث الموتى. أما الهرم المكسيكي فقد تطور من شكل منصة المنزل، وكان يستعمل بالدرجة الأولى أساساً لإقامة هيكل أو محراب على قاعدته العليا.

أما في حالة " التوازن " فالذي يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نقلتا عنصرياً ثقافياً مشتركاً فسي نقطة ما في تاريخهما البعيد نسبياً، أو أنهما قد توصلتا إلى إختراع أساسي واحد ثم تطور هذا الإختراع بعد إدخال التحسينات إلى أشكال وثيقة الشبه في المنطقتين (٧). ويستند أصحاب هذا الاتجاه على أن تشابه الظروف الطبيعية السائدة في تلك المجتمعات وتشابه التفكير الإنساني نتيجة لتشابه التكوين العقلي عند جميع البشر. إلا أن هذا التفسير لم يجد قبولاً حيث أنه من غير المعقول أن يتمتع كل شعوب الأرض بقدرات متماثلة على الخلق والإبتكار ولكنها تستطيع بسهولة أن تستعير من غيرها ما تعجز عن إبتكاره بنفسها (٨).

الإغراق الثقافي:

تم استنباط مفهوم الإغراق الثقافي من مفهوم الاغراق التجاري (السلمي) لإرتباط كل منهما بالآخر. ومن ثم تجدر الإشارة إليه لتوضيح معنى الإغراق الثقافي.

أولاً: معنى الإغراق التجاري:

طرح ملح بكميات كبيرة مستوردة من أسواق خارجية بالسوق المحلي بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تقليل فرص توزيع المنتجات المصرية على الصعيدين المحلي والدولي مما ينتج معه خلل في التوازن بين الواردات والصادرات.

وهذا ينبى عن النوايا التالية:

- ١- السيطرة الاقتصادية على السوق المصري.
- ٢- زيادة نسبة البطالة بين العمالة المصرية.
- ٣- تعطيل دوافع الإبداع والتجديد والتطوير.
- ٤- تقليل التأثير السيكولوجي الناتج عن إستهلاك المواطن المصري لمنتجات صنع في مصر، مما يؤدي إلى إختفاء روح المواطنة والانتماء.
- ٥- تسهيل إحداث الإغراق الثقافي.

هذا وقد إتخذت الحكومة الإجراءات التالية للحد من الإغراق السلعي:

- ١- فرض رسوم إغراق على السلع المستوردة، لإحداث توازن بين أسعارها وأسعار مبيعاتها المنتجة محلياً (مثال ذلك: رسوم الإغراق على السكر، الحديد، الأسمدة، والمنسوجات).
- ٢- إلغاء المناطق الحرة لمستوردين لسلع بهدف الإغراق.
- ٣- تحويل المتسببين في الإغراق إلى النيابة العامة.
- ٤- فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، وزيادة جودتها لتصبح على مستوى المنافسة وذلك لسد الفجوة بين الواردات والصادرات.

ثانياً: معنى الاغراق الثقافي:-

نشر عناصر ثقافية (مادية و / أو معنوية) قد تكون غير متجانسة غالباً من مجتمعات ذات حضارات وتوجهات فكرية قد تكون متباينة عن قصد أو عن غير قصد بوسائل جذب قادرة على السيطرة على فكر وسلوك المواطن المصري، بما يهدد عناصر ثقافية أصيلة وخاصة منها ذات الأصول الشرعية وكذلك المعبرة عن حضارة وتاريخ وأجداد المصريين.

وهذا ينبئ عن النوايا التالية:

- ١- التشكيك في العقيدة الإسلامية كأساس لبناء الشخصية المصرية.
- ٢- الدعوة لإحداث التفككية الثقافية، وإلغاء سيادة المجتمع القومي والإكتفاء بمنظومة جديدة للمجتمع المدني تنطلق من إلغاء كل مؤسسات المجتمع القومي.
- ٣- إذابة عناصر الثقافة المصرية في محيط ثقافة عالمية.
- ٤- الدعوة لإعادة بناء التاريخ وتأسيس يقين تاريخي جديد يلغي أو يتجاوز ما ورثه المجتمع المصري من تاريخه الحقيقي، مع بناء مستقبل بلا ماضى ولا ذاكرة ولا نظام أى بسلا دولة. وفي هذه الدعوة طمس لمعالم التاريخ والحضارة المصرية وكفاح المصريين وأجدادهم وإبتصاراتهم عبر قرون طويلة من الزمن.
- ٥- بناء شخصية مصرية بتقليل تفعيل عناصر الثقافة المصرية لتسهيل تبعية لالإرادة الأجنبية، ومن ثم تقليل دوافع الدفاع وحماية مقدرات وتاريخ المجتمع المصري.

٦- النيل من وحدة الصف المصري (والعربي) وتحالف فئاته وتضامنها.

روافد الاغراق الثقافي:

(أ) روافد الاتصال المباشر والاحتكاك عن طريق:

تبادل العمالة، التجارة، وتبادل الوفود في مختلف مجالات العلوم والثقافة.

(ب) روافد الإتصال غير المباشر المتمثلة في:

١- الإعلام وإنتشار القنوات الفضائية.

٢- شبكة معلومات الحاسبات الآلية.

٣- الكتب والمجلات والجرائد (المطبوعات).

مظاهر الاغراق الثقافي:

تتعدد وتتوغل مظاهر الإغراق الثقافي ومنها على سبيل المثال ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

(١) الجدل الحادث حول بعض الأحكام الدينية المؤكدة مثل الشفاعة، العمل بالحديث الشريف والسنة النبوية المطهرة وغيرها.

(٢) النزاع الحادث في الأسرة المصرية حول دور كل من الرجل والمرأة، وإنتشار الزواج العرفي إلى درجة أنه حصل على الشكل التشريعي، وتفكك الروابط الأسرية، وسيادة أفكار منحرفة لدى الشباب كالحب على الطريقة الأمريكية.

(٣) التشبه الملحوظ بين الرجل والمرأة بدعوة مجازاة الموضة كأن يلبس الرجل الحلق والسلسلة الذهبية والقفطانة الى حجاب المرأة على أنه مظهر للتخلف.

(٤) التخطيط والتصميم العمراني على الطراز الغربي، وإختفاء اللمعات المعبرة عن العمارة الإسلامية والفرعونية.

(٥) تسمية المحلات والأسواق التجارية بأسماء أجنبية.

(٦) التنافس الحادث بين القنوات التلفزيونية المصرية والقنوات التلفزيونية الخارجية التى تبث برامجها عن طريق الأقمار الصناعية بدعوى جذب المشاهد وما تلا ذلك من ظهور أعمال فنية هابطة تتنافى مع الآداب والقيم التى تربي عليها الإنسان المصري.

(٧) ما تبرمجه قواعد معلومات الحاسبات الآلية على شبكة المعلومات التى تصل اليوم إلى قطاع كبير من الشباب المصري من معلومات وصور وعروض مشبوهة.

مستويات التدخل لمواجهة الاغراق الثقافي:

أولاً: تدخل حكومي:

(١) تحقيق التوازن مع عدم التخلف عن العالم فى القواعد التى تحكم السلوك العالمي فى مفاهيمه وآلياته الجديدة.

(٢) الحفاظ على الدور الاجتماعي للمجتمع القومي، فالدولة القومية كانت وما تزال بناء شديده المجتمع لكي تكون تجسيدا لوعيه وحسه القومي، ولسترعى النمو والتطور المستقل والمستمر للمجتمع المصري.

(٣) الحفاظ على التكامل بين مؤسسات المجتمع القومي (الحاكمة ، التنظيمية، التشريعية، القضائية، الضابطة، المدققة عن التشريعية، الحامية للأمن والإستقرار الداخلي) ومؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات القطاع الخاص، النقابات، الأحزاب، الجمعيات والمؤسسات الأهلية) وتنمية آليات التعاون بينهما لتحقيق الصالح العام.

ثانياً: تدخل مؤسسي:

(١) المعهد: قيام المساجد بدور شامل لتحقيق التكامل بين عناصر الثقافة فى بناء الشخصية المصرية.

(٢) الأسرة: التنشئة الثقافية للأبناء على أسس أصيلة والعمل على إكسابهم القيم والمعايير السليمة، وإيجاد الحفاظ على المثل الأعلى للمساهمة فى بناء شخصية مصرية قادرة على حماية الهوية المصرية.

(٣) المدرسة والجامعة: تطوير المناهج والحفاظ على التوازن بين ما هو أصيل وما هو حديث بما يضمن التقدم المتوازن، وإتاحة الفرص للطلاب للتعبير عن ملكاتهم وقدراتهم الإبداعية، وتدريبهم على أداء أدوارهم كأعضاء نافعين في مجتمع متطور.

(٤) الإعلام: إعطاء مساحة كافية لمواد إعلامية مستوحاة من أصول الثقافة المصرية تبرز قصص كفاح المصريين في المجالات المختلفة وتعمل على بقظة ضمير ومشاعر المواطن المصري وتفجر طاقته وقدراته للتطوير والإبداع.

ثالثاً: تدخل قانوني:

سن القوانين والتشريعات الإجتماعية التي تضمن حماية أمن وإستقرار الوطن، وتشديد العقوبة على من يخرج عن القيم والأداب والأخلاق بمختلف الصور.

رابعاً: تدخل مهني:

تمد مهنة الخدمة الإجتماعية مسئولة مع غيرها من مهن المجتمع في الحفاظ على الثقافة المصرية.

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يمارس الأدوار التالية:

(١) العمل بين المؤسسات في مجال الثقافة:

أ- تنشيط دور المؤسسات الثقافية، ومساعدتها للتركيز على برامج ومشروعات مستوحاة من إبتكار العقل المصري وإختيار أساليب تنفيذ لا تتعارض مع القيم المصرية.

ب- تحقيق التكامل والتنسيق بين برامجها ومشروعاتها والإنتطلاق من وحدة الهدف والقيم المشترك والمصلحة المتبادلة.

ج- تحقيق التعاون بين القيادات التنفيذية والقيادات الشخصية على مختلف المستويات لتمكينها من إحداث التغيير الثقافي للهدف الواعي.

(٢) محلل ثقافات:

- أ- تحليل الثقافات السائدة على مستوى مجتمع الممارسة وكذلك المجتمع القومي.
- ب- التعرف على العناصر الثقافية المتعارضة مع أصول الثقافة المصرية ومساعدة المجتمع على نبذها والتقليل من تأثيرها.

(٣) مثبت ثقافة:

- تأكيد وترسيخ القيم والمعايير الأصيلة وذلك من خلال:
- أ- تنظيم برامج للتوعية والتثقيف لإيقاظ الوعي الوطني والحساس للدفاع عن الهوية المصرية.
- ب- مساعدة المواطنين على المستوى المحلي على إختيار برامج ومشروعات قائمة على دروس مستفادة من خبرات ممارسة سابقة.
- ج- إقامة علاقات إجتماعية بين جماعات المجتمع المحلي قائمة على تقدير وإحترام كل جماعة وتحقيق المصلحة العامة.
- د - العمل على ربط الجيل الحاضر بتاريخ أجدادهم بإقامة لقاءات ثقافية ومهرجانات ومعارض تحكى أمجاد وقصص كفاح المصريين عبر مراحل التاريخ المختلفة وذلك لتنمية روح الإلتزام والولاء للمجتمع.

(٤) مستشار ثقافي على المستوى المحلي:

وهذا يتطلب من الأخصائي الإجتماعي فهما كاملا للأصول الثقافية وعليه ففى هذا الدور أن يوجه المواطنين فى المجتمع المحلي فى الإتجاه المناسب وإختيار أهداف ووسائل للسلوك والعلاقات الإجتماعية على أسس سليمة لا تتعارض مع القيم وتحقيق الصالح العام وتحفظ للمواطن المصري طابعه المميز وهويته المصرية.

المراجع

(١) محمد عبد الحى نوح: "الوضع الثقافي للشباب الجامعي، ودور الخدمة الاجتماعية فى تنميته"، بحث فى: "المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية" (القاهرة، مطبعة عين شمس ١٩٨٤).

(٢) محمد دموقى حامد: "التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأكرار الصناعية على التنمية البشرية" بحث فى: "المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان" (١٩٩٦).

(٣) محمد عبد الحى نوح: "الخدمة الاجتماعية بين الأصالة والمعاصرة، إتجاهات ومجالات حديثة" مقال فى: المؤتمر العلمي العاشر لكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ١٩٩٧.

(٤) محمد الجوهري: "مقدمة فى علم اجتماع للتنمية"، الطبعة الثانية (القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٧٩، ص ٩٩.

(٥) السيد الحسيني: "علم الاجتماع الجذور والنشأة والمفاهيم"، (القاهرة، دار النشر غير مبين، ١٩٩٦) ص ١٨٠، ١٨١.

(٦) المرجع السابق: ص ١٨٢.

(٧) محمد علي محمد: "علم الاجتماع والمنهج العلمي" الطبعة الثامنة (القاهرة، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١) ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٨) السيد الحسيني: مرجع سابق، ص ١٨٣.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم

إعداد

أ.د. مهنى محمد ابراهيم

وكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع
جامعة المنصورة

مقدمة :

إن التنمية الشاملة بكافة أبعادها هي مفتاح التقدم والنمو والرفاهية لأى أمة من الأمم ،
وهي مقياس التقدم الحضارى للشعوب. وتعمل التنمية الناجحة على الاستثمار فى رأس المال
المادى لسد الفجوة فى رأس المال وكذلك الحصول على المعرفة واستخدامها لسد الفجوة
المعرفية . ويتم ذلك من خلال :

- الحصول على المعرفة العالمية وتطويعها واستنباط المعرفة محليا .
- الاستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة.
- الاستثمار فى التكنولوجيا لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها.

وتتعدد مؤشرات التنمية ، ومن أهمها :

- مستوى الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى) .
- متوسط الاتفاق الحكومى .
- نسبة القوى العاملة فى ميدان الصناعة
- العمر المتوقع عند الميلاد
- درجة التحضر
- معدلات الاستيعاب بالتعليم

ولاحداث التنمية فى أى مجتمع هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب توفرها هي : رأس
المال الطبيعى (المادى) ورأس المال البشرى (الثروة البشرية) ورأس المال المنتج .
ويضيف البعض عنصرا رابعا- فى حالة الدول الفقيرة - هو رأس المال الاجتماعى ، وهو
عنصر مركب من عناصر أخرى فرعية تتعلق بالأسس والقواعد المؤسسية والثقافية والتربوية
(السيد عبد الرسول ، ١٩٩٩).

وتواجه التنمية تحديات عديدة على كافة المستويات عالميا ومحليا . فعلى المستوى
العالمى سوف يشهد القرن القادم تحولات عديدة وتغييرات كثيرة فى ميادين المعرفة
والديمقراطية والسياسة والاقتصاد ، وسوف تنعكس آثار العولمة على مناسط الحياة الاجتماعية
بكافة أبعادها.

وسوف تتمكن قلة صغيرة من الاستحواذ على الثروة المادية والمكانة الاجتماعية في مقابل كثرة فقيرة لها من الفقر والجهل والمرض نصيب كبير .

وهناك تحديات عديدة تواجه البشرية في القرن القادم في صورة قلق يجتاح المجتمعات المعاصرة منها التوسع الهائل للمعرفة، والتنافس والحرص على تكافؤ الفرص، والغنى الفاحش والفقر المدقع وهناك الصراع والتوتر بين الروحي والمادى ،..... وهناك وهناك .

وعلى المستوى المحلى فتتحديات عديدة سوف تواجهنا في القرن القادم ، ليست معزولة عن التحديات العالمية، منها الأمية ونقص الاستيعاب في التعليم وتكني نصيب الفرد من الدخل القومي - قياسا على المعدلات العالمية - وللتحدى السكاني ، وضعف كفاية التعليم والتحدى البيئي والتحدى الأخلاقي والقيمي.

وسوف تعكس هذه التحديات على الموارد البشرية فتتحدى كفاءتها الانتاجية وقيمها الثقافية ومنجزاتها التعليمية .

ومن هنا تأتي أهمية مواجهة هذه التحديات من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية . حيث أن الثروة البشرية هي جزء من الثروة القومية . وهذه الثروة هي السبيل الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة .

ولما كان التعليم هو العنصر الأساسي في تنمية للثروة البشرية فتحن إذن أمام سؤال هام هو : كيف يكون الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم ؟

إن إجابة هذا السؤال تستدعي مناقشة النقاط الآتية :

- أهمية الاستثمار في الموارد البشرية .
- أبعاد التنمية البشرية
- التعليم والتنمية البشرية
- مشكلات التنمية البشرية خاصة في مجال التعليم

أهمية الإستثمار في الموارد البشرية

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبح من المعلوم به أن التعليم والصحة من أهم مقومات الاستثمار البشرى بصفة عامة.

والاستثمار فى الموارد البشرية يرفع انتاجية العمل من خلال التدريب الوظيفى والتطعيم
الرسمى وغير الرسمى وتحسين المستوى الصحى (محمد خليل، ١٩٩٩).

والاستثمار البشرى يتخذ التنمية البشرية كعملية لتمكين الانسان من تحقيق انسانيته من
حيث انه كائن مركب فى حاجاته المرتبطة بكفاءة البيولوجى، وفى حاجاته المصنوية النابعة من
ماضيه وحاضره وتطلعا لمستقبله. هو منتج ومستهلك، هو مرسل ومستقبل، هو منيع ومبدع،
يدرك بحواسه كما يتصور بخياله. وهو فى هذا كله متفاعل وفاعل فى الظروف والموجودات
البيئية التى تحيط به (حامد عمار، ١٩٩٢).

والاستثمار فى الموارد البشرية يحقق هدف الحياة الانسانية من حيث النمو الاقتصادى
ويتشبع حاجات الانسان، ويدعم القوى العاملة لتطوير البنية السياسية والاجتماعية ويجعلها يحافظ
على البنية ويكتسب انماط واساليب التفاعل مع الآخرين.

وعملية الاستثمار فى الموارد البشرية تحدث غالبا فى بعدين اساسيين هما:

أولا: الاستثمار فى الموارد البشرية التى هى فى قوة العمل بالفعل، وتنقسم هذه الموارد
إلى قسمين:

أ- قوة بشرية مؤهلة (قوة عاملة) فى قوة العمل بالفعل تعمل وتنتج وتبدع وتكتشف
وتساهم فى عمليات التنمية.

ب- قوة بشرية مؤهلة ورقيا محسوبة على قوة العمل وتتقاضى أجرا ولكنها لا تؤدى
عملا حقيقيا (بطالة مقنعة) وهى أخطر أنواع البطالة. وكونها بهذه الصفة إما
لنقص التأهيل أو لاختلال ميزان العرض والطلب، أو هما معا.

ثانيا: الاستثمار فى الموارد البشرية خارج قوة العمل، وهى القوة المؤهلة التى لديها
قدرة على العطاء والعمل والإنتاج ولكنها لم تتاح لها الفرصة للعمل مع بحثها عنه
ورغبتها فيه.

والاستثمار فى الموارد البشرية من أهم العوامل المحددة فى الدراسات القياسية الاقتصادية
للمنمو الاقتصادى، فالمستويات العالية للتعليم تؤدى الى ارتفاع الانتاجية عن طريق تحسين
القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطبيق هياكل تنظيمية تنسم بالكفاءة (بادام مالابلى،
١٩٩٧).

أبعاد التنمية البشرية ومؤشراتها:

خلق الله الإنسان بصفات وخصائص تميزه عن مختلف أنواع الكائنات الحية، والإنسان كل مركب معقد لا يمكن الفصل بين مركباته العضوية ومركباته النفسية. كما لا يمكن الفصل بين مختلف حاجات الإنسان للبقاء والنماء والمشاركة والانتماء وكذلك حاجات الإنسان للكرامة والقيم الروحية والعقيدة الدينية.

ومن هنا كانت للتنمية البشرية أبعاد عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وقيمة وتعليمية،..... الخ

والنظر في واقع التنمية البشرية لأجل تشخيص هذا الواقع أو لتحسينه وتطويره والارتقاء بمستواه ولمواجهة مشكلاته يقتضى تصنيف أبعاد التنمية البشرية بشكل يساعد في دراستها وتشخيصها.

وهناك أشكال عديدة لتصنيف هذه الأبعاد، لعل من أهمها ما يأتي:

١- واقع حالة الغذاء والتغذية.

٢- تطور مؤشرات الصحة والحالة الصحية للسكان.

٣- فرص التعليم وامكانيات التعلم.

٤- العمالة والبطالة والتدريب والانتاج.

٥- الواقع الثقافي.

٦- الحرية، حاجة ونظاما ومناخا.

وحول واقع التنمية البشرية في الوطن العربي، أشارت التقارير المتعلقة بالتنمية الى تكتسب مستوى التنمية البشرية في الوطن العربي بصفة عامة من خلال مقارنة بعض مؤشرات التنمية بين الدول العربية وغيرها من الدول على المستوى العالمي.

فمازالت معدلات الأمية مرتفعة بالرغم من التحسن التدريجي ومازالت أعداد كبيرة من الطلاب في سن التعليم خارج التعليم حيث لا تستطيع نظم التعليم العربية استيعاب كل من هم في سن التعليم، ومتوسط تصويب الفرد العربي من الناتج القومي مازال متواضعا قياسا الى دول أخرى عديدة، كما أن نسبة السكان تحت خط الفقر كبيرة في عدد من الدول العربية وتأتي

الدول العربية في مراتب متأخرة بين دول العالم من حيث مقاييس التنمية البشرية، كما أن سوء التغذية لازالت تعاني منه نسبة كبيرة من الأطفال في العالم العرب (مهنى غنيم، ١٩٩٩)

ويتركب على جهل الأم بالغذاء وقيمة للتغذية بعض الأمراض المترتبة على سوء التغذية،

نقى مصر مثلاً، ووفقاً لتقرير النساء العربيات عام ١٩٩٥، تنتشر الأنيميا بين النساء الحوامل بنسبة ٢٢٪ وبين غير الحوامل بنسبة ٦٣٪ (نادية قاسم، ١٩٩٩)

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لمصر (وفقاً لتقرير البشرية ٩٩/٩٨) يمكن الإشارة الى بعض المؤشرات فيما يأتى:

- نسبة الأمية بين السكان ٤٨٪ عام ١٩٩٥.
- نسبة الاتفاق على التعليم الى الاتفاق الحكومي ١٢٪، وكنسبة من الناتج القومى ٥.٦٪ عام ١٩٩٥.
- العمر المتوقع عند الميلاد ٦٤ سنة للذكور، ٦٧ سنة للإناث عام ١٩٩٦.
- مجموع السكان فى سن العسل (١٥-٦٤) سنة ٣٦ مليون عام ١٩٩٧ يشكلون نسبة ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان (٦٠ مليون نسمة) فى نفس العام.
- كثافة السكان فى الكيلو متر المربع ٥٨ نسمة عام ١٩٩٧
- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ١١٨٠ دولار عام ١٩٩٧.
- صافى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ٨٩٪ وبالتعليم الثانوى ٦٥٪ عام ١٩٩٥
- عدد سنوات الدراسة المتوقعة للذكور ١١ سنة وللإناث ٩ سنوات
- وتعد هذه المؤشرات متواضعة قياساً على المؤشرات فى الدول المتقدمة.

التعليم والتنمية البشرية:

إن الحاجة الى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان فى أى مجتمع، وفى أى زمان ومكان. والتعليم فى مجمله عملية يتحول فيها الوليد البشرى من مجرد كائن بيولوجى الى كائن اجتماعى، وبه يتميز عن الكائنات الأخرى. وإذا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان من الناحية القانونية، فإنه واجب على الفرد وعلى المجتمع من ناحية التنمية للبشر وبالبشر.

(حامد عامر ١٩٩٢).

ويعد الاستثمار فى التعليم أفضل أنواع الاستثمار، فملاوة على عائدته الاقتصادى على الفرد والأسرة والدولة هناك عوائده الاجتماعية التى يصعب حصرها وقياسها.

والتعليم يؤثر فى الأجور حيث بنيت دراسات أسواق العمل الارتباط بين الأجور الأعلى ومستوى التعليم. والتعليم المدرسى يدعم الابتكار فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها.

ويعزز التعليم المدرسى قدرة الإنسان على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير الاقتصادى لمواجهة تقلبات الأسعار. ويشجع التعليم المدرسى على استخدام التكنولوجيا الجديدة فى المنزل لأغراض الصحة والتغذية والتعليم وتنظيم الحمل. كما أن تعليم الأم يساعد على انخفاض وفيات الأطفال، وترتفع أوضاع التغذية مع زيادة تعليم الآباء مما يساهم فى رفاهية الأطفال. (البنك الدولى، ٩٨ / ١٩٩٩)

والتعليم يشكل القيم والمواقف وأتملأ السلوك التى لها دور جوهري فى تحديد سرعة وشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على الاسهام الكبير للتعليم فى النمو الاقتصادى. وهذا يفسر تخصيص استثمارات كبيرة للتعليم فى الدول ذات النمو الاقتصادى السريع، وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الاتفاق على التعليم فى كوريا خلال الفترة ما بين الخمسينات والثمانينات من ٢,٥٪ إلى ٢٢٪ من مجموع الاتفاق الحكومى (بالما باليلى، ١٩٩٧)

والاستثمار فى التعليم يرفع الكفاية الانتاجية للعاملين حيث بنيت الدراسات العلاقة الطردية بين مستوى التعليم وحجم الانتاج.

وبجانب القيمة الاقتصادية المباشرة للتعليم فهناك عائد غير مباشر يتمثل فى التطوير المستمر لأنوات الانتاج. وهناك تأثير التعليم فى تكوين شخصية الانسان واعداده للمواطنة. وبصفة عامة فتعليم الانسان ونظركه الى العلم واتباع الأسلوب العلمى فى حياته وأرأؤه نحو الأسرة والحياة العائلية... الخ كل هذا يؤثر فى انتاجية عمله، وبالتالي فى الانتاج الاجتماعى ككل (محمد نبيل نوفل، ١٩٧٩).

مشكلات تواجه التنمية البشرية خاصة فى مجال التعليم:

. من أهم المشكلات التى تواجه التنمية البشرية وتعمق اتجار أهدافها مشكلة الأمية، فبالرغم من الجهود المبذولة فى المجال مازال يوجد فى العالم أكثر من ٨٨٥ مليون أمى

بمعدل اثنين إلى خمسة بين النساء، وواحد إلى خمسة بين الرجال. ولا يزال الشوط طويلا لبلوغ هدف تصميم التعليم الأساسى، فهناك ١٣٠ مليون طفل محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائى ، ١٠٠ مليون تلميذ لا يكملون السنوات الأربع التى تعتبر الحد الأدنى اللازم كى لا ينسى التلميذ ما تعلمه كالقراءة والكتابة مثلا (اليونسكو، ١٩٩٩)

وهناك مشكلات عديدة تواجه قطاع التعليم وتعمق تحقير أهداف التنمية البشرية بشكل كامل من أهم هذه المشكلات ما يأتى:

- ١- نقص كفاية التعليم.
- ٢- الاهدار التربوى الناتج عن الرسوب والتسرب.
- ٣- الاستيعاب ومعدلات احتفاظ التعليم بالطلاب.
- ٤- الكم والكيف والمشكلات المرتبطة بهما.
- ٥- تمويل التعليم والاتفاق عليه.
- ٦- نقص كفاءة الادارة والتخطيط.
- ٧- الاتصالات الادارية والروتين فى عمليات الادارة.
- ٨- نقص الأبنية المدرسية والتجهيزات للمعملية.
- ٩- قصور عمليات التدريب والتأهيل ورفع مستوى الأداء.
- ١٠- اللخل فى ميزان العرض والطلب على القوة البشرية العاملة فى التعليم.
- ١١- التعليم والانتاج والاستهلاك.

وحول الاشكاليات العشرة وتعليم المستقبل، يضع حامد عمار قائمة لتلك الاشكاليات، وهى من قبيل التمثيل لا الحصر، على النحو التالى: (حامد عمار، ١٩٩٣).

- ١- اشكالية الطلب الفردى أو المجتمعى على التعليم.
- ٢- اشكالية التوحد أو التعدد فى أساسيات الثقافة.
- ٣- اشكالية سيطرة الدولة صاحبة السيادة والشرعية أو ضغوط جماعات المصالح.
- ٤- اشكالية التمايز على أساس القدرات والموهب الذهنية واليدوية والفنية والجسمية فى مقابل أساس القدرات المالية والنفوذ أيا كان سنده.
- ٥- اشكالية دور التعليم فى تنمية مختلف الطاقات والقدرات الانسانية أو التركيز على القدرات الذهنية وحدها .

- ٦- اشكالية وظيفة التعليم فى تنمية القدرات والطاقت إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه لدى كل فرد أم العمل على الغزيلة والتخلص من الطلاب بأسرع ما يمكن.
- ٧- اشكالية توظيف التعليم من أجل الانتاج والانتاجية أو للإستهلاك والاستمتاع والزيينة (التعليم حاليا يرمى المعارف والمهارات الانتاجية بمتواليه حسابية بينما يرمى للتطلعات والتوجهات الاستهلاكية للسلع والخدمات بمتواليه هندسية).
- ٨- اشكالية العمل على أساس فردى أو أساس جماعى.
- ٩- اشكالية العملية التعليمية بين التلقين والحفظ والطريقة البنكية من ناحية وبين الاستيعاب والتخيل والابداع والتفكير العلمى من الناحية الأخرى.
- ١٠- اشكالية التعامل مع المعلوم فى مقابل التعامل مع المجهول.

وتعليم المستقبل لتنمية بشرية فاعلة يجب أن يضع فى الاعتبار هذه الاشكاليات عند تخطيط التعليم للمستقبل.

الاستثمار الأمثل للموارد البشرية فى مواجهة بعض مشكلات التعليم :

بعد هذا العرض لأهمية الاستثمار فى الموارد البشرية، وأبعاد التنمية البشرية، وأهمية التعليم فى التنمية البشرية ، والمشكلات التى تواجه التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمودان التعليم، نأتى مرة أخرى إلى السؤال الذى سبق أن حددناه وهو:

كيف يكون الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم؟

إن اجابة هذا السؤال يمكن إيضاحها فيما يلى:

سبق القول بوجود مشكلات عديدة تواجه التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالتعليم كالأمية ونقص الاستيعاب والتمويل والادار التربوى والكلم والكيف و... الخ.

إن مواجهة هذه المشكلات تستدعى للتأكيد على أهمية الاستثمار فى العنصر البشرى من حلول التعليم.

والاستثمار فى الموارد البشرية- كما سبق القول- يمكن أن يتم فى جانبين: الأول استثمار الموارد البشرية فى قوة العملان وهى إما تعمل وتنتج بالفعل ، أو محسوبة على قوة العمل ولا تؤدى عملا ولكنها تنقضى أجرا وتشكل بطاله مقعته. وهنا نأتى أهمية اعلاء النظر فى تدريب

وتأهيل هذه القوة البشرية واستغلالها أحسن استغلال من خلال عمليات استعاض العجز من الفائض لتنظيم الخلل الناتج في ميزان العرض والطلب.

أما الإستثمار في الموارد البشرية التي هي خارج العمل بالرغم من أنها معدة ومؤهلة وجازمه للعمل (بطالة صريحة) يحتاج فتحة فرص عمل حقيقية لها.

وفي أى من الحالتين فإن الاستثمار للموارد البشرية سواء التي في قوة العمل أو التي في غير قوة العمل، سوف يواعد على مواجهة العديد من المشكلات في قطاع التعليم، من أمثلتها مايلي:-

(١) مشكلة محو الأمية وتعليم الكبار للعمال العاملين بالتعليم:

يوجد في قطاع التعليم عمالة إما مؤقتة أو دائمة معظمها من الأميين، وقطاع التعليم ليس بغنى عن هذه العمالة وهناك في نفس الوقت بطالة مقنعة (عماله زيادة) من الحاصلين على مؤهلات علمية. ويمكن استثمار هذه الفئة في المؤسسات التعليمية (مدارس - جامعات - إدارات تعليمية.. إلخ) في محو أمية العمال في أماكن عملهم. وبهذا يمكن استغلال الطاقات الكامنة واستخدامها الاستخدام الأمثل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك طلاب الجامعات الذين يمكن استغلالهم في مكافحة الأمية وتعليم الكبار في قراهم ولماكن إقامتهم خلال الأجازة الصيفية نظير أجر مادي ومعنوي.

(٢) مشكلة العجز والفائض في العمالة في المؤسسات:-

بعض المؤسسات تعاني خلا في هيكل العمالة بها فقد تجد زيادة في تخصصات معينة أو نقصا في تخصصات أخرى أو هما معا في نفس المؤسسة مما يسبب اهدارا ماديا وبشريا يترتب عليه نقص في كفاية المؤسسة.

ولاستثمار الطاقات في مثل هذه المؤسسات يمكن استخدام التكريب التحويلي لاستعاض العجز من الفائض في التخصصات التي تشكو عجزا كما يمكن استثمار بعض الفائض من خلال التكريب للعمل في تخصصات مشابهة.

(٣) مشكلة التمويل فى مؤسسات التعليم:

تستطيع المؤسسة التعليمية أن تشارك فى تمويل ذاتها من خلال استثمار الموارد البشرية العاملة بها، فمثلا بالنسبة لقطاع التعليم الجامعى، يمكن للمراكز الجامعية البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص القيام بتسويق الخدمات الجامعية وإعداد البحوث التطبيقية التى تحتاجها المؤسسات والشركات مما يدر عتدا ماديا يساهم فى تمويل التعليم الجامعى.

(٤) مشكلة التعليم والعمل المنتج (للتعليم انتاج لم استهلاك):

سبق القول بأهمية التعليم فى إعداد القوى البشرية للعمل المنتج، وتستطيع المدارس والجامعات تقديم التعليم المنتج بالفعل وفى الواقع من خلال استخدام الطلاب (حسب التخصصات وطبيعة الدراسة ونوع المؤسسة التعليمية) فى عمليات الانتاج فى أماكن الدراسة وإقامة المعارض لعرض المنتجات واستثمارها الاستثمار الأمثل وبهذا يتحقق مفهوم التعليم والعمل المنتج.

لن معالجة هذه المشكلات تعطى أمثلة لما يمكن أن يترتب على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من تعظيم لقيمة التنمية البشرية وإيجاز أهدافها.

وأخيرا:

ولأجل الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة مشكلات المجتمع بصفة عامة يجب أن ترسم الخطط وتصمم السياسات سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة بحيث تراعى احتياجات المجموعات والفئات المختلفة فى المناطق والبيئات المختلفة من التعليم الذى يناسب كل منها وحتى يكون الاتفاق التعليمى فى موضعه المناسب.

فكثيرا ما استثمرت للحكومات فى نوعيات رديئة وبتكلفة باهظة، ومع ذلك أخفقت فى تلبية احتياجات الفقراء أو المجموعات الأخرى أو البيئات المتباينة، ولهذا فإن اصلاح السياسات يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد اتفاق المزيد من أموال الخزانة العامة.

ويتعين على الحكومات أن تقوم بعمليات مفاضلة عند توزيع الموارد المحدودة على العديد من جوانب الإصلاح والتطوير . فيما يمكن أن ندميه الأولويات والاختيارات فى استثمار الموارد البشرية.

والاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، لمواجهة المشكلات يتطلب وضع استراتيجية للتنمية تعتمد على عدة محاور أساسية، من أهمها:

- تكثيف الاستثمار البشرى Human capital Investement
- تكثيف النمو الاقتصادى Economic Growth
- التنمية لا تتحقق إلا بالمشاركة الفاعلة Par ticapatory
- وضع برامج واضحة للرعاية الإجتماعية Social care

ولضمان تنمية بشرية فاعلة ضمن استراتيجية التنمية البشرية يجب أن نضع فى الاعتبار

مايلى:-

- دراسة السياسات السكانية لأنها المحور الأساسى لاستراتيجية التنمية البشرية.
- اقتلاع جذور الفقر.
- تحسين الوضع الاجتماعى للفئات المحرومة (السكان خارج التعليم - الاثاث المحرومات من التعليم - المعاقين... الخ).
- استفار جهود المنظمات الحكومية والأهلية للمشاركة فى التنمية ودفعها الى الأمام.

قائمة المراجع

- ١- إبراهيم عبد الوهاب (١٩٩٩): استراتيجيات التعليم على المستوى الوطنى كمنطلق لزيادة الثروة القومية وتحقيق التقدم الاقتصادى فى المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر لكلية التجارة جامعة المنصورة "التنمية البشرية فى الوطن العربى" قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية (٢٠-٢٢) إبريل ١٩٩٩.
- ٢- بالما مالميلى (١٩٩٧): المؤسسات عابرة للقومية وتنمية الموارد البشرية، فى مجله مستقبلات، المجلد ٢٧ العدد الأول، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو.
- ٣- البنك الدولى (١٩٩٩/٩٨): تقرير عن التنمية فى العالم.
- ٤- السيد عبدالرسول (١٩٩٩): محادثات التنمية المستدامة فى الدول الفقيرة، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.
- ٥- حامد عمار (١٩٩٢): التنمية البشرية فى الوطن العربى، القاهرة، سينا للنشر.
- ٦- حامد عمار (١٩٩٣) : فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى، مجلة الترييه والتنمية، السنه الثانية، العدد الثانى، القاهرة، مركز التنمية البشرية والمعلومات.
- ٧- محمد كمال خليل (١٩٩٩): الأثر الإنتاجى للاتفاق العام على التعليم والصحة، فى مؤتمر التنمية البشرية فى الوطن العربى، مرجع سابق.
- ٨- محمد نبيل نوقل (١٩٧٩): التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، الانجلو المصرية.
- ٩- مهنى غنایم (١٩٩٩): مؤشرات التعليم والتنمية البشرية فى الوطن العربى، بعض ملامح الوضع الراهن وتوقعات المستقبل، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.
- ١٠- نادية قاسم (١٩٩٩): بعض معوقات دور المرأة العربية فى التنمية البشرية، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.
- ١١- اليونسكو (١٩٩٩): للتعليم ذلك الكنز المكتون، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة.

المحور الثالث

التنمية الاجتماعية

- (١) العقد الاجتماعي والتنمية الشاملة
أ.د. نبيل السعالوطى
- (٢) تنمية المجتمع المحلى
أ.د. أحمد مصطفى خاطر
- (٣) قضية البطالة والتنمية الاجتماعية
أ.د. مصطفى محمد جابر

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
العقد الاجتماعى والتنمية الشاملة
رؤية سوسيولوجية للتجربة المصرية

إعداد

أ.د. نبيل السمالوطى

استاذ ورئيس قسم الاجتماع بالقاهرة
عميد كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة - جامعة الأزهر

مقدمة

طرحت العديد من النظريات والافكار والتصورات لتفسير تكون المجتمعات وتنظيمها وقيمتها وقيام الدول وتقسيم العمل فيها ومواقع وحدود المسؤوليات والسلطات داخلها والعلاقة بين المكونات الداخلية لها. وأساليب الرقابة داخلها ... إلخ. ومن بين هذه النظريات نظريات العقد الاجتماعي. وقد استخدمت نظريات العقد الاجتماعي في تفسير وتفضيل الديمقراطية والحقوق والواجبات وحدود السلطات وواجبات الجماهير (لوك وروسو) وقد استخدمها بعض الفلاسفة لتفسير نظم حكم معينة تتسم بالدكتاتورية أو التسلطية (هوبز). كذلك فإن فلاسفة السياسة ناقشوا قيام بعض الدول استناداً إلى مفهوم العقد الاجتماعي مثل قيام الدول الإسلامية في المدينة المنورة وذلك بالرجوع إلى وثيقة تأسيس دولة المدينة المنورة.

وقد تطورت مفاهيم العقد الاجتماعي في أدبيات العلوم الاجتماعية بشكل كبير ومتعمق نتيجة للتغيرات العالية الكبرى التي حدثت في مجال العلم والتكنولوجيا. خاصة فيما يتعلق بمجالات الاتصال والمعلومات والاقتصاد والهندسة الوراثية والليزر وعلوم الفضاء وغيرها من علوم حديثة. وبعد بروز الشركات متعددة الجنسيات. والتكتلات الاقتصادية العملاقة. ولعل هذا ما أدى ببعض الهيئات الدولية إلى طرح مفهوم العقد الاجتماعي الجديد الذي يقسم العمل داخل المجتمع بشكل يحدد بجملة دور الحكومة ودور القطاع الخاص ودور مؤسسات المجتمع المدني ودور الجماهير. وقد برز هذا في مفهوم الحكومة الموسعة Governance. الذي تبنته أجهزة الأمم المتحدة مثل البرنامج الأممي للأمم المتحدة UNDP. ويشير هذا المفهوم إلى ممارسة السياسة والاقتصاد وسلطات الدولة المختلفة بشكل يحقق مصالح واهتمامات الجماهير يشبع احتياجات كل فئات الشعب. وبشكل يحقق أعلى للمستويات التكنولوجية والإنتاجية. ويحقق المشاركة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية. بما يؤهل المجتمع لخوض معركة العولة والنافسية والانفتاح بكفاءة لصالح أبنائها.

فى هذا الاطار طرحت القيادة السياسية فى مصر مفهوم العقد الاجتماعى الجديد منذ بداية التسعينات. مؤكدة الأهمية المتعاظمة للقطاع الخاص وأجهزة المجتمع المدني المتعددة والجماهير والمشاركة الواسعة بكل مستوياتها لكل فئات الشعب من أجل الوصول بالمجتمع المصرى إلى المستويات العالية المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فى ظل الثورات العلمية والتكنولوجية المتعاظمة. كل هذا فى اطار دور مؤثر ومتزايد للدولة كراعيه لكل فئات الشعب. وكضامنة لتحقيق العدالة فى التوزيع. ومهيئة لمناخ الاستثمار وجاذبه للاستثمارات العالية. دور الدولة هنا دور فاعل مؤثر منحاز للطبقات محدودة الدخل. ومدعم لدور رجال الاعمال وموفر لكل الخدمات الأساسية للجماهيم وهو دور رقابى يحقق التوازن بين كل الهيئات والطبقات لصالح الجميع.

وفى ظل هذا المفهوم حقق المجتمع المصرى منذ بدأت برامج الاصلاح الاقتصادى الضخمة فى مصر طفرات عملاقة شهدت بها أجهزة المجتمع الدولى المتخصصة. فقد حققت هذه البرامج تخفيض معدلات التضخم واضطرابات سوق العمل واسعار الصرف. وأعادت بناء البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية. كذلك تم اعادة بناء القوانين والتشريعات الجانبة لهذه الاستثمارات وبذلك حققت المناخ التشريعى المحفز والمشجع على الاستثمار هذا بالطبع إلى جانب اطلاق المشروعات الاقتصادية العملاقة جنوب وشمال الوادى فى سيناء. وإذا رجعنا إلى بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠. نجد أن الناتج المحلى الاجمالى فى مصر ارتفع من ٢٢.٩ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٧٨.١ مليار دولار سنة ١٩٩٨ وفقاً لسعر الصرف السائد. وإلى ١٩٢.٥ مليار دولار وفقاً لسعر تعادل القوى الشرائية مع الدولار. وطبقاً لبيانات صندوق النقد الدولى فى تقريره لعام ١٩٩٩ (World Economic Outlook October 1999) نجد أن مصر انتقلت من تحقيق نمو سلبى - ناقص ٢.٢٪ سنة ١٩٩٠ إلى نمو بسيط يبلغ ١.٦٪ سنة ١٩٩٣ (فترة ارساء البنية الأساسية الكبرى فى مصر). ثم بدأت انطلاقة التنمية منذ ١٩٩٧ ليصل معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى المصرى إلى ٥.٤٪. ٦.١٪ اعوام ٩٧. ٩٨. ١٩٩٩ على التوالي. وتشير بيانات الصندوق إلى انخفاض معدل التضخم من ١١.١٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٣.٧٪ سنة ١٩٩٩. وانخفاض معدل البطالة من ١١.٣٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٨٪ سنة ١٩٩٩.

أما فيما يتعلق بإجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أتت في مصر إلى ارتفاعها من ٥٩٨ مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ١٣١ مليون دولار سنة ١٩٩٦؛ ثم إلى ٨٩١ مليون سنة ١٩٩٧ لتصل إلى ١٠٧٦ مليون دولار سنة ١٩٩٨. وتفسير الأجهزة الدول إلى أن احتياطات مصر من النقد الأجنبي أصبحت عاملا يدعو للثقة ورفع التصنيف الائتماني لمصر دولياً.

هذا وغيره مما حقق في مجال الانتاج والخدمات والرعاية الاجتماعية يؤكد أن سياسة التنمية في مصر استناداً إلى العقد الاجتماعي الجديد الذي نادت به القيادة السياسية منذ اوائل انطلاق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات حقق قفزات هائلة للإنسان المصري ليدخل بثقة إلى الألفية الثالثة. حيث الثورات العلمية والتكنولوجية. وحيث التنافسية الهائلة، وحيث سيادة المنظمات الدولية في مجال التجارة والمال والخدمات.

وتستهدف هذ الدراسة الاجابة عن بعض الأسئلة اوجزها فيما يلي:

أولاً: ما المقصود بالعقد الاجتماعي الجديد والمطروح في الفكر الاجتماعي المعاصر وما ارتباطه بقضية التنمية.

ثانياً: ما هي أبرز التشوهات الاجتماعية التي يستهدف العقد الاجتماعي الجديد التعامل معها ومواجهتها؟ ولعل الاجابة عن هذا التساؤل يطرح التفسير الكافي لأهمية بروز مفهوم العقد الاجتماعي الجديد. في مقابل مفاهيم تقليدية مطروحه للعقد الاجتماعي في ادبيات البحث الاجتماعي.

ثالثاً: ما هي أبرز أبعاد العقد الاجتماعي الجديد في التجربة المصرية كما يستمد من خطابات السيد الرئيس ومن الواقع الاجتماعي للمجتمع.

وسوف نعتمد في الاجابة عن هذه التساؤلات على طرحات نظرية ومكتبية ومقارنة تستعين ببعض الوثائق والاحصاءات والعلومات الموثقة.

رابعاً: ما العلاقة بين التنشئة الاجتماعية بمفهومها الشامل وبين عدة متغيرات ذات أهمية مركزية في عالم اليوم وهي التنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتعددية الثقافية والعولمة والتسامح والحفاظ على الهوية الوطنية.

المبحث الأول

الفصل الأولالعقد الاجتماعي بينالتراث والواقع المعاصر المفهوم والأهداف

— مفهوم العقد في التراث وفي العلوم الاجتماعية

الجديدة والفكر المعاصر

— التنمية والتشوهات الاجتماعية والمجتمعات بين

التجربة المصرية والتجارب العالمية ودور العقد

الاجتماعي الجديد في مواجهتها.

نحو تحديد مفهوم العقد الاجتماعي الجديد في الفكر الاجتماعي المعاصر:

عندما يذكر مصطلح العقد الاجتماعي يقفز للذهان عدة أمور أبرزها فلسفة العقد الاجتماعي عند منظري الفكر الليبرالي الرأسمالي والجمتمع الديمقراطي الحر أو المجتمع المفتوح. فقد برز جون لوك في إنجلترا وجان جاك روسو في فرنسا على أنهما من أبرز رواد فلسفة الديمقراطية والأرادة المشتركة من خلال فلسفة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين يوضح فيه دور كل منهما. والذي يبرز فيه بجلاء حقوق وواجبات كل طرف. وحق الشعب في رقابة سلوك وقرارات الحكام. وحقوقهم في المسائلة والعزل وتداول السلطة. وهذا العقد مفيد لسلوك الحكام ومحدد لحرريات الشعب. الحريات السابقة على التجمع كالحق في التملك والاعتقاد والتجمع والقول... ومن هنا اعتبرت هذه الفلسفة هي أساس مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة والرقابة الشعبية والحريات الجماهيرية وسلطة المجتمع المدني في مقابل سلطة الدولة. ولهذا كان العقد الاجتماعي عند فلاسفة هذا الاتجاه من طرفين - الشعب أو الجماهير من جهة والحاكم من جهة أخرى - كل منهما مسئول عن تطبيق بنود العقد. كذلك فإن مصطلح العقد الاجتماعي يذكرنا بفلاسفة تبرير الاستبداد والتسلط الملكي وفي مقدمتهم توماس هوبز الذي حاول تبرير تسلط أسرة ستيوارت في إنجلترا وعدم أحقية الشعب في اتخاذ القرار أو مساءلة الحاكم أو الثورة عليه أو عزله أو الاعتراض على أحكامه... وهنا اختلف "هوبز" عن "لوك" و"روسو" في عدة أمور : الأول تصور طبيعة الحالة السابقة على التجمع - فهي حالة حرية وسعادة وانطلاق فطري عند "لوك" و"روسو". وهي حالة شقاء وتعاسة وانعدام أمن عند "هوبز". والأمـر الثاني هو سبب تخلي الناس عن حالة الفطرة أو الحالة الطبيعية. فهي عند فلاسفة الديمقراطية والحرية هي الرغبة في التعاون والتنسيق و التطور في ظل الحريات الفطرية. وهي عند فلاسفة الاستبداد مجرد الحصول على الأمن للمدى والنفسى. أما الأمر الثالث فهو تصور طبيعة العقد. فهو عند انصار الديمقراطية من طرفين هما الحاكم والمحكومين. كل منهما يلتزم بحقوقه وواجباته. وكل منهما خاضع للمساءلة والرقابة والحساب. في ضوء ضوابط العقد. أما عند انصار الاوتوقراطية أو التسلط فإن العقد من طرف واحد فقط هو المحكومين. أما الحاكم فليس ملتزماً بأية شروط سوى تحقيق الأمن. وهذا يعنى أن العقد عند انصار الحرية والديمقراطية يعنى شراكه ومسئولية مشتركة وتنسيق وتوزيع أدوار وتقسيم عمل بين الشعب والحكام. كل له دوره ومسئوليته وحقوقه ومسئوليته وحرياته... إلخ.

وفكرة العقد الاجتماعي كذلك تثير موضوع تأسيس الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول ﷺ . فقد تم التمهيد لتأسيس دولة المدينة المنورة على عقدين هما بيعة العقبة الأولى والثانية بين الرسول ﷺ وبين أبناء المدينة. كذلك فقد تم تأسيس أول دولة إسلامية على أسس دستورية عليا وسلامية قبل ظهور الفكر الدستوري والقانوني الحديث. فقد جمع الرسول عليه السلام جميع أصحابه ومختلف عناصر الأمة الجديدة في المدينة المنورة من مسلمين ويهود^(١) . وعرض عليهم تصوره عن كيفية تنظيم السلطة السياسية وتحقيق التعاون وصالح الجميع دون استثناء. هذا التصور يوزع المسؤولية والادوار، ويؤمن الجميع على حقوقهم وحرانيتهم وامنتهم وملكاتهم. ويحقق التعاون والتنسيق بين جهد الجميع. كما يحقق التعايش السلمي بين الجميع. وهو ما نطلق عليه الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. وكما يشير علماء القانون. فإن أهل المدينة "هالهم جميعاً تلك العبقرية الفذة التي راحب تنلمس الأسس القوية بينهم، ونؤمنهم على أموالهم واعراضهم وملكاتهم. ونقر ما كان سائداً بينهم من أعراف صالحه... وتنزع من نفوسهم الحقد والغل والحسد، وجمعهم على قلب رجل واحد. في مواجهة عدوهم..."^(٢).

فقد حدد الرسول ﷺ في وثيقة المدينة العلاقة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الذين يعيشون معهم في المدينة المنورة وهم اليهود. كذلك ركزت الوثيقة على تنظيم السلطة والسيادة في الدولة الناشئة وتحديد معالها ومواقعها بدقة كاملة. وحددت الوثيقة عناصر الدولة من شعب (مسلمين وغير مسلمين) وسلطة (سلطة الرسول استناداً إلى الوحي السماوي فيما يوجد فيه نص. والشورى فيما لا يوجد فيه نص) وإقليم (وهو حدود مدينة الرسول ﷺ). وهو ما لم يلتفت منظرى مفهوم الدولة إليه إلا في مرحلة متأخرة. وقد أكدت الوثيقة - وهي العقد الذي أسس دولة المدينة - أهم مقومات المجتمع الجديد. ومن أبرزها التكافل الاجتماعي. وحرية العقيدة. والمساواة بين سكان المدينة. وهكذا يتضح اهتمام الاسلام بالعقد الاجتماعي التطبيقي الواقعي الذي يحقق المشاركة بين جميع عناصر المجتمع. ويحقق القبول الاجتماعي من الجميع. وهي أمور مدنية لم يلتفت إليها الفكر السياسي الديمقراطي إلا حديثاً^(٣).

(١) جعفر عبد السلام: انشاء الدولة الإسلامية في المدينة: مؤتمر بين الشورى والديمقراطية - الأزهر الشريف والمركز العالي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ٢٣ ٢٥ مايو ١٩٩٧ القاهرة : ص ١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ورد نص الصحيفة في كل كتب السيرة النبوية مثل سيرة ابن هشام والسيرة الخالصة. راجع نص الوثيقة في دراسة جعفر عبد السلام في ص ٦ - ١٠.

وثيقة المدينة مثلاً واقعى لكيفية بناء مجتمع مدنى على أسس دينية. وعلى أسس مشاركة جميع عناصر الأمة ورضاؤها. ويكفى هنا القول إن الوثيقة ختوى على (٤٧) بنداً. ينص البند رقم (٢٥) على ما يلى " وإن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين لليهود ومنهم وللمسلمين دينهم. مواليتهم وأنفسهم. إلا من ظلم وأنهم فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته^١ وجاءت النصوص من ٢٦ - ٣٤ معطوفة على النص السابق. وذكرت الوثيقة يهود بنى النجار وبنى الحارث. وبنى ساعدة. وبنى جشم. وبنى الأوس. وبنى ثعلبة. وبنى الشطيبة ... إلخ.

وكما يشير - جعفر عبد السلام - بحق فإن الوثيقة التى كتبت بين الرسول ﷺ وبين (أهل المدينة لإقامة صيغة للتعايش المشترك بينهم هى بلا جدال عقدًا اجتماعيًا بالمعنى السياسى.

- يقول (جعفر عبد السلام) ^(١) "وليس أدل على وضوح الصيغة التعاقدية من ذكر العبارات الأولى من الوثيقة وهى: (هذا كتاب من محمد النبى رسول الله. ومن المؤمنين والمسلمين من قريش. وأهل يثرب. ومن تبعهم. فلحق بهم. وجاهد معهم) فالوثيقة كانت بين الرسول ﷺ من جهة وبين مختلف سكان المدينة بمختلف فئاتهم^٢ وموضوع العقد هو إقامة حكومة المدينة على أساس العقيدة. ولم يغفل وضع فئات السكان الأخرى التى تعيش مع المسلمين فى مكان واحد فى الدولة الجديدة. بشكل يجتذب مشاركتهم ويؤمنهم ويجعلهم يؤدون واجباتهم ويشعرون بالولاء للدولة الجديدة ويدافعون عنها.

وقد طرح الفكر السياسى الحديث من خلال بعض المنظمات الدولية. مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD. مفهومًا جديدًا للعقد من خلال مفهوم الحكم الموسع أو الجيد Governance^(٢). والعقد هنا ثلاثى الأطراف حيث يحقق التفاضل التام بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية. أو بين مكونات المنظومة المشكلة للمجتمع وهى الحكومة بسلطاتها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة. والمجتمع المدنى الذى يشمل الأحزاب والنقابات والجمعيات والأكاديميات ومختلف الجماعات الأهلية المنظمة من جهة ثانية. والقطاع الخاص فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من

(١) جعفر عبد السلام: المصدر السابق ص ١٥.

(٢) عطية حسين الافندى: نحو عقد اجتماعى جديدين بين الحكومة و المجتمع المدنى والقطاع الخاص إهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ١٠.

جهة ثالثة. ولكل جهة من هذه الجهات الثلاث وظائف رئيسية تسهم في تنمية المجتمع وتسهم في أداء الجهات الأخرى لوظائفها. وهذا يعني أن الوظائف متساندة متفاعله يدعم بعضها بعضاً. فالتنمية الاقتصادية مهمة أساسية للقطاع الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي والتنافسية الدولية والسباق العلمي والتكنولوجي العالمي غير المسبوق. أما الحكومة فمهمتها تحقيق الحريات وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع. ومهمتها رفع كفاءة الجهاز الإداري والرقابي للدولة وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ومواجهة الانحرافات والفساد وتشجيع مناخ الاستثمار وتوفير البنية الأساسية المطلوبة له. وتوفير كل مقومات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ودعم الفئات محدودة الدخل ومواجهة ما يقابل المجتمع من أزمات ومشكلات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأخيراً فإن مؤسسات المجتمع المدني هي المسئولة عن تحقيق المشاركة الإيجابية للجماهير في تنمية المجتمع واتخاذ القرارات وحماية المصالح المختلفة. وممارسة مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويشير (عطية الأفندي) إلى أن البرنامج الأممي للأمم المتحدة UNDP يعرف (أسلوب الحكم الموسع Governance بأنه ممارسة السياسة والاقتصاد والسلطة الإدارية لإدارة شئون الدولة، من خلال الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات المعقدة التي من خلالها يحقق المواطنون - أو الجماعات أو التنظيمات - مصالحهم. ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم. ويحلون خلافاتهم). أما أهداف الحكم الموسع فتتمثل في (تحقيق العدالة والإنصاف، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، وكفاءة تقديم الخدمات). هذا العقد الجديد الذي يحقق المشاركة الإيجابية بين الحكومة والشعب ومؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات غير الحكومية يسهم في تربية المواطنين على الديمقراطية وينمي عندهم ثقافة المساءلة والحوار وقبول الآخر وتحقيق الشفافية والصالح العام والرضا العام. كذلك فإن هذا العقد يحول دون الاستبداد والتسلط والظلم الاجتماعي. كل هذا يشير إلى مفهوم جديد للعقد الاجتماعي يتناغم مع متغيرات العصر ولغته، ويكرس ثلاثية التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. هذه الثلاثية هي ما يحرص عليه النظام في مصر والذي تقاس كفاءته بمقدار تحقيق هذه الثلاثية للتفاعلة والتساندة.

وجبدر الإشارة هنا إلى أن اسلوب الحكم الموسع أو الذى يزيد من حجم وكفاءة مشاركة كل قوى المجتمع بشكل متوازن. هو أحد المعايير المهمة للتنمية السياسية فالتنمية السياسية Political Development تفترض عدة متغيرات. فى مقدمتها ترشيح السلطة. وتباين الوظائف السياسية. وتحقيق المشاركة وتوسيع دائرتها لضمان تمثيل كل فئات المجتمع فى تشكيل القرار السياسى حقيقياً للمصالح العام. وحقيقاً للتوازن المجتمعى والتنمية السياسية تفترض سلامة وكفاءة التنشئة السياسية. والتعددية السياسية. أو تعدد التنظيمات السياسية سواء كانت احزاباً أو جماعات للضغط أو لمصلحة. أو مؤسسات المجتمع المدنى - جمعيات أهلية أو غير حكومية. واتحادات. ونقابات... كل هذا من أجل توسيع دائرة ومجال المشاركة فى صنع وتشكيل القرارات فى المجتمع.

التنمية والتشوهات الاجتماعية بين التجربة المصرية والتجارب العالمية:

أكدت خطب وسياسات الرئيس مبارك منذ الثمانينات على ضرورة التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. والتنمية الاجتماعية أساساً وهى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين والارتقاء بها لتصل إلى مصافات الدول المتقدمة فى مجالات الاسكان والعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين والاهتمام برعاية الشباب والطفولة والمرأة والمسنين. هذه التنمية البشرية تفترض اطلاق برامج فعالة للتنمية الاقتصادية لأن عائد هذه التنمية هى الكفيل بتحقيق هذه المستويات المعيشية المنشودة للجاهير. ولهذا كان من المنطقى أن يبدأ عصر مبارك بمؤتمر قومى للتنمية الاقتصادية وقد كانت مصر فى هذا رائدة قبل أن يلتفت إلى هذا المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة و البنك الدولى والاتحاد الاوروبى والمؤسسات الرأسمالية الغربية التى أكدت فى التسعينات أهمية التنمية البشرية فقد أكدت هذه المؤسسات على تحسين نوعية حياة البشر من خلال الحصول على المسكن اللائم وغذاء كاف تتوافر فيه العناصر الصحية المطلوبة. إلى جانب الاستمتاع بالمرافق الصحية والطاقة الكهربائية والرعاية الاجتماعية والثقافية والمشاركة فى شئون المجتمع من خلال الانضمام إلى بعض مؤسسات المجتمع المدنى كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات. كل هذا يعنى تحسين مركز المرأة وتحقيق مستويات أفضل للأطفال وانخفاض نسبة الأمية والبطالة والفقر والجوع. وهذا يعنى فى عرف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى.

والبنك الدولي. واجهزة الأمم المتحدة إرتباط التنمية البشرية والاجتماعية باتساع نطاق الحريات واتساع نطاق للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى كل مؤسسات المجتمع المدني والدولة. واتساع نطاق الديمقراطية. وسيادة الشفافية والنقاء. والبعد عن الانحراف ومحاربة كل اشكال الفساد الادارى اعتباراً من الرشوة والمحسوبية وكل أشكال متابعة المصالح الخاصة على حساب الصالح العام. وتركز بعض التقارير الدولية مثل أحدث تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ التي يصدرها البرنامج الاممى للأمم المتحدة منذ بداية التسعينيات. هذه التقارير تركز على أهمية مقاومة الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأهمية حل إشكالية اندماج الشركات العملاقة والعبارة للمقارن والشركات المحلية الأمر الذى يعنى مزيداً من تركيز الثروة والتكنولوجيا المتقدمة والمعلومات فى ايدى جماعات اقتصادية قليلة على مستوى العالم وعلى المستويات الاقليمية. وتزايد الفقر والبطالة والمحرمان من اشكال الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى قطاعات أوسع من جماهير المجتمعات.

وكما يشير التقرير سالف الذكر فإن هناك مجموعة مما يطلق عليه (المراغى) ^(١) "التشوهات الاجتماعية" تتزايد حدوثها وأشكالها بسبب تنامي حرية السوق والتكنولوجيا المتقدمة وحجم وكيف المعلومات وشبكات الاتصال وغيرها من مرتكزات العولمة. ومن أمثلة هذه التشوهات كما يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٩ ما يلى:

أ - هناك ثلاثة مليارات فى العالم يملكون من الاصول المالية والعينية تزيد عن "النأج القومي لكل الدول الأقل دخلاً فى العالم. أى أن دخولهم تزيد عن دخول ستمائة مليون شخص. ويكفى القول أن بل جيتس ^(٢) صاحب نصف شركة الميكروسوفت للكمبيوتر يستحوذ على ٨٣ مليار دولار أى ما يعادل ما يملكه ١١٠ مليون أمريكى أى ما يقرب من نصف عدد السكان.

ب - أغنى (٢٠٠) مائتى شخص فى العالم زادت ثرواتهم خلال الأربع سنوات الأخيرة بمقدار ترليون دولار.

(١) راجع مقال محمد المراغى بجريدة الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ ص ١٠.

(٢) عبد النعم سعيد - العدل الاجتماعى ثانياً - الأهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

جـ - خمس سكان العالم ٢٠٪ يحصلون على ٨١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله أما الخمس الأفقر ٢٠٪ من السكان لا يحصلون إلا على ١٪ فقط من اجمالي دخل العالم.

د - تشير الاحصاءات الدولية التى اجريت على الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٠ أن ٢٠٪ من المجتمع الأمريكى الأكثر فقراً زاد فقره. وأن الـ ٢٠٪ الأعلى دخلاً زاد غناه بمقدار ٢٩٪ (١).

هـ - اشار تقرير التنمية البشرية لسنة ٩٦ إلى أن هناك ٣٥٨ ملياردير فى العالم تبلغ الأصول المملوكة لهم بما يعادل للدخول السنوية لـ ٤٥٪ من سكان العالم.

وينبه التقرير السابق إلى أن نمو الدخل القومى للدول لا يدل باستمرار على علامات صحة خاصة من المنظور الاجتماعى والنفسى والإنسانى فنمو الرأسمالية الذى تطور إلى استعمار والنزاع الذى بعد تزاوجه مع التحدى العلمى والتكنولوجى إلى ظاهرة العولمة. وأبرز العديد من انواع النمو التى يصفها تقرير التنمية البشرية بأنه نمو رديء وحددها فى خمسة انواع. كثيراً ما تنتشر فى الدول النامية وهى:

أ - النمو عندئذ الشفقة الذى يزيد الاغنياء غنى ويقل عددهم. ويزداد الفقراء فقراً ويزيد عددهم.

ب - النمو الذى يأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والذى لا يقدم فرصاً للعمل أمام الشباب. هنا يزدهر الاقتصاد لكن تتفاقم البطالة.

ج - النمو الآخرى الذى يتم من خلال قمع الحريات وتغيب المشاركة والديمقراطية وحرية الرأى.

د - النمو المقطوع الصلة بالجذور فلا تحترم فيه القيم والمعتقدات والاخلاقيات التى يؤمن بها الشعب. ويصبح الهدف هو تضخم الاموال والمكسب المادى فحسب.

هـ - النمو الذى يقصد به الاستمتاع الحالى المقطوع الصلة بالمستقبل ويتجاهل حق الاجيال المقبلة.

ومصر فى مسيرتها التنموية خلال الانتقال من الاقتصاد الرأسمالى قبل الثورة إلى

(١) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل - مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ٥٠.

الاشتراكي بعد الثورة حتى سنة ١٩٧٠، ثم إلى الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي أولاً. ثم التوجه للبرالى الانتاجى بعد ذلك، ثم تأهيل الاقتصاد المصرى للتوافق مع الاقتصاد العالمى أو المعلوم كحتمية كونية. حتى لا يتعرض للتهميش والانهيار كل هذا ادى إلى العديد من التشوهات والاشكاليات. الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية. ومن هذه التشوهات بدء تركيز الثروة فى يد قلة نسبية وهذا أمر ضرورى. ومثل تراجع نصيب الاجراء من الدخل القومى. فقد كان نصيبهم تقريباً النصف فى أول السبعينات انخفض الآن حوالى الثلث. وإذا كان متوسط الدخل قد ارتفع. فإنه لا يعبر عن متوسط نصيب الاكثية الفقيرة من الدخل.

وقد برزت مشكلة فى مصر نتجت عن عوامل صحة وقوة. هذه المشكلة حددتها التقارير الدولية مثل تقرير البنك الدولى وهى ارتفاع متوسط الاعمار إلى ٦٦ سنة الآن بعد أن كان المتوسط ٥٧ سنة فى ١٩٨٢. وهذا يعنى حاجة المجتمع إلى رعاية هذه الفئة وتلبية احتياجاتها الاجتماعية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ولعل الأهم التفكير فى كيفية استثمار خبرتها وجارها فى صالح التنمية المصرية. وهناك إشكالية تزايد حدة وعدد الفقراء فى مصر. فتقرير التنمية البشرية لمصر الذى اصدره معهد التخطيط القومى ١٩٩٦ يقدر عدد الفقراء — تحت خط الفقر بنسبة ١٢٪ من السكان. وأن ٢٥٪ من السكان فقراء نسبياً.

وهناك نوع آخر من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل فى الخلل فى توزيع الدخل. فتقرير البنك الدولى ١٩٩٩/٩٨ يقدر أن الـ ١٠٪ الأعلى دخلاً من سكان مصر يستحوزون على ٢٧٪ من الناتج القومى. أما الـ ١٠٪ الأقل دخلاً من السكان لا يستحوزون إلا على ٤٪ فقط من هذا الناتج. وهناك اشكالية يقابلها المجتمع المصرى تتمثل فى تزايد حجم البطالة. فحسب المؤشرات الإحصائية التى تصدر عن وزارة الاقتصاد المصرية ارتفعت نسبة البطالة نتيجة لعدة اسباب. منها تزايد النمو التكنولوجى فى الصناعات. ومنها عمليات الخصخصة التى تبتناها الدولة منذ بداية التسعينات. ومنها تزايد السكان السريع. ومنها تزايد متوسطات الاعمار وبالتالي تزايد عمل المسنين. فالذين يدخلون سوق العمل من الشباب فى مصر يصل العدد إلى ٦٢٠ ألف عام ٢٠٠٠. وتشير التقارير الدولية (تقرير البنك الدولى) إلى أن متوسط الاعمار فى مصر قد ارتفعت من ٥٧ سنة ١٩٨٢ إلى ٦٦ حالياً. وقد ارتفع متوسط العمر فى مصر بمقدار (١٤.٤) سنة بين سنة ١٩٦٠، ١٩٩٠ أى

خلال ثلاثين سنة. وهذا يعنى أن المصرى يكسب فى المتوسط حوالى سنة أشهر كل عام. ويختلف متوسط العمر فى مصر من محافظة لأخرى لأسباب كثيرة منها نسبة التلوث والمستوى الاقتصادى والوعى الصحى... إلخ. فالمتوسط ينخفض فى بعض المحافظات ليصل إلى ٦٠ سنة فى محافظتى بنى سويف وسوهاج. ويرتفع فى محافظات أخرى مثل الوادى الجديد والبحر الأحمر ليصل إلى ٦٨ سنة.

وارتفاع متوسط العمر إلى جانب تزايد السكان والعوامل الهيكلية الأخرى التى سبق الإشارة إلى بعضها هى السبب فى تزايد معدلات البطالة. ويقدر مجلس الوزراء المصرى حجمها فى مصر بـ (١.٤) مليون عاطل من بين الشباب الراغب فى العمل. ويقدر عدد المسنين بين ٥٥ سنة (السن الذى يسمح لصاحبه بالحصول على معاش مبكر) وبين ٦٦ سنة (وهى نهاية توقع العمر فى مصر) بحوالى (٢) مليون نسمة.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة وتزايد توقعات الأعمار تثير مشكلات عدة. منها ارتفاع معدلات الإعالة. ونسبة الإعالة فى مصر (١) إلى (٢) أى أن كل شخص يعول إثنين فى المتوسط. أما متوسط الإعالة فى الدول المتقدمة فيصل إلى ١:١.

ويتربى على المتغيرات السابقة من بطالة وتزايد توقعات الأعمار وتشجيع العاملين على الاستفادة من فرص المعاش المبكر أن تظهر اشكالية عدم استثمار الطاقة البشرية الاستثمار الأمثل. فمتوسط العمر الانتاجى للإنسان حوالى ٤٠ سنة. هذا الرقم بهيوط فى مصر بسبب التأخر فى دخول سوق العمل والخروج إلى المعاش المبكر إلى ٣٠ سنة. ولاشك أن لهذا انعكاسات اجتماعية واقتصادية.

ولاشك أن هذا القول ينطبق على القطاع الرسمى للعمل سواء فى الحكومة أو العمل بأجر لدى القطاع الخاص. أما أصحاب القطاع الخاص والعاملين فى القطاع الزراعى والمهن الأولية فلا يوجد سن للتقاعد. ويتحدد هذا بالقدرة وليس بالسن. وتتنجج جماعات حماية ورعاية المسنين فى العالم إلى التأكيد على أن تحديد فرص العمل بالسن وليس بالقدرة إما هو جرعة فى حق الفرد. وإن التقاعد الإجبارى يتناقض مع حقوق الإنسان. ولعل هذا ما أذكر إلى الاتجاه إلى إلغاء سن التقاعد أو الامتداد به فى العديد من الدول أو لدى بعض الفئات داخل المجتمع فى دول أخرى. فقد حدث هذا فى كندا واليابان وقد ارتفع سن التقاعد فى مصر لدى الهيئات القضائية. وتقرر استمرار أساتذة الجامعات فى عملهم التعليمى والعلمى بعد سن التقاعد. كل هذا يعنى إدراك الدول لأهمية استثمار خبرة

كبار السن وتوظيفها في خدمة تنمية وتحسين الحياة في المجتمع. وأهمية توفير فرص العمل للإنسان القادر على العطاء دون النظر إلى سنه. تحقيقاً لأهداف إنسانية واقتصادية واجتماعية..

وبالنظر إلى خبرة الدول المتقدمة وآراء المهتمين بالمسنين. نجد أن هناك عدة اتجاهات مطروحة لاستثمار طاقة كبار السن. منها استثمار طاقاتهم في الأعمال الخيرية الاجتماعية الطوعية. ومنها استثمار مدخراتهم في مشروعات اقتصادية كالصناعات الصغيرة لها عائدها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي على المجتمع والمسن. وهناك دراسات علمية اجتماعية ونفسية وصحية واقتصادية تركز على رعاية واستثمار المسنين. فقد حددت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ كعام المسنين. ووضعت هدفاً هو الارتفاع بمستوى العمر على مستوى العالم من ٦٦ سنة حالياً إلى ٧٠ سنة سنة ٢٠٠٥، إلى ٧٥ سنة سنة ٢٠١٥. وهذا مبني على دراسة الارتفاع الفعلي في نسبة المسنين في بعض الدول. فطبقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية تضاعف عدد المسنين في المجتمع الفرنسي من ٧٪ إلى ١٤٪ خلال ١٥٥ سنة. ولعل الاشكالية حالياً أنه ثقل الدد لتحقيق التقدم الصحي. فالتوقع أن تحتاج الصين لمضاعفة عدد المسنين بها بعد بداية القرن القادم إلى ٢٧ سنة فقط حسب التقديرات الدولية.

المبحث الفضيل الثاني

العقد الاجتماعي الجديد

التجربة المصرية في عهد مبارك

- ١ - الاهتمام الأسرة.
- ٢ - تقسيم العمل التنموي بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجماهير .
- ٣ - رعاية الشباب ومواجهة مشكلة البطالة.
- ٤ - التعليم والحفاظ على الهوية ورفض الانغلاق والايديولوجي.
- ٥ - حقوق الفئات المختلفة والتكامل في الأبعاد التنموية و فلسفة الاجتماعية المتكاملة.
- ٦ - السياسة السكانية في العقد الاجتماعي الجديد.
- ٧ - مكافحة الفقر والجوع والتحول إلى نظام السوق الحرة.
- ٨ - الديمقراطية وحرية الرأي والتعددية.
- ٩ - حقوق المرأة والاهتمام بالطفولة والأمومة.
- ١٠ - التكامل بين العلم والإيمان.
- ١١ - أهداف العقد المتكاملة.
- ١٢ - ملاحظات ختامية حول دور الدولة في تطبيق العقد.

إبعاد العقد والبعد الاجتماعي في التجربة المصرية:

وإذا ما أخذنا عن العقد الاجتماعي الجيد الذى طرحه السيد الرئيس فى خطابه المهمة قبل وبعد الاستفتاء على ولايته الرابعة. نجد أن أهم معالنه تستمد من فلسفة الحكم فى مصر والتي حددها الرئيس فى قوله: أن شرعية الحكم تنطلق من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين. وتأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع كركيزة لشرعية النظام. كذلك فإن فلسفة الحكم فى مصر تؤكد على والانحياز للفئات الأقل دخلا. ومحاربة الفساد والاستغلال والاحتكار. والتحول إلى دولة المؤسسات والبعد عن القرارات الفردية. وتعبئة جهود المجتمع لاستخدام وإنتاج التكنولوجيا للتقدم. والاهتمام بالأسرة المصرية وتنظيم الزيادة السكانية. ودعم الحريات والديمقراطية والتعددية.

ونريد فيما يلى واعتماداً على خطابات وتوجيهات رئيس الجمهورية وفلسفة الحكم فى مصر أن نحدد أهم معالم العقد الاجتماعي المطلوب تطبيقه فى مصر من منظور سوسولوجى:

أولاً: الاهتمام بالأسرة وهذا يتضمن الاهتمام بالطفولة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافية للجماهير. وهذا يعنى تنمية الإبداع والثرية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للأطفال و الشباب. وتنمية التفكير النقدى المنفتح على كل علوم وتقنية العصر. وهذا البعد يهتم بالاستوى الاقتصادى للأسرة خاصة منخفضة الدخل وتوفير كل مرتكزات الحياة الكريمة لها. والاهتمام بالأسرة فى العقد الاجتماعى الجيد يرتبط بالتنمية الشاملة للمجتمع. كما يرتبط بمختلف السياسات التى تستهدف اسعاد واستثمار مختلف مكونات وعناصر ومفردات الأسرة اعتباراً من رعاية الطفولة و الأمومة و الشباب إلى جانب تحسين التربية ورعاية المسنين وتنمية علاقة الأسرة بمختلف مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية.

ثانياً: تقسيم العمل التنىوى والتشريعى والتنفيذى والرقابى بين (راجع خطاب الرئيس وتوجيهاته للوزارة الجديدة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩٩) الجماهير ومؤسسات المجتمع المدنى والسلطة الرسمية فى الدولة. فالاقتصاد مسؤلية الافراد فالدولة تشجع الاستثمارات الفردية وتقدم بها التيسيرات التشريعية والضريبية والادارية وتكفل لها

التنمية الأساسية اللازمة لها. والدولة تقوم بالمشروعات الكبرى اللازمة والمهمة جماهيرياً والتي تعترف عنها المشروعات الخاصة. أو الواجب بقاها في يد الدولة ضماناً لحقوق الفئات محدودة الدخل.

أما مؤسسات المجتمع المدني فهي المسئولة عن زيادة مساحة للمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجماهير. وهي المسئولة عن قيادة التنمية بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية. وهي المنوط بها تحقيق الرعاية الاجتماعية لكل فئات المجتمع. خاصة الفئات المهمة كالأطفال والمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين. وهذه الهيئات الطوعية — السياسية (كالأحزاب) والاجتماعية (كالنقابات والجمعيات الاهلية والاتحادات والنوادي.. إلخ) مسئولة عن حماية حقوق الإنسان. وممارسة وممارسة النقد الاجتماعي البناء. هذه المؤسسات هي في الحبل الأول شريك للدولة في التنمية. وهي المسئولة عن تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق الجماهير. ويقول آخر هي المسئولة عن تخفيف سلطة الدولة في السيطرة على مقدرات الشعب. وهي المسئولة عن مشاركة الجماهير في عمليات اتخاذ القرار من خلال وجود جماعات الضغط وجماعات المصالح المنظمة والتي تمارس عملها تحت مظلة التشريعية والقانون. والدولة لها دور مهم في ظل نمو المشروعات الخاصة وسيادة نظام السوق. فالدولة هي الحارسة لقيم الدولة وراثتها. وهي الحافظة لمقومات المجتمع. وهي شريك للمؤسسات الاهلية في ضمان الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل. وهي المسئولة عن تيسير نمو القطاع الخاص وكفالة قدرته على التطور والتقدم لتزيد قدرته التنافسية والتصديرية في عصر الأسواق المفتوحة والعولمة. والدولة مسئولة عن رقابة هذا القطاع الخاص حتى لا يتحول إلى الاحتكار والاستغلال والتسلط على صناعة القرار في المجتمع. كل هذا يعني أن العقد الاجتماعي في مصر يعني تحول الاقتصاد إلى اقتصاد حر قادر على مسايرة العولمة التي تعنى التقدم العلمي والتكنولوجي وانفتاح الأسواق وتكسر الحدود وتنامي ثورة المعلوماتية والتنافسية على مستوى الداخل والخارج. ولاشك أن هذا يعني تنامي القطاع الخاص وتنامي دور الدولة معاً. فالدولة تهيب كل السبل لاجتذاب الاستثمارات وتنمية قدرة القطاع الخاص على استيعاب وتطوير ونوطين واستنبات تكنولوجيا مناسبة متماشية مع التقدم العالمي ومناسبة للواقع الاجتماعي وصديقة لبيئته. من أجل زيادة الدخل القومي والطاقة المصرية على التصدير والمنافسة. وأشباع الاحتياجات المحلية. لكن دور الدولة لا يقتصر على هذا الدور فحسب وإنما على الدولة أن تحل إشكالية تركيز الثروة وزيادة حجم البطالة والفقر.

فقد اشارت الدراسات المصرية^(١) أنه مع نمو القطاع الخاص حدث تغير في توزيع الثروات. حيث تراجع نصيب الأجراء فيه من نصف مجموع الدخل في أول السبعينات إلى ثلث الدخل تقريباً الآن. حقيقة لقد ارتفع المتوسط العام للدخل، وارتفعت متوسطات الاعمار حيث يصل الآن ٦٦ عاماً. وقد نجحت الدولة في تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثمارات حيث بلغت الآن ٣٧ مليار جنية بنسبة ٦٥٪ من جملة الاستثمارات في مصر ويسهم هذا القطاع في تشغيل ثلثي القوة العاملة في مصر (١٠ ملايين عامل). لكن على الرغم من كل هذا فإن تقرير التنمية البشرية لصدره معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦ يشير إلى أن ٢٣٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر وأن ٢٥٪ من السكان يعتبرون فقراء نسبياً. كذلك يشير تقرير البنك الدولي لسنة ٩٩/٩٨ أن نسبة الأمية في مصر بين الذكور تبلغ ٣٦٪. وبين الإناث تبلغ ٦١٪. وأن البـ ١٠٪ الأعلى دخلاً يستحوزون على ٢٧٪ من الناتج القومي. وأن البـ ١٠٪ الأدنى لا يستحوزون إلا على ٤٪ فقط.

كذلك فإن القطاع الخاص على الرغم من كل تشجيع الدولة له لم يحقق بعد آمال مصر في زيادة الصادرات بالشكل المطلوب. لكنه استطاع تلبيه حاجات الاستهلاك الداخل. ولعل الاشكالية أن اتساع السوق الداخلية تفرى العديد من المستثمرين على الانتصار على هذا السوق في الانتاج لأنه يحقق الأرباح المطلوبة. فالواقع أن هذه نظرة ضيقة ذلك لأنه مع اتفاقية الجات وتكسر الحدود الجمركية وافتتاح الاسواق في ظل العولمة يجعل من المستحيل على هذه الصناعات الوطنية الاحتفاظ بالاسواق المحلية ذاتها ما لم نتسابق على التطوير التكنولوجي وحقق الجودة الشاملة وتخفيض من تكاليف الانتاج ونزيد طاقاتها على المنافسة مع الصناعات العربية لأوروبا وأمريكا واليابان... إلخ.

فالدولة إذن في عصر الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق لابد أن تكون أكثر سيطرة من حيث ضمان زيادة الاستثمارات، وزيادة حجم العمالة لاستيعاب القوة المتنامية الراغبة في الدخول سوق العمل. والحيلولة دون الاحتكار والاستغلال ونجوء القطاع الخاص إلى أساليب غير مشروعة على حساب مصالح المجتمع العليا وحاجات الجماهير. أو سيطرة القوة الاقتصادية على القرار السياسي. ولعل هذا هو ما أدى بالرئيس مبارك إلى التأكيد على

(١) راجع مقالات محمود الراعي الأهرام ٩٩/٩/٢٨، وعصام رفعت ٩٩/٩/١٣ وتقرير التنمية البشرية الصادر على معهد التخطيط القومي لسنة ١٩٩٦ وتقرير البنك الدولي لعام ٩٩/٨٨.

الدور الرقابي للدولة متمثلاً في دور البنك المركزي وسوق الأوراق المالية ومختلف الأجهزة الرقابية لمنع الفساد أو التهرب الضريبي أو الجمركي أو التأثير على مراكز اتخاذ القرار في المجتمع بشكل يسيء إلى الجماهير أصحاب الاحتياجات للشروعة.

ويمكن القول أن اقبال الدولة على برامج الخصخصة جزء رئيسي من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ بداية الثمانينات. فقد أصاب القطاع العام اختلالات هيكلية أهمها^(١):

أ - تدهور القطاع العام من داخله مادياً ومعنوياً. وقد تمثل هذا في العجز عن تجديد وحداته وتشغيل طاقاته الانتاجية بالكامل. وعجزه عن الاحتفاظ بكوادره الادارية والفنية التي انصرفت إلى شركات الانفتاح والاستثمار. ففي سنة ١٩٨١ كانت هناك سبع عشرة شركة من اكبر شركات القطاع العام بلا مجالس إدارة. ومن أمثلتها شركات النصر لتعبئة الزجاجات، والخلاصات العطرية، والزيوت المستخلصة، والدلتا للغزل والنسيج - إلخ.

ب - تراكم المخزون السلعي من الانتاج تام الصنع أو من الخامات والمواد الأولية نتيجة لضعف التسويق، أو لرداءة المنتج، أو لشراء خامات الأولية بدون خطة مسبقة، أو لحالة الكساد التي كانت تمر بها البلاد خلال الثمانينات.

ج - ارتفاع نفقة الانتاج غير المباشر الزيادة المصروفات الإدارية ووجود أكثر من جهة اشرافية تتحملها الشركات. وارتفاع نسبة الفاقد الاقتصادي للتسبب والاممال والانحراف.

د - اختلال الهياكل التمويلية لكثير من الشركات نتيجة لعدة عوامل، منها الاعتماد على التمويل قصير الاجل في تمويل التوسعات والتحديث. في الوقت الذي تتأخر فيه معدلات التنفيذ مما يكلف الشركات تكاليف باهظة نتيجة التخضم، وتراكم الفوائد والوقوع في دوامة التعثر ومنها بطء بعض الشركات في تحصيل المستحقات، ومنها توسع البعض في البيع بالأجل مقابل بعض الضمانات الوهمية، ومنها صدور بعض القرارات الاقتصادية في شأن الاعفاءات الجمركية والاستيراد اثرت سلباً على بعض

(١) عطية صفير فلسفة التشريعات الضريبية في مصر - الزمان للطباعة بدون ناشر ١٩٩٩ - ص ٩٨ وما بعدها.

الشركات. ومنها التغير في أسعار الصرف للعملة الوطنية والحررة، ومنها التغير المفاجئ في أسعار عناصر الانتاج المستخدمة محلياً وعالمياً.

١١- افتقاد بعض الصناعات لوجود الصناعات المحلية المعززة لها واعتمادها كلية على الاستيراد في الحصول على مستلزمات الانتاج.

إدى هذا بالطبع إلى أمراض البيروقراطية التي تفشت في بعض الشركات مثل طول فترات وإجراءات وعدم صدور القرارات في التوقيت المناسب، والمركزية الشديدة في الإدارة، وعدم جرى معايير دقيقة في التعيين والترقية، والفساد الإداري. إلخ.

وقد استهدفت الدولة بالخصخصة تفعيل دور هذه المؤسسات وتحقيق الإدارة العلمية لها بما يعود إيجابياً على الدخل القومي المصري. كل هذا من خلال تخفيف العبء على الدولة في إدارة وتشغيل الوحدات الاقتصادية، والتقليل من فاقد الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة استخدامها، ومواجهة مشاكل نقص السيولة والعجز في الميزانية العامة، وإفساح المجال أمام المنافسة الحرة بين المنتجين، والوصول بالمنتجات المصرية إلى المستوى العالي لخوض معركة التنافسية العالمية محلياً وعالمياً، خاصة بعد التغيرات العالمية والانفتاح الاقتصادي المعاصر واتفاقيات الجات وغيرها.

وفلسفة الخصخصة في مصر تفعيل المؤسسات الاقتصادية المصرية، وأن يكون لكل من القطاعين العام والخاص مجالات مناسبة لا ينافرن أحدهما الآخر وأن يكون على الجانب الآخر منافسة وتداخل وتكامل مخطط في مجالات أخرى. وليس الهدف علي الإطلاق نصفية القطاع العام^(١). فهناك مجالات لا يمكن تركها للقطاع الخاص وهي التي تنصل بالأمور الحيوية العليا للمجتمع. وفي مقدمة هذه المجالات التحكم في الموارد الاستراتيجية، وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية، سياسات العمالة، والرقابة على الأسعار، وإشباع حاجات الشعب الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وإسكان وبناء أساسية وتوسعات اقتصادية يعزف عنها القطاع الخاص لضآلة العائد أو طول فترات الانتظار وهذا يعني عدم تخطى الدولة عن دورها الأساسي في حماية محدودى الدخل وتوفير الخدمات لهم. وهذا كما يشير الرئيس في خطابات متكررة عام ١٩٩٩ قبل وبعد الولاية الرابعة هو الذى يعطى الشرعية للحكم.

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ وما بعدها.

ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التي فصلت المجالات التي يجب أن يختص بها القطاع العام، وتلك التي يجب أن تترك للقطاع الخاص. وأخيراً المجالات التي يمكن أن تكون مشتركة بين القطاعين الخاص والعام ونترك المنافسة حرة فيها مع ضمان التكامل وتحقيق أهداف عليا مشتركة^(١).

والعقد الاجتماعي المصري يحمي حقوق الجماهير وقد قام القطاع العام بدور مهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصري. وفي التنمية الاجتماعية وفي مقدمتها توفير فرص عمل أمام خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة وأمام العمال حيث تكفلت الدولة بتعيين الخريجين كل عام. واستمر ذلك لسنوات طويلة أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة المفرطة. وإلى خلل في التركيبة الوظيفية داخل بعض الشركات بزيادة عمال موظفي الإدارة عن العمالة الفنية المنتجة. فضلاً عن تزايد عدد العمال غير المدربين أو المؤهلين^(٢). وهذا يعني أن القطاع العام في مصر كانت له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافة خلال فترة معينة. ومع تنفيذ برامج الخصخصة راعت الدولة عدم الإخلال بالعقد الاجتماعي وبدعم حاجات الجماهير وعدم إخراج أي عامل على المعاش المبكر إلا برضائه وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتوسيع قاعدة الملكية^(٣) بطرح ما تقرر بيعه من شركات واسهم شركات قطاع الأعمال العام للبيع في برنامج معن للجميع. وتوفير كافة البيانات المالية والفنية والمالية التي تساعد المشتري على تقويم موقفه. وتشجيع المشتري ذوي الخبرة والسمعة الطيبة. وتشجيع الأفراد والنفقات واتحادات العاملين في الشركات المساهمة والمنشآت والشركات الخاصة على تملك الأسهم بالطروحة للبيع^(٤).

والجربة المصرية تتوسع في نظام تملك العاملين لأسهم الشركات التي يعملون بها. وقد ظهر هذا النظام وطبق في الولايات المتحدة خلال مرحلة السبعينات وتم تأسيس المركز القومي للعاملين المالكين في (أوكلاتد) بكاليفورنيا سنة ١٩٨١ مؤسسة أهلية تدعم

(١) رجع في هذا إلى محمود عبد الفضيل في بحث له بعنوان: مشاكل إحلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة في إطار القانون المصري. منقول في كتاب عطية صقر النشار إليه ص ١٠٦ — ١٠٨.

(٢) عطية صقر مصدر سابق ص ١١٦.

(٣) وزارة قطاع الأعمال — المكتب الفني: دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الخصخصة سنة ١٩٩١

ص ١٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق.

هذا النظام وتطوره. كذلك طبق في المملكة المتحدة وشرق أوروبا كالجبر وهي دولة رائدة في نظام ملك العاملين للشركات العاملين بها في إطار تطبيق الخصخصة. وقد تم إنشاء مؤسسة لرعاية هذا النظام ودعمه في نهاية ١٩٨٩^(١). وعلى مستوى دول العالم التي اخذت بهذا النظام يوجد ما بين ١٢ — ١٣ ألف شركة متوسطة وكبيرة الحجم مملوكة كلياً أو جزئياً للعاملين بها. وقد تحسنت انتاجية هذه الشركات في ظل الخصخصة بنسب تتراوح بين ٢٠ — ٣٠٪ عن السابق وفي البعض وصلت نسبة التحسن في الانتاج والربح إلى أكثر من ٥٠٪^(٢).

وقد اخذت مصر بهذا الاتجاه لصالح العاملين بالشركات ولتوسيع نطاق الملكية وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين والشركات. وقد ورد هذا في القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وقد نص القانون أنه يحق لأخذ العاملين شراء بعض اسهم الشركة لصالح العاملين بها. ويصبح الاتحاد مالكا قانونياً للأسهم كشخص اعتباري مستقلاً عن ذم العاملين. ويتألف اتحاد العاملين من العاملين بالشركة ويكون له مجلس إدارة وجمعية عمومية ونظام أساسي مكتوب.

وتمثل البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام في مصر في عدة أمور أهمها: زيادة الانتاج. وتوسيع قاعدة الملكية. وقد شجعت وزارة قطاع الأعمال العمال على تشكيل هذه الاتحادات. وقدمت لهم التسهيلات المتعددة. ومن هذه التسهيلات إنه يتم بيع الاسهم لأخذ العاملين المساهمين بتخفيض قدره ٢٠٪ من قيمة التقييم لاسهم الشركة والمعرضة للبيع للجمهور والمؤسسات المالية. ومنها البيع بالتقسيط على سنوات تصل إلى العشرة بدون فوائد.

وإلى جانب البيع للعاملين من خلال اتحاد العاملين. فهناك نظام البيع لمستثمر رئيسي واحد. وهناك نظام التأجير. وهناك نظام طرح الاسهم في بورصة الأوراق المالية^(٣).

وبالرجوع إلى إحصاءات وزارة قطاع الأعمال حتى ١٩٩٩/٨/١٩. يتضح أن هناك ٢٩

(١) محمود سالم، نظام ملك العاملين لاسهم الشركات العاملين بها على ضوء التجربة المصرية في شركات قطاع الأعمال العام، وزارة قطاع الأعمال ١٩٩٥ ص ١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مختار خطاب، التجربة المصرية في تحويل شركات القطاع الأعمال العام إلى شركات خاصة (ال تجربة الخصخصة) وزارة قطاع الأعمال ١٩٩٧.

شركة تم بيعها بالكامل أو أغلبية أسهمها لآحادات العاملين المساهمين قيمتها الاجمالية ٧٠٣ مليون جنيه^(١). وبلغ عدد الشركات التي تم بيعها بالكامل أو أغلبية اسهمها في بورصة الأوراق المالية تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (٣٧) شركة وقيمة البيع ٤٩٧٠ مليون جنيهها. أما عدد الشركات التي تم بيعها بالكامل لمستثمر رئيسي واحد واصبحت تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١٦) شركة. قيمة بيعها (٣١٩٧) مليون جنيهها. وعدد الشركات التي بيعت حصص صغيرة من اسهمها شرائح بالبورصة (٨) شركات. ثمن بيعها ١٤٨٨ مليون جنيهها. وعدد الشركات التي بيع ٤٠٪ من اسهمها فقط (١٠) شركات. ثمن بيعها ٦٧٩ مليون جنيهها. وعدد الأصول الإنتاجية التي تم التصرف فيها بالبيع أو الإيجار لمستثمر رئيسي (٥). قيمة بيعها ٧٠٤ مليون جنيهها. أما عدد الشركات تحت التصفية (٢٧) شركة.

ومن هذا يتضح أن برنامج الخصخصة في مصر إستهدف اهدافاً اقتصادية واجتماعية. الأول إصلاح خلل الاقتصاد المصري. والثاني توسيع نطاق الملكية بين المواطنين عامة وبين العاملين في الشركات التي يتم خصخصتها بشكل خاص^(٢).

ثالثاً: الدولة ملتزمة برعاية الشباب والسنين ومحدودي الدخل وكما أكد الرئيس فلن مشروعية الحكم يرتكز على خدمة الجماهير وتحسين مستواهم ولهذا فقد سارت برامج الخصخصة في مصر بشكل عقلى متوازن تضبطه بعض المعايير التي لا تحول السوق إلى الفساد والاحتكار وضياع حقوق محدودي الدخل. والعقد هنا بين اطراف ثلاثة. الدولة والجماهير ورجال الاعمال الذين يقدمون على شراء شركات القطاع العام أو العمال والجماهير التي تمتلك اسهم الشركات. ومن بنود هذا العقد حرص الدولة كما اشار رئيس الجمهورية أمام شباب الجامعات في سبتمبر ١٩٩٩ في الإسكندرية على عدم خصخصة بعض المرافق مثل تلك التي ترتبط بخدمة الفئات الكادحة ومحدودي الدخل كالسكة الحديد ومصنع السكر ومجمع الألومنيوم أو الاستراتيجية من المنظور القومي مثل قناة السويس. والدولة ملتزمة في عمليات الخصخصة وإتمام التحول إلى اقتصاديات السوق بضمان حرية المنافسة الكاملة والحيلولة دون الاحتكار فلا يمكن خصخصة أي مشروع يجعل من ماله محتكراً.

(١) وزارة قطاع الأعمال الجازات برنامج الخصخصة مند بداية البرنامج حتى ١٩٩٩/٨/١٩ م .

(٢) سوزان ابو رية، الخصخصة والبعد الاجتماعي — الامرام الاقتصادي العدد ١٤٤ ص ٦٨.

واتاحة الفرصة التنافسية كاملة أمام المتقدمين لتقديم أعلى سعر. كذلك فإن برامج التخصصية تحاول تحقيق التوازن بين التخصصية وإشكالية زيادة التفاوت في الدخول لصالح القلة المالكة أو الغنية. وإشكالية تزايد حجم ومعدلات البطالة. ولهذا نجد أن من شروط هذا العقد الاجتماعي مواجهة معضلة العدالة في ظل تنامي إقتصاديات السوق من خلال رفع معدلات إستيعاب الشباب المقبلين على سوق العمل. ومن يتم الاستغناء عنهم خلال برامج إعادة الهيكلة للشركات المراد بيعها للقطاع الخاص. ومن يتم الاستغناء عنهم داخل القطاع الخاص نتيجة للتقدم التكنولوجي المطلوب والذي يعظم الناتج ويحسنه ويقلل تكلفته وبالتالي يزيد قدرة المشروع هذه الفئات جنباً إلى جنب مع الشباب الداخل في سوق العمل لأول مرة نهى الدولة لهم اجراءات لاستيعابهم واستثمار طاقاتهم على المنافسة في السوق الداخلي والخارجي.

ولواجهة أزمة البطالة فإن الدولة تتخذ عدة إجراءات استراتيجية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. منها تشجيع القطاع الخاص على استيعاب المزيد من الايدي العاملة من خلال الاعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الائتمانية وفي بعض المناطق تقديم الاراضي التي يقام عليها المشروعات مجاناً. وهكذا يلعب التشريع دوراً مهماً في تقديم الفرص للقطاع الخاص لتحقيق النجاح واستيعاب المزيد من الشباب الراغب في العمل بعد تأهيله وتدريبه. كذلك فإن الدولة تقدم الفرص كاملة للشباب للتدريب وإدارة وتملك ادوات انتاج وتبنى مشروعات صغيرة لها عائد اقتصادي جيد للفرد والأسرة والدولة. وذلك من خلال حضانات الاعمال التي يتيناها الصندوق الاجتماعي للتنمية وتشجيع القطاع الاهلي على إقامة مثل هذه الحضانات. وقد كشفت تجربة الصندوق عن عدة سلبيات في مقدمتها عدم كفاية التمويل الذي لا يكفي لأكثر من ٢٠٪ من الراغبين والشباب في دخول سوق العمل. وإلى جانب هذه الاشكالية هناك مشكلة البيروقراطية وتعدد اجراءات الحصول على فرص لإقامة مشروع لصعوبة توفير الضمانات التي تتطلبها الدولة. وهناك مشكلة سيكولوجية لدى الشباب تتمثل في التخوف من الاقدام على الفروض والانتفاع بخدمات الصندون خشية الفشل لافتقاد الخبرة بسوق العمل وبالادارة والتسويق. الأمر الذي قد يعرضهم لمشكلات قانونية لعدم القدرة على السداد.

وبشكل عام فإن استراتيجية تشجيع الدولة والقطاع الأهلي لتبني الشباب للصناعات الصغيرة تدريباً وتمويلاً ومتابعة وتسويقاً .. إلخ هو الحل الرئيسي للمعضلة

الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها مجتمعنا في مصر. كما كان الحل لحل العضلة اليابانية والألمانية والكورية .. إلخ. وقد أشار الرئيس في خطاباته قبيل الاستفتاء على الولاية الرابعة وبعدها إلى أن الدولة قادرة على توفير نصف مليون فرصة عمل سنوياً للشباب.

وبالرجوع إلى إحصاءات وزارة الاقتصاد نجد أن أخطر أنواع البطالة هي بطالة المتعلمين. ووفقاً لدراسة اعدتها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية نجد أن نسبة البطالة من المتعلمين قد تضاعفت خلال العشرين سنة بين ٧٦، ١٩٩٦. وتشير إحصاءات وزارة الاقتصاد إلى أن نسبة البطالة في مصر بين عامي ٧٦ / ٨٧ بلغت حوالي ٤،٢٪ وقد ارتفعت إلى ٨،٨٪ بعد عشر سنوات وتشير هذه الإحصاءات إلى أن نمو قوة العمل الراغبة في دخول سوق العمل سوف ترتفع من نصف مليون إلى ١٢٠ ألف بعد عامين فقط والمتنبع لعدلات البطالة في العالم يلحظ إنها مرتفعة في كل الدول بما فيها الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً. فقد بلغت في أمريكا ١٩٩٣ ما يقرب من ١٣٪ وخلال السنوات العشر الأخيرة لم تتمكن أي دولة أوروبية عن تخفيضها إلى أقل من ١٠٪^(١).

وإذا كان الشباب الراغب سنوياً في العمل يزيد على نصف مليون سواء من خريجي المراحل المتوسطة أو العالية أو العمال والفلاحين. فإن الحل الجذري هو رفع معدلات التنمية التي وصلت إلى ٥٪ ويرجى لها المزيد. وتشجيع نظام حضانات الاعمال التي تبناها الجمعيات الأهلية (مثل رابطة المرأة العربية) وزيادة حجم ميزانية الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتيسير إجراءات التعامل مع الصندوق. واقبال الدولة على بناء مشروعات اقتصادية جديدة خاصة تلك التي يعترف عنها القطاع الخاص. إما لضعف العائد الاقتصادي مع أهميتها الاجتماعية الكبرى. وإما لطول فترة الانتظار التي يتحملها المشروع حتى يدر عائداً مجزياً. ويمكن للدولة بعد أن تكتمل هذه المشروعات بملكيها للقطاع الخاص فيما بعد. من خلال بيع أصولها في البورصة. مع اعطاء الأولوية للشباب الراغب في دخول سوق العمل بشروط ائتمانية ميسرة ويجب تحقيق التوازن بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية من جهة وهي ضرورة للاسراع بالتنمية وتحقيق الجودة والقدرة على المنافسة الدولية. وبين الصناعات ذات الكثافة البشرية العالية لاستيعاب الشباب المتزايد الراغب في دخول سوق العمل.

(١) حسين كامل بهاء الدين، مصدر سابق ص ٥١.

رابعاً: يقوم العقد الاجتماعى الجديد فى السياسة المصرية على البعد عن الانغلاق الفكرى أو الايديولوجى. تلك النظم التى سقطت بسقوط جبهة الاتحاد السوفيتى بعد ١٩٨٩. فالنخبة المصرية تسير فيما يمكن أن نطلق عليه الطريق الثالث الذى يأخذ بأفضل ما فى التجربتين الليبرالية والاشتراكية من مزايا. مثل العدالة الاجتماعية، والحريات السياسية والاجتماعية. هذا النسق المفتوح يستمد قيمه من الواقع الدينى والثقافى لمجتمعنا بما يحفظ لنا هويتنا ويحصننا ضد الذوبان فى عصر العولمة. وهذا هو واجب الدولة فى الحبل الأول وواجب المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية الاهلية بعد ذلك. فالعولمة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المفروضة الآن فعلا لصالح الدول الأقوى وهى الدول الصناعية. لا تعنى التجانس الثقافى وإلغاء التعددية الثقافية وفرض الثقافة العربية أو الأمريكية على دول العالم.

والعقد الاجتماعى فى مصر يركز على الحفاظ على الهوية الثقافية واستيعاب كل التغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية العالمية. ولا تناقض بين الأمرين. وهذا يؤكد أن العقد الاجتماعى الجديد يركز على الأهمية الكبرى للدور الإدارى للدولة. فهذا الدور يزداد أهمية وإن كانت وظائف الدولة قد تتغير بما يحقق الاهداف القومية فى ظل متغيرات عصرية جديدة. وسوف نتناول دور الدولة فى تحقيق التوازن فى فقرة قادمة. وما نؤكد عليه هنا هو أهمية إدارة الدولة فى إطلاق طاقات التنمية. والأمثلة أو الأدلة على صحة هذا القول متعددة. ولعل أبرزها اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا. وبكى هنا إبراز الدور الإرادى للدولة فى بلد صغير لا يملك موارد ولا يملك تاريخ وليس له شعب موحد له جذوره المشتركة. كما يفتقد إلى الديمقراطية الحقيقية أو تمارس شكل من الديمقراطية يختلف عن النموذج الغربى. هذا المجتمع هو سنغافورة الذى يحتل (٦٥٠) كيلو متراً مربعاً أى عشر مساحة سيناء المصرية يعيش عليها حوالى (٣.٥) مليون نسمة. فهذا المجتمع الذى يتألف من ٧٧٪ من أصل صينى، و١٤٪ من أصل ماليزى، و٧٪ من أصول هندية. والباقي من جنسيات وأصول اسيوية أخرى. وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى ٣٨.٢ ألف دولار سنوياً. ووصل أجمالى الناتج المحلى فيه إلى (٢١١) مليار دولار سنة ١٩٩٨. وعدد العاملين ١.٩ مليون فرد. ويصل حجم التجارة فى هذه الدولة إلى (٥٠٠) مليار دولار أمريكى. تستورد سنغافورة بحوالى (٢١٠) مليار ونصدر بحوالى (٢٦٠) مليار دولار^(١). وهذه

(١) محمود داود. سنغافورة بدون موارد: أهرام ١٩٩٩/١١/٢٦.

الدولة لا تقتصر على تصدير إنتاجها الخلى، وذلك أنها تصدر بعض ما تستورده كما هو أو بعد إضافات بسيطة (مثل مياه الشرب التى تستوردها وتعبئها فى زجاجات وتعيد تصديرها)، وتبلغ قيمة السلع المعاد تصديرها أكثر من (١٢٠) مليار دولار. هذا إلى جانب ما يسمى بتجارة الخدمات فهو يستقبل حوالى (٦) مليون سائح أى حوالى ضعف عدد سكانه سنوياً، إلى جانب خدمات الترانزيت. كل هذا بسبب ما يطلق عليه محمد منيس سفير مصر فى سنغافورة نظام حكم المستبد العادل أو شكل خاص من الديمقراطية أرساه (لى كوان يو) مؤسس سنغافورة بعد انفصالها عن اتحاد الملايو سنة ١٩٦٥. هنا تبرز أهمية إدارة الدولة بوصفها العامل الرئيسى فى تقدم سنغافورة بتجربتها الفريدة.

خامساً: الدولة فى العقد الاجتماعى المصرى هى المسئول الأول عن وضع سياسات تطوير التعليم الذى هو المدخل المركزى لأعداد أجيال قادرة على التعامل مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات. قادرة على إدارة ورفع عمليات التنمية، قادرة على الإبداع والنقد والاستفادة من النجزات العالمية. قادرة على تطوير وتوطين واستنبات تكنولوجيا متقدمة. قادرة على إدارة العملية التنافسية الضيقة فى مجالات الصناعة والتجارة والتسويق الداخلى والعالى فى عصر العولمة والانفتاح الاقتصادى واتفاقيه التجارة الحرة وتنامى المعلومات.

وكما يشير حسين كامل بهاء الدين بحق فإن التعليم فى الماضى كان ظاهرة حضارية ووسيلة تقدم وتطور. أما اليوم فإنه أصبح أمناً قومياً وضرورة للبقاء^(١) وقد أكدت التجارب أن البداية الحقيقية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى واللاحق بالعولمة وتزايد القدرة التنافسية فى المجال الاقتصادى، بل والحفاظ على الاستقلال الحقيقى هو نهضة التعليم. والصراع الحضارى اليوم ينطلق من سباق التعلم ويشير أرنولد تونبى إلى "إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكآرة"^(٢) ويؤكد بول كندى فى كتاب له بعنوان الاستعداد للقرن الواحد والعشرين أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحديات القرن القادم. فالإبان ركزت على التعليم وخصصت له ثلثى استثماراتى بعد ضربها بالقبائل الفرية فى الحرب العالمية الثانية. وبهذا تحولت خلال (٤٠) سنة إلى

(١) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل - الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ٦١.

(٢) المصدر السابق ص ١٤.

عملاق اقتصادي. واستطاعت سنغافورة الوصول بمتوسط الدخل القومي إلى أكثر من (٢٠ ألف دولار) بفضل تطوير التعليم. نفس الأمر حدث في كوريا الجنوبية وتايوان. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بعد اطلاق السوفيت لأول قمر صناعي سنة ١٩٥٧ لجأ المسنولون إلى التعليم وتطوير مناهج الرياضيات والعلوم. وبعد عام (٨٣) عندما أدرك ريجان سيطرة الين الياباني على الاسواق لجأ إلى تطوير التعليم خاصة في العلوم والرياضيات. وتابع (بوش) ما صدر من دراسات حول التعليم وأهمية تطويره في شكل دراسة (أمة في خطر). حيث اطلق (بوش) برنامج تحت شعار (أمة تتعلم). وكان أهم جزء في برنامج كلينتون الانتخابي هو قيادة حملة مقدسة لتطوير التعليم. وهذا نفس ما فعله رئيس الوزراء الإنجليزي توني بليز في برنامجه الانتخابي^(١) وقد حدد بهاء الدين أهم ابعاد أزمة التعليم في مصر في إنها يجب أن تواجه عدة تحديات. وهي العالمية أو العولمة. ثورة العلم والتكنولوجيا وسيادة الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الاقتصاد الحر وإنشائية الجات. يلي ذلك ثورة التكنولوجيا بأبعادها المختلفة. وهناك تحدي المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية. وهناك تحدي تزايد النفوذ الدولي على القرار الوطني نتيجة انتشار المؤسسات الدولية التي تحتاجها الدول النامية كالبك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقيات الدولية كالجات ومؤتمرات حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات. كل هذا بلاشك يؤثر على السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدي. كما أن له انعكاساته على الجوانب الاجتماعية والثقافية لأبناء المجتمع^(٢).

وإلى جانب هذه التحديات الدولية. هناك عدة تحديات محلية فهناك تحدي الأمية. وتحدي السلبية. ويذكر بهاء الدين تحديات العنف والتطرف والارهاب. وتحدي تلوث البيئة. وتحدي الانفجار السكاني^(٣) وقد حدد بهاء الدين المجالات الحاكمة للتقدم بالمجالات الالكترونية الدقيقة. والحيوية. والمواد الجديدة. وصناعة الفضاء والطيران. والإنسان الآلي. والكمبيوتر والصناعات المرتبطة به. والوسائط المتعددة. والاتصالات^(٤). ونضيف إلى هذا الهندسة الوراثية بمجالاتها المتعددة في الزراعة والحيوان والبشر ... إلخ.

(١) المصدر السابق ص ١١.

(٢) المصدر السابق ص ٣٤ - ٥٤.

(٣) المصدر السابق ص ٥٤ - ٦٠.

(٤) المصدر السابق ص ٧٤.

ولاشك أن التعليم هو المدخل الأساسي لمواجهة التحديات العالمية والمحلية المذكورة. وهو أيضاً المدخل إلى السيطرة على هذه المجالات والعلوم والتطبيقات الحاصلة للتقدم. وهذه المجالات هي التي تحقق أكبر قيمة مضافة. وهي المسئولة عن تحقيق النجدة في معركة التنافسية في عصر العولمة. وهذا يتطلب نظرة نقدية لكل مكونات العملية التعليمية عندنا من مبان ومناهج وأنشطة وإدارة وأعداد المعلمين وأساليب التقويم والامتحانات ... إلخ.

ويجب الإشارة إلى قضية بالغة الأهمية وهي الاحتفاظ بالجذور الثقافية للأمة وحماية الهوية الحضارية لها. مع الأخذ بهذه العوامل الحاصلة لصنع التقدم علمياً وتكنولوجياً. والدخول في معترك التنافسية العالمية. وهذا أمر ممكن ومهم وقد سبقنا إليه عدة دول كاليابان والصين وفرنسا وكندا. إلخ. ولا نناقض بين الإستفارة من المعطيات العلمية والتكنولوجية المعاصرة. وبين الحفاظ على ثوابت الأمة وهويتها الثقافية. هذه المعادلة هي مسئولية التعليم والتربية والأعلام أولاً وثانياً وأخيراً.

سياسياً: العقد الاجتماعي الجديد في مصر يركز على التكامل بين الأبعاد التنموية في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة إلى جانب البعد الاقتصادي خاصة بعد انتهاء حقيقة الإصلاح الاقتصادي خلال الثمانينيات والتسعينيات بنجاح. هذا النجاح هو الذي يؤهل مصر للنهضة الاجتماعية والثقافية بقوة.

فالتقدم الاقتصادي في أوروبا هو الذي أتاح لها التقدم السياسي والاجتماعي. حقبة في تجارب الدول النامية تقود الحركات السياسية كالثورات الوطنية حركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما حدث في مصر بعد ثورة ١٩٥٢. لكن يفترض في هذه الثورات السياسية أن تركز على استكمال البنية الأساسية للمجتمع وتشجيع التنمية الاقتصادية لأنها السبيل إلى تحقيق طموحاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية بعد ذلك.

العقد الاجتماعي في مصر يهتم بتحسين وتنويع فرص الحياة أمام الناس وتعدد الخيارات أمامهم. ولم يعد مفهوم العدالة الاجتماعية يقتصر على القضاء على الفقر وتخفيف الناس من الجوع وتحقيق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة. ذلك لأن هناك حق الناس في التعليم والصحة والرفاهية. وحقهم في الحصول على المعلومات والمعرفة

وانتاجها، وحقهم في المشاركة في تقرير السياسات واتخاذ القرارات بكل اشكال المشاركة ومستوياتها.

لقد اشار السيد الرئيس في خطباته قبل وبعد بدء الولاية الرابعة إلى ضرورة صياغة فلسفة اجتماعية متكاملة تحكم خطانا في القرن القادم وتضيء لنا الطريق إلى الجيل الثاني من الإصلاح. فبعد نجاح الممارسة الفعلية في الإصلاح الاقتصادي، نجد أن العمل الوطني مستقبلا في حاجة إلى نقنين المرتكزات التي استندت إليها الممارسة والعمل الاقتصادي والاجتماعي خلال الثمانينات والتسعينات.

هذه الفلسفة تحتاج إلى تضافر جهود الحكومة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وكل المثقفين وأصحاب الرأي حتى تظهر هذه الفلسفة بشكل متوازن يعكس قدرتنا على مسايرة العصر اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً وإعلامياً واجتماعياً وثقافياً. وكسب معركة الانفتاح والتنافسية والعولة. مع الحفاظ على هويتنا الثقافية والتاريخية. ولاشك أن هذه الفلسفة ينبغي أن تدور حول علاقة الدولة بالمواطن والمجتمع المدني. وعلاقتها بالمرأة وأساليب تنميتها التي قطع المجتمع المصري فيها شوطاً كبيراً. وحقوق المسنين والأطفال وقد ركز الرئيس بشكل يلفت النظر على الأسرة المصرية بوصفها الأساس الذي يقوم عليه المجتمع والمؤسسة التربوية الأولى لأبنائه. والركيزة الأساسية للتنمية واحتوائها على كل عناصر المجتمع: الرجل والمرأة والأطفال والشباب والمسنين. وعلى أساس إنها الركيزة الأساسية للتنمية والمحضن لكل العاملين والمنتجين والمستهلكين والكوادر والقيادات في مصر الحاضر والمستقبل. وقد ركز الرئيس على أهمية قيام كل فرد ببذل أقصى جهد له في خدمة الوطن. وفي المقابل يضمن كافة حقوقه المادية والعنوبية وفي مقدمتها العائد للمدني وحرية إبداء الرأي والمشاركة المفتوحة في مناقشة قضايا المجتمع واتخاذ القرارات من خلال القنوات القانونية في المجتمع. كل هذا في إطار أخذ الظروف والتغيرات الدولية المعاصرة (بعد العولة) في الاعتبار. فإذا كانت العولة مصطلح لم يتم تحديده بدقة حتى الآن. فإن الواقع يؤكد أن هناك منظومات من المعلومات والتكنولوجيا والنظم الاقتصادية يتم فرضها على العالم. وأن هناك اتفاقات دولية ومؤتمرات عالمية يتم فرض مقرراتها على جميع الدول. الأمر الذي يمثل تحد كبير أمام الدول النامية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والعلم في الثمانمية. وعلى الدول السامية أن تستوعب هذه الثورات وتسعى ليد منها وإشراك إيجابياً في صنع هذه العولة الاقتصادية والتكنولوجية

والاقتصادية والعلمية. ولعل البديل لهذا هو أن يتم تهميشنا وخروجنا خارج دائرة العالمية تماماً مثلما فعل مع الهنود الحمر والقبائل البدائية التي اُثرت خارج اطار التاريخ.

سابعاً: والعقد الاجتماعي الجديد يجب أن يركز على حقوق بعض الفئات المهمة وفي مقدمتها المسنين التي يتضاعف عددها في مجتمعاتنا المصرية مع تقدم الطب الوقائي والعلاجي والإرشادي. فتقرير منظمة الصحة العالمية يقدر عدد المسنين في العالم فوق الستين بـ ٨٥٠ مليون نسمة. يصل عددهم إلى مليار سنة ٢٠٢٠ ويلاحظ أن نسبة النمو في حجم المسنين أسرع ٥٠٪ من نسبة النمو في السكان بشكل عام. وحدثت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩ بأنه عام للمسنين وتخطط الأجهزة الدولية إلى رفع متوسط العمر في العالم من ٦٦ حالياً إلى ٧٠ سنة ٢٠٠٥ إلى ٧٥ سنة ٢٠١٥. ومتوسط العمر في مصر هو نفس المتوسط العالمي ٦٦ سنة. وتختلف النسب من محافظة إلى أخرى ففي بنى سويف وسوهاج (٦٠) سنة. وفي الوادي الجديد والبحر الأحمر بسبب البعد عن التلوث (٦٨ سنة). وقد حدث تقدم في متوسط الأعمار في مصر من ٥٧ سنة ٨٢ إلى ٦٦ سنة الآن حسب تقديرات البنك الدولي. وقد زاد متوسط العمر ١٤,٤ سنة من سنة ٦٠ - ١٩٩٠. ويقدر عدد المسنين في مصر بحوالى ٣ مليون نسمة. أغلبهم من ذوى الخبرات الطويلة والعالية لا يستفيد منهم المجتمع. وهم ما يزالون قادرين على العطاء. هذه الفئة تتحول إلى عبئ على المجتمع بسبب ما يتقاضونه من معاشات وتأمينات اجتماعية وصحية. وهذه الفئة يتسارع تدهورها صحياً بسبب توقفها عن العمل وشعورها بأنها عالة على المجتمع. أو على الأقل إنه قد انتهى دورها البناء في خدمة المجتمع. وترتفع نسبة الأعاقة في مصر مقارنة بالمعدل العالمي. ففي مصر كل عامل يعول شخصين آخرين. وهى على المستوى العالمي كل عامل يعول شخصاً واحداً (١).

وكما يشير محمود المراهي^(١) بحق فإن هذه الظاهرة تشير إلى قضية الخطوط المتقاطعة بين التحسين في الأعمار ومشاكل سوق العمل. وهناك اتجاه في الكثير من دول العالم إلى إلغاء سن التقاعد أو تأخيرها كما حدث في اليابان وكندا. وهناك بعض الشعائر ترفعها بعض الجماعات في الدول المتقدمة اقتصادياً مؤداها أن تحديد فرص

(١) محمود المراهي: مصدر

العمل بالسن وليس بالقدرة تعد جريمة في حق الفرد. وأن التقاعد يجب أن يكون اختياريًا هذا إلى جانب المطالبة ببرامج رعاية مكثفة للمسنين.

وبتفاوت سن التقاعد من منطقة وقطاع في مصر إلى منطقة وقطاعة آخر. فلا يوجد سن للتقاعد في القطاع الريفي الزراعي. ولا في القطاع الخاص ويقتصر التقاعد على العمل الرسمي في الدولة وقطاع الأعمال. ويقترح البعض مثل المراعى استثمار كبار السن في العمل الاجتماعي للاستفادة بخبراتهم مقابل أجر مادي. ويمكن كبار السن استثمار مدخراتهم في مشروعات استثمارية صغيرة تدعمها الدولة مؤسسات المجتمع المدني.

ثانيًا: والعقد الاجتماعي الذي قصد إليه الرئيس مبارك في خطاباته قبل وبعد فترة الرئاسة الرابعة سنة ١٩٩٩ يركز على عدة أبعاد اجتماعية أبرزها في تكلفة للوزارة الجديدة برئاسة الدكتور عبيد في اجتماعه بالوزارة ١١ أكتوبر ١٩٩٩. وفي مقدمة هذه الأبعاد الاجتماعية تأهيل صفوف متتالية من الشباب لتحمل المسؤولية. ويحقق العدالة الاجتماعية كركيزة لشرعية النظام. والتحول إلى دولة مؤسسات والبعد عن القرارات الفردية. والاهتمام بالأسرة المصرية وتنظيم الزيادة السكانية. وقد طبقت مصر سياسة سكانية. فقد تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة في منتصف السبعينات. ثم تم تطويره إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان. وفي سنة ١٩٨٥ تم إنشاء المجلس القومي للسكان. وفي ١٩٨٦ صدرت وثيقة السياسة القومية للسكان. كذلك صدرت وثيقة تابعه بعنوان (الاهداف الكمية للسياسة السكانية. وصدرت بعد هذا عدة وثائق لاحقه. مثل مسودة السياسة السكانية. وصدرت بعد هذا عدة وثائق لاحقه. مثل مسودة السياسة القومية للسكان في نوفمبر ١٩٨٩. والاستراتيجيات السكانية (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) في سبتمبر ١٩٩١. ومشروع السياسات القومية للسكان لجمهورية مصر العربية في فبراير ١٩٩٥ بعد صدور برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤ وقد صدرت هذه الوثائق الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية في ارتفاع معدل النمو السكاني. وعدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان. وانخفاض الخصائص السكانية. وقد أبرزت علاقة هذه الأبعاد الثلاثة للمشكلة ببقية مكونات النظام الاجتماعي والاقتصادي من جهة.

وتعويق التنمية وعدم بروز ثمارها في حياة الناس بشكل واضح. وقد صدرت اهداف ثلاثة هي خفض معدل النمو السكاني، وتحقيق التوزيع السكاني الأفضل جغرافياً، والارتقاء بالخصائص السكانية، ولهذا عاجت الاستراتيجية قضايا الخصوصية والوقيات وبرامج التعليم ومكانة المرأة وعمالة الأطفال والأعلام والهجرة الداخلية والخارجية. كذلك تناولت الاستراتيجية اساليب الارتقاء بالخصائص السكانية من خلال تحسين الريف ونشر التعليم ورفع مكانة المرأة ورفع مستوى الدخل والصحة الانتاجية.

وقد وصلت نسبة ممارسة تنظيم الأسرة سنة ١٩٩٧ إلى ٥٥٪، وانخفض معدل المواليد الخام إلى ٢٧٪، ومعدل الخصوبة الكلى إلى ٢.٥ للمرأة في سن الإنجاب. ووصلت نسبة الزيادة الطبيعية إلى ٢٪ سنوياً .

والجدول الآتي يوضح عدد العشوائيات في بعض المحافظات واعداد الساكنين فيها:

المحافظة	عدد العشوائيات	تعداد سكانها
القاهرة .	٦٨	١,٩٥٧,٤٤٥
الإسكندرية	٦٩	١,٢٨٥,٦٢٦
الجيزة	٢٨	١,٢٤٥,٩٨٠
المنيا	١٣	٥٣٨,٩٦٤
الغربية	٥٩	١,٦٩٦,٦٩٨
قنا	٦٧	٥٢٠,٥٨٢
الفيوم	٢٨	٤٤٦,٩٧٢
كفر الشيخ	٥٨	٥٠٩,٧٧٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ١٩٩٦^(١).

(١) المصدر السابق ص ٢٥.

ومن المسلم به أن تلك البؤر المحرومة والعشوائيات المتناثرة هي من أفقر الجهات وأسونها بيئة وأقلها تعليمًا وأكثرها أمية. وليس من المستغرب أن نجد أن معدل النمو السكاني ٢.١٤٪ على مستوى الجمهورية بينما النمو السكاني يصل إلى:

٢٤٪	في البساتين الغربية بالقاهرة
٢٧.٧٪	في منية السبج بالقاهرة
٢١.٤٪	في بوالينو (محرم بك) بالإسكندرية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعداد ١٩٩٦.

وقد وصلت نسبة الأمية بين الذكور إلى ٢٩٪^(١) ومن الإناث إلى ٤٥٪ حسب تعداد سنة ١٩٩٦. ووصل عدد الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط ٢٦٪. وشهادة متوسطة ٢٧٪. وجامعية ٥.٧٪ حسب احصاءات ١٩٩٧^(٢). وقد انخفضت نسبة الاعالة الاقتصادية إلى ٢٣.٤٪ حسب نفس الاحصاء. وارتفعت مساهمة الإناث في قوة العمل إلى ١٣.٩٪. وانخفضت عمالة الأطفال أقل من ١٥ سنة إلى ٣.٥٪.

وقد ابرزت دراسات مشروع استراتيجيات السكان والتنمية بوزارة الصحة والسكان بعداً رابعاً للمشكلة السكانية في مصر وهو التفاوت الضخم في كل ملامح ومؤشرات التنمية بين أقاليم مصر (شمال وجنوب الوادي) وبين الريف والحضر. وبين الحضر والمناطق العشوائية في المدن. هذه العشوائيات تفتقد إلى أغلب الخدمات. وتنفق في هذا مع العديد من القرى والنجوع والمناطق النائية. وفيما يلي عرض للتفاوتات أو التشوهات التي كشف عنها التعداد السكاني سنة ١٩٩٦ والمسح السكاني الصحي سنة ١٩٩٥^(٣).

(١) وزارة الصحة والسكان: فطاع السكان وتنظيم الأسرة: مشروع استراتيجيات السكان: مراجعة وتقييم رؤية مستقبلية للسياسة القومية للسكان في مصر.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ٢٤.

المؤشر	محافظة		وجه بحرى		وجه قبلى		الجمهورية		إجمالي
	حضرية		حضر ريف		حضر ريف		حضر ريف		
نسبة السكان أقل من ٥ سنوات (١)	٩.٠	١٠.١	١١.٥	١٠.٩	١٤.٤	٩.٩	١٢.٨	١١.٦	
معدل الإنجاب الكلى (٢)	٢.٨	٢.٧	٢.٥	٢.٨	٥.٢	٣.٠	٤.٢	٣.٦	
نسبة للملحوسة (٢)	٥٨	٥٩	٥٤	٥٠	٢٤	٥٦	٤١	٤٨	
معدل وفيات الرضع (٢)	٤٣	٣٩	٦٨	٧٦	١٠٥	٥١	٨٧	٧٣	
نسبة الأمية بين الذكور - ١٠ سنوات فأكثر (١)	١٨	٢١	٣٢	٢٢	٤٢	٢٠	٣٦	٢٩	
نسبة الأمية بين الإناث - ١٠ سنوات فأكثر (١)	٣١	٣٥	٥٧	٢٨	٧٢	٣٤	٦٣	٥٠	
نسبة التفرغ بين الأطفال - أقل من ٥ سنوات (٢)	١٨	٢٦	٢٩	٢٧	٤٠	٧٣	٢٤	٣٠	
(١) محسوب من التعداد السكانى ١٩٩٦									
(٢) المسح السكانى الصحى لعام ١٩٩٥									

ورغم أن العديد من الأسباب قد تتشابه لتعطى هذه الصورة إلا أن البيانات يرمتها تشير إلى صورة خطيرة وتفاوتات يجب تناولها باهتمام كبير بما يستدعى اعتبارها بعداً رابعاً للمشكلة السكانية في مصر قائماً بذاته لا تكفيه الدراسات والبرامج السابق ذكرها ويستوجب إضافة هدف رابع لمعالجة المشكلة لتصبح أربعة أهداف:

١ - خفض معدل النمو السكانى^(١).

٢ - تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان.

٣ - الارتقاء بالخصائص السكانية.

٤ - تقليل الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة.

هذا إلى جانب إبعاد أخرى مثل إزالة كل معوقات الاستثمار والتحرر من الروتين. وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى بمعدلات سريعة. والخفض في العجز في الميزان التجارى

(١) المصدر السابق ص ٢٦.

وتنمية الصادرات. وتعبئة جهود المجتمع لاستخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة. والبعد عن الوساطات والمحسوبيات والمصالح الشخصية وتحقيق النزاهة والشفافية.. إلخ.

تاسعاً: العقد الاجتماعي كما انصوبه في مصر يجب أن يركز على مكافحة الفقر والجوع. والفقر في مصر ظاهرة استمرت على مدى تاريخ مصر المعروف. ففي نهاية العصر الفرعوني قدر عدد سكان مصر بحوالى عشرة آلاف نسمة. ونتيجة للفقر والجوع وسوء الأحوال الصحية انخفض العدد إلى حوالى المليونين ونصف نسمة عند الغزو الفرنسي لمصر في نهاية القرن الثامن عشر. وذكر مؤرخوا الحملة الفرنسية الكثير عن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤشرات على هذا ارتفاع نسبة الفقراء والعميان والمرضى. ولم تسترد مصر عدد السكان الذى كان أيام الفراغة إلا بعد مدة طويلة تقدر بنصف قرن . ويقدر المؤرخون أن عدد سكان مصر وصل إلى ٢٢ مليون نسمة بعد نصف قرن ثان من الإصلاحات التى تبناها محمد على وخلفاؤه^(١). وقد استمر الفقر ظاهرة سائدة في مصر خاصة في الصعيد والأرياف أكثر من الحضر. وتذكر الإحصاءات أن عدد الفقراء في مصر بعد الثورة كانت نسبتهم كبيرة جداً. فقد وصل عدد عمال التراحيل بعد الثورة بقرنين أربعة ملايين نسمة. وحتى الربع الأخير من القرن العشرين كانت الأغلبية الساحقة من المصريين فقراء ونسبة الأمية عالية تصل إلى ٧٠٪ وكان العمر المتوقع (٥٥) سنة^(٢). وكان متوسط دخل الفرد أقل من ٣٠٠ دولار سنوياً. ومع كل هذا كان توزيع الدخل في مصر يشوبه العديد من الاختلالات الاجتماعية. ومع حدوث بعض التغيرات الإيجابية. منها انطلاق العمالة المصرية للعمل بدول الخليج بعد نمو صناعة النفط. ومنها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاديات السوق والخصخصة وتشجيع نمو القطاع الخاص. وتهيئة مناخ الاستثمار ومنها تحقيق السلام المصرى الإسرائيلى الذى أتاح توجيه جزء كبير من ميزانية مصر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مع حدوث هذه التغيرات ارتفع متوسط الدخل الفردى في مصر قبيل نهاية القرن العشرين من ٣٠٠ دولار إلى ما يزيد على ١٤٠٠ دولار سنوياً الآن. وارتفعت معدلات

(١) عبد النعم سعيد: العدل الاجتماعى — الاهرام أول نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق .

الاعمار إلى ٦٧ عاماً وانخفضت الامية إلى حوالي ٤٠٪. ولاشك أن هذا يعد تقدماً كبيراً. لكن على^(١) الرغم من هذا فإن عدد الفقراء والمعدمين في مصر يصل عددهم إلى ١٣,٦٤ مليون نسمة بنسبة ٢٣٪ من ا لسكان منهم ٤,٣ مليون في حالة فقر مدقع بنسبة ٧,٤٪. وذلك حسب احصاءات تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦^(٢). واشكالية الفقر نعالى منها كل الدول النامية. وفئات كبيرة داخل الدول الغربية المتقدمة صناعياً. وتقدر احصاءات البنك الدولي أن هناك ٤٥ دولة منخفضة الدخل (أقل من ٦٩٥ دولار للفرد سنوياً). و ١٣ دولة متوسطة الدخل (بين ٦٩٦ — ٨١٢٥ دولار للفرد سنوياً). و ٤٤ دولة مرتفعة الدخل (٨١٦٦ دولار للفرد سنوياً). ومع ضم الدول منخفضة الدخل (٤٥ دولة) مع الدول ذات الحد الأدنى للدخل من المصنفة في فئة متوسطة الدخل (٤١) دولة ينضح أن عدد الدول الفقيرة جداً تصل إلى ٨١ دولة. وهناك دول أخرى فقيرة بحيث يصل العدد الكلي حسب الاحصاءات العالمية إلى ١٥٩ دولة بنسبة ٧٦٪ من اصل دول العالم. وتقدر بـ ٢٠٩ دولة^(٣).

والخطة في مصر تستهدف التخفيف من عدد الفقراء وتقليل نسبة الفقر سواء الفقر العادي أو المدقع. وسواء فقر الدخل (عدم كفاية الدخل لتحقيق مستوى المعيشة المقدر فوق خط الفقر المقدر بالاتفاق الاستهلاكي على السلع الأساسية) أو فقر القدرة (ويشير إلى عدم امكان الاستفادة من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة أما لعدم كفايتها لتغطية كل احتياجات الفقراء أو لأن الدولة لا تقوم بدورها في اداء الخدمات العامة مجاناً لغير القادرين. وتبيعها مقابل أجر لا يستطيعون دفعه). فقد كان عدد الفقراء في مصر حسب تقدير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٠. ٢٥٪ من السكان. منهم ١٠,٩٪ فقد مدقع. أصبح العدد سنة ١٩٩٦ ١٣,٦٤ مليون بنسبة ٢٣٪ منهم ٤,٣ مليون بنسبة ٧,٤٪ فقر مدوق^(٤). وتجدر الاشارة أن خط

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) محمد عبد الحليم عمر: موقف الإسلام من الفقر والفقراء بالمقارنة مع النظم المعاصرة السائدة بحث تقدم لندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام. مركز صالح كامل ١٧ أكتوبر ١٩٩٩ ص ٧.

(٤) المصدر السابق ص ٥ — ٦.

الفقر في مصر محسوب على أساس سلة الطعام للأسرة يبلغ ٢١٤٨ جنيهًا. ولل فرد ٥٩٤ جنيهًا في السنة. أما الفقر المحسوب حسب تكلفة الحاجات الأساسية كحد أدنى للانفاق الاستهلاكي فيقدر بـ ٤١٦٨ جنيهًا للأسرة. ٨١٤ جنيهًا للفرد^(١).

وتحاول مصر محاربة الفقر من خلال عدة آليات. أهمها التعليم ومساعدة الشباب على أن يجد فرصًا للعمل سواء كموظفين أو تملك الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة من خلال الصندوق الاجتماعي والجمعيات التعاونية والأهلية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة^(٢). ومن خلال المساعدات الاجتماعية من خلال وزارات الشؤون الاجتماعية والأوقاف^(٣). ولاشك أن تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية. تجربة رائدة في مجال تحسين المستويات المعيشية ونشر الصناعات والمشروعات الصغيرة^(٤). وهناك تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية^(٥). وإلى جانب هذا هناك إطلاق المشروعات القومية العملاقة في توشكى والعوينات وشرق التفرعة وشمال السويس وبورسعيد.. التي سوف تتيح آلاف فرص لعمل للشباب. وهناك التيسيرات الكبرى أمام انطلاق القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات التي سوف تتيح آلاف الفرص أمام الشباب للعمل. وهناك الاهتمام برعاية المرأة اقتصاديًا من خلال المؤسسات الحكومية أو الأهلية.. كل هذا وغيره آليات متعددة من شأنها تخفيض نسبة الفقر وارتفاع متوسطات الدخل لدى أبناء مصر. وإذا كان البعض يقدر عدد الفقراء في مصر بحوالى ٢٣ مليون نسمة أى حوالى ثلث عدد السكان (عبد المنعم سعيد)، وهؤلاء هم الذين يكفى دخلهم بالكاد أو يعجزون عن تلبية حاجاتهم الأساسية وهى المأكول والمشرب والملبس والسكن^(٦).

(١) المصدر السابق ص ٧.

(٢) إبراهيم إمام يوسف: تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مساعدة الفقراء والمساكين. ندوة الفقر والفقراء فى نظر الإسلام - مركز صالح كامل أكتوبر ١٩٩٩.

(٣) ملك محمود مصطفى: تجربة وزارة الأوقاف المصرية فى علاج مشكلة الفقر - المؤتمر السادس وارجع إلى بحث محمد سالم سالم: تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية فى مجال الرعاية الاجتماعية: المؤتمر السابق.

(٤) راجع بحث حسين الجمال بعنوان: مجهودات الصندوق الاجتماعي للتنمية فى مجال تحسين المستويات المعيشية - المؤتمر السابق.

(٥) راجع بحث عبد الله عبد العزيز - تجربة بنك ناصر الاجتماعي فى مجال الرعاية الاجتماعية - مؤتمر الفقر والفقراء.

(٦) عبد المنعم سعيد - العدل الاجتماعى مرة أخرى - أهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

والبعض الآخر يقدر هذا العدد بـ ١٣,٦٤ مليون نسمة (تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦)^(١). فإن الفرق إما يتمثل في حد الفقر أو طرق تحديد خط الفقر وما يعد حداً للكفاف أو الكفاية. ولاشك أن هذا العدد الكبير يستحق الإجراءات الجادة التي تبذلها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على الفقر. لكن إلى جانب هذا الأمر فإن هناك اختلالاً واضحاً في توزيع الدخل فالخمس من السكان (٢١٠٪) الأقل دخلاً (الفقراء) لا يحصلون إلا على ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يحصل الخمس الأعلى دخلاً (٢١٠٪) على ٤٦٪ من هذا الناتج المحلي.

وكما يشير (سعيد) بحق فإن هذه النسبة العالية من الفقر والاختلال في توزيع الدخل لا يمكن أن يكون مدخلاً لتبني الأفكار الاشتراكية المتطرفة أو الماركسية. فقد كشفت تجارب الاتحاد السوفيتي وبعض الدول النامية. ومنها مصر خلال الستينات. أن شعارات العدالة والكفاية والمساواة والحرية والمشاركة التي ترفعها هذه الأيديولوجيات لم تسفر إلا عن مزيد من الفقر والتدهور الذي لا يتم كشفه إلا بعد انقضاء هذه الحقب وسقوط هذه الأنظمة. والسبب في ذلك عدم السماح بالكشف عن الإحصاءات الحقيقية للفقر والاختلالات الاجتماعية وحجم المشكلات الأساسية خلال الفترات التي تسودها الثورية الاشتراكية. وقد ثبت فشل هذه الأنظمة في الدول التي أخذت بها وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا والكثير من الدول النامية.

وحول الاقتصاد المصري إلى نظام السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات الكبرى من خلال القطاع الخاص الوطني أو المشترك أو الأجنبي داخل مصر أسهم بلاشك - جنباً إلى جنب مع الآليات الأخرى السابقة ذكرها - في القضاء على بعض الجوانب الفقر. وحل بعض جوانب مشكلة البطالة. وإيجاد حركة واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فممنز تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي الانتاجي في مصر في نهاية السبعينات إلى الآن حدثت انفراجة اقتصادية كبيرة ظهرت مؤشراتنا في نمو المدن الجديدة منها مدينة العاشر من رمضان التي يطلق عليها جمعية رجال الأعمال بها. مدينة الألف مصنع ومدينة السادس من أكتوبر التي تعد قلعة صناعية وتربوية (جامعات أهلية) كبرى. هاتين المدينتين. مع خمس مدن جديدة أخرى هي السادات. وبراغ العرب. والصالحية الجديدة.

(١) راجع تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦.

ودمياط الجديدة، وبنى سويف الجديدة. قدمت للاقتصاد المصرى ١٢٤١ مصنعاً يعمل بها ربع مليون عامل يحصلون على أجور قدرها ١٤٥ مليون جنيهها هذه المصانع استثمر فيها ما يقرب من ١٥ مليار جنيهها. ويبلغ قيمة انتاجها ٢٢ مليار جنيه^(١).

ويشير (سعيد) إلى أن نمو نظام السوق الحر والاستثمار الخاص ساهم فى نمو الحضـر فى مصر فطبّقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القوى عام ١٩٩٥ هناك ٨٠٪ من السكان يعيشون فى مجتمعات حضرية ٩٦٪ يملكون تلفزيون، و١١٪ فيديو. ٨٢٪ يوتاجاز ٦٥٪ مروحة، ٤١٪ سخان مياه، ٧٨٪ ثلاجة، ٨٧٪ غسالات كهربائية، ٩٪ سيارات أو دراجات بخارية. ومن المنطقى أن هذه المعدلات الآن أعلى بكثير.

ولاشك أن نمو السوق الحرة والمشروعات الرأسمالية عامل مهم فى القضاء على الفقر والبطالة والاختلالات الاجتماعية بين الريف والحضر وبين شمال الجمهورية وجنوبها. وبين الذكور والأنثى. ولعل هذا الفارق الكبير بين المحافظات الأكثر فقراً وتخلّفاً مثل المنيا وأسيوط وبنى سويف وسوهاج (كلها فى الصعيد)، والأكثر تقدماً وغنى (بورسعيد والسويس والقاهرة والاسكندرية (كلها فى الوجه البحرى) يتضح من أحصاءات التقارير السنوية للتنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومى. فتوقعات العمر أعلى عامين فى المحافظات الأغنى مقارنة بالافقر ونسبة المتعلمين أعلى ٢٥٪ فى الأولى عن الثانية. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى أعلى فى الأولى بنسبة ٣٥٠٠ دولار (مقوماً بالقوة الشرائية للدولار).

ولعل هذا هو ما أدى بصناع السياسة فى مصر وعلى رأسهم السيد الرئيس إلى تهديد كل السبل لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فى المحافظات الأكثر فقراً (فى صعيد مصر) وإلى إطلاق المشروعات العملاقة فى الجنوب والشمال وسيناء والقناة لجذب الاستثمارات العملاقة جنباً إلى جنب مع تنمية المشروعات الصغيرة واستحداث مجتمعات جديدة تعد قلاعاً متكاملة للزراعة والصناعة والسياحة والخدمات تسهم مشروعاتها فى اجتذاب الشباب وفتح فرص عمل لهم للقضاء على الفقر وارتفاع مستويات المعيشة.

(١) عبد النعم سعيد المصدر السابق.

عائشاً: العقد الاجتماعى فى مصر يركز على الديمقراطية وحرية الرأى وحرية النقد البناء وحرية تكوين احزاب وحرية الصحافة والبعد تملأً عن الوساطة والمحسوبية وكشف الانحرافات وسيادة القانون على الجميع. فالتعددية السياسية الحزبية السليمة. وحرية التعبير والنقد وإبداء الرأى من خلال القنوات الشرعية. هو خير ضمان لنزاهة الحكم ونظافة اليد وسلامة القرار. وقد كانت أهم التوجيهات التى إبداهها الرئيس. لكل الحكومات التى تولت فى عهده هى سيادة القانون وحرية المواطنين ودعم الرقابة الشعبية والرسمية على الاجهزة الحكومية ضماناً لسلامة وصدق الأداء. وتركز الاجهزة الشعبية (الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى. والحكومية والمجالس الشعبية والنيابية على نشر الثقافة الديمقراطية. وثقافة الحوار. وثقافة المشاركة. وثقافة المشاركة. وثقافة المساءلة. وثقافة قبول الآراء المعارضة ومقارعة الحجة بالحجة. وباختصار تنمية ثقافة القيادة الرشيدة والتعبئة المستنيرة. والثقافة السياسية خاصة بين الشباب. وكما يركز وزير الشباب فلن هذا مسئولية كبيرة يشارك فيها الوزارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدنى والمجالس الشعبية والنيابية والأسرة والاعلام والمؤسسات الحينية... إلخ. والمشاركة الشعبية بمفهومها الواسع. ومستوياتها المتعددة هى المدخل لتحقيق الديمقراطية وتعميقها. والتمثيل الصحيح لكل القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع. وهذه المشاركة أيضاً هى الضمان الوحيد لاستمرار التنمية بكل انواعها. واستمرار الحرص على الصالح العام. والمشاركة هى الضمان لمنع الانحراف والفساد الادارى والسياسى. وهى الضمان للنقد البناء ووجود معارضة حقيقية مستنيرة تصحح المسيرة التنموية باستمرار.

جادى عيش: العقد الاجتماعى فى مصر يركز بشكل كبير على رعاية الطفولة والأمومة وبالتالى الاهتمام برعاية المرأة رعاية كاملة تعليمياً واقتصادياً وسياسياً واسرياً وفكرياً ودينياً... كل هذا فى اطار الثوابت الدينية للأمة العقائد والقيم والاخلاقية. وقد وصلت المرأة فى مصر إلى أعلى المواقع السياسية (وزيرتين فى الوزارة الحالية) والدبلوماسية (العديد من السفيرات) والبرلمانية (عدة نائبات فى مجلس الشعب والشورى) والقضائية (رئيسة النيابة الإدارية) والادارية (العديد من وكيلات الوزارة والمديرات العامات) والاعلامية (الكثير منهن منبوعات وصحفيات ومقدمات برامج

ومخرجات وكاتبات سياريو ومديرات لقنات في التلفزيون.. إلخ). وقد حصلت المرأة في مصر على حقوقها السياسية كاملة، وهي وبحكم الدين لها نمتها المالية المستقلة وحقوقها الاقتصادية كاملة مثل الرجل. كل هذا لا يعني أن المرأة قد تحررت بالفعل في كل انحاء المجتمع المصري، فما تزال بعض الجوانب الثقافية المتخلفة تسيطر على بعض الرجال. وما تزال هناك العديد من العقبات تقف أمام التنمية للنشودة للمرأة التي تتحمل عبئاً كبيراً في المجتمع لا يقل بل يزيد أحياناً كثيرة عن عبئ الرجل. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الدور التربوي التي تضطلع به المرأة للأبناء الذكور والاثاث معاً. هذا الدور هو الأساس في بناء الشخصية وفي بذور التنمية البشرية. والتنمية بكل أنواعها الدينية والاقتصادية والسياسية. ورعاية المواهب والملكات الابداعية...

لكن هذه العقبات لا تأتي من جانب الدولة وإنما من جانب سلبيات في التراث الثقافي المتراكم. ومن جانب نمط المجتمعات الأبوية التسلطية التي تعلى من قيمة الذكورة وخط من قيمة الانوثة وهي خاصية جاهلية. الدولة تبذل جهود جبارة في سبيل إعلاء مكانة المرأة. فهناك الجهود التشريعية - قانون الأحوال الشخصية، وقانون الزواج من اجانب، وقوانين حقوق المرأة، مساواة المرأة بالرجل في كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ورعاية الدولة في أعلى مستوياتها للمرأة (جهود السيدة الفاضلة حرم السيد رئيس الجمهورية)، وهناك الدعم الذي تمنحه الدولة لجمعية سيدات الأعمال. وجهود هذه الجمعيات موضع فخر واعتجاب من الجميع.

ومع احترام المرأة وخطأ نموذج التفكير الذي يضع المرأة في مقابل الرجل. فإن هناك الكثير من اللفظ الذي يعتري التفكير في العلاقة بين الرجل والمرأة. وقد حسم الدين هذه التصفية، فلا يوجد صراع أو مواجهة أو حتى منافسة بينهما لانتهما معاً خلقا من نفس الواحدة - قال تعالى في أول سورة النساء "يأيتها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها"^١ (الآية ١) ويجب هنا التنبيه إلى قضية بالغة الخطورة على أمن المجتمع وأمن الأسرة والأمن التربوي وعلى الدور المهم الذي تقوم به الأسرة في مجال التربية. ويمثل خطراً على العلاقات الاجتماعية وعلى الاخلاق. بل وعلى مستقبل الأمة. خطراً على الإنسان مطلق الإنسان. هذا الخطر يتمثل في الظن أن تحرير المرأة إنما يكون من

خلال اسقاط الثوابت الدينية والعقدية والقيمية والاخلاقية التي حددتها السماء من خلال الوحي. أقول هذا لأنه ظهرت آراء في عدة منتديات ثقافية أخرى مؤتمراً تحرير المرأة الذي يعقد بالجلس الأعلى للثقافة بمصر بمناسبة مرور مائة عام على صدور كتاب قاسم أمين. هذه الآراء حاول البعض ببعض الثوابت مثل قوامة الرجل. وحق الرجل في تعدد الزوجات. وضرورة مرور فترة العدة لمن مات عنها زوجها أو المطلقة قبل الزواج الثاني. وقواعد الميراث^(١)... إلخ.

والأديان السماوية وختامها الإسلام هو الذي حرر المرأة وكفل لها الكرامة وكافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تماماً مثل الرجل. فالنساء كما يقول رسولنا صلى الله عليه وسلم شقائق الرجال. لهن حق التعليم والتملك والذمة المالية المستقلة والمشاركة في شئون المجتمع والعمل في المهن المناسبة لها. كفل لها حق الرعاية الكاملة من جانب الرجل. أب أو زوج أو أخ... ولاشك أنه مع التطورات الاجتماعية يمكن أن تظهر حقوق جديدة للمرأة. وأى تقدم في هذا المجال يرحب به الدين بشرط ألا يتعارض مع الأصول التي تحول دون الافراط والتفريط أو الانحراف.

الثاني عشر: يؤكد العقد الاجتماعى الجديد في مصر على تحقيق التكامل بين العلم والإيمان. العلم يعنى الاهتمام بالعرفة والمعلومات واستيعاب وتوطين التكنولوجيا. وإبداع تكنولوجيات جديدة بعد الاستيعاب والتوطين والتطوير. على أن يتحقق هذا بالسرعة الواجبة والقادرة على تقليل الفجوات المعرفية والعلمية والتكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم. هذا الجانب العلمى المعرفى التكنولوجى يترجم إلى مخرجات صناعية ومعلوماتية عالية الجودة لها قدرة عالية على المنافسة عالمياً. أما الجانب الثانى وهو الإيمان فإنه يترجم إلى الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية والمصرية والعربية والتمسك بالثوابت القيمية والعقائدية الدعمه أصلاً لمشروع حضارى يحفل بالمنهجية والعلمية والقيم العليا والسلوك الحضارى.

هذين البعدين – العلم والإيمان. أو الأصالة والمعاصرة. أو الدخول في مرحلة الاقتصاد المعلومات مع الاحتفاظ بالهوية الذاتية المتميزة. لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال برامج

(١) راجع أعمال المؤتمر الذى عقد خلال نوفمبر ١٩٩٩ بالجلس الأعلى للثقافة. وراجع جريدة الشروق – صوت

الأزهر – العدد الخميس ٣ نوفمبر ١٩٩٩.

مخططة للتعليم تستند إلى سياسات تربوية تصاغ بدقة تسترشد بأحدث الاساليب التربوية وأحدث المناهج والعلوم، وأكفأ طرق التدريس والإدارة المدرسية وإعداد العلم والأنشطة المدرسية.. إلخ. كذلك فإن تحقيق هذين البعدين يفترض تحديد نموذج الشخصية المطلوب من النظم التربوية صياغتها. وهي مجموعة السمات والخصائص المطلوب غرسها. هذا النموذج للشخصية يجب أن يجمع بين منهجية التفكير والقدرة على التعليم الذاتي الخواصل. والاتصال مباشرة بمصادر المعلومات الحديثة. وتنمية القدرة على الابتداء والابتكار والتحليل والنقد. وتنمية القدرة على الحوار العلمي واحترام الآخر وقبوله. والتسامح في اطار الضوابط التي تمنع ذوبان الشخصية أو الهيمنة الثقافية للآخر. فالتسامح يجب أن يعترف بالتعدد الثقافي وحرية كل طرف في اعتقاد ما يراه ويقول ما يفتنن به. والتسامح يجب أن يكون من الاطراف كلها والا يعنى فرص ثقافة طرف على طرف آخر. والتسامح يجب أن يركز على المصالح المشتركة والقضايا المشتركة.

ثالث عشر: العقد الاجتماعي الذي يبنه المجتمع المصري بقيادته السياسية ومؤسساته الخاصة والمدنية. يعكس الادارة العامة. ويحقق مصالح جميع فئات المجتمع. ويحدد الواجبات والمسئوليات لكل مكون من مكونات المجتمع بجماعاته وتنظيماته ومؤسساته المختلفة. كذلك فإنه يحدد اختصاصات كل جهة. ويحدد المسئوليات العامة للدولة. ومسئولية القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كما يحدد المسئوليات التضامنية المشتركة. وهو عقد يحقق التوازن بين التنمية والحفاظ على الهوية الثقافية والمصالح العليا للمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من جهة. وبين موجات الانفتاح الاعلامي والاقتصادي والثقافي العالمية التي لا فكاك منها أو العولة من جهة أخرى. وهذا العقد هو المدخل الصحيح والتوازن لحماية كل فئات المجتمع وللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية العالمية والتعامل مع مستحدثات العصر. وبالتالي مدخل يحقق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة أو محدودة الدخل في اطار منظومة تنمية مستدامة بمعدلات جيدة وفي اطار الممارسات الديمقراطية والالتزام بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. ولعل هذا هو الذي يضمن الولاء للمجتمع من قبل جميع فئاته ويضمن مشاركتها الايجابية في منظومة التنمية المستمرة. ولاشك أن هذا الامر هو قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد برزت هذه الملامح المتوازنة للعقد الاجتماعي الجديد في خطاب السيد الرئيس امام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر ١٩٩٩. والذي اكد على مسئولية الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الاهلية. وعلى ضرورة انعكاس عائد الجهد التنموي على المجتمع بكل قطاعاته حيث جاء في الخطاب (لقد نجحنا في أن نعيد للمتغيرات الاقتصادية الحاكمة في اقتصادنا إلى نصيبها الصحيح. وجعلناها تستجيب لتفاعلات الاقتصاد القومي.. وإذا كان واجبنا أن نوفر للقطاع الخاص الملائم وتقدم له الحوافز كي يشجعه على زيادة استثماراته في الاقتصاد القومي. فلن علينا أن نضع في حسابنا الحرص الكامل على أن تصل ثمار التنمية إلى كل فئات الشعب. إلى العمال كتائب التنمية وجنودها بحيث لا يجبر عامل على ترك عمله. ولا يحرم عامل من دخله. ولا يترك عامل دون حماية. وإلى الفئات محدودي الدخل التي ينبغي أن يتوافر لها الحد اللازم من الرعاية. وإلى الطلاب غير القادرين على تحمل تكاليف استمرار تعليمهم. وإلى الشباب الذي لا يستطيع أن يجد المسكن الملائم أو العمل الملائم. وإلى الأسرة الفقيرة التي تحتاج إلى رعاية صحية تشمل الطفل وتكفل المسن وتضمن للامهات رعاية كاملة). ويطرح الخطاب آليات التحقيق في عدة نقاط من بينها (أقامة وتفعيل مؤسسات التدريب وتطوير مقررات التعليم. وإقامة قاعدة تكنولوجية تنشر استخدام تطبيقات العلوم الحديثة في قطاعات الانتاج والخدمات... وتوفير المساندة للمؤسسات التي ستقدم التمويل المطلوب لهذه الصناعات التكنولوجية المتقدمة).

هذا يعنى أن العقد الاجتماعى فى مصر يركز على التنمية البشرية أو الانسانية. وعلى الديمقراطية واقامة دولة المؤسسات والمشاركة فى صناعة وتشكيل واتخاذ القرار وتوسيع فرص الخيارات والاجتهادات العلمية المسنولة أمام ابناء المجتمع فى اطار حرية الفكر والتعبير والتعددية الحزبية وتعددية المؤسسات المدنية. والدخول فى عصر المعلوماتية والاستفادة من احدث العلوم والتكنولوجيا المعاصرة بعد استيعابها وتطويرها وتوطينها. عمهيداً لابداع تكنولوجيات جديدة. ولاشك أن هذا هو دور القطاع الخاص فى مصر الذى يجب أن يكون على قدر المسئولية وأن يمارس دوره التنامى بحس اجتماعى راق يحافظ معه على حقوق عماله ومنتجيه ويحافظ على السلام الاجتماعى ويبتعد عن ممارسة الضغوط وتوبيخ الصناعات الناشئة. وقد حرص الخطاب على ترسيخ مفهوم دولة المؤسسات لأن هذا هو الضامن لوجود سياسات ثابتة مستقرة. وتقاليد راسخة وعمل جماعى ناجح وشفافية. كما أنه الضامن لتواصل التنمية والعطاء الوطنى فى اطار ثقافة الرقابة والمساءلة الشعبية الواعية. هذا المفهوم (دولة المؤسسات) يحول دون أى انحراف أو جنوح عن السياسات والاهداف الموضوعة لصالح شخص أو فئة ايا كانت. كذلك فإن دولة المؤسسات تحول دون استفحال للشكليات لوجود اجهزة واعية علمية للرقابة والمحاسبة سواء الاجهزة التشريعية أو الاحزاب أو الصحافة أو الاجهزة الرقابة المتعددة فى المجتمع والنس هي مؤسسات لها حصانتها وحيدتها وسلطانها الواجبة.

والانحرافات التى تخل بالتنمية أو الديمقراطية و بناء دولة المؤسسات هي خرق للعقد الاجتماعى. ومن امثلتها التهرب الضريبى والجمركى. وجرائم الاختلاس والرشوة والفساد الادارى بكل اشكاله. وكل اعتداء على حقوق الدولة هي خرق للعقد. لأن الدولة عليها أعباء الضمان والحماية الاجتماعية للفئات محدودى الدخل. من أجل ادماجها فى نسج المجتمع. واعطائها كل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حتى لا تتحول كما يشير فوزى فهمي بحق إلى (عشوائيات تفلت من الانتماءات وتصبح مصدرًا للتوترات)^(١).

والعقد الاجتماعى فى مصر يحاول تحقيق التوازن بين الانفتاح على العالم وبين الحفاظ على الهوية الوطنية الثقافية. ويؤكد عدم وجود مسار واحد أو نموذج أحادى

(١) فوزى فهمي: لتصفية لطلات الحماية الاجتماعية: امرام ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٦.

للتنمية^(١) وخطأ فكرة القولية أو القول بحتمية النموذج الغربي الأوروبي أو الأمريكى للتنمية سواء فى مجال التنمية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. فلكل دولة ظروفها الثقافية والتاريخية والجغرافية. ولكل دولة أساليبها فى التعامل مع متطلبات التنمية بما يتفق مع بنائها الاجتماعى ونظمها الثقافية وطبيعة شخصية ابنائها. وهذا يعنى أن هناك مسارات متعددة للتنمية. وأن التقدم التنموى ليس مسوغاً للذوبان فى هويات أخرى. وليس مبرراً للانسلاخ من الذاتية والهوية. وليس مسوغاً للدول المتقدمة أن تفرض فلسفتها ومصالحها الذاتية على الدول النامية. أو لأى تدخلات خارجية غير مشروعة تحت شعارات أخذت تنامى فى الآونة الأخيرة مثل حقوق الإنسان أو حماية الأقليات أو غيرها من شعارات. هى فى جوهرها حق أريد به باطل وفى ظل تحرير التجارة. وتحرير الاقتصاد والانفتاح الاعلامى أو الاتصال وتنمى التكنولوجيات العابرة للحدود مثل شبكات الاتصال والعلومات واجهزة التليفون والفاكس والتقنيات الفضائية... وبشكل عام فى ظل آليات العولمة الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية المتزايدة. يثار سؤال مهم حول تحرير اتخاذ القرار فى الدول النامية. وحول مصير التعددية الثقافية ومدى امكان الخروج من إطار التبعية. وقدرة الدولة على اتخاذ القرارات الوطنية الكفيلة بضمان استمرارية التنمية من جهة. والحفاظ على الهوية الثقافية ومصالحها الاستراتيجية من جهة ثانية. واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات والخبرات العالمية لتوظيفها فى خدمة التنمية الوطنية من ناحية ثالثة. والواقع أن الدولة فى مصر هى التى رفعت أسهام القطاع الخاص إلى ما يقرب من ٧٠٪ من اجمالى الناتج الصناعى. وهناك جهود لزيادة هذه النسبة. والدولة هى التى مهدت السبيل لذلك من خلال تحديث البنية الأساسية والقيام بالاصلاح الاقتصادى. وما تزال الدولة تفقد عمليات التنمية من خلال جهود اقتصادية وسياسية وتشريعية واجتماعية... ومن بين هذه الجهود تيسير اجراءات الاستثمار وازالة معوقات التصدير وتطوير الموانئ والطرق ووسائل النقل والاتصال واستحداث سبل التسويق الخارجى.

وكما سبق أن اشيرنا فإن الدولة هى المسئولة عن مراعاة البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع دائرة للمشاركة الشعبية. والحرص على التوازن الاجتماعى بين

(١) دنجيل السمالوطى. فضائيا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر: دار المطبوعات الجديدة للنشر

مختلف القوى الاجتماعية. وضمان عدم سيطرة إحدى القوى على اتخاذ القرار. كل هذا يعنى أن هذه التغيرات الليبرالية لا يؤدى إلى تآكل سلطات الدولة كما يروج البعض. وإنما يدعم الدور المهم للدولة فى التنسيق التنموى. واجتذاب الاستثمارات. وإزالة المعوقات. وتحقيق التوازن والصالح العام لكل فئات المجتمع. وهذا هو ما قصده السيد الرئيس الجمهورية فى خطابه المهم أمام مجلسى الشعب والشورى - نوفمبر ١٩٩٩. فقد جاء فى الخطاب ضرورة (احترام سيادة الدول الصغيرة والمتوسطة) والكف عن الترويج لمفاهيم تآكل سيادة الدول. وتقييدها والتدخل فى شئونها الداخلية. تحت زرائع مختلفة.

وهذه الدول تستطيع من خلال القرار الوطنى أن تحقق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يتفق مع المصالح القومية والهوية الثقافية والوضع التاريخية لكل دولة. وهذا يعنى التأكيد على فكرة تعدد نماذج التنمية والديمقراطية والمشاركة وعدم وجود نماذج حتمية أو واحدة فى هذا الصدد. كذلك فإن هذا يعنى حتمية التعدد الثقافى واستحالة إلغاء هذا التعدد. كذلك فإن هذا يعنى ضرورة اللقاء بين الشعوب والثقافات والحضارات من خلال الحوار لمصالح الإنسان مطلق الإنسان فى كل زمان ومكان.

وقد استهدفت الورقة الاجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية. خصصنا لكل سؤال فقرة للاجابة عليه. وقد كشفت الاجابة عن أن العقد الاجتماعى الجديد فى مصر يأخذ بمفهوم الدولة ذات الحكم الموسع Governance. كما عرفه البرنامج الاممى للأمم المتحدة UNDP. وأنه يؤكد أهمية دور الدولة فى اطلاق برامج للتنمية وفى تحفيز وتهيئة كل السبل أمام القطاع الخاص. وأمام مؤسسات المجتمع المدنى لاداء أدوارها. كل هذا فى اطار حفاظ الدولة على الهوية الثقافية وعلى العدالة الاجتماعية. وعلى منظومة القيم العليا وحقوق جميع فئات المجتمع. وتفعيل المشاركة الإيجابية لهذه الفئات فى تشكيل القرارات. وتحقيق الثقافة والرقابة الشعبية ودعم الثقافة السياسية وثقافة المشاركة والمساءلة والمحاسبة

(١) - نبيل السمالوطى: رؤية اجتماعية حول العلاقة الجدلية بين العنف والتطرف وبين معطيات الواقع الاجتماعى والثقافى: بحث ألف فى مؤتمر دولى بعنوان العلوم الاجتماعية وبورها فى مكافحة جرائم التطرف والعنف فى المجتمعات الإسلامية - قسم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية ومركز صالح كامل بجامعة الأزهر يونيو ١٩٩٨.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
محاولة لصياغة نموذج اجرائى
للممارسة فى الخدمة الاجتماعية

إعداد
أ.د. أحمد مصطفى خاطر
عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية

إذا كانت التنمية من ضرورات المجتمعات المعاصرة الا انها حتمية ومطلبا اساسيا بالنسبة للمجتمعات النامية ، بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطى التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، وتحقيق فرص الحياة الكريمة فى فترة زمنية مناسبة ، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة أو التى يمكن توفيرها وتحقيق الاستخدام الامثل لهذه الموارد لنفع المجتمع خطوات الى الامام ..

وسوف احاول ان التزم بالرؤية الشمولية لاسهامات كافة العلوم الانسانية والاجتماعية وخاصة بالنسبة للقضايا الاساسية ، بالاضافة الى محاولة استخدام منهج الاستقراء انطلاقا من المفاهيم الاساسية ، ووصولا الى القضايا العامة ، ومن ثم استخدام منهج الاستنباط لاستنتاج التعميمات والاحكام العامة التى يمكن ان تنفق عليها ونلتزم بها لكى تكون بمثابة اطار عام للممارسة .

وإذا كانت هناك مداخل متعددة بالنسبة للممارسة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية الا ان استراتيجيه ومدخل الممارسة القائم على المشاركة يعتبر من المداخل الاساسية التى توفر ضمانات النجاح ليس فقط ولكن تضمن استمرارية التنمية المحلية فى المجتمع .. اننا نتفق فى الخدمة الاجتماعية على ان تنمية المجتمع لا يد وان تقوم على اكتاف ابناء المجتمع نفسه ، نحن لا نملك عصا سحرية لتغيير المجتمع ، ولكن كل ماملكه ونعد من اجله هو كيف يمكن توظيف قدرات ابناء المجتمع ومساعدتهم على فهم واستيعاب التغيير ومن ثم التصدى لمسئولياته .

وان تنمية المجتمع تتم من اجل ابناء المجتمع ومن خلال توظيف قدراتهم وهم الذين يقيمون مدى الاستفادة فى النهاية ، كما وان للمشاركة فى برامج

تنمية المجتمعات المحلية بالنسبة لنا فى الخدمة الاجتماعية تعنى أكثر من تحقيق الاهداف المادية ولكن من خلال المشاركة وعن طريقها تتحقق التنمية البشرية الحقيقية من خلال التدخل والتوجيه الواع من قبل الاختصاصى الاجتماعى .

ماهية تنمية المجتمع :

ان مصطلح " تنمية المجتمع " له العديد من المعانى ، ولكنها جميعا تدور حول العمل المخطط لتحقيق الاهداف المبتغاه للمواطنين والذين يعيشون سويا فى المجتمع المحلى ، ويتمون الى ثقافة واحدة ويشتركون فى علاقات اقتصادية واجتماعية .

والتنمية تتضمن أو تحقق النمو ، والنضج ، والقوة ، والتحرك من البسيط الى المعقد فى التنظيمات حيث تتطور الوظائف داخل التنظيمات . ومما لا شك فيه ان تواج التنمية يستهدف تحسين الظروف الحياتية ، وزيادة تأثير أو تفعيل التنظيمات البنائية والوظيفية داخل المجتمع ، وتحقيق الاستخدام الافضل للتكنولوجيا ، وتحسين العائد الاقتصادى من المشروعات .

وغالبا ما تبدا عمليات تنمية المجتمع بمساعدة المجتمع بالشعور بانهم يمكنهم التخطيط لنمط الحياة بما يجعلها بشكل أفضل ، أما الخطوة التالية - بعد مرحلة الشعور بالمشكلة - فهي محاولة لمزيد من الحوار المنظم لخدمة الاهداف والوسائل لتحقيق طموحات المجتمع (١) .

وهكذا يمكن لنا ان نحدد طبيعة الممارسة فى تنمية المجتمع على انها مجموعة من العمليات التى تستهدف مساعدة المجتمع لكى يتعرف بنفسه عن كيفية تحسين ظروفه الحياتية وتوفير مزيد من الرعاية لمواطنيه سواء فى الحاضر أو المستقبل ،

ومن المتعارف عليه فى الخدمة الاجتماعية بأن المجتمع النامى هو الذى يحقق الاهداف التى يتطلع اليها ، وان تنمية المجتمع هى تعبير صادق عن جهود إيجابية فى المجتمع .

ويمكن لنا ان نرى فى تنمية المجتمع أنها تعبير صادق عن التغير المخطط له أو المقصود ، وبالنسبة للاخصائى الاجتماعى تعتبر تنمية المجتمع ليست مجموعة من العمليات التى من شأنها ان تحدد توجهات التغير عن طريق قيام المتخصصين لزيادة معدل الاداء داخل المجتمع ولكن تنمية المجتمع استراتيجية مأمونة لزيادة قدرات وامكانات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل قدرات وامكانات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل المجتمع نفسه (المساعدة الذاتية) فى كافة مراحل العمل . وهكذا تهتم بأمرين : تحقيق أهداف ملموسة ، وفى نفس الوقت دعم الخصائص الاجتماعية داخل المجتمع والتى قد يكون من أهمها دعم القدرات القيادية داخل المجتمع وبين المواطنين .

لكى نتكمن من فهم تنمية المجتمع المحلى يكون من المهم ان نأخذ فى الاعتبار مكونات المفهوم من حيث " المجتمع " و " التنمية " ومن الطبيعى ان مفهوم مجتمع يشير الى منطقة جغرافية محددة ولذلك كان التأثير المحلى أو الخصوصية فى التنمية حيث ان التنمية تعكس الصورة المحلية فى كافة ابعاد الممارسة ولذلك نجد ان (Barker 1991) يحدد التعريف بالتنمية المحلية على اساس :

" انها بمجهودات ممارس بواسطة مهنيين بجانب المواطنين بهدف دعم العلاقات الاجتماعية فى المجتمع ، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية ، وتنمية القيادات الشعبية وتطوير أو منظمات اجتماعية جديدة " .

ويؤكد Barker على ان المواطنين يعاد صياغة اتجاهاتهم وتوجهاتهم من خلال التفاعل الاجتماعى الذى يتم فى عمليات تنمية المجتمع .

المعطيات التاريخية وتنمية المجتمع :

ان السؤال عن مدى اشباع حاجات المجتمع ، أصبح غمضى معنى .. ذلك لان من الطبيعى ان كافة المجتمعات تحتاج الى مزيد من دعم العلاقات والمزيد من اشباع الحاجات باستمرار ، وبداية ظهور مفهوم ضعف العلاقات داخل المجتمع يرجع الى ، على الاقل مع بداية التصنيع فى اوروبا ، على أساس ان الاهتمام تركز حول ماذا كان التحول من التنظيم الادارى والتنظيمات المحلية الى النمط الصناعى الحضرى يمكن أن يضعف الروابط الاساسية فى المجتمع (Harrison 1991) (٢) ، وهذا التغير فى الولايات المتحدة كان موازيا للفلسفة الفردية ، باعتبارها اتجاه اساسى ومسلمة عامة فى المجتمع تحكم العلاقات داخل المجتمع .

ولو عدنا الى مايقرب من قرن مضى نجد أن مفهوم المجتمع المحلى ، والمجتمع القومى قد تناول هذه المفاهيم الفلاسفة الالمان ومن بينهم (Ferdinand Tönnies) (1887/1957) (٣) .

وقد أوضح لنا أن هناك مفهومين يمكن من خلالهما أن نعى التغيرات فى الحياة داخل المجتمع :

Gemeinschaft - المجتمع المحلى - وهو يتميز بالعلاقات الحميمة بين افراد المجتمع .

Gesellschaft - المجتمع القومى ويغلب على العلاقات الاهتمام بالذات والعلاقات الثانوية بدون تدخل للعواطف .

ويعكس ذلك تعبير ضيق عن اشكالية تحول المجتمع - العلاقات الاولى الى العلاقات الثانوية ومايستتبع ذلك من تفكك العلاقات داخل المجتمع ، وعلى ذلك يمكن ان نأخذ من هذا الامر مقياسا تقيس عليه درجة تحول المجتمع من خلال مقياس افقى للدرجة الشدة والعلاقة .

تطور التغيرات فى نسق العمل فى المجتمع :

ان النظرة التقليدية فى العمل مع المجتمع من خلال برامج التنمية ، اصبحت تواجه بظواهر شديدة التأثير على نمط الممارسة وتتطلب من الممارسين مواجهة هذه الظواهر والعمل فى اطار الواقع ، ومن بين هذه الظواهر ذات التأثير على برامج تنمية المجتمع ، ظاهرة الاغتراب ، أو الهامشية وعدم توافر الرابطة أو العلاقات ذات الطابع الاستمرارى بين جماعات المجتمع ، حتى بلغ الامر فى التأثير على جماعات الجيرة نفسها . اضيف الى ذلك الهجرة الداخلية المستمرة والحراك الاجتماعى السريع فى المجتمع ، كلها أمور تجعل الممارسة التقليدية فى تنمية المجتمع غير مجدية ، ولذلك أصبحت برامج تنمية المجتمع الان تملك من الاستراتيجيات والتقنيات أو منطلق عليها الان " آليات " تسمح بتحقيق الاهداف من خلال نماذج للعمل تتفق والواقع الجديد أو الظواهر الجديدة التى يتأثر بها المجتمع وتفقد الممارسة التقليدية مصداقيتها (Eetzioni, 1993) (١) .

تنمية المجتمع والحدادة فى المجتمع :

ان التغيرات التى تحدث فى المجتمع من الطبيعى ان يكون لها انعكاسات على الممارسة المهنية أو تحديد الاولويات ، ونوعية المشكلات التى تحظى بالاهتمام، ومن أمثلة التغيرات التى حدثت فى المجتمع تنوع أدوات الاتصال وظهور منظمات جديدة فى المجتمع وهذه الامور تنعكس على الجوانب العلمية فى

الممارسة ، ومستوى الادراك لمشكلات المجتمع ، ومستوى تحليل ومقابلة هذه المشكلات فى ضوء تكنولوجيا جديدة ، ونسق علاقات اجتماعية جديدة (Gergen 1991) (٥) .

ويمكن ان نضرب مثالا على ذلك باتشار استخدام التلفون ونجد ان هذا له تأثيرا ايجابيا واخر سلبى ، الايجابى انه ادى الى اتساع واستمرارية العلاقات الاجتماعية ، ولكن الجانب السلبى عمق وشدة العلاقة ، لان هذا جعل العلاقات المباشرة أو علاقة الوجه للوجه يقل معدلها .

وتعريف الحدائة من الامور الصعبة لانها تقوم على الاعتقاد بأن الحياة تتغير لان البيئة الاجتماعية ، والتكنولوجيا تتغير بسرعة كبيرة ، وبالتالي فإن نمط التغير ليس مشتركا فى كافة المجتمعات وكذلك بالنسبة للمعدل وايضا لا توجد مقاييس مقننة لقياس هذا التغير وتدخل عليها تغيرات مستمرة لمواكبة هذه التغيرات فيما عدا امكانية حصر بعد المؤسسات التى انسحبت وكذلك الى المؤسسات الجديدة التى ظهرت فى المجتمع .

ومثل هذه الامور تعتبر اشكالية تواجه المشتغلين بالحقل الاجتماعى ، من حيث انهم فى سياق دائم مع التغيرات المجتمعية ، وتحتاج باستمرار الى بحوث علمية لرصد التغير فى المجتمع .

دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمع :

ان دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلى بمثابة الميسر لاداء المجتمع لوظائفه الاساسية وذلك من خلال القيام بالعديد من الادوار المهنية التى تستند على استيعاب لضمون تنمية المجتمع ، وتوفير الرعاية المناسبة من خلال العديد من

البرامج التي تغطي كافة قطاعات المجتمع ، والاختصاصي الاجتماعي يلعب دورا مزدوجا ، على المستوى المهني في العلاج والحماية ، وعلى المستوى الجمعي من خلال عضويته في فريق العمل داخل المجتمع ، ويفضل ان نطلق على دوره المهني " Social Change Agent " أى وسيط التغير أو العامل المساعد لاجداث التغير.

ان اشكالية تحديد دور الاختصاصي على المستوى الفردي لمقابلة الاحتياجات الخاصة لبعض فئات المجتمع ، أو دوره على المستوى المجتمعي لتحقيق الاهداف العامة للتنمية ، تحظى بالاهتمام في إنجلترا عنها في الولايات المتحدة

(Harrison & Hoshino 1984, Smal, Tuson, Cooper, & Crosbie, 1988) ومن خلال المؤشرات الهامة لهذه المناقشات عن وظائف ومسئوليات اختصاصي تنمية المجتمع ، وهل طبيعة عمله على المستوى الجغرافي للمشروع أو المستوى النوعي مع الاهتمام في نفس الوقت بالمشكلات العامة (للاستزادة يمكن الرجوع الى Hadley, Dale, & Sills, 1984, Tasker, 1988, Smal and Bennet 1989 and Darvil and Smaile (1990) .

وذلك لانهم يقدمون تصورا متكاملا لادوار المنظم الاجتماعي سواء على مستوى المشكلات الخاصة أو العمومية في الرعاية (٦) .

الاجراءات التنظيمية في تنمية المجتمع :

على الرغم من تنوع المجتمعات من حيث شدة الضبط الاجتماعي داخلها أو تعدد جماعات العمل فيها ، أو طبيعة المشكلات التي تعاني منها أو نسق الاعتقاد السائد في هذا المجتمع ، إلا أن الاهتمام الاول للاختصاصي الاجتماعي ، هو البحث عن الجماعات التي لديها استعداد للتطوع لخدمة الآخرين بصرف النظر عن سبب هذا التوجه ، لاسباب " اثنيه " Ethnic أى للجماعات ذات

الثقافة الخاصة ، أو للمرض ، أو للمعوقين سلوكيا أو غيرهم وغالبا ماتكون هذه المجتمعات هى مجتمعات محلية (جغرافية) أكثر منها مجتمعات قائمة على الاهتمام المشترك (نوعية) ، ولذلك تكون اهتماماتهم سد الثغرات فى برامج الرعاية على المستوى المحلى .

ويتضح ذلك من برامج تنمية المجتمع التى تستهدف تنمية الوعى والانتماء وتحفيز المساعدة الذاتية (التنمية البشرية) .

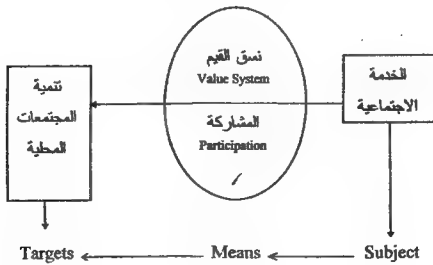
انماط الممارسة فى تنمية المجتمع :

بحكم انها متعددة ، لذلك فان تنمية المجتمع يمكن أن نعرفها ببساطة بأنها محاولة لتحقيق الاهداف التنموية المخططة . وتنمية المجتمع بصفة عامة تعتمد وتهتم فى المقام الاول على تنمية المشاركة الاهلية فى مشروعاتها ، وبذلك فهى تزيد لديهم الشعور بالمواطنة وتهتم البرامج بالعمليات أكثر من أى اشكال تنظيمية أخرى ، وتعتمد برامج التنمية على تحسين المواقف الخاصة بالمجتمع ومشكلاته من خلال المواطنين انفسهم ، وكذلك بالنسبة لتحديد الحلول أو الاجراءات المناسبة لمواجهة هذه المشكلات ، ودعم المهارات لدى المواطنين من خلال المشاركة فى تناول هذه المشكلات بالحل ، كما يجب أن يكون الممارس مزودا بالمهارات اللازمة لاستيعاب التوترات الناجمة عن ترتيب الاولويات ، والتركيز على المساعدة الذاتية ، والمهارات المطلوبة تتعلق بتحفيز المواطنين وخلق الدافعية لديهم للمشاركة والدخول فى اشكال تنظيمية ، وهذا بدوره يدعم المجتمع ويساعده على أداء وظائفه وبالتالي الى اعادة توزيع القوة داخل المجتمع (Dravill & Said, 1986 & 1990)^(٧)

وتتضمن تنمية المجتمع الوقوف على أهداف المجتمع ، وهى نتائج طبيعية لعدم اشباع بعض الحاجات فى المجتمع ، والوقوف على نسق الاعتقاد فى المجتمع بالاضافة الى الاحتياجات الموجودة فى المجتمع ، وتصميم البرامج فى ضوء ذلك بما يضمن تحقيق القبول والموافقة ، والتأييد من قبل المجتمع ، هذا بالاضافة الى طبيعة المؤسسة التى يعمل لحسابها الاخصائى الاجتماعى ، ونظرة المجتمع اليها ، وبالتالي يتوقف التعاون مع الاخصائى على ما تحظى به هذه المؤسسات من تأييد .

ومن ضمن أهداف تنمية المجتمع مساعدة المنظمات على تحقيق أهدافها من خلال توفير التأييد لها من قبل المواطنين (Selsky 1991) ويمكن استخدام مناهج البحث الاجتماعى لوضع الحقائق امام المجتمع (Graham & Jones 1992) ومن أهدافها ايضا اكتشاف القيادات المجتمعية وتنظيمها ومساعدة تكوين الشكل المناسب لاتخاذ القرارات واتاحة الفرصة امامهم من خلال المواقف للتصدي للمواقف والازمات .

ويمكن فى ضوء الدورات السابقة أن نضع رسماً توضيحياً يمثل اطار الممارسة فى الخدمة الاجتماعية :



وإذا كانت طريقة تنظيم المجتمع تسعى إلى تحقيق أهدافا ذات نتائج ملموسة (مشروعات إنتاجية - مشروعات لخدمة البيئة) وأهدافا عملية تنصب على قيادات وجماعات المجتمع لتحقيق المشاركة الإيجابية والبعد عن السلبية ، والقدرة على القيادة والتبعية والاحساس بالمسئولية العامة فإنه لا بد من ترجمة الهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع من حيث تحقيق التغير الاجتماعى المرغوب عن طريق نتائج يمكن قياسها كميا وهى مانسجمها بالنتائج الملموسة ، بينما مايفضلها أهمية هى النتائج غير الملموسة التى تتحقق من خلال مشاركة المواطنين فى برامج التنمية .

ونظرا لأهمية المشاركة وباعتبارها جوهر أو حجر الزاوية فى الممارسة فإنها تستحق الدراسة ولكن فى ضوء متغير آخر له قوة التأثير والفعالية بالنسبة للمشاركة الا وهو قيم المجتمع ، ذلك لان القيم هى التى تحدد وتوجه السلوك ، ومع الاعتراف بأن المستوى الاقتصادى والاجتماعى يؤثر فى عملية المشاركة الا ان هذا المستوى يتأثر مما يتبناه الانسان من قيم ايجابية أو سلبية .

كما أن دراسة المشاركة فى ضوء القيم تستمد أهميتها من الحقيقة التى موداها أن الاحكام القيمية ترتبط برباط وثيق مع كافة الظواهر الاجتماعية ، فالقيم هى التى تعطى الظواهر الاجتماعية معناها وتفسرها الجوهرى عادة (٨) .

نموذج للممارسة فى برامج التنمية المحلية :

مما لاشك فيه ان الممارسة فى برامج التنمية المحلية تستند على أطر معرفية ، وتوجهات استراتيجية ، وتستهدف جميعها تحريك المجتمع نحو العمل على اتخاذ التدابير المناسبة لحل مشكلات المجتمع أو إضافة موارد جديدة اليه ، أو توفير برامج

وخدمات يمكن بها المجتمع ان يوفر حياة أفضل لمواطنيه ، ويشترط ان يكون هذا العمل قابل للقياس والتقييم فيما بعد ، بما يسمح باستمرار العمل داخل المجتمع.

وفيما يلى تصور لاطار أو نموذج الممارسة الاجرائى والذى يمكن ان يستعان به الاختصاصى الاجتماعى عند العمل مع المجتمع خاصة عندما يتبنى دور " المدافع أو المناضل " (٨) .

١- التحليل Analysis :

يعتبر التحليل والتفسير هو الخطوة الاولى بالنسبة لممارسة دور المدافع ، شأنها فى ذلك بالنسبة لاي عمل آخر مع المجتمع - والجهود الخاصة بدور المدافع تصمم للتأثير على السياسات العامة فى المجتمع ، وهى عادة تبدأ بجمع المزيد من البيانات والمعلومات الدقيقة لتحقيق مزيد من الفهم ووضوح الرؤية لدى الممارس عن طبيعة المشكلة ، والمتأثرون بها (مجتمع المشكلة) والسياسات الحالية لمواجهتها ، وماهى الاجراءات المناسبة لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ ؟ المنظمات المنوط بها تنفيذ هذه السياسات أو تناول هذه المشكلات بالحل ، وتحديد قنوات الاتصال لتفعيل دور المجتمع أو قياداته ، وتحديد الادوات المناسبة لتحقيق الاهداف المتفاه من وراء الممارسة . وعلى الممارس أن يضع نصب عينيه الاسئلة التالية عند قيامه بعملية التحليل :

- ماهى مشكلات المجتمع ؟
- ماهى السياسات الحالية التى أدت الى ظهور المشكلات وكيف يمكن استخدامها ؟
- الى أى مدى تحتاج هذه المشكلات الى تغيير السياسات ؟

- أى نوع من السياسات نحتاج الى تغييرها ، هل هى سياسات خاصة بالاجراءات ، أو قرارات جديدة ، أو تشكيل لجان متخصصة ؟
- من اين يمكن الحصول على تمويل حملة الدفاع لتغيير سياسات الرعاية أو الخدمة؟
- ماهى المؤسسة المستهدفة لكى يتحقق التغيير من خلالها ؟
 - من هم الذين يمكن الاستعانة بهم ؟
 - من هو صاحب النفوذ الاقوى لاحداث التغيير ؟
 - من هم متخذى القرار بشأن التغيير ؟
 - من هم الذين تتوقع أن تأتى المطرزة منهم ؟
- كيف يمكن أن يحدث التغيير فى أكثر من مستوى ؟
- من هو صاحب القرار ومفتاح حل هذه المشكلات ؟
 - انتمائياته السياسية ؟
 - من الذين يتعاونون معه ؟
 - ماطريقة اقناعهم ؟
 - ماهى أولوياتهم ؟
- ماهى الاستراتيجية المناسبة للاتصال بواضعى السياسة ؟
- ماهى الوثائق المراد تقديمها ؟

٢ - الاستراتيجية Strategy :

ان أى اسهامات أو جهود يقوم بها المدافع تحتاج الى استراتيجية ، واختيار الاستراتيجية المناسبة يستند على المرحلة السابقة (مرحلة التحليل) بالاضافة الى نوعية الاهداف المراد تحقيقها . وتحديد الاستراتيجية المناسبة لها عدة متطلبات من بينها :

- تكوين جماعات العمل التى تحدد خطوات العمل والاستراتيجية المناسبة .
- تحديد الجماعات الاولى (مجتمع الحاجة أو المشكلة) والجماعات الثانوية للناثرة بالمشكلات .
- تحديد الاهداف بطريقة واقعية ، قابلة للقياس ، واجرائية ، والحلول الزمنى المتاح لانجازها .
- تحديد اسلوب عرض المشكلة أمام واضعوا السياسة والاهداف المراد تحقيقها .
- تحديد نموذج حل المشكلة بما يتناسب وكافة الظروف المحيطة .
- تحديد الموارد المتاحة أو التى يمكن اتاحتها وانماط التدخل ، والمتحدثون باسم المشروع ووسائل الاتصال المناسبة ، والادوات والوسائل المتاحة .
- تحديد اسلوب العمل الامثل بما يتناسب وطبيعة المجتمع .
- اعادة النظر فى خطوات العمل وتقييمها ومحاولة تقليل التكلفة الزمنية أو الجماعية أو تقليل الجهد .
- وضع الخطة وتحديد الميزانية المناسبة .
- تحديد وسائل الاتصال بطرق متعددة .

- تحديد التوقعات من العائد نتيجة استخدام الاستراتيجية المناسبة .
- وضع الخطة بشكل متكامل ، وبطريقة يسهل على المشاركين فهم أدوارهم ، وتوفير الدعم المناسب لها .

٣ - التيسير أو الامتثارة Mobilization :

اعادة بناء القوة فى المجتمع ، أو تحريك المجتمع نحو الشعور بالمشكلة هو نوع من اذكاء الوعي والامتثارة للقيام بعمل بشأن المشكلة وتعبئة الجهود ، وهى تتضمن تكوين جهاز العمل ، أو القيام ببعض برامج التوعية أو إرسال بعض الرسائل الى المتصلين بالمشكلة بمايتفق وطبيعة الاهداف المراد تحقيقها ، ونوعية القيادات المجتمعية ، أو المشاركين ، وتحديد الموارد بشكل كامل . وازكاء المشاركة وتنظيم الاتجاهات الايجابية لدى متخذى القرار ، كل هذه الامور تساعد على حراك المجتمع نحو تحقيق الاهداف .

وتتحدد متطلبات هذه العملية فى :

- التوصل الى تصميم الخطة بطريقة اجرائية ووضفية ، والتوصل الى اقناع الجمهور بأهمية وجدوى المشروع ، وتحديد الاهداف والاعباء الرئيسية التى سوف يقوم بها " المدافع " والجدول الزمنى لانجاز العمل ، وتحديد مؤشرات الانجاز لاستخدامها فيما بعد فى عملية التقويم .
- تشجيع كافة المشاركين .
- توزيع الادوار بين أعضاء فريق العمل .
- وضع خطة زمنية للانجاز .
- تحديد المسئوليات بوضوح للمشاركين فى كافة الخطوات والجهود .

- شبكة القرار أو خطة العمل لتحقيق التكامل فى الجهود .
- تصميم برامج تدريب للمشاركين لرفع مستوى الاداء .
- تفسير وشرح كافة ابعاد العمل لتوفير الدعم والتعزيز من قبل المجتمع لدور المدافع .
- ربط دور المدافع بالخطة العامة للمحليات وأهداف المجتمع الاكبر .
- تحديد تعليمات الاداء بطريقة واضحة لضمان الاستجابة المطلوبة .
- تحديد الاهداف بدقة .
- تحديد الاولويات بين أهداف المشروع .
- تحديد كيفية ابلاغ المشاركين بما تحقق من انجاز .

٤ - القيام بالعمل المناسب Action :

- تجميع لجهود المشاركة فى العمل ، بحيث يتم العمل بالتعاون وروح الفريق ، مع التأكيد باستمرار على تحديد المشكلة والاهداف المراد تحقيقها .
- التحرك بالسرعة المناسبة مع التركيز على الخطوات التالية والجدول الزمنى المتاح .
- تنفيذ العمليات المتتالية وفقا لشبكة القرار أو اعداد التعديل فى الوقت المناسب.
- استخدام الادوات المناسبة التى تحقق العمل المشترك والتحرك نحو الاهداف فى اتساق زمنى واحد .

- توفير وسائل الاتصال المناسبة ، والاستعانة بالخبراء اذا لزم الامر ، وتقديم التسهيلات والحد من المشكلات ما أمكن ذلك .
- توقع المشكلات ، ومحاولة التعامل معها ، ولا تجعلها تنيك عن استكمال العمل للنهاية .
- استبعاد أية أعمال غير اخلاقية أو غير مشروعية حتى لو كانت تؤدي الى تحقيق بعض الاهداف .
- اشراك ذوى النفوذ أو متخذى القرارات السياسية ضمن لجان العمل .
- لا بد من استخدام التسجيل لجوانب القوة والضعف أو السلبيات والايجابيات فى العمليات التنفيذية .
- رصد رأى العام باستمرار وتقليل الاثار السلبية ما أمكن ذلك .
- الاهتمام ببيان مجهودات المشاركين والثناء على هذا الجهد باستمرار وخاصة السياسيين منهم .

٥ - التقييم Evaluation :

يجب ان نقوم بممارسة دور المدافع ، شأنه فى ذلك شأن كافة الجهود المشاركة أو الادوات والوسائل . ونفس فريق الممارس بعد تحقيق أية أهداف هم فى أشد الحاجة الى التقييم بطريقة موضوعية ، لنقف على ماذا حققنا ؟ وماهى الاهداف المقبلة للعمل (تقويم فترى) وتقويم المراحل أو العمليات أكثر صعوبة من التقييم القائم على الانطباعات العامة وأكثر أهمية .

- تحديد المؤشرات وأدوات القياس اللازمة لعمليات التقييم .

- تقييم المواقف والاحداث والجهود التي بذلت .
- رصد التغيرات التي تحققت في ضوء الاهداف المسبقة .
- مقارنة النتائج النهائية بالمؤشرات التي حددها مخططوا العمل في البداية .
- التعرف على الحقائق الخاصة بالعمل التي يجب أن يراعيها واضعوا السياسة في المراحل التالية .
- رصد التغيرات غير المرغوبة التي ظهرت نتيجة العمل .
- تحديد النتائج ، والنجاحات التي تحققت بطريقة واضحة ومفهومة لكى تأخذ في الاعتبار .

٦ - الاستمرار Continuity :

ان ممارسة دور المدافع لا تعدوا أن تكون أحد عمليات وسائل العمل فى المجتمع وليست مجرد سياسة حتمية للعمل وضمان الاستمرارية فى العمل يعتمد على التخطيط لاهداف بعيدة المدى ، والعمل على الحفاظ لروح الفريق والرغبة فى الاستمرارية والعمل المشترك ، وتوفير مزيد من المعلومات والبيانات عن الاهداف الجديدة المراد تحقيقها .

- تقويم نهائى للنتائج التي تحققت .
- اذا كانت هناك تغيرات فى سياسات العمل يجب رصدوا والاخذ بها .
- تطوير الاستراتيجيات المتاحة فى ضوء الاهداف الجديدة ، ثم اتخاذ القرار المناسب ، واعادة نفس خطوات العمل السابقة .
- تنمية آليات للحفاظ على الانجازات التي تحققت .

• بداية العمل مع الاستفادة من الخبرات السابقة .

مجالات جديدة لتحديد حاجات المجتمع :

يعتبر تحديد الاحتياجات المجتمعية على المستوى المحلى من الضرورات لتحديد مدى الحاجة الى توفير الدعم المادى من المستوى القومى أو الدولة ، وترى الدولة فى تحديد الحاجات المجتمعية انها مؤشر لمدى تحقيق الاشباع أو مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المحليات (Bell, and Schuab 1977) وبالتالي على المؤسسات أن تبنى هذه الاحتياجات المجتمعية وتضمها لخطط العمل والمشروعات الخاصة بها .

ومن الجدير بالذكر أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية تستند على مجموعة متنوعة من المؤشرات أو الادوات ، والمثال على ذلك محاولة قياس " الفقر " والتي تمت فى الستينات بمعرفة (Molly Orshansky) مدير برنامج الضمان الاجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية ، وأوضحت هذه الدراسة تعدد وتضافر العوامل التى تؤدى الى ظاهرة الفقر سواء العوامل الاجتماعية أو السياسية أو عوامل التقنية (٩) .

ومن أوائل هذه العوامل تحديد ميزانية التغذية للأسرة (نموذج معيارى) ، واتخذت الاسرة المكونة من أربعة أفراد كحجم متوسط للأسر ، وذلك فى ضوء العادات الغذائية للأسرة الامريكية ، وتم تسعير أو تحديد تكلفة التغذية بمعرفة خبراء متخصصون سواء فى أسعار السوق ، أو خبراء اجتماعيون .

أما العامل الثانى ، فكان علاقة ميزانية التغذية بالدخل لدى الاسرة ، وكان المتوسط الذى اجمعت عليه الدراسة هو حوالى ٢٥٪ من الدخل لدى

الاسرة يمكن أن يوجه الى توفير الطعام فى المتوسط ، وتراوحت الزيادة لتصل الى أعلى معدلها فى حدود ٣٣٪ ، بينما لدى الفقراء قد تصل ميزانية التغذية الى مايقرب من ٥٠٪ من ميزانية الاسرة ، كما أن التحليل يجب أن يأخذ فى الاعتبار تغير حجم الاسرة عن المتوسط (أربعة أفراد) ، أو أن الاسرة تعيش فى مجتمع حضرى أو مجتمع ريفى (Orshansky 1993) (١٠) .

وإذا كان الاهتمام الان لتحديد مستويات ظاهرة الفقر بدأ يتراجع ، لكن تكشف الدراسات الخاصة به تعقد وتشابك الحاجات المجتمعية ، وكذلك تعدد القرارات التى تحكم عملية قياس وتحديد مستويات المعيشة التى يتحدد فى ضورتها مستويات المعيشة المعيارية التى يقاس عليها درجة الاشباع فى المجتمع . وربما شهدت حقبة الثمانينات بالذات لقاء مزيد من الضوء على الدراسات المقارنة ، وظهر فى هذه الفترة فى امريكا برنامج خاص بالحاسوب يمكن من خلاله استطلاع رأى الاهالى بالنسبة للاحتياجات المجتمعية ، ومقارنة بمستويات الحياة المناسبة فى المجتمع ، ومن ثم يمكن اظهار نتائج البحوث وتحديد احتياجات المجتمعات المحلية .

بهاد اساسية فى عملية تحديد الحاجات المجتمعية :

ان تحديد حاجات المجتمع لا بد وان تتزامن أو يصاحبها بعض المسؤوليات الاخرى وأحد هذه العلاقات تكون بين كل من عمليتي تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم لان الموازنة بينهما ضرورى وهام لان محاولة تحديد الحاجات ، والسعى نحو تحقيق الاشباع المناسب لها ، لا يتم من فراغ ويتبين فى ضوء عمليات تقويمية متتالية . ذلك لان تحديد الحاجات المجتمعية توجه البرامج نحو الهدف الصحيح المراد تحقيقه فى المجتمع ، بينما تقويم هذه البرامج يهتم/بالتأكد من مدى تحقيق

الهدف . كما وان تحديد الحاجات يقوم على سؤال موداه : ماهو واقع المجتمع ومشكلاته ؟ وهذا بدوره يودى بنا الى سؤال أعم وأشمل ماهو المطلوب عمله فى ضوء هذا الواقع المجتمعى ؟ أما فى عملية التقويم يكون السؤال تم داخل المجتمع ؟ وهل هذه البرامج التى تمت كانت بكفاءة وفاعلية ؟ ومن خلال هذه العلاقة نجد أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم يمثلان موضوع واحد وعملية اشمل مشتركة تستهدف تحسين الاحوال الاجتماعية فى المجتمع (Kaufman 1991)(١١)

وهناك منظور آخر لا بد وأن يأخذ فى الاعتبار ، الا وهو كيف يمكن لنا ان نتعرف على احتياجات المواطنين ؟ بعض الاساليب تستند فى تشخيص الحاجات المجتمعية من خلال الخبراء ، ولكن فى نفس الوقت لايمكن أن تغفل رأى المواطنين أنفسهم (عملاء - مرضى - مستفيدين ..) فى تحديد احتياجاتهم وماهو الامثل لاشباعها . وقد يختلف كل من رأى الخبراء ورأى المواطنين فى تحديد الحاجات . لان الخبراء ينظرون بموضوعية أما المواطنون فينظرون ويحكمون فى ضوء مايعايشونه بالفعل .

أما المنظور الاخير فانه يظهر عند محاولة تحديد الحاجات على المستوى القومى ، وذلك لان المواطنين ربما يمكن أن يعبروا عن الاحتياجات الخاصة بهم أو بمجتمعهم المحلى ولكن ليس لديهم دراية بتحديد الحاجات على المستوى القومى لندرة المعرفة بظروف المجتمعات الاخرى أو أن تحديدهم للاولويات يمثل غمو المصلحة الشخصية .

الابعاد السياسية والتكنولوجية فى تحديد حاجات المجتمع :

ان تحديد حاجات المجتمع لا بد وأن تأخذ فى الاعتبار الابعاد السياسية والتكنولوجية فى المجتمع ، وبالنسبة للبعد السياسى يجب أن يكون تحديد حاجات

المجتمع بأسلوب موضوعي وبطريقة تتفق والتوجهات السياسية ، ولتحقيق الموضوعية يجب أن يشارك في تحديد هذه الحاجات اصحاب المشكلات انفسهم ، وبالتالي تصبح للمشاركة هي حجر الزاوية في تحديد حاجات المواطنين ، ونطلق على المشاركين في تحديد الحاجات مسمى : جماعات دعم القرار Stakeholders ويتم تعريفهم على أنهم المواطنين الذين يتأثرون أو يستفيدون من البرامج والخدمات المجتمعية التي هي محل الدراسة أو التقويم ، أو أنهم اصحاب القرار بالنسبة لتمويل هذه المشروعات ، أو الذين يقومون على تنفيذ هذه البرامج ، أو المجتمع الذي يقدم الدعم المادى ويستفيد فى نفس الوقت من البرامج والانشطة الخاصة بمقابلة احتياجات المجتمع ، أو الذين يقومون بالبحث الاجتماعى لتحديد الاحتياجات أو تقديم المعلومات عن المشروعات والمجتمع (Innes & Hoflinger, 1989) (١٢)

وإذا كان تمثيل جماعات دعم القرار يتم بشكل جيد وصحيح فى كافة جوانب المشروعات فان هذا يضمن توافر المؤشرات التكنيكية لدراسة حاجات المجتمع وتكون هذه المؤشرات التكنيكية فى طريقة الكيفية لحصر وتحديد حاجات المجتمع ، والطريقة الكمية معناها حصر هذه الحاجات ، أما الطريقة الكيفية فهى التى من خلالها يمكن اكتشاف تأثير هذه الحاجات على المجتمع . وكلا النموذجين لها جوانب القوة والضعف وكل منهما يكمل أو يتمم الآخر . وإذا كانت الجوانب السياسية ترجح طريقة على أخرى الا أن جماعات دعم القرار هى لها الكلمة الاخيرة فى تفضيل طريقة على أخرى ، وفى أى اسلوب للبحث الاجتماعى لا بد من الاهتمام بعامل الثبات والصدق فى البيانات التى يتم توفيرها للتعبير عن المجتمع فى زمن ما .

الطريقة الكمية في تحديد حاجات المجتمع Quantitative Measures :

ان قياس الحاجات من خلال الطريقة الكمية تركز أساسا على أسلوب الجهر أو المؤشرات العددية للمشكلات والمواقف الاجتماعية ويمكن لنا أن نقسم الكمية في حصر حاجات المجتمع في ثلاثة أبعاد (Siegel et al 1995) (١٣)

- منهج أو أسلوب تحديد دليل للمشكلات .
- أو منهج المسح الاجتماعي .
- أو أسلوب الاستعانة بجماعات المجتمع في ابداء الرأي .

ويمكن أن نوضح هذه الطريقة من خلال الجدول التالي :

الطريقة الكمية في تحديد احتياجات المجتمع

الاسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة للغرفة	مصدر المعلومات	تعريف المعلومات	مدى الحاجة للمدخل الخبراء	مدى الحاجة للمزيد من الموارد والزمن لمناقش
مدخل لؤشرات المجموعة	تحليل لؤشرات الحاجة بالرعاية والخدمات	لؤسسات الحكومية والاعلمية	المجموعات المحلية والمستويين عن تخطيط الرعاية المحلية	الفرق والسجلات ومؤسسات تخطيط البرامج	تطوير وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	موسط الى مرتفع	موسط او مكثف
مدخل المسح الاجتماعي	تحديد الخدمات والبرامج المطلوبة	مؤسسات الرعاية والخدمات	لؤسسات المحلية	السجلات المدة	تدليل المعلومات السابقة	موسط	موسط
	تحليل الخدمات القائمة	المخططون	المخططون المليون	التسجيلات والبحوث	تقرير معلومات حديثة	مدقق	موسط
	الوارد للخدمة المرفوع على رأي المواطنين	المطعمون	للمشرفون المليون	مقالات أو استبيانات	توفر بيانات جديدة وصحيحة	مرتفع	مكثف
مدخل جماعات المجتمع	مناقشة آراء الجمهور	المطعمون والمعلم	لؤسسات المحلية	الاجتماعات والندوات		مدقق	موسط
	تحديد الاسلوب لجماعات المجتمع بالسبة للخدمات	مخططو البرامج المختصون المطعمون	كافة للمستويات	المشروعات المحلية	التكامل بين المعلومات وتوفر بيانات جديدة	موسط	نادر
	استخدام اسلوب "دالي" في اتخاذ القرار	الخبراء	كافة المستويات	المشروعات المحلية	تعمية وتكامل نسق للمعلومات	موسط	موسط
	النطاق أو وجود فصل المجتمع	المواطنون الاخباريون المعلم	لؤسسات المحلية والمخططون	المشروعات المحلية	تعمية وتعديل وتكامل نسق المعلومات	موسط	نادر

ومن المجالات التى تستخدم فيها الطريقة الكمية فى تحديد الاحتياجات ،
ومجالات الرعاية الاجتماعية وخاصة الرعاية الصحية والتى تتوفر لها مؤشرات
حصر الحاجات والموارد المتاحة ، وهى تستخدم فيها غالبا طريقة الحصر أو
التعداد .

أما طريقة المسح الاجتماعى والتى تقوم على تحليل متطلبات الرعاية ،
يمكن أن تسهم المؤسسات فى تحديد الاحتياجات أو العجز فى الامكانيات من
خلال عدة ابعاد منها ، المقابلات أو الاستبيانات الخاصة بالعملاء أو الممارسين .

أما المسوح الخاصة بالمواطنين (جماعات دعم القرار) فان تحديد هذه
الجماعات بأسلوب علمى هو الذى يضمن الصدق والثقة فى النتائج التى نحصل
عليها ، وبحيث يكون رأى هذه الجماعات يأخذ فى الاعتبار مدى الخدمات
وتوفرها ، بجانب تحديد العجز أو الندرة فى بعض الخدمات أو البرامج الأخرى .

الطريقة الكيفية فى تحديد حاجات المجتمع : Qualitative Measures :

ان قياس حاجات المجتمع بالطريقة الكيفية تعتمد الى حد بعيد على تنمية
وتوظيف البيانات عن المشكلات وظروف المجتمع ويعوق هذه الطريقة عدم
وضوح الرؤية لعدم كفاية المعلومات أو تداخل المؤشرات والمتغيرات التى تعبر عن
مشكلات المجتمع . ويستعين الدارسين لحاجات المجتمع بالطريقة الكيفية
بالجماعات البؤرية (التى تمثل المجتمع) ، والملاحظة بالمشاركة ، أو مناقشة
الاعباريين فى المجتمع وبسبب الدور الكبير الذى يلعبه المواطنون فى منهج الطريقة
الكيفية فى تحديد حاجات المجتمع ، لذلك فان البعد السياسى له تأثير ودور كبير .

فى مدى صدق وحقيقة البيانات الوصفية عن حاجات المجتمع ، وهل لنا أن نهتم برأى الصفوة فى المجتمع أم نهتم برأى رجل الشارع ، وفى الحقيقة فانه يجب أن تأخذ كلا الرايين فى الاعتبار لتحقيق التوازن ، الذى يؤدى بنا الى تحقيق المصادقة .

ومن أدوات وأساليب الطريقة الكيفية مايلى :

* الاجتماعات العامة Public Meeting :

وهى اجتماعات مفتوحة ، بحيث يمكن ان ينضم اليها أو يحضرها أى مهتم بموضوع تحديد حاجات المجتمع ، وهدفها جمع الآراء والمقترحات ، وتحديد البدائل للمقابلة مشكلات المجتمع ، وتحديد مدى اتفاق أو اختلاف وجهات النظر فى المواقف الاجتماعية التى يمر عنا الحضور ، ولكن يجب أن يأخذ فى الاعتبار المنظمون لهذه الاجتماعات مدى الحاجة الى تحقيق الانضباط ، وعدم التصادم بين المجتمعين ، وامتصاص الانفعالات السلبية ، واتباع اسلوب النقد البناء .

* الجماعات البؤرية Focus Groups :

ان الجماعات البؤرية هى جماعات ذات بناء خاص هادف ، بحيث تستطيع ان تعبر بصدق عن حاجات المجتمع واولوياته واهدافه ، وتحتاج هذه الجماعات الى مزيد من الدعم والتشجيع لكى تستطيع أن تعبر بحرية وصدق عن المجتمع ، كما أن لها دور فى قياس ردود فعل المجتمع بالنسبة لاية حلول أو مداخل لتناول مشكلات المجتمع أو مقابلة احتياجاته ، وعندما تتصدى بصدق وفاعلية للقيام بمسئولياتها كثيرا ماينطلق عليها مسمى : جماعات الاوامر أو التعليمات Briefing Groups ، وهى تحقق التواصل بشكل كبير مع المجتمع ، وتضم هذه

الجماعات الصفوة بالإضافة الى ذوى النفوذ سواء من الناحية التنفيذية أو الشعبية (قيادات تنفيذية أو قيادات أهلية) .

الجماعات الممثلة لمجتمع المشكلة Representative Group :

وهي تعتبر جزء أو نوع من الجماعات البورية ، وهي تمثل جماعة يتم اختيارها بطريقة عمدية لتمثل وجهة النظر المتأثرون بمشكلات معينة في المجتمع ، وبعض العلماء الاجتماعيين يسمون هذه الجماعة بالجماعة الهادفة أو العينة العمدية Purposive Sample وهي تعد جماعة بورية تعكس قسم أو شريحة في المجتمع ، وتصنيف آراء لها وزنا في دراسة حاجات المجتمع ، وهي أقرب الى ان تكون جماعة مرجعية للباحثين للتأكد من صدق البيانات والمعلومات التي سبق جمعها ، أو للتأكيد على وجهات النظر لكافة جماعات المجتمع ثم اخذها في الاعتبار (Vinter & Tropman) .

تقنيات حديثة في الطريقة الوصفية لتحديد حاجات المجتمع New Techiques

ان استخدام الجماعات كنباءات لها كيان هادف في الدراسات الوصفية يتطلب مزيد من الضبط والضمانات لكي لا تحيد هذه الجماعات عن الهدف الذي قامت من اجله ، أو يحدث لها نوع من التحيز أو أن تكون آرائها تمثل توجهات سياسية أو حزبية ، ولذلك يجب بذل مزيد من الجهد في تحديد الاهداف واجراءات العمل داخل هذه الجماعات (Chambets 1992) .

وفي النهاية ارجو ان يكون هذا العمل بمثابة رؤية بجانب الرؤى الاخرى التي يمكن ان تسهم في اضافة رؤية أكثر شمولية بالنسبة لقضية تنمية المجتمع المحلي .

والله الموفق ،،

المراجع

1. W. D. Harrison "Community Development" (in), Encyclopedia of Social Work, 19 th Edition, N. A. S. W., Washington, 1996. P.P. 555 - 561.
2. Harrison, W.D., Seeking Common Ground: A theory of Social Work in Social Care. Aldershat, England: 1991.
3. F.Tonnies, Community and Society Cgemeinschaft and gesellschaft (C.P.Lomis, Trans) East lansing: Michigan State U.P., 1987.
4. Ametia, E., The Spirit of Community: Rights, Responsibilities, and Communitarian agenda, N.Y., Crown, 1993.
5. Gergen, K.J., The Saturated Self: Dilemmas of Identity in contemporary life, N.y., Basic Books, 1991.
6. Hadley, R., (et al.) Decentalising Social Servises, London, Bedford Square Press, 1984.
7. Rubin, H., (et al.) Community Organizing and development, Columbus, OH: Bobbs - Merrill, 1986.
8. Population Communication Services, Center for Communcation Programs, Johns Hopkins, School of Public Health, Baltimore, U.S.A., 1999.
9. Orchansky, M., Measuring Poverty, Public Wefare Journal, 51 (1), 27 - 28.
10. Orchansky, Ibid.

11. Kaufman, R. Toward Total quality "Plus", Tya December, 1991. P.P. 50 - 54.
12. Innes, R. & Hoflinger, C., An Expanded Model of Community Assessment: A case Study, Journal of Community Psychology, 17, 1989, P.P. 225 - 235.
13. Suegel, (et al), Ibid.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمي الثالث عشر
أبريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

قضايا البطالة والتنمية الاجتماعية

إعداد

أ. مصطفى محمد جابر

مستشار وزارة القوى العاملة والهجرة

تضحية البطالة والتنمية الاجتماعية

الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم ثروة الشعوب وعلمها وعصب حياة الأمم وركيزتها وعدتها للمستقبل والشباب هم عماد المجتمع ومركز طاقته الفعالة والمنتجة والقادرة على إحداث التغيير فليس هناك تحول حضارى يقود المجتمع الى النجاح والازدهار دون الاعتماد على الشباب ممثل فى قدراته وطاقته وابداعاته .

والشباب (نكور او اثاث) يمثلون لائق واهم المراحل العمرية فى حياة كل انسان فهى المرحلة المتميزة الحاسمة

والشباب بحكم شمولية التعريف وبحسب درجات استعدادهم وتأهيلهم وموقعهم فى السلم الاجتماعى ، وتماييزهم وامكان تواجدهم وسلوكياتهم وهوياتهم ، لا يشكلون كيانا منفصلا عن مجتمعهم ، فهم من ناحية شريحة اجتماعية يجمعهم قاسم مشترك من الطموح والأمال **والشباب** ، الذين تترد الاشارة اليهم كثيرا فى معظم كلمات المسؤولين يمثلون هاجسا لا حدود له لانهم طاقة بشرية هائلة لا يجوز تهديدها ، كما انهم يشكلون فى الوقت نفسه مصدر خطر جسيم فى حالة اهمالهم او تجاهلهم وليس من المتصور فى مجتمعاتنا الرافضة وجود دولة او كيان لا يواجه مشاكل شبابية بصورها ومظاهرها المختلفة ، فالإتفاق على ان تجاهل الشباب او استبعادهم عمليا من مسيرة التنمية بتهميش دورهم وعطائهم يشكل نون شك خلاا إستراتيجيا جوهريا فى شروط استكمال مقومات نجاح هذه المسيرة

والكافة على ان طبيعة مشاكل الشباب تتفاوت حدة بحسب مراحل عمرهم وليس اقلها - فى تدريجى - صعوبة وتعقيدا وتشعبا مشاكلهم وهم على عتبات دخول معترك الحياة بعد اجتياز فترة التعليم الإلزامى او التسرب من هذه المرحلة - حيث تتحدد ميولهم واستعداداتهم ازاء مفترق الطرق بين مواصلة للتعليم والتحصيل والاستزادة بالعلم والمعرفة وهو طموح جدير بالرعاية والاهتمام وبين الرغبة فى الالتحاق بموكب العمل وطرق أبواب سوق العمل بما ينطوى عليها من مجال غير مألوفا ، وهذا كسب للمجتمع فى حالة توفير ظروف وشروط عمل انسانية ملائمة مع الاستزادة بالتدريب والتطوير الوظيفى والمعنى

وفى ~~مختلف~~ ^{مختلفة} الحالات ، لامناص من ان تصطبغ طموحات الشباب بالتحديات التى تزداد تناظما وتقالما فى حالة عدم استئثارهم بالرعاية والاهتمام المناسبين سواء من قبل ~~السلطات~~ ^{السلطات} او من قبل الاطراف الاجتماعية بالمفهوم الشامل ~~الذي~~ ^{التي} منظور العمل .

ولا ننكر ان هناك جهودا وطنية مخصصة تبذل وبسخاء ولكنها غير كافية فضلا عن ان المشكلة الرئيسية في جوهرها وجنورها تكمن في كيفية الارتقاء بنوعية ومستويات ومحتوى التعليم والثقافة والتدريب والتأهيل وتوفير المستلزمات الضرورية له . وتعبئة امكانيات سوق العمل وتشجيع رموز الانتاج من مؤسسات وقطاع خاص على تولية فرص عمل مناسبة للشباب ، وفي جميع هذه القضايا تظل جهود الدولة عنصر اساسيا وحيويا ولكنها ليست وحدها كافية ، خاصة وان دور الدولة ذاته في القطاع الاقتصادى اخذ في الانكماش والتقلص ، فضلا على تراجع الاتفاق العام على التعليم والتدريب والتأهيل رغم الاعتراضات الموضوعية على هذا النهج الجديد الذى يهتلف نون لانفسه شك مشاكل اجتماعية معقدة .

ان الدعوة موجهة الى اطراف الانتاج كافة لتحمل المسؤولية الجماعية ازاء المشكلة الكبرى التى تواجه كل المجتمعات وهى نقضى البطالة وتكثف الاوضاع الاجتماعية التى هى بدورها ثمرة ونتيجة لحالات الامية والفقر وتدهور مستوى التعليم والتدريب والنقصان عالم التعليم بإشكاله المختلفة عن مقتضيات عالم العمل الذى يزداد احتياجا للقوى العاملة المدربة والمهارات التقنية التى تخضع للتدريب المستمر .

ولعل من الحجج التى تتفق مع المنطق السليم ان التحسينات الجوهرية فى وضعية الشباب ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية بوجه عام وبمدى تقدمها وازدهارها . وفى السياق الأشمل للتنمية الشاملة ، لا يمكن وضع سياسة خاصة للنهوض بالشباب تعليميا وتدريبيا وعمالة ، بمعزل عن السياسة العامة فى التعليم والتشغيل

ونحن اصبحنا الان عالم اصبح الخنصر البشرى المدرب والقادر على تلبية احتياجات سوق العمل ومقتضيات التنمية الشاملة هو رصيد كل امة متحضرة وهو فى الوقت نفسه سمة تقدمها ورقيها .

ولعل من الأمور اللافتة للنظر في الإنجازات التنموية التي تحققت في عهد الرئيس محمد حسني مبارك دخول مصر عصر التكنولوجيا بقوة لمسايرة الركب العالمي في هذا المجال وتنعكس آثار هذا المجال وتنعكس آثار هذا التوجه الذي يحرص الرئيس مبارك على دعمه وتحقيق تقدم كبير فيه ولم يكن هذا التطور الحديث في مصر إلا نتاجا للسياسة التي دعا إليها الرئيس حسني مبارك ومن منطلق هذه السياسة سارعت الوزارة برئاسة السيد أحمد أحمد العماوي وزير القوى العاملة وعقدت اجتماعات مطولة وجلسات استماع عديدة شاركت فيها كل الفئات بأوزار حيث سافر هذا عن عددًا من الإجراءات التي يجب اتخاذها حتى يمكن المساهمة بفاعلية للقضاء على مشكلة البطالة باعتبارها التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد المصري في السنوات المقبلة، وأكدت أن القطاع الخاص المصري خاصة في المجمعات العمالية الجديدة قادر على توفير حجم كبير من فرص العمل سنويا وهو الذي يقع عليه العبء الأكبر في قيادة التنمية الاجتماعية في الوقت الراهن

أن الحد من البطالة التي يبلغ حجمها ٩ % تقريبا من إجمالي قوة العمل يستدعي وضع حلول غير تقليدية وإزالة المشكلات والعقبات التي تشكل الآن عائقا كبيرا في سبيل الاستخدام الأمثل للقوى العاملة .
إن أهمية التنسيق في بورة أفكار وخطط لمواجهة البطالة والاستخدام الأمثل للقوى العاملة المتوفرة من الشباب بأفضل الأساليب التي تقيد الاقتصاد المصري والصناعة المصرية مستقبلا والقطاع الخاص، الدور الأكبر في الدخول لمواجهة حاسمة وعلمية للقضاء على مشكلة البطالة .

إن للوزارة أظهرت جدية غير مسبوقة في تعظيم الدور الاجتماعي لها والسير بالتنمية الاجتماعية وتمثل هذا الدور في العمل للقضاء على البطالة وتد مشكلة البطالة مشكلة قومية تحتاج إلى تضامن جموع الجهود للمساهمة في مواجهتها للحد منها .

من منطلق مسئولية وزارة القوى العاملة والمهام المنوط بها في تخطيط الموارد البشرية وتعظيم استخدامها وتنمية مهاراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية وذلك في ضوء المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاتجاه المتزايد نحو استخدام أحدث التطورات التكنولوجية والحاجة الملحة للتنمية إلى المستويات الرفيعة من المهارات وتطورها على نحو مستمر فإن الوزارة لا تألو جهدا على إيجاد فرص عمل للشباب بالداخل والخارج وذلك لمواجهة قضايا البطالة

وفي ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والانتقال من مرحلة الاقتصاد الشمولي إلى سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد في استثماراته على القطاع الخاص والاستثماري

وبالتالي كان لزاما على الوزارة أن تتوجه إلى هذا الميدان للاستفادة من وجود فرص العمل في هذا القطاع والقيام بجهد مطلوب للاعلان عن فرص العمل المتوفرة والمطلوبة بهذا القطاع لتكون بديلا عن أماكن متباعدة في الماضي ووزارة القوى العاملة والهجرة تكوينا لدورها الطبيعي الذي يتواءم مع التوجهات الاقتصادية يحتم دورها المسئول عن تخطيط وتنمية ورعاية القوى العاملة في مصر في أنها تعمل تأكيد لبدء التنسيق والتعاون مع كافة المراكز والأجهزة التعليمية والتدريبية وفي هذا الصدد تهتم الوزارة :-

♦ بوضع السياسات التعليمية والتدريبية على أسس علمية

- إعادة تأهيل الشباب مهنيًا لتنمية موطعاتهم واكتسابهم المهارات المطلوبة لسوق العمل الداخلى والخارجى بالتعاون مع منظمات اصحاب الاعمال والتنظيمات العمالية والصندوق الاجتماعى للتنمية وكافة المؤسسات التدريبية بالدولة .

- تقديم خدمات التشغيل للمجتمعات الصناعية

- التعاون مع الجهات المعنية بتشغيل الشباب مثل وزارة الزراعة والصندوق الاجتماعى للتنمية ووزارة الشؤون الاجتماعية

- اجراء دراسات عن القطاع الخاص

♦ المساهمة فى تهيئة المناخ الاستثمارى وذلك من خلال :

- توفير العمالة الماهرة المدربة والتي يحتاجها سوق العمل بما يطمئن المستثمرين الى توفير القوى العاملة التى يحتاجونها بالمستوى المطلوب وبالمهارة والكم والكيف وفى الوقت المناسب وذلك للارتفاع بجودة منتجاتهم خاصة فى ظل المتغيرات الحالية والمستقبلية وما تفرضه من ملاحضه حادة فى الاسواق

- مساعدة المنشآت فى مجال التشغيل وحل مشكل الاستخدام

- تنظيم الاستخدام العمالة الاجنبية فى مصر بما يحقق مصلحة الاقتصاد المصرى وبما لا يضر بالمصالح العام .

♦ المساهمة فى زيادة حجم العمالة المنتجة من خلال :-

- توفير قاعدة بيانات دقيقة وحديثة عن سوق العمل

- المساهمة مع الجهات المعنية لاعادة النظر فى نظام التعليم والتدريب لكى يصبح اكثر ملائمة لاحتياجات سوق العمل

- دعم التدريب المهنى والتحوالى نقل منها يلعب دورا كبيرا فى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات اسواق العمل الى جانب المساهمة فى استيعاب التكنولوجيا المتطورة ومكافحة البطالة

♦ تدعيم تواعد العمالة المصرية فى الخارج

- دراسة اسواق العمل فى البلاد العربية والافريقية وتدريب العاملين على التخصصات

التي تلبي نوعية الطلب فى هذه الدول

- التوسع فى إبرام الاتفاقيات مع الدول التى تستخدم العمالة المصرية بما يكتل حقوقهم للقانونية

- رعاية العاملين بالخارج عن طريق مكاتب التمثيل العمالى التابعة للوزارة

- التركيز على فتح اسواق عمالة جديدة فى دول مختارة بعناية وذلك دون اهمال جهود

الحفاظ على استمرارية الاسواق الحالية .

♦ الحد من ظاهرة عمالة الطفل وذلك من خلال :

- إنشاء وحدة لعمالة الطفل بالوزارة
- الاستفادة بجهود المنظمات الدولية المعنية
- إنشاء قاعدة معلومات خاصة بعمالة الطفل على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي (منيريات القوى العاملة والهجرة)
- المساهمة في تنفيذ الخطة القومية بهدف تحسين ظروف عمل الاطفال وتحسين ظروف معيشتهم هم واسرهم وتعزيز حقوق الطفل كي تتلاءم مع القوانين الوطنية ومستويات العمل والاتفاقيات العربية والدولية وذلك في المدى القصير والقضاء على عمالة الطفل في الاجل الطويل .

♦ دفع المرأة للمساهمة في النشاط الاقتصادي :

- رفع كفاءة برامج التدريب المهني بما يسمح بإكساب المرأة المهارات الاساسية اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل
- تصميم برامج تدريب خاصة للمرأة تسمح لها بمزيد من المشاركة في النشاط الاقتصادي في ضوء ظروف الاستخدام القائم
- توجيه المرأة الى الاعمال التي تتناسب مع طبيعتها
- المساهمة في برامج محو امية المرأة
- توجيه لوجه الحماية والرعاية للمرأة العاملة

♦ اصدار نشرة قومية شهرية للتوظيف

- يتضح ان الوزارة تسير بالفعل وبجدية في اتجاه ترجمة اهدافها وخططها في مجال مكافحة البطالة الى حقيقة وواقع ملموس بعد تطوير بعض مكاتب الاستخدام وتدريب كوادرها في اصدار (النشرة القومية للتوظيف) في الخامس من كل شهر اعتبارا من سبتمبر ١٩٩٨ متضمنة فرص العمل المتاحة داخل وخارج الجمهورية بما يمثل خدمة فعالة ومؤثرة لصاحب العمل وطلاب العمل على السواء .

♦ وهذه النشرة تحقق الاهداف التالية :-

- تشجيع الشباب خاصة من حملة المؤهلات للعمل بالقطاعات الخاص والاستثماري
- حيث ان سياسة الدولة الان هي الاتجاه للخصخصة
- العمل على جذب راغبي العمل الى المدن والمواقع والتجمعات الصناعية والزراعية والعمرانية للعمل بها حيث تتوفر فرص العمل المنتجة للمتطلين علما بأن

النشرة القومية للتوظيف تتضمن مطومات كاملة عن فرص العمل المطلوبة وخاصة
بالقطاع الخاص والاستثمارى سواء بالداخل او الخارج
- توفير بيانات دقيقة وحقيقية عن اجمالي فرص العمل وعدد المشتغلين

❖ مالية الاوقاف

صدر بالفعل من هذه النشرة حتى الان سبعة عشر عددا تضمنت ما يقرب من
(٢٠٠,٠٠٠) ألف فرصة عمل سواء داخليا او خارجيا وهو محل بيشر بكل خير ويعاون
بلاشك فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فانها تقدم خدمة مجانية سواء لصاحب العمل او
لطالب العمل وتعطى النشرة صورة حية عن سوق العمل ومتطلباته ومثالا على ذلك (بيان
مرفق بفرص العمل الواردة من مديريات القوى العاملة بأعداد النشرة ونتائج المتابعة .
ان مشكلة البطالة تحظى باهتمام بالغ من الدولة حيث تم تشكيل لجنة وزارية لتخفيض حجم
البطالة فى مصر برئاسة السيد الدكتور / يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء
وعضوية وزير الاعلام - الثقافة - التربية والتعليم - السياحة - الدولة للتنمية الادارية -
الاوقاف - الصحة والسكان - الاشغال العامة والموارد المائية - الدولة للتنمية الادارية
المحلية - التأمينات والشئون الاجتماعية - الصناعة والتنمية التكنولوجية - الدولة للإنتاج
الحربى - الشباب - البترول

وقد تم عقد اجتماعين يومى ١١ / ١٢ / ٩٩ ، ٢٥ / ١٢ / ٩٩ لتفق خلالها على قيام
السادة الوزراء بوضع خطة فى مجال تشغيل العمالة على ان تشمل خطة كل وزارة برامج
واضحة وتوقيتات محدده مع بيان اسلوب تمويل الوظائف .

وقد وألفتنا بعض الجهات بخطتها كما يلي :

برامج الوزارات لخفض حجم البطالة (للتشغيل) منذ ديسمبر ١٩٩٩

الوزارات	البرامج المستهدف (وظيفة)	الخطوات التي اتخذت حتى الآن
التعليم العالي	٢٨٦١	تم الاعلان
للتنمية المحلية	٢٩٧٧١	لم يتم
المسكنة والسكان	٢٩٥١١	٢٩٠٠٠
الموارد المائية والري	٣٦٥٤٨	لم يتم
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	٤٩٠	لم يتم
الصحة	٢٠٠,٠٠٠	٣٤٣٢٦
الاعمال	٤٢٣٩٨	٦٠٠٠
الانتاج الحربي	٣٦٠٠	لم يتم
وزارة الزراعة	٦٥٩٨	٦٥٠٠
التربية والتعليم	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
وزارة المالية	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الازهر للشريف	٧٠٠٠	٧٠٠٠
التأمينات الاجتماعية		
وزارة القوى العاملة والهجرة	٢٠٠,٠٠٠	تم تمين عدد ٨٧١٥١ في قطاعات الخاص والاستثماري
لشعرة الأول من الكليات والمعاهد العليا على ٩٨ / ١٩٩٩		٧٠٠٠
للمعوقين (ذوي المعاملات الخاصة)		٧٥٠٠

هذا بالإضافة الى احتياجات التشغيل بوحدات الدولة الاخرى

هذا فضلا عن الاهتمام بتطوير وتحديث مكاتب الاستخدام على مستوى الجمهورية

لنعمل مع المنظمات الدولية بأجراء تطوير شامل لمكاتب الاستخدام حتى تتمكن الوزارة من الانتقال من دورها التقليدي الذي كانت تمارسه وهو تسجيل راغبي العمل الى دور هام ومطلوب وهو البحث عن فرص عمل للمتطلعين وتقديم المشروعات الصغيرة والتشاعر التام مع سوق العمل وقد بدأت الوزارة بالفعل بتطوير عدد (١٠) مكاتب نموذجية في كل

من القاهرة / الجيزة / الشرقية / الاسماعيلية / كفر الشيخ / مع التركيز على المناطق
والمجتمعات الصناعية والزراعية والسرانية الجديدة .
ان هذا التطور والتحديث سوف يؤدي الى ايجاد نوع من التكامل فى التشغيل بين
المحافظات المختلفة .

ومن ثم تم تعديل بعض القرارات الوزارية المكملة لقتون العمل حيث تقوم الوزارة بتعديل
القرار ١٩ لسنة ٨٢ الذى يلزم شركات ومنشآت القطاع الخاص بتعيين بعض المهن
والوظائف الشاغرة لديها عن طريق المسجلين بمكاتب القوى العاملة حيث يتم الغاء بعض
هذه المهن والوظائف لاطلاق يد القطاع الخاص فى شغلها لارتباطها الوثيق لطبيعة العمل
والبعض يتطلب مواصفات شخصية معينة .

كما يهنا ان توضح فى هذا المجال ان الوزارة قامت بتخاذ مايلي:-

• اجراءات متعددة لإنشاء وكالة قومية للاستخدام

يمثل فيها اطراف العمل الثلاثة (حكومة / عمال / اصحاب اعمال) اهدافها :-
- المساهمة الفعالة فى حل مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة واستيعاب
الفائض من العمالة

- التعامل مع الأثار الجانبية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى .
- خلق وتطوير وتحديث قاعدة معلومات عن سوق العمل
- وضع الاسس التى تقوم عليها السياسات للتعليمية والاجتماعية والتدريبية
- تطوير برامج التدريب واعادة للتدريب التحويلي وفق متطلبات سوق العمل الجديدة
- دراسة سوق العمل بالداخل والخارج من اجل التعرف على العجز والفائض .
- توفير خدمة متميزة فى مجال التشغيل لكل من طالب العمل والمنشآت ذات الحاجة .
- تطوير خدمات التدريب والتوجيه المهني والتدريب التحويلي بما يتلاءم مع الاحتياجات
السوق الجديدة

وفى هذا الاطار تقوم الوزارة حاليا ومن خلال برنامج التعاون مع وزارة العمل ومنظمة
العمل الدولية بأجراء الدراسات اللازمة لإنشاء الوكالة ووضع الاطار القانونى والسيكل
الوظيفى لها والميزانية والتمويل المقترح بشأن انشائها وسوف تنشأ الوكالة استنادا لاحكام
قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ٨١ وتعديلاته وخاصة المادة ٧٩ منه التى تفوض وزير القوى
العاملة والهجرة فى إصدار قرارات وزارية بشأن أى اتفاقية او مشروع يراد انشاءه لو

تشكيله ليؤدي رسالة او هدف قومي معين في مجال القوى العاملة وذلك لتوفير فرص العمل للحد من البطالة ووضع النظم الكفيلة بإتاحة هذه الفرص لطلاب العمل .

وما يهمنا ان نوضح قيام الوزارة بجهود معلونة في رسم سياسات الاستخدام وخلق فرص عمل في جمهورية مصر العربية

- ولعل من ابرز هذه الجهود انشاء المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع مبارك القومى لتمليك الاراضى المستصلحة لشباب الخريجين

ويختص المجلس برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ووضع برنامج قومى شامل لتنميتها واستخدامها الاستخدام الامثل بما يحقق الاهداف الآتية :-

١ . الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامكانيات التعليم القومى والتقنى والتدريب المهنى والادارة .

٢ . الاستخدام الارشد للقوى البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية فنيا ومهنيا واداريا

٣ . التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية لتخطيط وتنمية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة .

٤ . متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم القومى والتقنى والتدريب الادارى والمهنى .

٥ . نشر الوعى للتدريب بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات وبما يمكن من اعداد القادة الاداريين .

٦ . وضع اسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

٧ . دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة فى مختلف قطاعات الدولة فى القطاعين العام والخاص واقتراح الاجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات الفعلية ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .

٨ . دراسة الاجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيا لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح ما يلزم لاختيار واستيراد وتطوير تلك التكنولوجيا بما يحقق الاستخدام الامثل للقوى البشرية ورفع مستوى الانتاج الزراعى والصناعى والحرفى والتجارى فى القطاعين العام والخاص .

ونص القرار الجمهورى على ان يملون المجلس فى مباشرة اختصاصاته وفى متابعة تنفيذ ما يصدره من قرارات لجنتان :-

الاولى : لجنة تخطيط القوى العاملة والهجرة ويرأسها وزير القوى العاملة والهجرة .
 الاخرى : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب ويرأسها وزير الدولة للتنمية الادارية
 وتختص اللجنتان بوضع خطط وبرامج استخدام وتنمية القوى العاملة والتنسيق بين الجهات
 المعنية كل فى مجال اختصاصه .

ونص القرار الجمهورى على ان يكون للمجلس امانة فنية متخصصة تتولى اجراء
 الدراسات واعداد الموضوعات للمرض على المجلس وذلك بالتنسيق مع الامانة العامة
 لمجلس الوزراء .

الصندوق الاجتماعى للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة
 ١٩٩١ وقد أنشئ هذا الصندوق من اجل احداث التآلف الاجتماعى بين اهداف وايجابيات
 الإصلاح الاقتصادى فى الاجل الطويل وبين اثره وسلبياته فى المدى القصير .

وتستهدف برامج الصندوق تعبئة الموارد المالية للدولة والمحلية وتنسيقها وادارتها للتخفيف
 من الآثار المترتبة على برنامج الإصلاح الاقتصادى وعودة العمالة المصرية من الخارج
 مع السعى الى التحسن المستمر لمعيشة الافراد محدودي الدخل من خلال تشجيع لاقامة
 مشروعات للتنمية والمشروعات الصغيرة والمشاركة الشعبية لتخطيط البرامج الامتانية
 والبيئية وتنفيذها على المستوى المحلى .

وتتكون موارد الصندوق من المنح والهيئات والمبالغ التى ترد من الافراد والحكومات
 الاجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية والمبالغ التى تخصص له من
 الموازنة العامة للدولة .

وتكون موارد الصندوق الحيد من المشروعات التى تتيح فرص عمل للمتطلين منها :
 مشروع نشر الصناعات الحرفية لخلق فرص عمل جديدة لشباب الخريجين فى مجالات
 الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والتريكو والملابس الجاهزة وصناعة الاثاث وصناعة
 الاحذية وتقرر تنفيذ المشروع بمحافظة الشرقية ، الاسماعيلية ، اسيوط ، الفيوم ، الدقهلية ،
 المنيا ، الغربية ، كفر الشيخ

- المشروع المتكامل للتنمية الريفية بالقرى المصرية - ويهدف المشروع الى توفير فرص
 عمل حقيقية ومنتجة لاعداد متزايدة من الشباب الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالعمل ،
 ويختص المشروع المتكامل مشروعات المياه والصرف الصحى بالقرى ومشروعات

- الطرق القروية الى جانب مشروعات عامة صغيرة اخرى (ردم البرك ، ترميم

المدارس والوحدات الصحية والمنشآت الاخرى ، وقاية الجسور . الخ)

- مشروع الاسر المنتجة وقد تم البدء فى التنفيذ وتم التعاقد مع جمعيات الاسر المنتجة

- مشروع حماية الحرفين تحت اشراف الاتحاد التعاونى الانتاجى وسيتم تنفيذ المشروع

فى اربع محافظات هى الشرقية ، الاسماعيلية ، الفيوم ، اسيوط

- مشروع حماية جوانب مجرى النيل ، وسيتم البدء فى المشروع بطول كيلو متر فى

المنطقة المنشأة بمحافظة سوهاج على ان يمتد تنفيذ المشروع بطول ١٠٠ كم .

ويستهدف للمشروع تشغيل العمالة العاطلة فى مناطق الحماية والتطوير ، مع اضافة

مساحة من الاراضى تستغل كمشائل توجر وتباع للشباب .

- مشروع خلق فرصة عمل جديدة عن طريق تنمية بعض الصناعات الصغيرة القائمة

ويهدف هذا المشروع الى خلق فرص عمل من خلال تطوير الورش الانتاجية القائمة

والتي لديها المقومات التسويقية والفنية والادارية للتطوير والتوسيع وسيتم التركيز على

مناطق القاهرة وبور سعيد وبساتين والمنيا وسوهاج وقنا واسوان .

- مشروع لقامة وتشغيل مجمع المشروعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان وقد

بلغت فرص العمل التى تم خلقها عن طريق الصندوق ٢٠ ؛ ٤٠ ألف فرصة عمل .

♦ تملك الاراضى المستصلحة لشباب الخريجين

يعد مشروع الرئيس مبارك القومى لتمليك مساحات من الاراضى المستصلحة للخريجين -

والذى ينفذ جنباً الى جنب مع تملك الاراضى لصغار الفلاحين من الخطوات الاجابية عن

طريق خلق فرص العمل المنتجة ، وحل مشكلة البطالة بين الشباب .

ويهدف هذا المشروع القومى الى المساهمة فى حل مشكلة البطالة عن طريق اتاحة فرصة

تملك مزرعة صغيرة للشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وقوى المتوسطة

وتكوين مجتمعات زراعية جديده متكاملة الخدمات فى مشاريع التوسع الزراعى الاقصى

واستثمار طاقات الشباب المعطلة . وتنمية الاراضى المستصلحة الجديدة بتباعد وسائل

التكنولوجيا الحديثة ، ورفع إنتاجيتها .

ومن المستهدف فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - (٩٢ / ٩٣ -

٩٦ / ٩٧) تملك ما لا يقل عن ٥٠ ألف فدان سنويا متشعب حوالى عشرة آلاف خريج

سنويا ، يدخلون فى قطاع صغار المنتجين الزراعيين . وقد تحقق المستهدف .

وتشير بيانات جهاز التنمية وشئون الخريجين بالأراضي الجديدة التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أنه قد تم منذ بداية العمل بالمشروع - توزيع مساحات من الأراضي المستصلحة على عدد يقرب من ٨٠ ألف خريج .

وسوف يحقق المشروع القومي لتمليك الأراضي المستصلحة على الخريجين ما تحرص عليه الحكومة المصرية من حماية للعدالة الاجتماعية وتحقيق البعد الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي فضلاً عما سيؤدي إليه من زيادة في إنتاج القطاع الزراعي ورفع معدلات الإذخار والحد من استيراد الحبوب والمواد الغذائية .

ونظراً للمهام التي تقوم بها الوزارة أيضاً إجراء دراسة شاملة عن القطاع غير المنظم حيث يعد هذا القطاع من القطاعات التي يجب أن تحظى باهتمام بالغ لأنه في نمو مستمر ويستوعب أعداد كبيرة من القوى العاملة تقارب نحو ٤٠ % من حجم القوى العاملة على مستوى الدولة .

كما أنه يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي وخاصة في مجال الزراعة والخدمات وتهدف الوزارة من هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات العمل ونوعية العمالة في هذا القطاع وسبل تنمية فرص العمل به وكيفية دفعه إلى خطة القطاع المنظم بما يكفل الحماية للعاملين بهذا القطاع .

وقد تمت المرحلة الأولى من للدراسة خلال العام ٩٨ / ٩٩ وتتلوها المرحلة الثانية والاختيرة خلال العام ٩٩ / ٢٠٠٠

والله الموفق ،

وزارة القوى العاملة والهجرة
الإدارة العامة للاستخدام الداخلي

بيلان

بأجمالي فرص العمل الواحدة عن عدد وظائف القوى

في الفترة من ٩٨/٩/٥ حتى ٢٠٠٠/١/٥

م	المحافظة	إجمالي فرص العمل	فرص عمل تم شغلها	النسبة المئوية للمستقلين	فرص عمل	فرص عمل تحت الاختيار
١	قاهرة	٥١٢٢٠	٣٣١٧٥	%٦٥	٥٢٠٠	١٢٩٩٥
٢	الجيزة	٢٨٨٠١	١٥٤٢٢	%٥٣	٤٧٠٤	٧٤٥٢
٣	الإسكندرية	٢٤٠٣٢	١٨١٩٤	%٧٠	٣٢٠٠	٤٢٣٦
٤	الغربية	١٣٣٢٩	٩٤٢٢	%٦٨	٢٤٨٢	٤٦٩٠
٥	القليوبية	١٣٠٢٨	٩١٩٤	%٦٠	٢٧٥٦	٢٠٠٤
٦	البحيرة	١٢٠٤٤	٥٧٦٤	%٤٨	١٦٤٨	٥٠٦٢
٧	الدمياط	٤٠٧٧٨	٢٥٩٢	%٧٠	٨٢٤	٢٣١١
٨	شمال سيناء	٧١٢٢	٤٠٧	%٥	٥٢	٦٥٢٤
٩	المنيا	٢٠٤٧	١٤٠٢	%٦٧	٧٨٦	٤٣٥٧
١٠	البحر الأحمر	٢٨١٢	لم يرد عليها	تقرير متعلقة	حتى	تقريره
١١	الشرقية	٢٣٢٩	لم يرد عليها	تقرير متعلقة	حتى	تقريره
١٢	المنوفية	٢٠٤٢	١٧٠٤	%٥٦	١٥٦٤	٦٦٩
١٣	الدقهلية	٢٤٤١	٢٠٠	%٢٩	١١٠٦	٦١٢
١٤	سوهاج الجنوبية	٢٤٨٢	١٨٠٠	%٧٤	٤٩٠	٤٥٦
١٥	أسيوط	١٧٨٢	٢٠٠	%١٢	٨٤	١٣٨٦
١٦	الوادى الجديد	١٦٤٢	٥٠٠	%٣٢	٢٠٠	١١٠٠
١٧	قنا	٤٨٢٨	١١٢	%١٠	٥٠٤	٤٩٤
١٨	الإسماعيلية	١٦٠٤	٥١٠	%٣٢	٢٠٤	٨٤٠
١٩	السيويس	١٤٢٢	٢٢٠	%١٨	٢٠	٩٢٢
٢٠	بور سعيد	٢١٢٢	٢٠٠	%٩	٣	١٠١١
٢١	شمال سيناء الشمالية	١٠٤٤	٦٢٢	%٦٧	٢٢٢	١١٥
٢٢	الفيوم	٢٤٢	١٨٨	%٧٠	—	٥٩٨
٢٣	الوادى	٢٢٢	لم يرد عليها	تقرير متعلقة	حتى	تقريره
٢٤	بنى سويف	٢٢٢	لم يرد عليها	تقرير متعلقة	حتى	تقريره
٢٥	مرسى مطروح	٢٠٠	١٠٢	%١٧	—	٤٩٧
٢٦	سوهاج	٤٨	٢٥	%٣٦	—	٦٢
٢٧	الأقصر	٢٥	١٤	% ٢٥	—	٥٦
المجموع		١٩٦٨٤٩	١٠٢٧٤٦	%٥٢	٢٢٠٠٧	٨٨٢٧٥

Biblioteca Alexandrina



0271939